نضرة أهل الحديث

دراسات وبحوث
في كتب وأعلام أهل الحديث

تأليف
الأستاذ الدكتور محمد بن زين العابدين رستم
أستاذ الحديث المشارك في جامعة السلطان المولى سليمان - المغرب

قدم له
الشيخ المحدث الأستاذ الدكتور يوسف الكتاني
حفظه الله

دار البشائر الإسلامية

نضرة أهل الحديث

دراسات وبحوث

في كتب وأعلام أهل الحديث

الطبعة الأولى
١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

شركة دار البشائر الإسلامية
للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م.
أسسها الشيخ رمزي دمشقية رحمه الله تعالى
سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
بيروت - لبنان - ص.ب: ١٤/٥٩٥٥
هاتف: ٠٠٩٦١١/٧٠٢٨٥٧ فاكس: ٠٠٩٦١١/٧٠٤٩٦٣
email: info@dar-albashaer.com
website: www. dar-albashaer.com


ISBN 978-614-437-151-0

نضرة أهل الحديث

دراسات وبحوث في كتب وأعلام أهل الحديث

تأليف

الأستاذ الدكتور محمد بن زين العابدين رستم

أستاذ الحديث المشارك في

جامعة السلطان المولى سليمان - المغرب

قدم له

الشيخ المحدث الأستاذ الدكتور يوسف الكتاني

حفظه الله

دار البشائر الإسلامية



«نضَّر اللهُ عبْدًا سمِعَ مقَالَتي فوَعَاهَا فبلَّغَها مَنْ لمْ يسْمَعْها، فرُبَّ حامِلِ فِقْهٍ إلى مَنْ هُوَ أفْقَهُ منْهُ».

* * *

قال سُفيان عُيينة:

«ليسَ منْ أهْلِ الحدِيثِ أحَدٌ إلَّا وفي وجْهه نَضْرةٌ لهَذا الحدِيثِ».

* * *

مـنْ كـانَ مـنْ أهْـلِ الحـديـثِ فإنَّه ... ذُو نَضْـرةٍ في وجْـهه نُـورٌ سَـطَعْ

إنَّ الـنبيَّ دعَـا بنضْرةِ وجْـهِ مَـنْ ... أدَّى الحدِيثَ كَمَا تحمَّلَ واسْتمَعْ

 

تقديم فضِيلة الشَّيخ المحدِّث
الأستاذ الدكتور يوسف الكتاني
حفظه الله

لقد أحببتُ صاحبَ هذا السِّفر النفيس، والكتاب القيِّم الأستاذ العالم محمد زين العابدين رُستم قبل أن ألقاه وأجتمع إليه، إذْ كانت أخبارُ نبوغه ونجابته تبلغني من طريق بعض أساتذته الذين لاحظوا عمقَ بحوثه وكتاباته، وسديد آرائه، ودقَّة معلوماته، مما شوَّقني إلى التعرف عليه شخصيًّا ولقائه، حتى إذا جاز امتحانات الدِّبلوم، وناقش أطروحة الدكتوراه ـ التي أبانت عن علوِّ كعبه، وتعمُّقه في علم الحديث خاصَّة، وكانت دليلًا على المكانة التي سيبلغها هذا الباحثُ المتميِّز في مجال السُّنَّة وعلومها وتخصصاتها ـ بدأ ينشر ويكتب في بعض المجلات الثَّقافية وفي صدارتها دعوةُ الحق في أيام مجدها وانتشارها؛ فأخذت أقرأُ له، وأتتبع أخباره العلميَّة، ومدى تعلُّق طلبته به، لأهمية محاضراته وبحوثه، والعناية بتهيئتها، والأسلوب الفصيح الذي يطبعها، وعُمق التفكير الذي يميِّزها، مما غدا يمهِّد لتخصُّصه وشهرته وانطلاق دراساته الحديثية، بما يُنبئ عن بروز محدِّث كبير، وباحث عميق بين شباب علمائنا، وفارسٍ كبيرٍ بيْن كُتَّابنا.

ومنذ ذلك الحين وأنا أتتبع ما يكتب، وأقرأُ له بشغفٍ وإعجاب، حتى إذا أنشأنا جمعية الإمام البُخاري، وانتظمتْ فروعها، واستقرَّتْ

مسيرتها، قرَّرنا إنشاء مجلة السُّنَّة النبوية لتؤكد العبقريةَ المغربية في مجال السُّنَّة النبوية خاصة، وتبيِّن علوَّ كعب العلماء المغاربة، وإظهار مكانة محدِّثي المغرب وحفَّاظه النبغاء المشهورين، وبادرنا إلى اختيار هذا الباحث الجادِّ ضمن الهيئة الاستشارية لها.

ومنذ العدد الأول للمجلَّة ظهرتْ كفاءته وبراعته في الدِّراسة التي كَتبها، ثم توالتْ مشاركته المتميزة في جميع أعدادها، وما زال عطاؤه مستمرًا متدفقًا متجدِّدًا.

وعندما اتَّصل بي وأرسل إليَّ كتابه الجديد، الذي سماه: «**نضرة أهلِ الحديث، دراسات وبحوث في كتب وأعلام أهل الحديث**» من أجل تقديمه للعلماء والقرَّاء، حبَّذت الفكرة، وأجبته بالقَبول والتَّرحاب، وازداد إعجابي بالكتاب وصاحبه، عندما قرأتُه وأحطت بجميع دراساته وبحوثه، ووجدته عينًا ثرَّة، وكنزًا عظيمًا من كُنوز المعرفة في تخصُّصٍ دقيق، ومجال عظيم؛ هو علمُ الحديث الذِّي لا يتخصَّص فيه إلا العلماءُ المقتدرون الأكفاء، ولا يحيطُ به وبدقائقه إلا النُّبغاء والنُّجباء.

إن الكتابَ الذي نُقدِّم له اليوم ضمَّ دراساتٍ مركَّزة عن أهمِّ موضوعات هذا العلم الشريف، وأحاط بروَّاده وأئمته وأعلامه، وقدَّم خلاصات جامعة مختصرة، منطلِقًا من سيرة النبيِّ الأمين من خلال كتب المحدِّثين، والمصادر الأصلية للسيرة النبوية، وأمهات كتب الحديث ومجامعه، وروَّاد الحديث وأئمته، ويَسَّرها للقارئ والباحث والدارس، كي توجِّهه وتعينه في بحوثه ودراساته، وبذلك يحتاجُ إليه كلُّ صاحبِ حديثٍ وعلم سواء كان أستاذًا أو طالبًا أو باحثًا، لما جمع من دراسات قيِّمة لأهمِّ أغراض الحديث ومقاصده، وأعلامه ومجامعه، مما يدعو المحدِّثين والعلماء والباحثين كافة إلى الإقبال على هذا الكتاب النفيس،

والرجوع إليه في أبحاثهم ودراساتهم في هذا العصر؛ الذي هو عصر المادَّة والفتنة التي كادت تحجب الناسَ عن كلِّ ما يفيدهم في مجالات العلم والدِّين، والأخلاق والفضيلة.

وهكذا جاءت موضوعات الكتاب وبحوثه متناسقةً متكاملةً، مترابطةً يكمِّل بعضُها بعضًا، وقد وُفِّق الكاتبُ التوفيقَ كلَّه، في اختيارها لتكون منظومةً تعطي الباحثَ والدارس صورة حقيقية عن أئمة السُّنَّة ورُوَّادها، وحفَّاظها وعلمائها، وعن أمَّهات مجامعها ومسانيدها، انطلاقًا من الرَّسول الأمين ﷺ، وسيرته العاطرة، باعتباره صاحبَ السُّنَّة المعصوم، إلى أمِّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها، لكونها من المكثراتِ في التَّحمل عن الرسول الأكرم ﷺ، إلى الموطَّأ ورواياته، إلى كتب السُّنن الأربعة وأصحابها، إلى فضائل الصَّحابة من خلال شرحَي القاضي عياض والقُرطبي لـ«صحيح مسلم»، إلى كتاب «نُزهة النظر» لابن حجر، و«فيضِ القدير» باعتباره أعظمَ شرح لـ«الجامع الصغير»، وغير ذلك من الموضوعات الحديثيَّة الهامة.

وأنا متأكِّد أنَّ كتابَ الباحثِ هذا، سيُفيد الباحثين والدَّارسين، لما حوى من آراء سديدة ومعلوماتٍ جديدة، وفوائد وعوائد، مما لم يَسبق لهم التعرف عليه واكتشافه، وأنا من ضمن المستفيدين، فقد أفدت من الكتاب في موضوعَيْن هامَّيْن لم أكن أعرفهما أو اطَّلعت عليهما، وهما ختمة «سنن أبي داود» للعلامة الشيخ أحمد بن المأمون البلغيتي الفاسي، مع أنني أصدرت أخيرًا كتابًا هامًّا في موضوع الافتتاحيات والختمات وآدابها، والموضوع الثاني وهو جهود العلامة عبد الجليل القصري في العلوم الحديثيَّة وغيرهما.

وأنا متأكدٌ أيضًا بأنَّ هذا الكتابَ سيأخذُ مكانته المتميِّزة بين الكتب العلميَّة الجادَّة، وسيُفيدُ الأساتذةَ والباحثين والطلبة جميعًا بما قدَّم من معلوماتٍ هامَّة، وتراجم جديدة لم تكن معروفة؛ لأنها ستُثري عُقولهم وأفكارَهم، وتكونُ لهم عوْنًا على تحضير بحوثهم ورسائلهم الجامعيَّة، ولما تميَّز به الكتاب من سُهولة العبارة، ودقَّة البحُوث، وغزارة الفوائد، وحُسن اختيار الموضوعات والشَّخصيات المترجَم لها، مما يُكسبه جدَّة واعتبارًا، وفوائد واستنتاجًا، ولما أظهره فيه مؤلفُه من النبوغ والإحاطة، والتوفيق والنجاح، في العرْض والاختيار، والإشراق الكبير الذي يميِّز هذا المحدِّث العالم.

وقد أحسنَ محبُّو المؤلِّف وزُملاؤه وطُلابه عندما ألحُّوا عليه في إخراج هذا الكتاب المتميِّز المفيد ونشره لما فيه من العلم والإفادة والتوجيه، والجهود الجبارة التي يستحق عليها كلَّ تنويهٍ وثناء على تحرِّيه وتثبته، سائلًا الباري تعالى أن يكسوَه حُلل القَبول، ويجعله سادًّا للفراغ الذي يشعر به الجميعُ في هذا المجال ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢١﴾﴾ [النور: ٢١].

الدكتور يوسف الكتاني

خادم السُنَّة النبوية




المقدِّمة

الحمد لله الذي جعل أهلَ الحديث مِنْ أكثر أهْل العلم اختِصاصًا بالنَّبي ﷺ، فأنفاسُهم بأنفاسِه مختلطة، وذِكرُهم بذكره مقرونٌ، وشرفُهم بخدمة كَلِمِه وحديثه ظاهرٌ معلومٌ، والصلاة والسلام على منْ سخَّر الله له أقلامَ أهلِ العلم لإظهار دينه ونشر حديثه وهدْيه وسنته، وخصَّ منْ بينِهم أهلَ الحديث بمزيدِ حفاوةٍ وتكريم، وموفورِ تقدير وتعظيم؛ سيِّدنا محمدٍّ بنِ عبْد الله الذي اهتبل صحْبه ﷺ بنقل كلِّ صادرة وبادرة عنه، وروايتِها وإسْماعها إلى منْ بعدهم منَ التَّابعين، وهكذا إلى أتباع التَّبع، فوصلَ إلينا حديثُه متَّصلًا عاليًا نظِيفًا، صحِيحًا موثَّقًا مُسنَدًا، فجزى اللهُ أولئك الأماجدَ على ما أسْدوا إلى الإسلام من أيادي بيضاء ناصعة، وآثارٍ قطوفُها مزهرةٌ يانعة.

أما بعدُ: فلقد كنتُ في زمن الطَّلَب تعلَّقتُ بهذا الحديثِ النَّبوي الشَّريف، فقرأتُ من كتبه ومجاميعه القدرَ الكثير، ونظرتُ في سِيَرِ أعلامِه وحملتِه في العدد الوفير، فلما ترقَّيتُ في دُروب المعرفة والطلَب، واستبْحرتُ في لجُج العلْم والبحث، كتبتُ في بعض تلك الكتب والمجاميع عدَّة دراسات، ودبَّجتُ في تلك السِّيَر والتراجم عدَّة أبحاث، نشرتُ جملتَها في مجلَّات سائرة، ودوريَّات في هذا العلم رائدة، فلقيتْ بين أهل التخصص ترحيبًا كبيرًا، واستُقبلتْ من قِبل المعْتنين استقبالًا حسنًا، وصارتْ بين أيدي بعضِ الباحثين ماثلةً على كثير من المواقع

الإلكترونية التي تهتبل بتصوير الجيِّد من البُحوث والمقالاتِ.

ولقد اقترحَ عليَّ كثيرٌ منْ أهل العِلم في المشرق والمغربِ أنْ أضمَّ هذه الدِّراسات وتلك الأبحاث بعضها إلى بعض، وأُؤلِّفَ بينها في كتابٍ يجمعُ شتاتَها، ويَلُمُّ متفرِّقَها الواقعَ في بُطون دوريَّاتٍ قد لا يقفُ عليها طالبُها، ولا يصلُ إليها مريدُها؛ فبادرتُ إلى ذلك راغبًا في أنْ أنفخَ فيها رُوحًا جديدًا، وأبعثَ فيها نفَسًا متجَدِّدًا بعدَ أنْ طالَ العهْدُ بكِتابتها، وتقادمَ الزَّمانُ بتأليفها[1].

ولقد قسَّمتُ هذه الدِّراسات إلى قِسميْن: قسمٌ موضوعه الكتب الحديثية والمجاميع السُّنيَّة، وقِسم موضوعُه سِيَر أعلام الحديث، وجَهابذة السُّنَّة المشاهير.

* **ولقد راعيتُ في ترتيب هذه الدراسات** أمورًا؛ منها:

- لم أبادرْ إلى تغيير مضمونِ كثيرٍ من هذه الدراسات، إذْ كان أغلبُها مما لم يستجدَّ فيه علمٌ طارئ، أو نظرٌ جديدٌ ثاقبٌ، وما كان منها قابلًا لمزيدِ تحريرٍ وتهذيب، أو زيادةِ بيان وتوضيحٍ، بادرتُ إلى إجراء قلمِ الإصلاح والتغيير فيه.

- جريْتُ في توثيق المادة العلميَّة لهذه الدراسات على أنْ يكون ذلك في الحاشية في نفس الصَّفحة، ولم أصنع للمصادر فهرسًا يوضع في آخر الكِتاب؛ لأنَّ ذلك ليس يجدي نفعًا في مِثْل هذا الضَّرب من الكُتب، التِّي يكونُ أسُّ بنائِها على دراساتٍ ومقالاتٍ كُتبتْ في أزمنة مختلفة، وأعوامٍ مديدة، واستُمدَّت مادتها من بُطون مصادر متباينة الطَّبعات والنَّشرات.

---

(١) كما قد صنعتُ في صِنْوه: «الجامع الصحيح للإمام البخاري وعناية الأمة الإسلامية به شرقًا وغربًا»، الصادر عن دار البشائر الإسلامية ببيروت، سنة ١٤٣٥هـ، في (٨٨٢) صفحة بتقديم الشيخ الأستاذ الدكتور حسن الوراكلي.

ـ بادرتُ إلى وضْع عناوين لبعض الدِّراساتِ والمقالاتِ التي لم تكُنْ لها عناوينُ مخصوصَةٌ، يومَ أنْ وُضعت ودُبجتْ، وذلك تسهيلًا على القارئ الذي يبْغي الوُصولَ إلى معلومةٍ معيَّنة بأيْسر سبيل، وأقلِّ مُؤنة، وأقْصَر طريق.

ـ رتَّبتُ الدراسات والأبحاث حسَب تقدم وفاة أصحاب الكتب الحديثية في القسم الأول، أو حسب تقدُّم وفاة الأعلام الواردة أسماؤُهم في القسم الثاني، وقد أخالفُ ذلك لبعض التدبير.

ولما كان موضوعُ الكِتابِ مُصنَّفات الحديث وسِيَر أعلام المحدِّثين، سمَّيتُه بعنوانٍ منْ جِنْس موضُوعه، وشِكْلِ معناه ومضمُونه: **«نضْرةُ أهلِ الحديثِ.. دِراساتٌ وبحوثٌ في كُتب وأعْلَام أهْلِ الحديثِ»**، تنويهًا بالنَّضْرةَ[1] التِّي تكونُ في وُجوهِ منْ له اشتغالٌ بالحدِيث وفُنونه، وإشادةً بالجمَالِ الذِّي يكونُ عليْهِ منْ لهُ عنايةٌ بالسُّنة وعلُومها، قراءةً لكُتبها، ومَعرفةً بمناهجِ مُؤلِّفيها، واطِّلاعًا على سِيَر أعلامِ نَقَلتِها وحُفَّاظِها والمعْتنِين بها.

وبعدُ؛ فالشكر موصولٌ إلى صاحبِ الفضيلة المحدِّثِ الشيخِ الأستاذ الدكتور يوسف الكتاني الذي اعتنى بالتقديم لهذا الكتاب، وضمَّنه من كلمات الإطراء والتنويه ما هو أهله، وذلك بعدَ أنْ نَظرَ فيه وقرأَهُ، وأسألُ اللهَ العليَّ العظيمَ أنْ ينفع بهذا الكتابِ المعتني بالحديثِ وعلومِه، وأنْ يكتب الأجر والمثوبة لمنشئه وقارئه والنَّاظر فيه، إنَّه بالإجابة جدير، وهو نِعْم المولى والنَّصير، وصلَّى وسلَّم وباركَ على

---

(١) النَّضرة ـ بالفتح ـ والنضارة: الحسْن والوضاءة والإشراق والجمال، وإلى ذلك الإشارة في الحديث المتواتر: «**نضَّر الله عبدًا سمع مقالتي فوعاها، فبلَّغها منْ لم يسمعها، فرُبَّ حاملِ فقْهٍ إلى مَنْ هوَ أفقهُ منه..**».

البشير النَّذير محمَّد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا طيِّبًا مباركًا فيه، والحمدُ لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات.

وكتبه:

الأستاذ الدكتور محمد بن زين العابدين رستم

ظُهر يوم الإثنين عاشر ربيع الثاني من عام ١٤٣٥هـ

بالدَّار البيْضاء من المغرب الأقصى

القسم الأول

سيرة سيد المرسلين
في كُتب المحدِّثين

سيرة سيد المرسلين في كُتب المحدِّثين(١)

نظرة مختصرة عن المصادر الأصلية للسيرة النبوية

لعل أقدم من أشار من المتأخرين إلى مصادر السيرة النبوية أو إلى بعضها العلامة السيد سليمان الندوي في كتابه: «الرسالة المحمدية»، حيث ذكر منها: القرآن الكريم، وكتب الحديث النبوي، والمغازي والدلائل والشمائل والتاريخ، وكتب مكة المكرمة والمدينة المنورة(٢)، ثم تلاه العلامة الأستاذ الدكتور مصطفى السباعي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه المختصر المفيد النافع: «السيرة النبوية دروس وعبر»، حيث خصَّ مصادر السيرة النبوية بعنوان ذكرها فيه(٣).

ثم جاء على أَثَر الفاضلين المتقدمين الأستاذ الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي الذي ألَمَّ بذكر مصادر السيرة النبوية في كتابه: «فقه السيرة النبوية»(٤).

---

(١) نُشرت هذه الدراسة في مجلة السُّنَّة النبوية التي تصْدر عن جمعية الإمام البخاري بالمغرب في العدد الخامس، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م، (ص٢٣٧).

(٢) مصادر السيرة النبوية وتقويمها، للدكتور فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ، (ص١٧).

(٣) السيرة النبوية دروس وعبر، للدكتور مصطفى السباعي، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، دون تاريخ، (ص١٥) وما بعدها.

(٤) فقه السيرة، للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر، بيروت، دون تاريخ، (ص٧ و٨).

ثم تتابع على الإشارة إلى مصادر السيرة النبوية أغلبُ من كتب فيها؛ كالدكتور أكرم ضياء العمري في كتابه: «السيرة النبوية الصحيحة»[1]، والدكتور مهدي رزق الله أحمد في كتابه: «السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية»[2]، وشيخنا الأستاذ الدكتور فاروق حمادة في كتابه: «مصادر السيرة النبوية وتقويمها»[3]، ولعل كتاب شيخنا حفظه الله هو الكتابُ الوحيدُ المفردُ في ذكر مصادر السيرة النبوية في الدراسات الحديثة.

ويأتي القرآن الكريم على رأس المصادر الأصلية للسيرة النبوية؛ فهو «مصدر أساسي نستمدُّ منه ملامح السيرة النبوية»[4]، وهو «المعتمد الأول في معرفة الملامح العامة لحياة النبي ﷺ، وفي الاطلاع على المراحل الإجمالية لسيرته الشريفة»[5]، بيد أن اعتماد القرآن الكريم في مقدمة مصادر السيرة النبوية يستلزم الاطلاع على كتب التفسير الأولى التي تنقل بالإسناد شأنها شأن كتب الحديث، والاطلاع على كتب أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ؛ لأن هذه الكتب قد دارت حول النص القرآني بيانًا وإيضاحًا...»[6].

---

(١) السيرة النبوية الصحيحة، للدكتور أكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة السادسة، ١٤١٥هـ، (ص٤٧) وما بعدها.

(٢) السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية، للدكتور مهدي رزق الله أحمد، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية السعودية، ١٤١٢هـ، (ص١٧) وما بعدها.

(٣) مصادر السيرة النبوية وتقويمها، للدكتور فاروق حمادة (ص٢٧).

(٤) السيرة النبوية دروس وعبر (ص١٥).

(٥) فقه السيرة، للبوطي (ص٧).

(٦) مصادر السيرة وتقويمها (ص٤٥).

ثم يأتي بعد القرآن الكريم في مصادر السيرة النبوية: كتب أهل الحديث. وسنبسط القول في هذا المصدر الأصلي بعد حين.

ثم يلي هذين المصدريْن العظيميْن: كتبٌ أُلِّفت في الشمائل المحمدية، حيث تناول مؤلِّفوها أخلاق وآداب وصفات النبي ﷺ[1].

ثم يلي ذلك كتب أُلِّفت في بيان معجزات النبي ﷺ، ويسمى هذا الضرب من الكتب: «كتب الدلائل»[2].

ثم يلي هذه المصادر كتب المغازي والسير، وكتب تاريخ الحرمين الشريفين، وكتب التاريخ العام، وكتب الأدب والشعر[3].

كُتبُ الحديث خزائنُ الأخبار عن النبي ﷺ

تتنوع كتب الحديث إلى أنواع متعددة حسب مقاصد جامعيها ومؤلفيها، فأرفعها نوعًا وأعلاها شأنًا تلك الكتب المفردة في الحديث الصحيح، ومن هذه الكتب:

١ ـ «الجامع الصحيح» للإمام البخاري:

(المتوفى سنة ست وخمسين ومائتين للهجرة):

اعتنى الإمام البخاري بسيرة النبي ﷺ، فأفرد في «جامعه الصحيح» كتبًا وأبوابًا لمبعثه ﷺ ومغازيه وسراياه وبعوثه ومكاتباته وفضائل الصحابة وزوجاته، وهكذا نجد من هذه الكتب: كتاب بدء الوحي،

---

(١) انظر جملة من كتب الشمائل في مصادر السيرة النبوية وتقويمها (ص٥٤ ـ ٥٦).

(٢) انظر طائفة صالحة من كتب الدلائل في مصادر السيرة النبوية وتقويمها (ص٥٧ ـ ٦٥).

(٣) مصادر السيرة النبوية (ص٦٦ و١٠٦ و١١١ و١٢٤).

وفيه: «باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ»[١]، ثم ساق فيه حديث عائشة في صفة الوحي إلى رسول الله ﷺ[٢]، ثم حديثها أيضًا في مبدأ الوحي إلى رسول الله ﷺ وملابسات ذلك[٣].

كما أننا نجد من بين هذه الكتب: كتاب المناقب، وفيه أبواب تتعلق بالسيرة تعلقًا كبيرًا؛ كقول البخاري: «باب وفاة النبي ﷺ»[٤]، وقوله: «باب صفة النبي ﷺ»[٥]، وقوله: «باب علامات النبوة في الإسلام»[٦].

ومن الكتب التي اشتمل عليها «صحيح البخاري» مما له تعلق بالسيرة النبوية الشريفة: كتاب المغازي حيث يتضمن أبوابًا عديدة في سرد غزوات رسول الله ﷺ وبعوثه وسراياه[٧]، وذكر كتبه إلى ملوك عصره، ومرضه ووفاته ﷺ وغير ذلك[٨].

ولقد تناثرت أحداث السيرة النبوية العطرة في أرجاء الجامع الصحيح للإمام البخاري في كتب أخرى؛ ككتاب الجهاد والسير[٩]،

---

(١) الباب الأول من الجامع الصحيح للبخاري.

(٢) حديث رقم (٢) من الجامع الصحيح للبخاري.

(٣) حديث رقم (٣ و٤) من الجامع الصحيح للبخاري.

(٤) صحيح البخاري مع الفتح (٦/ ٥٥٩).

(٥) المصدر السابق (٦/ ٥٦٣).

(٦) المصدر السابق (٦/ ٥٨٠).

(٧) المصدر السابق (٧/ ٢٧٩) وما بعدها.

(٨) المصدر السابق (٨/ ٣) وما بعدها.

(٩) في هذا الكتاب تطالعنا أبوابٌ لها صلةٌ بالسيرة؛ كقول البخاري: «ناقة النبي ﷺ»، وقوله: «بغلة النبي البيضاء»، وقوله: «ما قيل في درع النبي ﷺ والقميص في الحرب»، وقوله: «ما قيل في لواء النبي ﷺ».

وكتاب مناقب الأنصار[1]، وكتاب فرض الخمس[2]، وكتاب الجزية والموادعة[3]، وغير ذلك من الكتب التي قد لا يُرشد عنوانها إلى وجود حديثٍ متعلقٍ بسيرة الحبيب المصطفى ﷺ.

ولوفرة مادة السيرة النبوية الشريفة في الجامع الصحيح قيل إن «الجامع الصحيح» للإمام البخاري كاد يغطي أبرز أحداث سيرة الرسول ﷺ، يقول الدكتور فاروق حمادة منوّهًا بذلك: «. . . وإني أؤكد أن صحيح البخاري قد اشتمل على ما يلزم المسلم في دينه ودنياه من أحداث السيرة النبوية، وقد نثر ذلك في جميع كتابه لمنهجه رَحِمَهُ اللَّهُ في التصنيف، وقد كان الاسم ينطبق تمامًا على المسمى إذ أسماه: «الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، وإن أحاديث البخاري لو ضُمت بعضها إلى بعض لخرجت منها السيرة النبوية ومعها المجتمع الإسلامي في الصدر الأول ماثلةً أمام القارئ. . .»[4].

٢ ـ «صحيح الإمام مسلم بن الحجاج القُشيري»:

(المتوفى سنة إحدى وستين ومائتين للهجرة):

ومادة السيرة النبوية توجد فيه في كتاب الجهاد والسير، حيث بوّب

---

(١) من أبواب هذا الكتاب: «باب إخاء النبي ﷺ بين المهاجرين والأنصار»، و: «باب تزويج النبي ﷺ خديجة وفضلها»، و«باب بنيان الكعبة»، و«باب المعراج»، و«باب وفود الأنصار إلى النبي ﷺ بمكة وبيعة العقبة»، و«باب تزويج النبي ﷺ عائشة وقدومها المدينة»، و«باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة»، و«باب مقدم النبي ﷺ وأصحابه المدينة».

(٢) من أبواب هذا الكتاب: «باب نفقة نساء النبي ﷺ بعد وفاته»، و«باب ما ذكر من درع النبي ﷺ وعصاه وسيفه وقدحه وخاتمه».

(٣) من أبواب هذا الكتاب: «باب ما أقطع النبي ﷺ من البحرين».

(٤) مصادر السيرة النبوية وتقويمها (ص٥٠).

مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ هناك على مغازي رسول الله ﷺ ومراسيله إلى ملوك زمانه[1]، كما أنها توجد أيضًا في كتاب الفضائل، حيث ساق مسلم هناك طائفة كبيرة من الأحاديث في نسب النبي ﷺ وفضله، وتسليم الحجر عليه قبل النبوة، وذكر معجزاته، وصفاته الخَلْقية والخُلُقية، ووفاته، ومدة إقامته في الحرمَيْن، وغير ذلك[2].

ومما ينبه عليه هنا أن مادة أحداث السيرة النبوية في «صحيح البخاري» أكثر وأوسع من مثيلتها في «صحيح مسلم»[3].

*** وفي «موطأ الإمام مالك بن أنس»:**

(المتوفى سنة تسع وسبعين ومائة للهجرة).

فردُ حديثٍ حسب رواية محمد بن الحسن ورواية يحيى بن يحيى الليثي في صفة النبي ﷺ.

ويلي «الصحيحَيْن» و«الموطأ» في الدرجة كتب السنن الأربعة وهي:

٣ ـ «سنن محمد بن عيسى الترمذي»:

(المتوفى سنة ثلاث وثلاثمائة للهجرة):

و«جامع الترمذي» أكثر السنن الأربعة ذكرًا للسيرة النبوية[4]، إذ أفرد الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب المناقب أبوابًا في ميلاد النبي ﷺ، وبدء نبوته

---

(١) صحيح الإمام مسلم مع شرح القاضي عياض، المسمى: إكمال المعلم، دار الوفاء مصر الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، (٦/ ١١١) وما بعدها.

(٢) المصدر السابق (٧/ ٣٣٦ ـ ٣٢١).

(٣) مصادر السيرة النبوية وتقويمها (ص٥١).

(٤) مصادر السيرة النبوية وتقويمها (ص٥١)، والسيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية (ص١٧).

ومبعثه، وفي آيات النبوة التي اختص بها، وفي كيفية نزول الوحي، وفي صفات النبي ﷺ، وخاتم النبوة، ومرض الرسول ﷺ ووفاته[1]، وهناك عشرات الأحاديث المبثوثة في «جامع الترمذي» مما يتعلق بالسيرة[2].

٤ ـ «سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني»:

(المتوفى سنة خمس وسبعين ومائتين للهجرة):

وهذه السنن تلي «سنن الترمذي» في العناية بأحداث السيرة النبوية الشريفة، حيث نجد أبوابًا معقودة في ذلك في كتاب الخراج والإمارة والفيء منها قول أبي داود: «باب في صفايا رسول الله ﷺ من الأموال»[3]، وقوله: «باب كيف كان إخراج اليهود من المدينة»[4]، وقوله: «باب ما جاء في حكم أرض خيبر»[5]، و«باب ما جاء في خبر مكة»[6]، و«باب ما جاء في خبر الطائف»[7]، و«باب ما جاء في حكم أرض اليمن»[8]، و«باب في أخذ الجزية من المجوس»[9].

---

(١) جامع الترمذي بشرح المباركفوري، دار الفكر، بيروت، دون تاريخ، (١٠/ ٧٤ ـ ١٣٧).

(٢) مصادر السيرة النبوية وتقويمها (ص٥١).

(٣) سنن أبي داود، دار الحديث، القاهرة، دون تاريخ، (٣/ ١٣٩).

(٤) المصدر السابق (٣/ ١٥٤).

(٥) المصدر السابق (٣/ ١٥٧).

(٦) المصدر السابق (٣/ ١٦٠).

(٧) المصدر السابق (٣/ ١٦١).

(٨) المصدر السابق (٣/ ١٦٢).

(٩) المصدر السابق (٣/ ١٦٥).

٥ ـ «سنن محمد بن يزيد بن ماجه القزويني»:

(المتوفى سنة ثلاث وسبعين ومائتين للهجرة):

وهي تلي «سنن الترمذي» و«سنن أبي داود» في الاعتناء بإيراد أحداث السيرة النبوية[١]، إذ تطالعنا فيها أبواب في كتاب الجهاد لها تعلق بتاريخ السيرة وأحداثها، منها: «باب الرايات والألوية»[٢]، و«باب لبس العمائم في الحرب»[٣]، و«باب السرايا»[٤]، و«باب الغارة والبيات وقتل النساء والصبيان»[٥]، و«باب التحريق بأرض العدو»[٦]، و«باب فداء الأسارى»[٧] وغير ذلك.

٦ ـ «سنن أحمد بن شعيب النسائي»:

(المتوفى سنة ثلاث وثلاثمائة للهجرة):

أفرد النسائي في «السنن» كتابًا لوفاة النبي ﷺ، وفيه تطالعنا الأبواب الآتية: «باب بدء علة النبي ﷺ»[٨]، و«باب ذكر ما كان يعالج به النبي ﷺ في مرضه»[٩]، و«باب ذكر اليوم الذي توفي فيه النبي ﷺ،

---

(١) السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية (ص١٧).

(٢) سنن ابن ماجه، دار الحديث، القاهرة، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي، ١٤١٤هـ، (٢/ ٩٤١).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٩٤٢).

(٤) المصدر السابق (٢/ ٩٤٤).

(٥) المصدر السابق (٢/ ٩٤٧).

(٦) المصدر السابق (٢/ ٩٤٨).

(٧) المصدر السابق (٢/ ٩٤٩).

(٨) السنن الكبرى، للنسائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، (٦/ ٣٨٠).

(٩) المصدر السابق (٦/ ٣٨٢).

والساعة التي توفي فيها»[1]، و«باب الموضع الذي قبل من رسول الله ﷺ حين توفي»[2]، وغير ذلك.

وفي «السنن الصغرى» للنسائي التي يقال لها «المجتبى»، والتي تقرن مع السنن الثلاثة الماضية أبوابٌ معدودة في أحداث السيرة ووقائعها، كما وقع في كتاب الجهاد من قول النسائي: «غزوة الترك والحبشة»، وساق فيه حديث الصخرة التي عرضت لرسول الله ﷺ لما أمر بحفر الخندق[3].

وفي «المجتبى» أحاديث لها بعض تعلُّقٍ بالسيرة؛ كحديث يزيد بن أبي عبيد قال: «قلت لسلمة بن الأكوع على أي شيء بايعتم النبي ﷺ يوم الحديبية، قال: على الموت»[4].

ومن كتب الحديث التي اشتملت على أحاديث في السيرة النبوية:

٧ ـ «سنن الدارمي عبد الله بن عبد الرحمٰن بن الفضل بن بهرام»:

(المتوفى سنة خمس وخمسين ومائتين للهجرة):

إذ فيها في كتاب السير أبوابٌ ذاتُ صلة بالسيرة كباب قول النبي ﷺ: «**شاهت الوجوه**» في قصة غزوة حنين[5]، وباب: «في حفر الخندق»، وباب «كيف دخل النبي ﷺ مكة وعلى رأسه المغفر»[6]، وغير ذلك.

---

(١) السنن الكبرى (٦/ ٣٩٢).

(٢) المصدر السابق (٦/ ٣٩٣).

(٣) السنن الصغرى، للنسائي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٤٨هـ، (٦/ ٤٣ ـ ٤٥).

(٤) أخرجه النسائي في كتاب البيعة، باب البيعة على الموت (٧/ ١٤١).

(٥) سنن الدارمي، حديث رقم (٢٣٦١) تحقيق: د. مصطفى ديب بغا، دار القلم، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

(٦) المصدر السابق، حديث رقم (٢٣٦٤).

٨ ـ «السنن الكبرى» لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي:

(المتوفى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة للهجرة):

وفيها في كتاب السير أبوابٌ لها علاقة وثيقة بالسيرة النبوية؛ كقول البيهقي: «باب مبتدأ البعث والتنزيل»[١]، و«باب مبتدأ الفرض[٢] على النبي ﷺ، ثمَّ على الناس، وما لقي النبي ﷺ من أذى قومه في تبليغ الرسالة[٣]. .»، وغير ذلك.

٩ ـ «المستدرك على الصحيحين» للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري:

(المتوفى سنة خمس وخمسمائة للهجرة):

وفيه في كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين، باب ذكر أخبار سيد المرسلين وخاتم النبيين محمد بن عبد الله بن عبد المطلب المصطفى صلوات الله عليه وعلى آله الطاهرين من وقت ولادته إلى وقت وفاته. . .»[٤].

ثم ذكر الحاكم رحمه الله أبواب أخرُ في آيات رسول الله ﷺ هي دلائل النبوة[٥]، ثم عرَّج بعدُ على «الهجرة الأولى إلى الحبشة»[٦]، ثم أفرد للمغازي والسرايا كتابًا ذكرها فيه[٧]، وبذلك يكون الحاكم قد توسَّع في ذكر أحداث السيرة ووقائعها.

---

(١) سنن البيهقي (٩/ ١٠).

(٢) يعني: فرض الصدع بالدعوة والتبليغ.

(٣) المصدر السابق (٩/ ١٢).

(٤) المستدرك، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، (٢/ ٦٥٦).

(٥) المصدر السابق (٢/ ٦٧٠).

(٦) المصدر السابق (٢/ ٦٧٩).

(٧) المصدر السابق (٣/ ٢١ ـ ٦٣).

١٠ ـ «صحيح محمد بن حبان البستي»:

(المتوفى سنة أربع وخمسين وثلاثمائة للهجرة):

وفي زوائده يطالعنا كتاب المغازي والسير، وفيه أبواب كثيرةٌ متعلقةٌ بسيرة المصطفى ﷺ[١]، وفي زوائد ابن حبان أيضًا: كتاب علامات نبوة نبينا ﷺ، ومن أبوابه: باب أول أمر رسول الله ﷺ، وباب في أسمائه، وخاتم النبوة وصفته ﷺ، ومرضه ووفاته ودفنه، واليوم الذي قدم فيه المدينة، واليوم الذي قبض فيه، وغير ذلك[٢].

١١ ـ «مسند أبي يعلى الموصلي»[٣]:

(المتوفى سنة سبع وثلاثمائة للهجرة):

وفيه أحاديث في معجزات النبي ﷺ، وفي معراجه وخاتم نبوته ورضاعته عند حليمة السعدية، وفي أسمائه ومرض موته ووفاته ﷺ[٤].

١٢ ـ «مسند الإمام أحمد بن حنبل»:

(المتوفى سنة إحدى وأربعين ومائتين للهجرة):

«ويبدو لك جليًّا غزارة مادة السيرة فيه، إذا نظرت في كتاب الجهاد منه بالمجلد رقم ١٣، وكتاب السيرة النبوية بالمجلدات ٢٠ و٢١ و٢٢. . .

---

(١) موارد الظمآن في زوائد ابن حبان، تحقيق: محمد عبد الرزاق حمزة، دار الكتب العلمية، بيروت، دون تاريخ، (ص٤٠٦).

(٢) المصدر السابق (ص٥١٢ ـ ٥٣١).

(٣) هذا هو المسند الصغير لأبي يعلى الموصلي، وانظر: مقدمة المحقق لمسند أبي يعلى، تحقيق إرشاد الحق الأثري، دار القبلة، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، (١/ ٢٤).

(٤) مسند أبي يعلى الموصلي (٦/ ٢٠٠ و٢١٤ و٣٤٣ و٣٤٤ و٣٤٥ و٣٤٦ و٣٤٧ و٣٨٧).

فإنها أغزرُ مادةٍ في السيرة وُجدت في كتاب حديث. . . وليس هذا بغريب في كتاب ضخم قيل إنه ضمَّ بين دفتيه نحو ثلاثين أو أربعين ألف حديث»[١].

وتصديق هذا القول ظاهرٌ لك من مراجعة الفهارس الفقهية التي وضعها العلامة المحدث أحمد محمد شاكر، وباشر ذلك بيده حمزةُ أحمد الزين للمسند، وخاصة عند مادة السِّير[٢]، والمغازي[٣]، والإمارة[٤]، وفضائل النَّبي ﷺ[٥].

١٣ ـ «المصنف» لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة:

(المتوفى سنة خمس وثلاثين ومائتين للهجرة):

وهو يحتوي على كتاب المغازي الذي يضمُّ بين ثناياه أبوابًا في مبعث النبي ﷺ، وفي أذى قريش له، وفي حديث المعراج، وفي غزواته ﷺ وغير ذلك[٦].

١٤ ـ «سنن سعيد بن منصور»:

(المتوفى سنة سبع وعشرين ومائتين للهجرة):

والموجود في هذه السنن من المطبوع، منها مما له تعلقٌ بالسيرة

---

(١) السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية (ص١٨)، والإشارة في كلام المؤلف إلى المسند المرتب على الكتب والأبواب فتفطن لذلك ترشد.

(٢) الفهارس الفقهية للمسند، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، (٢٠/ ٢٥٩).

(٣) المصدر السابق (٢٠/ ٢٦٩).

(٤) المصدر السابق (٢٠/ ٢٧٣).

(٥) المصدر السابق (٢٠/ ٣٥٨).

(٦) المصنف لابن أبي شيبة، اعتنى به محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ (٧/ ٣٢٧ ـ ٤٤٤).

ما نقف عليه في كتاب الجهاد، حيث بوَّب سعيد بن منصور بقوله: «باب رسائل النبي ﷺ ودعوته»، ثم ذكر أربعة أحاديث في مكاتيب النبي ﷺ وبعوثه[1].

١٥ ـ «مسند أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني»:

(المتوفى سنة ست عشرة وثلاثمائة للهجرة):

وفيه أبوابٌ خاصةٌ بالسيرة النبوية في صفة مبعث النبي ﷺ، وبدء الوحي، وماذا حدث له ﷺ في صباه، وذكْر المعراج[2].

١٦ ـ «مسند البزار» أبي بكر أحمد بن عمرو البصري:

(المتوفى سنة اثنتين وتسعين ومائتين للهجرة):

ففي زوائده على الكتب الستة ومسند الإمام أحمد، مادةٌ لا بأس بها في سيرة المصطفى ﷺ وفي أذى قريش للنبي ﷺ، وذكْر هجرته إلى المدينة ومغازيه[3].

١٧ ـ «معاجم الطبراني» سليمان بن أحمد الثلاثة:

(المتوفى سنة ستين وثلاثين للهجرة):

ومنْ تأمَّل مجمع الزوائد الذي جمع فيه الحافظُ نور الدين

---

(١) سنن سعيد بن منصور، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، (٢/١٨٧ ـ ١٩١).

(٢) مسند أبي عوانة، دار المعرفة، بيروت، دون تاريخ (١/١٠٩ و١١١ و١١٦ و١١٧).

(٣) مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد، تحقيق: صبري بن عبد الخالق أبو ذر مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ، (٢/٣ ـ ٥١).

الهيثمي مادة هذه المعاجم، وأضاف إليها مسانيد الإمام أحمد وأبي يعلى الموصلي والبزار وقف على مادة غزيرة في السيرة والمغازي[1].

خاتمة الدراسة

وبعد هذه الجولة السريعة بين كتب الحديث والأثر للوقوف على أخبار المصطفى ﷺ، تحصَّل منها ما يلي:

١ ـ اشتمال كتب الحديث والأثر على أجزاء كبيرة من سيرة الحبيب المصطفى ﷺ على تفاوت بين هذه الكتب في الاستيعاب والذكر، إذ بعضها يكاد يكون قد استوعب السيرة كلها، وما فاته منها إلا اليسير.

٢ ـ قد لا تتابع أحداثُ السيرة ووقائعها في بعض هذه الكتب، وذلك لأنَّ في هذه الكتب ما هو مرتبٌ على الموضوعات والأبواب؛ كالكتب الستة، أو على رواة الأحاديث زمنيًّا، مما قد يحوج إلى مراجعة كتب السير والتاريخ المرتبة على السنين.

٣ ـ تعدُّ الكتب الستة مصدرًا معتبرًا في جمع صورة متكاملة صحيحة عن سيرة النبي ﷺ، وذلك لأنها محّصت «تمحيصًا دقيقًا في كلِّ حديث، وكلِّ كلمة فيها بعشرات من الشروح والتعليقات»[2].

٤ ـ لم تُعنَ بعضُ كتب الحديث بإيراد تفاصيل المغازي وأحداث السيرة، بل إنها «تقتصر على بعض ذلك مما ينضوي تحت شرط المؤلف، أو وقعت له روايته، ومن ثَمَّ فإنها لا تعطي صورة كاملة لما

---

(١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ (٦/ ١٤ ـ ٢٢٠).

(٢) مصادر السيرة النبوية وتقويمها (ص٥١).

حدث، وينبغي إكمال الصورة من كتب السيرة المختصة»[١].

٥ ـ «إنَّ مرويات السيرة في كتب الحديث، لا توجد في أبواب الجهاد والسير والمغازي وفضائل الصحابة والمناقب فقط، بل في أغلب الأبواب الأخرى، فعلى دارس السيرة النبوية أن يستثمر كل الكتب والأبواب في استخراج روايات السيرة النبوية»[٢].

وفي هذا العصر، فلقد أفادت كتبُ الحديث والأثر الدارسين لسيرة الحبيب المصطفى ﷺ إفادةً عظيمة، إذ أقبل نفرٌ منهم عليها من أجل تصحيح خبرٍ، أو تضعيف منقولٍ، أو دفع شبهةٍ، والمأمولُ من المشرفين اليومَ على وضع المناهج التعليمية في مستويات التعليم المختلفة، أن يضاعفوا من تعويلهم على كتب الحديث والأثر في رسم صورة متكاملة صحيحة عن حياة النبي ﷺ، قبل تقديمها إلى شباب الأمة الإسلامية خاصة، وإلى الناس أجمعين عامة.



---

(١) السيرة النبوية الصحيحة (ص٥٠).

(٢) مصادر السيرة النبوية بين المحدثين والمؤرخين، د. عبد الرزاق هرماس، مطبوعات جائزة الأمير نايف للسُّنَّة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ، (ص٩٠).

مسانيد الإمام أبي حنيفة النعمان[1]

الجامعون لمسانيد أبي حنيفة

لم يشتهر الإمام أبو حنيفة بإملاء الحديث ولا بالتأليف فيه، وكان فضل بعض أهل العلم عليه عظيمًا، لما تصدوا لجمع أحاديثه المسندة في كتب ومسانيد بلغت خمسة عشر مسندًا[2]، وهذه المسانيد هي:

١ ـ مسند الإمام الحافظ أبي محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث الحارثي البخاري المعروف بعبد الله الأستاذ.

٢ ـ مسند الإمام الحافظ أبي القاسم طلحة بن محمد بن جعفر الشاهد العدل.

٣ ـ مسند الإمام الحافظ أبي الخير محمد بن المظفر بن موسى بن عيسى بن محمد.

٤ ـ مسند الإمام الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني.

٥ ـ مسند الإمام أبي بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري.

---

(١) نشرت هذه الدراسة في مجلة السُّنَّة النبوية التي تصدر عن جمعية الإمام البخاري في الرباط بالمغرب في العدد الأول، نوفمبر ٢٠٠١م.

(٢) السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، للدكتور مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي (ص٤١٣).

٦ ـ مسند الإمام أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني.

٧ ـ مسند الإمام الحافظ عمر بن الحسن الأشناني.

٨ ـ مسند أبي بكر أحمد بن محمد بن خالد الكلاعي.

٩ ـ تأليف أبي يوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم الأنصاري.

١٠ ـ تأليف الإمام محمد بن الحسن الشيباني.

١١ ـ تأليف حماد بن الإمام أبي حنيفة.

١٢ ـ الآثار لمحمد بن الحسن الشيباني.

١٣ ـ تأليف الإمام الحافظ أبي القاسم عبد الله بن محمد بن أبي العوام السعدي.

١٤ ـ تأليف الإمام الحافظ أبي عبد الله حسين بن محمد بن خسرو البلخي.

١٥ ـ تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي.

«جامع المسانيد» ومنهج مؤلفه فيه

ولقد جمع بين هذه المسانيد والتآليف الإمامُ أبو المؤيد محمَّد بن محمود الخوارزمي، في كتاب ضخم سماه: «جامع المسانيد»، ذكر في خطبته الباعث له على هذا الجمع، فقال: «.... وقد سمعت بالشام عن بعض الجاهلين مقداره ـ يعني: الإمام أبا حنيفة ـ أنه يُنَقِّصُهُ ويستصغره، ويستعظم غيره، ويستحقره، وينسبه إلى قلة رواية الحديث، ويستدل باشتهار المسند الذي جمعه أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم للشافعي، وموطأ مالك، ومسند الإمام أحمد رحمهم الله، وزعم أنه ليس لأبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ مسندٌ، وكان لا يروي إلا عدة أحاديث، فلحقتني حمية دينية ربانية، وعصبية حنفية نعمانية، فأردت أن أجمع بين خمسة عشر

من مسانيده التي جمعها له فحول علماء الحديث»[١].

ثم ذكر الخوارزمي منهجه في الجمع بين المسانيد فقال: «فاستوفقت الله تعالى، واستخرته في جمع هذه المسانيد على ترتيب أبواب الفقه في أقرب حد، ونظمها في أقصر عقد، بحذف المعاد، وترك تكرير الإسناد، إلا إذا كان الحديث الواحد مشتملًا على مسائل أبواب مختلفة، أو اختلفت أسانيده... وأردت أن أجمع هذه المسانيد في أربعين بابًا على ترتيب المختصر مبوبة»[٢].

ولقد قدم الخوارزمي لكتابه ببابين أورد في أولهما طرفًا من فضائل أبي حنيفة، ثم ذكر في الثاني طرقه في هذه المسانيد إلى أصحابها، ثم شرع بعد ذلك في سياق الأحاديث، مرتبًا لها على الأبواب، وساق تحتها فصولًا كقوله في الباب التاسع: «في البيوع» ثم ذكر فيه أربعة فصول هي:

«**الفصل الأول:** في التحريض على التجارة والصدق فيها والمبرة منها.

الفصل الثاني: في العقود المنهي عنها والتي لا بأس بها.

الفصل الثالث: فيما يثبت فيه الخيار.

الفصل الرابع: في الاختلاف الواقع في العقد»[٣].

وكان من منهج الخوارزمي في سياق الحديث، أن يصدِّره بذكر السند من أبي حنيفة إلى راويه، ثم يختمه بذكر من أخرجه من أصحاب

---

(١) جامع المسانيد (١/ ٤ ـ ٥).
(٢) المصدر السابق (١/ ٦ ـ ٧).
(٣) المصدر السابق (٢/ ٢ ـ ٣١).

المسانيد الخمسة عشر، منبِّهًا على سنده فيه إلى أبي حنيفة، ومن الأمثلة التي توضح ذلك:

- قال الخوارزمي: «أبو حنفية عن الحكيم بن عتيبة عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى عن حذيفة: أن رسول الله ﷺ نهى عن لبس الديباج والحرير، قال: «إنما يفعل ذلك من لا خلاق له» أخرجه أبو محمد البخاري عن أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني، قال: «قرأتُ في كتاب حمزة بن حبيب عن الإمام أبي حنيفة»[1].

- قال الخوارزمي: «أبو حنيفة عن عبد الملك بن عمير قال: «رأيت المغيرة بن شعبة يخطب على راحلته، بعد الصلاة يوم العيد» أخرجه الحافظ طلحة بن محمد في مسنده عن أحمد بن محمد بن سعيد عن عبد الله بن محمد بن نوح، عن شداد بن حكيم عن زفر عن أبي حنيفة»[2].

ولقد ختم الخوارزمي كتابه بالباب الأربعين، وأفرده لمعرفة مشايخ هذه المسانيد، مرتبًا لهم على حروف المعجم، وقسمه إلى ثلاثة فصول هي:

الفصل الأول: في معرفة أصحاب رسول الله ﷺ الذين لهم ذكرٌ في هذه المسانيد.

الفصل الثاني: في معرفة مشايخ أبي حنيفة من الصحابة والتابعين.

الفصل الثالث: في معرفة أصحاب أبي حنيفة الذين رووا عنه في هذا الكتاب.

---

(١) جامع المسانيد (٢/ ٢٩٩).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٣٦٢).

عناية أهل العلم بمسانيد أبي حنيفة

أقبل أهل العلم على مسانيد أبي حنيفة قراءة وسماعًا، وشرحًا واختصارًا، فممن سمعها كلها أو بعضها: الحافظ ابن حجر، فلقد ذكر في أثناء سرده لمسموعاته على محمد بن محمد بن الكويك التكريتي، ثم المصري، أنه سمع عليه «قطعة من مسند أبي حنيفة جمع الأستاذ أبي محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي... بإجازته من الحافظ المزي، وزينب بنت الكمال بسماع الأول»(١).

وقال زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي في ترجمة أبي المؤيد الخوارزمي: «وصنف مسانيد الإمام أبي حنيفة في مجلدين، جمع فيهما بين خمسة عشر مصنفًا، وقد رويناه عن قاضي بغداد، عن عمه عن ابن الصباغ عنه»(٢).

وممن روى هذه المسانيد قراءة وسماعًا وكتابة محدث الديار الشامية الحافظ شمس الدين ابن طولون، ومحدث البلاد المصرية الحافظ محمد بن يوسف الصالحاني(٣).

وممن شرح مسانيد أبي حنيفة كلها أو بعضها، جلالُ الدين السيوطي في: «التعليقة المنيفة على مسند أبي حنيفة»(٤)، والقاري الهروي، والسندي(٥).

---

(١) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، لابن حجر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، (ص٣٧٢).

(٢) تاج التراجم، لقاسم بن قطلوبغا، تحقيق: محمد خير يوسف، دار القلم، دمشق، ١٤١٣هـ، (ص٢٧٨).

(٣) السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، للدكتور مصطفى السباعي (ص٤١٤).

(٤) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الفكر، بيروت، (٢/ ١٦٨١).

(٥) تاريخ بروكلمان، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٣م، (٣/ ٢٥٩).

واختصر «جامع المسانيد» للخوارزمي، جمع من العلماء منهم: الإمام شرف الدين إسماعيل بن عيسى بن دولة الأوغاني المكي، وسماه: «اختيار اعتماد المسانيد في اختيار أسماء بعض رجال الأسانيد»، والإمام أبو البقاء أحمد بن أبي الضياء محمد القرشي المكي، ومحمد بن عباد الخلاطي، وسماه: «مقصد المسند»، وأبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الحنفي[١].

ولقد اعتنى برجال مسند أبي حنيفة للحسين بن محمد بن خسرو الحافظُ أبو عبد الله محمد بن علي بن حمزة الحسيني الدمشقي في كتابه: «التذكرة برجال العشرة»[٢].

وبعد؛ فلقد قصدت هذه الدراسة التنويه بالمسانيد الحديثية التي جمعت لأبي حنيفة، وبيان عناية أهل العلم بها، وتحتاج هذه المسانيد في هذا العصر إلى مزيد عناية واهتمام، ذلك أن في بعضها ما يستوجب التهذيب والتنقيح؛ كـ«مسند الحارثي» الذي قال فيه الذهبي: «قد ألف مسندًا لأبي حنيفة الإمام، وتعب عليه، ولكن فيه أوابد ما تَفَوَّهَ بها الإمام»[٣].

كما أن بعض هذه المسانيد قد اشتهر أمره، وبعضها الآخر لم يعرفه إلا الأفراد المعدودون كـ«مسند أبي حنيفة» الذي جمعه أبو بكر بن المقري[٤].

---

(١) كشف الظنون (٢/ ١٦٨١).

(٢) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة لابن حجر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ، (ص١٧).

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي طبعة مؤسسة الرسالة (٥/ ٤٢٥).

(٤) تعجيل المنفعة (ص١٩)، والمجمع المؤسس (ص٣٧٢).

ولذلك تشتد الحاجة اليوم إلى خدمة هذه المسانيد خدمة علمية تحرر القول في أعدادها وجامعيها، وتهذب ما أسند فيها من أحاديث وآثار[1].



(١) قام الباحث نظر بن محمد الفريابي بدراسة وتحقيق مسند الإمام أبي حنيفة، تأليف الإمام أبي نعيم الأصبهاني، وطبع الكتاب بمكتبة الرشد بالرياض سنة ١٤١٥هـ، كما طبع مسند أبي حنيفة من جمع الحارثي في دار الكتب العلمية ببيروت.

روايات الموطَّأ وشروحه في «فتح الباري»[1]

كانت روايات «موطأ الإمام مالك» وشروحه من أهمِّ المصادر التي استمدَّ منها الحافظُ ابن حجر في شرحه الحافل الماتع على «صحيح الإمام البخاري»، وتُعنى هذه الدراسة ببيان هذه الروايات، والكلام على تلك الشروح.

روايات الموطأ في «فتح الباري»

عُرفت لـ«موطأ الإمام مالك» روايات عديدة، بلغ بها بعض الباحثين إلى خمسة وخمسين رواية[2]، بيد أن الذي وقع منها في فتح الباري ما يلي:

*** رواية محمد بن الحسن الشيباني:**

(المتوفى سنة تسع وثمانين ومائة للهجرة):

ولقد انتفع محمد بن الحسن الشيباني بصحبة الإمام مالك، والسماع عليه، وفي ذلك يقول: «أقمتُ عند مالك ثلاث سنين وكسرًا،

---

(١) نُشرت هذه الدراسة في مجلة السُّنَّة النبوية التي تصدر عن جمعية الإمام البخاري في الرباط في العدد الثاني، إبريل ٢٠٠٣م، (ص٣٦٣).

(٢) انظر: أهمية كتاب موطأ الإمام مالك بن أنس واهتمام العلماء به، لمحمد بن عبد الله حياني، مجلة عالم الكتب السعودية، المجلد (٢٣)، العدد (٣ و٤)، صفر ١٤٢٣هـ، (ص٢٢٠ ـ ٢٢٤).

وسمعت من لفظه سبعمائة حديث»[١].

ومن ثمَّ كانت رواية محمد بن الحسن من أجود الروايات، إن لم تكن أجودها على الإطلاق[٢].

ولقد اعتنى بعض أهل العلم بهذه الرواية فشروحها، فمنهم الملا علي القاري في «فتح المغطى شرح الموطأ»[٣]، وعبد الحي اللكنوي في «التَّعليق الممجَّد على موطَّأ محمَّد»[٤].

ولقد انفردت رواية محمد بن الحسن الشيباني عن بقية الروايات بكون صاحبها من أهل الفقه والفتيا، ولذلك تراه يذكر بعد الحديث أو الأحاديث اجتهاده مخالفًا أو موافقًا لشيخه مالك، أو غيره من علماء الحجاز والعراق، معبرًا عن ذلك بقوله: «وبه نأخذ، وعليه الفتوى وبه يُفتى، وعليه الاعتماد، وعليه عوَّل الأئمة، وهو الصحيح، وهو الظاهر، وهو الأشهر»[٥].

والمتأمِّل في نُقُول ابنِ حجر عن موطَّأ مالك برواية محمد بن الحسن يجد الحافظَ قد استعان بهذه الرواية في أثناء شرح الأحاديث التي اتفق مالك والبخاري على إخراجها[٦].

---

(١) سير أعلام النبلاء، للذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (٩/ ١٣٥).

(٢) انظر تعليق الأستاذ شعيب الأرناؤوط على سير أعلام النبلاء (٩/ ١٣٥).

(٣) الموطآت للإمام مالك، للأستاذ نذير حمدان، دار القلم، دمشق؛ والدار الشامية، بيروت، ١٤١٢هـ، (ص٩٩).

(٤) طبع هذا الكتاب في الهند، سنة ١٣٢٥هـ.

(٥) الموطآت للإمام مالك (ص٩٦).

(٦) فتح الباري، دار الفكر، بيروت، دون تاريخ، (١/ ٢٩٠ و٥/ ٨٩ و١١/ ٦٢ و١٢/ ١٦٧).

*** روايةُ ابن القاسم أبي عبد الله عبد الرحمٰن العتقي:**

(المتوفى سنة إحدى وتسعين ومائة للهجرة)[(١)]:

ولقد أثنى أهل العلم على رواية ابن القاسم عن مالك، فقال النسائي: «ولم يرو أحدٌ الموطَّأ عن مالك أثبت من ابن القاسم، وليس أحدٌ من أصحاب مالك عندي مثله[(٢)]...».

وإنما كانت روايةُ ابن القاسم بهذه المنزلة لطول صحبته للإمام مالك، ولزومه مجلسه سنين، يقول ابن وهب: «خرجتُ أنا وابن القاسم بضع عشرة سنة إلى مالك، فسنة أسأل أنا مالكًا، وسنة يسأله ابن القاسم»[(٣)].

ولقد استفاد الحافظ ابن حجر من موطأ مالك برواية ابن القاسم في شرح المتن[(٤)].

*** رواية ابن وهب أبي محمد عبد الله بن وهب المصري:**

(المتوفى سنة سبع وتسعين ومائة للهجرة):

المشهور بصحبة مالك والرواية عنه، يقول في ذلك: «صحبتُ مالكًا عشرين سنة»[(٥)]، ولذلك فخَّم الإمام مالك شأنه فكان يكتب إليه

---

(١) أفاد محقق الحطة في ذكر الصحاح الستة للقنوجي، دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمان، ١٤٠٨هـ، (ص٢٨٢) هامش رقم (٢): أن الشيخ محمد الشاذلي النيفر قال: «توجد قطع من هذه النسخة بالمكتبة الوطنية بتونس برقم (٢١٨ ـ ٧٧).

(٢) الديباج المذهب لابن فرحون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ، (ص٢٣٩).

(٣) سير أعلام النبلاء (٩/ ١٢١).

(٤) فتح الباري (٢/ ٣٥٩ و١١/ ٥٩٣).

(٥) الديباج المذهب (ص٢١٥).

قائلًا: «إلى عبد الله بن وهب فقيه مصر، وإلى أبي محمد المفتي»[1].

ولقد نقل الحافظ ابن حجر عن ابن وهب في روايته للموطأ في ثلاثة عشر موضعًا، تتعلق بالسند والمتن[2].

* رواية معن بن عيسى أبي يحيى المدني:

(المتوفى سنة ثمان وتسعين ومائة للهجرة):

الذي كان حريصًا على الأخذ عن الإمام مالك «فكان يتوسَّد عتبة مالك، فلا يلفظ مالك بشيء إلا كَتَبَه، وكان ربيبه»[3]، ولذلك كان معن أثبت أصحاب مالك وأوثقهم[4].

ويتحدث معن بن عيسى عن منهجه في سماع الموطَّأ من الإمام مالك فيقول: «. . . وكلُّ شيء من الحديث في الموطَّأ سمعته من مالك، إلا ما استثنيت أنِّي عرضته عليه، وكلُّ شيء من غير الحديث عرضته على مالك إلا ما استثنيت أني سألته عنه»[5].

ولقد استمد الحافظُ ابن حجر من رواية معن بن عيسى في شرحه مرتين[6]، إحداهما في الكلام على لفظة واردة في متن

---

(١) الديباج المذهب (ص٢١٥)، وأفاد محقق الحطة للقنوجي (ص٢٨١) هامش رقم (٢): أن العلامة الشنقيطي قال: «وتوجد الآن نسخته ـ يعني: ابن وهب ـ بمكتبة فيض الله شيخ الإسلام بالأستانة. .».

(٢) فتح الباري (٣/ ٣١٠، و٤/ ٣١ و٨٧، و٥/ ٤٥ و٧٢ و٤٠٥، و٦/ ٧٧، و٨/ ١٦٩، و٩/ ١٦ و٤٨٥ و٦٣٢، و١٢/ ٩ و٤٣).

(٣) طبقات الفقهاء للشيرازي، دار القلم، بيروت، دون تاريخ، (ص١٥٤).

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي (٩/ ٣٠٥) نقلًا عن أبي حاتم.

(٥) المصدر السابق نفسه.

(٦) أفاده د. إدريس الخرشافي في كتابه موارد الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري (١/ ١١٢)، رسالة دكتوراه مقدَّمة إلى كليَّة الشَّريعة بفاس بالمغرب =

حديث[1]، والثانية في الكلام على أثر معلَّق في ترجمة في كتاب الأشربة[2].

* رواية عبد الله بن يوسف التنيسي:

(المتوفى سنة ثمان عشرة ومائتين للهجرة):

وثَّقه أبو حاتم[3]، وقال فيه ابنُ معين: «هو والقعنبي أثبتُ الناس في الموطَّأ»[4]، وقال أيضًا: «ما بقي على أديم الأرض أوثق منه في الموطأ»[5].

ولقد نقل الحافظ ابن حجر في شرحه عن رواية التنيسي مرة واحدة، لكن بواسطة الدارقطني في الموطآت[6]، وكان نقله متعلقًا بمتن الحديث[7].

* رواية القعنبي[8] أبي عبد الرحمٰن عبد الله بن مسلمة:

(المتوفى سنة إحدى وعشرين ومائتين للهجرة):

كان مقدَّمًا في رواية الموطأ على غيره، وبذلك صرَّح عليُّ بن المديني عندما قال):

= للسَّنة الجامعية ١٩٩٤م ـ ١٩٩٥م غير مطبوعة.

(١) فتح الباري (٩/ ٦٣٣).

(٢) المصدر السابق (١٠/ ٤٢).

(٣) تذكرة الحفاظ، للذهبي، مصوَّرة، دار إحياء التراث العربي ببيروت (١/ ٤٠٥).

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣٥٨).

(٦) معجم المصنفات الواردة في فتح الباري، مشهور حسن سلمان، دار الهجرة الرياض، ١٤١٢هـ، (ص٤٢٢).

(٧) فتح الباري (٢/ ٣٧٥).

(٨) طبعت رواية القعنبي للموطأ في تونس، سنة ١٩٧٦م.

«لا يُقدَّم أحدٌ من رُواة الموطَّأ على القعنبي»[1].

وإنما حصل للقعنبي هذا التفضيل لأنه أكثرَ من الاختلاف إلى مالك، مع الضبط الزائد لما سمعه منه، يقول منوِّها بذلك: «اختلفتُ إلى مالك ثلاثين سنة، ما من حديث في الموطَّأ إلا لو شئتُ قلتُ: سمعته مرارًا»[2].

ولقد استمد الحافظ ابن حجر من رواية القعنبي مرتين أثناء شرح متن الحديث[3].

* رواية سعيد بن عفير أبي عثمان المصري:

(المتوفى سنة ست وعشرين ومائتين للهجرة):

«عالم الديار المصرية»[4]، قال فيه ابن يونس: «كان من أعلم الناس بالأنساب والأخبار الماضية، وأيام العرب والتواريخ، كان في ذلك شيئًا عجيبًا...»[5]، وقال الحافظ ابن حجر: «قال الحاكم: «يقال إن مصر لم تخرج أجمعَ للعلوم منه، وقد ردَّ ابن عدي على السعدي في تضعيفه»[6].

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٦٠).

(٢) المصدر السابق (١٠/ ٢٥٩).

(٣) فتح الباري (١/ ١٠١ و١٢/ ٩).

(٤) تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٢٧).

(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٢/ ١٥٥) تحقيق: علي البجاوي، دار الفكر دون تاريخ.

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر، بعناية محمد عوامة، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، (ص٢٨٦).

ولقد نقل ابن حجر عن رواية سعيد بن عفير للموطأ في فتح الباري مرة واحدة[1]، عند شرح حديث: «**نحن الآخرون السابقون يوم القيامة...**»، فإنه قال: «وفي موطأ سعيد بن عفير عن مالك عن أبي الزناد بلفظ: «**ذلك بأنهم أوتوا الكتاب**»[2].

* رواية يحيى بن بكير أبي زكريا المخزومي[3]:

(المتوفى سنة إحدى وثلاثين ومائتين للهجرة):

قال أسلم بن عبد العزيز: «حدثنا بقي بن مخلد أن يحيى بن بكير سمع الموطأ من مالك سبع عشرة مرة»[4]، وكان سماعه للموطأ بعرض حبيب كاتب الليث[5].

قال المولى عبد العزيز الدهلوي: «وفي موطئه أربعون حديثًا ثنائيًا، ليس بينه ﷺ وبين الإمام إلا واسطتين»[6].

وورد النقل عن رواية يحيى بن بكير في «فتح الباري» خمس مرات[7]، صرَّح الحافظُ ابن حجر فيها بمراجعته أصل سماعه للرواية المنوَّه بها[8].

---

(١) معجم المصنفات الواردة في فتح الباري (ص٤٢٢).
(٢) فتح الباري (٢/ ٣٥٥).
(٣) رواية يحيى بن بكير مخطوط بالظاهرية برقم (٣٧٨٠).
(٤) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦١٤).
(٥) معجم المصنفات الواردة في فتح الباري (ص٤٢٣).
(٦) الحطة في ذكر الصحاح الستة (ص٢٨٤).
(٧) موارد الحافظ ابن حجر في فتح الباري (ص١١٣).
(٨) فتح الباري (٣/ ٥٦٢).

* رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي أبي محمد:

(المتوفى سنة أربع وثلاثين ومائتين للهجرة):

الذي رزق بالأندلس الحظوة، وعِظم القدر، وجلالة الذكر، رحل إلى المشرق، فسمع من مالك بن أنس الموطأ، قال ابن الفرضي: «غير أبواب في كتاب الاعتكاف شكٌّ في سماعه، فأثبتَ روايته فيها عن زياد»[1].

وأثنى الإمام مالك على يحيى بن يحيى الليثي ووصفه بـ«العاقل»[2].

ورواية يحيى بن يحيى الليثي لـ«لموطأ» هي المعنية عند إطلاق الموطأ، ولقد طبعت طبعات عدة منفردة ومشروحة[3].

وورد النقل في «فتح الباري» عن هذه الرواية الأندلسية لـ«الموطأ» مرتين[4].

* رواية أبي مصعب أحمد بن أبي بكر الزبيري القرشي:

(المتوفى سنة اثنتين وأربعين ومائتين للهجرة):

لازم أبو مصعب مالك بن أنس، وبه تفقه، قال الذهبي: «وسمع منه «الموطأ»، وأتقنه عنه»[5].

واستفاد الحافظ ابن حجر من رواية أبي مصعب الزبيري في «فتح

---

(١) تاريخ ابن الفرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ، (ص٤٣١).
(٢) الديباج المذهب (ص٤٣١).
(٣) الموطآت، للإمام مالك، لنذير حمدان (ص٩١).
(٤) موارد الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١/ ١١٣)، وفتح الباري (٢/ ٥٤٢ و٤/ ٥٦).
(٥) سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٣٦).

الباري» مرة واحدة[1]، عند شرح حديث: «**لا يمشي أحدكم في نعل واحدة، ليحفهما أو لينعلهما جميعًا**»، فإنه قال هنا: «قوله: «**أو يحفهما جميعًا**» كذا للأكثر، ووقع في رواية أبي مصعب في «الموطأ»: «**أو ليخلعهما**...»[2].

فهذه عشرُ روايات لـ«الموطأ» ثبت بالاستقراء أن الحافظ ابن حجر قد استعان بها في شرحه الحافل الممتع لـ«الجامع الصحيح»، وقبل ختام الكلام على هذا القسم الأول من هذه الدراسة، نعرِّج على ذكر جملة من التنبيهات قد تعنُّ للنَّاظر في نُقول الحافظ ابنِ حجر من روايات «الموطَّأ» التي تقدَّمت آنفًا، فمن ذلك:

- في روايات «الموطأ» التي نقل منها الحافظ ابن حجر، ما قد صرح فيه بمراجعته على أصل مسموع متصل السند إلى مالك، كما مرَّ واضحًا في رواية يحيى بن بكير، بيْد أن ذلك ليس يعني أن لم تكن للحافظ أسانيد متصلة ببقية الروايات الأخرى الواردة في «فتح الباري»، إذ أن ابن حجر سمع «الموطأ» برواية يحيى بن يحيى الليثي على الفقيه نجم الدين محمد بن نور الدين علي بن محمد البالسي بسنده إلى مالك[3]، كما تحمله عاليًا عن أبي العباس أحمد بن أبي بكر بن عبد الحميد[4]، وقرأه أيضًا على إبراهيم بن أحمد التنوخي[5].

وقال ابن حجر في سماعه الأول على نجم الدين البالسي:

---

(١) موارد الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١/ ١١٣).

(٢) فتح الباري (١٠/ ٣١١).

(٣) المعجم المفهرس، لابن حجر، تحقيق: محمد شكور محمود الحاجي أمرير الميادينى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨هـ، (ص٣٦).

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، لابن حجر، تحقيق: محمد شكور محمود الحاجي أمرير الميادينى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ، (ص٤٣).

«وقال لنا نجم الدين البالسي: «في الإسناد الأول مزية أن رجاله من شيخنا إلى مالك مالكيون»[1].

وقرأ الحافظ ابن حجر «الموطأ» برواية يحيى بن عبد الله بن بكير كله على الشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد التنوخي الذي قد خلا في الذكر بسنده إلى الإمام مالك[2].

وقرأ ابن حجر أيضًا رواية أبي مصعب عن مالك، وسمعها عاليةً على أبي عبد الله محمد بن محمد بن قوام البالسي الصالحي، وفي ذلك يقول: «.. فقرأتُ من أول الكتاب إلى الجنائز، ومن أول العتق إلى آخر الموطأ، وسمعت ما عدا ذلك بقراءة غيري، وكمُل لي عليه، وكانت قراءتنا عليه كلمة كلمةً بصوت مرتفعٍ كالأذان؛ لأنه كان في سمعه ثقل، وكنا نتحقق سماعه له لصلاته على النبي ﷺ إذا مرَّ ذكره[3]...».

وقرأ ابن حجر «الموطأ» برواية سعيد بن عفير المصري من كتاب الجهاد وكتاب اللقطة، والوصايا على فاطمة بنت محمد بن عبد الهادي بإجازتها عن يوسف بن عمر بن حسين الختني[4]، وبإجازتها عاليا من القاسم بن مظفر إلى تمام السند إلى سعيد بن عفير.

وللحافظ ابن حجر أيضًا سماع لموطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني بسند متَّصل إلى الإمام مالك[5].

---

(١) المعجم المفهرس (ص٣٧).

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) المصدر السابق (ص٣٨).

(٥) المصدر السابق نفسه.

كما أن لابن حجر سندًا متصلًا إلى معن بن عيسى في روايته لموطأ الإمام مالك[1].

فهذه هي الروايات الست للموطأ التي وجدت الحافظ ابن حجر قد اتصل بها بأحد وجوه الرواية والتحمل المعروفة عند أهل هذا الشأن.

ـ اقتصرت نقول الحافظ ابن حجر على بعض روايات الموطأ المشهورة، ووقع فيها الإعراض عن بقية الروايات الأخرى وذلك لسببين اثنين:

أ ـ لعدم وقوعها في مسموع الحافظ ابن حجر.

ب ـ لعدم وجود الحاجة إلى مراجعتها أثناء الشرح، وهذا هو السبب الراجح، ذلك أن في مسموع ابن حجر رواية سويد بن سعيد عن مالك[2]، ومع ذلك لم يرد لها ذكرٌ في «فتح الباري».

ـ في نُقول الحافظ ابن حجر من موطأ مالك، ما هو مجردٌ عن ذكر الرواية، وهو كثيرٌ[3]، فلعل الحافظَ إذا أطلق النقل عن الموطأ من غير تنصيص، عنى رواية يحيى بن يحيى الليثي، وهو اصطلاحٌ معروفٌ عند أهل العلم كنا نبهنا عليه آنفًا.

شروح الموطأ في «فتح الباري»

غاية الموجود من شروح «الموطأ» في «فتح الباري» أربعة شروح هي:

*** «شرح الموطأ»، لابن حبيب عبد الملك بن حبيب القرطبي:**

(المتوفى سنة ثمان وثلاثين ومائتين):

صاحب «الواضحة» وغيرها.

---

(١) المعجم المفهرس (ص٣٨).

(٢) المصدر السابق (ص٣٧).

(٣) موارد الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١/ ١١٢).

ذكره ابن الفرضي في تاريخه وسمى شرحه للموطأ: «تفسير الموطأ»[١]، ولقد نقل الحافظ ابن حجر من شرح ابن حبيب في موضع واحد، مصرحًا بالعزو إليه فقال: «. . . وفي شرح «الموطأ» لابن حبيب: «التلفع لا يكون إلا بتغطية الرأس، والتلفف يكون بتغطية الرأس وكشفه»[٢].

*** «التمهيد»[٣]، لابن عبد البر يوسف بن عبد الله القرطبي:**

(المتوفى سنة ثلاث وستين وأربعمائة للهجرة):

وهو كتابٌ لم يُعمل في الإسلام نظيره، وبه فاخر ابن حزم لما قال: «لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله، فكيف أحسن منه؟. ولما قال العز بن عبد السلام: «ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مثل «المحلى» لابن حزم، وكتاب «المغني» للشيخ موفق الدين، قال الذهبي معلقًا: «لقد صدق الشيخ عز الدين، وثالثهما: «السنن الكبرى» للبيهقي، ورابعها: «التمهيد» لابن عبد البر، فمن حصَّل هذه الدواوين، وكان من أذكياء المفتين، وأدمن المطالعة فيها، فهو العالم حقًّا»[٤].

ولقد اعتنى ابن حجر بالنقل من «التمهيد» عناية فائقة، فأكثر من العزو إليه، والاعتماد عليه[٥].

---

(١) تاريخ ابن الفرضي (ص٢٢١).

(٢) فتح الباري (١/ ٤٨٢)، وأحال ابن حجر على ابن حبيب مرات أخرى من غير تنصيص على مورد النقل. وانظر: موارد الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١/ ٢١٦).

(٣) من مطبوعات وزارة الأوقاف المغربية.

(٤) سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٣٩).

(٥) فتح الباري (١/ ١٨٧ و٢/ ٣٧٤). وانظر: معجم المصنفات الواردة في =

* «المنتقى»[1]، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي:

(المتوفى سنة أربع وسبعين وأربعمائة للهجرة):

الذي يقول فيه ابن حزم مع ما بين الرجلين من الجفوة والمنافرة: «لم يكن لأصحاب المذهب المالكي بعد القاضي عبد الوهاب مثل أبي الوليد الباجي»[2].

ولأبي الوليد الباجي على «الموطأ» شرح حفيلٌ سماه: «الاستيفاء»[3]، واختصره في «المنتقى»[4]، ثم اختصره في «الإيماء»[5].

واستفاد ابن حجر من كلام الباجي على «الموطأ» كثيرًا في «فتح الباري»، إلا أنه لم ينصَّ على أحد كتب الباجي الثلاثة الموضوعة على «الموطأ»[6].

* «القبس»[7]، لأبي بكر بن العربي المعافري المالكي:

(المتوفى سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة للهجرة):

واستفاد الحافظ ابن حجر من هذا الشرح في مواضع من «فتح

= فتح الباري (ص١٤٠ ـ ١٤١)، وموارد الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١/ ٢١٦).

(١) طبع المنتقى بالقاهرة، سنة ١٣٣١هـ، ثم طبع في دار الكتاب العربي.

(٢) الديباج المذهب (ص١٩٨).

(٣) المصدر السابق (ص٢٠٠).

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) المصدر السابق نفسه.

(٦) موارد الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١/ ٢١٧).

(٧) طبع هذا الكتاب محققًا.

الباري»، عدَّ منها بعض الباحثين ستة، وقع التصريح بالعزو إلى الشرح فيها[1].

خاتمة الدراسة

إن الواقف على «فتح الباري» ينبهر بكثرة موارد هذا الديوان الجليل، والكتاب الرفيع، حتى إنه ليجزم أنه يطالع خزانة كتب فيها النوادر والأعلاق النفيسة التي لن تخطر له على بال، ولا تقدَّم له بها سابق معرفة، وهذه الدراسة التي وسمتها بـ: «روايات الموطأ وشروحه في فتح الباري» تتبعتُ فيها موارد الحافظ ابن حجر فيما أحال عليه من روايات وشروح «الموطأ» للإمام مالك بن أنس، ومما قد تخلص إليه من نتائج ما يلي:

ـ قوة بحث الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»، وشدة تحريه، وعنايته بالتحقيق والتدقيق، واستحضاره لما قد يسعفه من روايات وشروح الموطأ المختلفة في الانفصال عن إشكال أو حلٍّ لغامض.

ـ محبة الحافظ ابن حجر لـ«موطأ الإمام مالك»، وأُنْسُه به، فهو رَحِمَهُ اللَّهُ لم يمنعه مذهبه الشافعي من سماع «الموطأ» بروايات مختلفة، والاستعانة بها في شرحه الحافل، وذلك لعمرُ الله دليل ساطعٌ على هذا الرأي الذي قررناه، وهو أيضًا دليلٌ واضحٌ على حسن نية مالك في موطئه، إذ أن له وقعًا في النفوس، ومهابة في القلوب لا يوازيها شيء[2]، حتى عند المخالفين وبقية طوائف العلماء من المذاهب الأخرى.

---

(١) موارد الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١/ ٢١٧).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٠٣).

ونستحبُّ للقارئ الكريم عند ختام هذه الدِّراسة، تنبيهه على أمرين مهمَّين:

• **الأول**: لا بد لكل من أراد تحقيق نصوص روايات «موطأ الإمام مالك» أو شروحه من مراجعة «فتح الباري»، فلعل الموجود عند الحافظ ابن حجر يكون أوثق وأصح، وأقرب إلى السلامة والصواب.

• **الثاني**: لقد آن الأوان لينندب باحثٌ نفسه إلى وضع كتاب، يجمع فيه جهود وأعمال أهل العلم تجاه «الموطأ»، ويستوعب في ذلك، على غرار ما قد صُنع مع الإمام البخاري، وليحسِّن هذا الباحثُ في ذلك نيته، كما حسَّنها الإمامُ مالك، فما كان لله بقيَ.



فقه التراجم في السنن الأربعة[1]

المقدمة

سلك الأئمة أصحاب السنن الأربعة في كتبهم مسالك دقيقة في التأليف، وانتهجوا مناهج حسنة في جمع الحديث، لفتت إليهم أنظار أهل العلم، فأقبلوا على هذه السنن الأربعة شرحًا لمتونها، وتعليقًا على أحاديثها، وكلامًا على رجال أسانيدها، وهذه الدراسة في فقه التراجم في السنن الأربعة بعث عليها سببان اثنان:

ـ **أولهما**: عدم التفات أهل العلم بالحديث في القديم إلى إفراد كتب وتراجم السنن الأربعة بتأليف مستقل، كما صنعوا ذلك مع «الجامع الصحيح» للإمام البخاري، وما كان من كلامهم في ذلك، فإنما يجيء في غضون ما وضعوا من شروحٍ تتناول جملة ما في هذه السنن.

ـ **ثانيهما**: أنه لا تُعلم في هذا الموضوع دراسات حديثة منشورة، وغاية الموجود فيه رسائل جامعية غير منشورة خص أصحابها كل كتاب من السنن الأربعة بدراسة مستقلة، من حيث الصناعة الحديثية[2].

---

(١) نشرت هذه الدراسة في مجلة الإحياء التي تصدر عن رابطة علماء المغرب من السلسلة الجديدة الرقم (٣٠) ربيع الثاني، ١٤٢٢هـ.

(٢) يُستثنى من هذه الرسائل غير المنشورة دراسة الدكتور نور الدين عتر المطبوعة: «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين» وهي دراسة مبتكرة في موضوعها، جليلة في معناها، ولقد اعتنى بالبحث في تراجم كتب الحديث =

ولقد سلكتُ في هذه الدراسة منهجًا تجلَّت معالمه في مبحث تمهيدي، وثلاثة مباحث وخاتمة:

= ـ بعدي ـ صديقنا الدكتور عبد اللطيف الجيلاني في بحثه الذي شارك به في ندوة: «مناهج البحث في فقه الحديث» التي أقيمت في كلية الآداب بأكادير بالمغرب، سنة ٢٠٠٦م، الموسوم بـ: «تراجم الأبواب في المصنفات الحديثية وأهميتها في دراسة فقه الحديث»، وحدَّثني أنه لم يقف على هذه الدراسة.

المبحث التمهيدي

المطلب الأول

المراد من السنن الأربعة

المراد بالسنن الأربعة في هذه الدراسة، الكتب الأربعة المكملة للأصول الستة وهي:

١ ـ «سنن أبي داود» ت٢٧٥هـ.

٢ ـ «سنن الترمذي» ت٢٧٩هـ.

٣ ـ «سنن النسائي» ت٣٠٣هـ الصغرى التي يقال لها: «المجتبى».

٤ ـ «سنن ابن ماجه» ت٢٧٣هـ.

وأول من أضاف «سنن ابن ماجه» إلى السنن الثلاثة أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ) في شروط الأئمة الستة[(١)]، وأطراف الكتب الستة[(٢)]، وتابعه على ذلك الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت٦٠٠هـ) في «الكمال في أسماء الرجال»، ثم الحافظ يوسف بن عبد الرحمٰن المزي (ت٧٤٢هـ) في «تهذيب الكمال».

قال محمد بن جعفر الكتاني: «فتبعهما على ذلك أصحاب

---

(١) شروط الأئمة الستة للمقدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

(٢) الرسالة المستطرفة للكتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ، (ص١٠).

الأطراف والرجال والناسُ»[1].

المطلب الثاني

تاريخ التأليف على الكتب والتراجم عند أهل الحديث

لما استقر الأمر بالتابعين ومن تبعهم في آخر القرن الأول الهجري، وبداية القرن الثاني على تدوين الحديث وتقييده، أقبل جمع منهم على وضع المصنفات الحديثية، ويظهر أن هذه المصنفات لم تكن موضوعة على الكتب والأبواب، وإنما كُتب الحديث للمراجعة والحفظ[2].

ولم نعدم مع ذلك في زمن التابعين من صنف على الأبواب ومن هؤلاء طائفة نذكر منهم:

- أبو العالية الرياحي رفيع (ت٩٦هـ)، فقد أخرج الخطيب البغدادي بسنده عن خالد بن دينار قال: «قلتُ لأبي العالية: أعطني كتابك، قال: ما كتبتُ إلا باب الصلاة وباب الطلاق»[3].

- الشعبي عامر بن شراحيل (ت١٠٥هـ): فقد أخرج الرامهرمزي بسنده عن الحسين بن حميد بن الربيع قال: «قيل لوكيع أنتَ تطلب الآخرة، تصنف الأبواب، فتقول: باب كذا وباب كذا، فقال: «حدثني إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال: «باب من الطلاق جسيم، إذا اعتدت المرأة ورثت»[4].

---

(١) الرسالة المستطرفة (ص١١).

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي تحقيق: د. كمال علي الجمل، دار الكلمة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، (ص٨١).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ، (٢/ ٢٨٥).

(٤) المحدث الفاصل، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة =

وفشا تصنيفُ الكتب الحديثية على الأبواب في منتصف القرن الثاني وما والاه، فممَّن ثبت أنه بوَّبَ:

ـ عبد الملك بن جريج المكي (ت١٥٠هـ) الذي ألف من الكتب: «كتاب السنن»، الذي «يحتوي على مثل ما تحتوي عليه كتب السنن مثل: الطهارة والصيام والصلاة والزكاة، وغير ذلك»[١].

ـ سعيد بن أبي عروبة البصري (ت١٥٦هـ) الذي قيل فيه: «هو أول من صنف الأبواب بالبصرة»[٢]، وكتب ابن أبي عروبة ثلاثة أشياء: تحية الصلاة، وأبواب الطلاق، ومناسك الحج[٣].

ـ أبو عبد الرحمٰن محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ذئب المدني (ت١٥٩هـ): قال ابن النديم: «وله من الكتب: كتاب السنن، ويحتوي على كتب الفقه؛ مثل: الصلاة والطهارة والصيام والزكاة والمناسك، وغير ذلك»[٤].

ـ الربيع بن صبيح السعدي البصري (ت١٦٠هـ)، قال الرامهرمزيّ: «أول من صنف وبوَّب فيما أعلم الربيع بن صبيح بالبصرة»[٥].

ـ زائدة بن قدامة الثقفي (ت١٦١هـ)، قال ابن النديم: «له من الكتب، «كتاب السنن»، يحتوي على مثل ما تحتوي عليه كتب السنن»[٦].

= الثانية، ١٤٠٤هـ، (ص٦٠٩).

(١) الفهرست، لابن النديم، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ، (ص٣١٦).

(٢) تذكرة الحفاظ، للذهبي، دار إحياء التراث العربي المصورة عن الطبعة الهندية (١/ ١٧٧).

(٣) دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه د. محمد مصطفى الأعظمي المكتب الإسلامي، بيروت، (١/ ٢٥٤).

(٤) الفهرست، لابن النديم (ص٣١٥).

(٥) المحدث الفاصل (ص٦١١).

(٦) الفهرست (ص٣١٦).

ـ حماد بن سلمة البصري (ت١٦٧هـ): «له من الكتب كتاب السنن»[١].

ـ مالك بن أنس الأصبحي المدني (ت١٧٩هـ): «إمام دار الهجرة، وصاحب «الموطأ» على الكتب والأبواب»[٢].

ـ عبد الله بن المبارك (ت١٨١هـ): «له من الكتب: «كتاب السنن» في الفقه»[٣]؛ يعني: على الكتب الفقهية.

ـ يحيى بن زكريا بن أبي زائدة (ت١٨٢هـ): له «كتاب السنن»[٤].

ـ هُشيم بن بشير الواسطي (ت١٨٣هـ): وصفه ابن حبان بالإتقان والجلالة في الحديث، ثم قال: «... ممن كثرت عنايته بالآثار، وجمعه للأخبار حتى حفظ وصنف وذاكر وحدث ونشر وبثَّ»[٥]، له من الكتب، كتاب السنن في الفقه[٦].

ـ محمد بن الفضيل بن غزوان الضبي (ت١٩٥هـ) قال ابن النديم: «له من الكتب: كتاب الطهارة، كتاب الصلاة، كتاب المناسك، كتاب

---

(١) الفهرست (ص٣١٧)، وقال ابن النديم: «مثل الأول»؛ أي: مثل كتاب ابن أبي ذئب الذي خلا في الذكر.

(٢) درس الباحث عبد اللطيف بلشهب في رسالة علمية في كلية الآداب بمكناس بالمغرب «موطأ مالك» من جهة التراجم ووسم رسالته بـ: «منهج التصنيف في فقه تراجم الحديث الموطأ والجامع الصحيح نموذجًا».

(٣) الفهرست (ص٣١٩)، وقال الذهبي في ترجمته في تذكرة الحفاظ (١/ ٢٧٥): «دوَّن العلمَ في الأبواب والفقه».

(٤) الفهرست (ص٣١٦)، وقال ابن النديم: «مثل الأول».

(٥) مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، تعليق مجدي بن منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، (ص٢٠٨).

(٦) الفهرست (ص٣١٨).

الزكاة على ترتيب كتب الفقه إلى آخره، ويعرف بكتاب السنن أيضًا»[1].

ـ وكيع بن الجراح الرؤاسي (ت١٩٧هـ): «له من الكتب: «كتاب السنن» مثل الأول»[2].

وفي القرن الثالث عصر الأئمة أصحاب السنن الأربعة أقبل أعلام المحدثين على تأليف المصنفات على الكتب والأبواب، فمن هؤلاء:

ـ عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١هـ): «صاحب التصانيف»[3]، ومنها: المصنف، وهو خزانة علم ومدونة فقه.

ـ أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ): «صاحب المسند والمصنف»[4]، ومصنفه على الكتب والأبواب.

ـ أبو الحسن عثمان بن أبي شيبة (ت٢٣٩هـ): صاحب السنن في الفقه[5].

ونختم هذا المطلب بجملة تنبيهات منها:

١ ـ لا يُدرى أولُ من جمع الحديثَ مبوَّبًا على الإطلاق، ولذلك يرِدُ في عبارة بعض الأئمة تقييد الأولية ببعض البلاد، قال السيوطي في الألفية:

وأولُ الجامعِ للأبْوابِ جماعةٌ في العَصْر ذُو اقتِراب
كابنِ جُريج وهُشَيم مَالِكِ ومعمَر وولد المبُارك[6]

(١) الفهرست (ص٣١٦).
(٢) المصدر السابق (ص٣١٧).
(٣) تذكرة الحفاظ (١/ ٣٦٤).
(٤) المصدر السابق نفسه.
(٥) الفهرست لابن النديم (ص٣٢٠).
(٦) ألفية السيوطي تصحيح وتعليق أحمد محمد شاكر، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ، (ص١٠).

ثم قال في شرح ذلك: «قال الحافظان العراقي وابن حجر: وكان هؤلاء في عصر واحد، فلا يُدرى أيهم سبق»[1]؛ يعني: إلى الجمع على الأبواب.

٢ ـ قد يُطلق لفظ باب عند أهل الحديث، ويُقصد به معنى الترجمة، كما أنه قد يفيد عندهم، الأحاديثَ المعدودةَ من جنس واحد، أو نوع واحد، أو صنف واحد[2]، ومما يُستدل به على هذا المعنى الأخير، قول أبي زرعة الرازي (ت٢٦٤هـ) لولد الإمام أحمد بن حنبل: «كان أبوك يحفظ ألف ألف حديث، ذاكرته **الأبواب**»[3]؛ يعني: الأحاديث التي تجري على معنى واحد.

٣ ـ جرى منهج تصنيف أهل الحديث للسنن على طريقتين: الأولى تخريج السنن على الأحكام، والثانية: تخريجها على المسانيد.

يقول الخطيب البغدادي في بيان الطريقة الأولى: «... فينبغي لمن اختار الطريقة الأولى، أن يجمع أحاديث كل نوع من السنن على انفراده، فيميز ما يدخل في كتاب الجهاد عما يتعلق بالصيام، وكذلك الحكم في الحج والصلاة والطهارة والزكاة وسائر العبادات، وأحكام المعاملات، ويفرد لكل نوع كتابًا، ويبوِّب في تضاعيفه أبواب[4]...».

ويصف ابن الأثير (ت٦٠٦هـ) صنيع من اختار الطريقة الثانية فيقول: «... فإنهم أثبتوا الأحاديث في مسانيد رواتها، فيذكرون مسند

---

(١) البحر الذي زخر شرح ألفية السيوطي (لوحة ٢٩) نسخة المكتبة الأحمدية.

(٢) هذا المعنى هو المراد عند المصنفين من العلماء. انظر: كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ (١/ ١٠٩).

(٣) تذكرة الحفاظ (٢/ ٤١٣).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢٨٤).

أبي بكر الصديق ﷺ مثلًا، ويثبتون فيه كل ما رووه عنه، ثم يذكرون بعده الصحابة واحدًا بعد واحد على هذا النسق»[1].

ويظهر أن الطريقة الأولى في التصنيف أقدم من الطريقة الثانية، ذلك لأن الترتيب على الأبواب، نشأ منذ أواخر القرن الأول الهجري، بينما تأخر ترتيب الكتب على المسانيد إلى أواخر القرن الثاني، ومطلع القرن الثالث[2].

٤ ـ لم يعرج أهل الحديث المتقدمون على استعمال لفظ الترجمة للدلالة على الترتيب وفق الأبواب وشاع بينهم استعمال: «بوَّب»، وما تصرف منها من الألفاظ، وورد عند الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) استعمال الترجمة في سياق يقرب من معناها الاصطلاحي، حيث يقول في وصف كتب ابن حبان: «ومن الكتب التي تكثر منافعها، إذ كانت على قدر ما **ترجمها** به واضعها مصنفات أبي حاتم محمد بن حبان[3]...».

وقال أيضًا في «نعْت الهداية إلى علم السنن» لابن حبان: «قصد فيه إظهار الصناعتين اللتين هما صناعة الحديث والفقه، يذكر حديثًا **ويترجم له**...»[4].

كما استعمل الخطيب البغدادي الترجمة وأراد بها التقدمة للكتاب،

---

(١) جامع الأصول من أحاديث الرسول لابن الأثير تحقيق: محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ، (١/١٧).

(٢) المسانيد نشأتها وأنواعها، د. دخيل بن صالح اللحيدان، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العدد (٢٦)، ١٤٢٠هـ، (ص١٠٠).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٣٠٢).

(٤) المصدر السابق (٢/٣٠٣).

والعنوان له، عندما ساق بسنده خبرًا عن أبي الحسن أحمد بن يوسف الأزرق قال: «أنشدنا أبو سعد داود بن الهيثم بن إسحاق بن البهلول لنفسه، وكتبهما بخطه على ظهر دفتر، جمع فيه أخبارًا وأشعارًا، جعلهما ترجمة له، ثم ذكر البيتين»[١].

ووردت كلمة تراجم عند بعض أهل الحديث، وأريد بها سلاسل الأسانيد التي تروى بها الأحاديث[٢].

ويبدو أنَّ القرن الخامس الهجري شهد استقرار معنى الترجمة اصطلاحًا، وذلك مع ظهور طبقة من شراح الجامع الصحيح؛ كالمهلب بن أبي صفرة (ت٤٣٥هـ) وابن بطال (ت٤٤٩هـ)، اللذيْن استعملا هذه الكلمة في سياقها الاصطلاحي[٣].

وفي القرن السابع الهجري استعمل الكلمة ابن الأثير[٤]، وناصر الدين ابن المنير في المتواري في تراجم أبواب البخاري[٥].

وفي القرن الثامن الهجري وجدنا الكلمة مستعملة عند ابن رشيد السبتي (ت٧٢١هـ) في «ترجمان التراجم»[٦]؛ وابن جماعة (ت٧٣٣هـ) في

---

(١) تقييد العلم، للخطيب البغدادي، تحقيق: يوسف العش، دار إحياء السُّنَّة النبوية، الطبعة الثانية، ١٩٧٤م، (ص١٣٤).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٤٩٩)، وشروط الأئمة الستة (ص٢١)، وشروط الأئمة الخمسة (ص٣٩)، وشرح علل الترمذي (ص٧٧).

(٣) انظر: الجامع الصحيح، للإمام البخاري وعناية الأمة الإسلامية به شرقًا وغربًا، للدكتور محمد زين العابدين رستم، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ، (ص٦٦٧ و٦٨٨).

(٤) جامع الأصول من أحاديث الرسول (١/ ٢٣).

(٥) المتواري، مكتبة المعلا، الكويت، ١٤٠٧هـ، (ص٢٦ و٣٧).

(٦) كلام ابن رشيد السبتي على تراجم البخاري، للدكتور محمد رستم، مجلة =

مناسبات تراجم البخاري[١]، والكرماني (ت٧٨٦هـ) في الكواكب الدراري[٢].

وفي القرن التاسع الهجري جرى على استعمال الترجمة بمعناها الاصطلاحي ابن خلدون[٣] (ت٨٠٨هـ)، والحافظ ابن حجر[٤] (ت٨٥٢هـ)، والبدر العيني[٥] (ت٨٥٥هـ).

وسار على منوال هؤلاء الأعلام أهل القرن العاشر كالسيوطي[٦]، والشهاب القسطلاني[٧]، ثم تواطأ الناسُ على ذلك حتى يومنا هذا.



= دار الحديث الحسنية الرباط، العدد الخامس عشر (ص١١ ـ ١٣).

(١) مناسبات تراجم البخاري، لابن جماعة، تحقيق: محمد إسحاق السلفي، الدار السلفية، الهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، (ص٢٥) وما بعدها.

(٢) الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري، للكرماني، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ، (١/ ٤ ـ ٥).

(٣) مقدمة ابن خلدون، دار الجيل، بيروت، بلا تاريخ، (ص٤٩١).

(٤) فتح الباري، لابن حجر، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ (١/ ١٥٢ و٤/ ١٧٧).

(٥) عمدة القاري، للعيني، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ (١٢/ ٢٩٥ و٤/ ٢٣٠).

(٦) زهر الربى على المجتبى، للسيوطي، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ (٢/ ٢٠٥).

(٧) إرشاد الساري، للقسطلاني، دار الفكر، بيروت، ١٤١٠هـ (٥/ ٢ و٧/ ١٨٠).

المبحث الأول

أنواع التراجم الواقعة في السنن الأربعة

وأنتَ إذا تأملت التراجم الواقعة في السنن الأربعة، ألفيتها تتنوع إلى الأقسام التالية:

- التراجم الظاهرة.
- التراجم الاستنباطية.
- التراجم المرسلة.

وسنفرد كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة بحديث.

المطلب الأول

التراجم الظاهرة

التراجم الظاهرة: «هي التي تطابق الأحاديث التي تخرج تحتها مطابقة واضحة جلية، دون حاجة للفكر والنظر»[1].

وهذا النوع من التراجم هو الأعم الغالب في السنن الأربعة وللأئمة فيه مسالك متعددة:

---

(١) الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح، للدكتور نور الدين عتر، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الكويت، العدد الرابع، ربيع الأول ١٤٠٦هـ، (ص٧٤).

أ ـ الترجمة بصيغة خبرية عامة:

«وذلك بأن تكون في الترجمة عبارة تدل على مضمون الباب بصيغة خبرية عامة، تحتمل عدة أوجه، فتدل على محتوى الباب بوجه عام، ثم يتعين المراد بما ذُكر من الحديث في الباب»[1].

ويتفاوت الأئمة أصحاب السنن الأربعة في استعمال هذه الصيغة قلةً وكثرة، فمن أمثلتها عند أبي داود قوله: «باب جماع أثواب ما يصلى فيه»، ثم أخرج فيه حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ سئل عن الصلاة في ثوب واحد، فقال النبي ﷺ: «**أَوَ لكلكُم ثوبان؟**»[2]، فدلَّ الحديث على المراد بالترجمة، وحدد أحد المحتملات، وهو جواز الصلاة في الثوب الواحد.

ومن أمثلتها عند الترمذي قوله: «ما جاء في خاتم الفضة»، ثم ساق في الباب حديث أنس قال: «كان خاتَم النبي ﷺ من وَرِق، وكان فصه حبشيًا»[3].

ومن أمثلتها عند النسائي قوله: «باب الماء الدائم»، ثم أخرج فيه حديث: «**لا يبولن أحدكم في الماء الدائم، ثم يتوضأ منه**»، وفي رواية: «**ثم يغتسل منه**»[4]، فظهر أن المراد النهي عن البول في الماء، ثم التوضؤ أو الاغتسال منه.

---

(١) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، مؤسسة الرسالة، **الطبعة** الثانية، ١٤٠٨هـ، (ص٢٧٥).

(٢) سنن أبي داود، دار الحديث، القاهرة، بلا تاريخ (١/ ١٦٧).

(٣) سنن الترمذي، بشرح المباركفوري، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ (٥/ ٤١٧).

(٤) سنن النسائي مع حاشية السيوطي والسندي (١/ ٤٩).

ومن أمثلتها عند ابن ماجه، قوله: «باب الشرب في آنية الفضة»، وأخرج فيه حديث: «**أن الذي يشرب في إناء الفضة، إنما يجرجر في بطنه نار جهنم**»[1].

ب ـ الترجمة بصيغة خبرية خاصة بمسألة الباب من غير تطرق الاحتمال إليها:

ومن أمثلة هذا المسلك عند أبي داود قوله: «باب في ترك الوضوء ممَّا مست النار»، ثم أخرج فيه حديث ابن عباس: «**أن رسول الله ﷺ أكل كتف شاة، ثم صلى ولم يتوضأ**»[2].

ومن أمثلة ذلك عند الترمذي، قوله: «باب ما جاء أن صلاة الليل مثنى مثنى»، وأخرج فيه حديث ابن عمر: «**صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خفتَ الصبح، فأوتر بواحدة...**»[3].

ومن الأمثلة عند النسائي في سننه قوله: «باب فرض الوضوء»، ثم ساق فيه حديث: «**لا يقبل الله صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول**»[4]، قال السندي: «وغرضُ المصنف رحمه الله تعالى، أن الحديث يدل على افتراض الوضوء للصلاة. . .»[5].

ومن أمثلة ذلك عند ابن ماجه قوله: «باب القاتل لا يرث»، وأخرج فيه حديث: «**القاتل لا يرث**»[6].

---

(١) سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٤هـ، (٢/ ١١٣٠).
(٢) سنن أبي داود (٢/ ٥١٤).
(٣) سنن الترمذي بشرح المباركفوري (١/ ٨٨).
(٤) سنن النسائي مع حاشية السيوطي والسندي (١/ ٨٨).
(٥) المصدر السابق نفسه.
(٦) سنن ابن ماجه (٢/ ٨٨٣).

وفائدة انتهاج هذا المسلك، الإشارة إلى أن الأحاديث التي تساق تحت هذه الترجمة تدل على الحكم المذكور فيها، وأن المؤلف قائلٌ به، وذاهبٌ إليه، إذا كان في المسألة خلافٌ مأثورٌ بين أهل العلم.

ت ـ الترجمة بصيغة الاستفهام:

وذلك بأن تكون الترجمة مصاغة بواسطة أداة من أدوات الاستفهام، وإنما لجأ الأئمة أصحاب السنن الأربعة إلى هذه الصيغة لأحد هذين السببين:

* **الأول: لكون مسألة الباب مختلفًا فيها:**

كقول أبي داود: «باب أيصلي الرجل وهو حاقن؟»، ثم أخرج فيه حديث: «**إذا أراد أن يذهب أحدكم إلى الخلاء وقامت الصلاة، فليبدأ بالخلاء**»[1].

وهذه المسألة خلافية بين أهل العلم، فقد قال أحمد وإسحاق: «إن دخل في الصلاة فوجد شيئًا من ذلك، فلا ينصرف ما لم يشغله، وقال بعض أهل العلم لا بأس أن يصلي وبه غائطٌ أو بولٌ، ما لم يشغله ذلك عن الصلاة»[2].

ومن أمثلة ذلك عند النسائي: قوله: «باب كم طواف القارن والمتمتع بين الصفا والمروة؟»، وأخرج فيه حديث جابر: «لم يطف النبي ﷺ وأصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافًا واحدًا»[3].

وهذه المسألة خلافية بين أهل العلم[4].

---

(١) سنن أبي داود (١/ ٢٣).

(٢) سنن الترمذي بشرح المباركفوري (١/ ٤٣٦).

(٣) سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي (٥/ ٢٤٤).

(٤) انظر: المحلى لابن حزم، دار الجيل ودار الآفاق، بدون تاريخ (٧/ ١٧٤) وما بعدها.

وكقول الترمذي: «باب ما جاء كيف النهوض من السجود؟»، ثم ساق فيه حديث مالك بن الحويرث: «أنه رأى النبي ﷺ، فكان إذا كان في وتر من صلاته، لم ينهض حتى يستوي جالسًا»[١].

وقد جرى الخلاف بين أهل العلم في جلسة الاستراحة بين قائل بمشروعيتها، وبين ذاهب إلى عدم استحبابها[٢]، وقد أشار الترمذي إلى هذا الخلاف، فقال بعد أن ساق الحديث: «والعمل عليه عند أهل العلم، وبه يقول أصحابنا»[٣].

ومن الأمثلة عند ابن ماجه: قوله: «باب النفساء كم تجلس؟»، وأخرج فيه حديث أم سلمة قالت: «كانت النفساء على عهد رسول الله ﷺ تجلس أربعين يومًا[٤]...».

وفي هذه المسألة أقوالٌ تُروى عن الحسن البصري وعطاء بن أبي رباح والشعبي تخالف ما عليه جمهور أهل العلم[٥].

*** الثاني: لكون مسألة الباب موضع اتفاق بين العلماء:**

ويكون مراد المؤلف إثارة الانتباه لمعرفة الدليل فيها، أو أن هناك تفصيلًا فيها بين أهل العلم، أو للاحتمال في الدليل الدال عليها[٦].

من ذلك قول الترمذي: «باب ما جاء كَمْ فرض الله على عباده من الصلوات؟»، وأخرج فيه حديث أنس قال: «فرضت على النبي ﷺ

---

(١) سنن الترمذي بشرح المباركفوري (٢/ ١٦٥).
(٢) تحفة الأحوذي (٢/ ١٦٥) وما بعدها.
(٣) سنن الترمذي بشرح المباركفوري (٢/ ١٦٧).
(٤) سنن ابن ماجه (١/ ٢١٣).
(٥) تحفة الأحوذي (١/ ٤٣٠ - ٤٣١).
(٦) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين (ص٢٧٨).

ليلة أسري به الصلوات خمسين، ثم نقصت حتى جعلت خمسًا. . .»[١].

فأصل هذه المسألة متفق عليه بين العلماء، وهو وجوب الصلوات الخمس في اليوم والليلة، إلا أن ثمة تفصيلًا بين المذاهب في صلاة العشاء، فالحنفية على أنَّ الوتر فرض عملي، وأنه متمم لفريضة العشاء، والشافعية على أنه سنة بعد فريضة العشاء[٢].

ج ـ الترجمة بآية قرآنية:

إذ توضع الآية عنوانًا للباب، ومن ذلك في «سنن أبي داود»: قوله: باب في قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً﴾، ثم أخرج فيه سبب نزول الآية، ثم حديث: **«لا ينكح الزاني المجلود إلا مثله»**[٣].

ومن الأمثلة أيضًا: في «سنن النسائي»: قوله: «باب تأويل قول الله ﷻ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ﴾، وساق فيه حديث أنس: «كانت اليهود إذا حاضت المرأة منهم لم يؤاكلونهن ولم يشاربوهن[٤]. .».

قال السندي في «حاشيته»: «والحديث تفسير للآية، وبيان أن ليس المراد بالاعتزال مطلق المجانبة، بل المجانبة مخصوصة»[٥].

ومن الأمثلة في «سنن ابن ماجه» قوله: «بابًا من أوسط ما تطعمون أهليكم»، وأخرج فيه حديث ابن عباس: «كان الرجل يقوت أهله قوتًا فيه سعة، وكان الرجل يقوت أهله قوتًا فيه شدة، فنزلت: من أوسط

---

(١) سنن الترمذي بشرح المباكفوري (١/ ٦٢٥).

(٢) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين (ص٢٧٨).

(٣) سنن أبي داود (٢/ ٢٢٧).

(٤) سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي (١/ ١٥٢).

(٥) حاشية السندي على النسائي (١/ ١٥٢ ـ ١٥٣).

ما تطعمون أهليكم»[1].

ولا وجود للترجمة بآية قرآنية في «سنن الترمذي»، كما أن بقية أصحاب السنن الثلاثة مُقِلُّون من الترجمة بها قلةً ظاهرة.

ح ـ الترجمة بلفظ الحديث:

وذلك بأن يجعل لفظ الحديث الوارد في الباب عنوانًا له أو كله، أو بعضًا منه.

مثال ذلك عند أبي داود قوله: «باب لا صرورة في الإسلام»، وأخرج فيه حديثًا بلفظ الترجمة[2].

ومن أمثلة ذلك عند الترمذي قوله في الأدب: «باب ما جاء إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب»، ثم أخرج فيه حديث: **«إن الله يحب العطاس، ويكره التثاؤب، فإذا عطس أحدكم فقال: الحمد لله، فحُقَّ على كلِّ من سمعه أن يقول يرحمك الله...»**[3].

فأخذ الترمذي طرفًا من الحديث وترجم به في الباب.

ومثال ذلك عند النسائي قوله: «قول النبي ﷺ: **«لا تنقشوا على خواتيمكم عربيًّا»**»، وأخرج فيه حديث: **«لا تستضيئوا بنار المشركين، ولا تنقشوا على خواتيمكم عربيًّا»**[4].

ومثال ذلك عند ابن ماجه: قوله: «باب ما جاء في إنما جعل

---

(١) سنن ابن ماجه (١/ ٦٨٢ ـ ٦٨٣).

(٢) سنن أبي داود (٢/ ١٤٥)، وأيضًا (١/ ٢٢٨ و٢/ ٧٦).

(٣) سنن الترمذي بشرح المباركفوري (٨/ ٢٠).

(٤) سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي (٨/ ١٧٦)، وأيضًا (٢/ ٧١ و٥/ ٥٨).

الإمام ليؤتم به»، ثم أخرج فيه حديث: «**إنما جعل الإمام ليؤتم به**[1]...».

ولعل فائدة الترجمة بلفظ الحديث أو بعضه، إخبار المصنف أنه يصير إلى ذلك، ويحتج به.

د ـ الترجمة بما ذهب إليه بعض أهل العلم:

وذلك بأن يترجم المؤلف الباب بمذهبٍ قال به بعض العلماء، ثم يسوق في الباب ما يدل عليه من حديث، من غير إفصاح برأيه فيه، والغاية من ذلك التنبيه على وروده وثبوته.

مثال ذلك عند أبي داود قوله: «باب من رأى أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة»، ثم ذكر بعد ذلك قوله: «باب من قال تجمع بين الصلاتين، وتغتسل لهما غسلًا»، ثم ترجم بقوله: «باب من قال تغتسل من طهر إلى طهر»، ثم بوَّب بقوله: «باب من قال تغتسل كل يوم، ولم يقل عند الطهر»، ثم قال: «باب من قال تغتسل بين الأيام»، ثم أتبع ذلك بقوله: «باب من قال تتوضأ لكل صلاة»، ثم ختم الكلامَ على هذه المسألة وحكاية أقوال أهل العلم فيها بقوله: «باب من لم يذكر الوضوء إلا عند الحدث»[2].

ولم يسلك النسائي في كتابه هذا المنهجَ في حكاية أقوال أهل العلم في الترجمة، وإنما كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعدد الأبواب، للإشارة إلى الأقوال، وتخريج أدلة أصحابها، ومن أمثلة ذلك قوله: «باب الوضوء مما غيَّرت النار»، وأخرج فيه حديث أبي هريرة: «**توضَّئُوا مما مست النار**»[3]، ثم

---

(١) سنن ابن ماجه (١/ ٣٩٢)، وأيضًا (١/ ٦٢٣).

(٢) سنن أبي داود (١/ ٧٦ ـ ٨٢).

(٣) سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي (١/ ١٠٥).

قال: «باب ترك الوضوء مما غيرَّت النار»، وأخرج فيه حديث جابر: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار»[1]، وبذلك يكون النسائي قد نبه على الناسخ، وأنه ذهب إلى مذهب أكثر العلماء.

وانتهج الترمذي في كتابه هذا السبيل أيضًا؛ لأنه أدخل فيه ما «عمل به العلماء من الأحاديث، وحكى مذاهبهم في مسائل الفقه، فلذلك يُعدد الأبواب، فيجعل لكل طائفة بابًا خاصًا لتخريج أدلة مذهبها، لكنه لا يلتزم ذلك دائمًا، بل أكثر منه، واكتفى في بعض الأحيان بباب واحد»[2].

ومن أمثلة ذلك عند الترمذي قوله: «باب ما جاء في القنوت في صلاة الفجر»، وأخرج فيه حديث البراء بن عازب: «أنَّ النبي ﷺ كان يقنت في صلاة الصبح والمغرب»، ثم قال: «باب ما جاء في ترك القنوت»، وأخرج فيه عن أبي مالك الأشجعي قال: «قلتُ لأبي: «يا أبت إنك قد صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان، وعلي بن أبي طالب ههنا بالكوفة نحوًا من خمس سنين، أكانوا يقنتون؟ قال: أيْ بني مُحْدَثٌ»[3].

ولقد استوفى الترمذيُّ نقل الخلاف في هذه المسألة، وبيَّن أقوال أهل العلم فيها[4].

وسلك ابن ماجه في كتابه مسلكًا وسطًا بين الإشارة في الترجمة إلى مذاهب العلماء، وبين تعديد الأبواب للمسألة المختلف فيها، ومن أمثلة ذلك عنده قوله: «باب في الجنب ينام كهيئته لا يمس ماء»،

---

(١) سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي (١/ ١٠٥).

(٢) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين (ص٢٨١).

(٣) سنن الترمذي بشرح المباركفوري (٢/ ٤٣٥).

(٤) المصدر السابق (٢/ ٤٣٤).

وأخرج فيه حديث عائشة: «كان رسول الله ﷺ يجنبُ، ثم ينام ولا يمس ماء...»[1]، ثم عقد بابًا آخر فيه تَرجمةُ بقوله: «باب من قال لا ينام الجنب حتى يتوضأ وضوءه للصلاة»، وأخرج فيه حديث عائشة: «كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة»[2].

ولقد أشار السندي إلى بعض الخلاف في هذه المسألة عندما قال: «... فالوضوء عند الجمهور مندوبٌ لا واجبٌ، والأمر عندهم محمول على الندب[3]...».

ر ـ الترجمة ببدء الحكم وظهور الشيء:

وذلك أن هؤلاء الأئمة أصحاب السنن الأربعة قد يترجمون الباب الأول من الكتاب، ببدء ذلك الأمر الذي عُقد له الباب.

مثال ذلك عند أبي داود قوله: «باب بدء الأذان»، وأخرج فيه حديث عبد الله بن زيد في سبب الأذان وأوليته[4].

وقال الترمذي في السياق ذاته: «باب ما جاء في بدء الأذان»، وأخرج فيه حديث عبد الله بن زيد أيضًا[5].

ومن أمثلة هذا اللون عند النسائي قوله: «باب بدء التيمم»، وساق فيه حديث عائشة في أولية التيمم[6].

---

(١) سنن ابن ماجه (١/ ١٩٢).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٩٣).

(٣) شرح سنن ابن ماجه، للسندي، دار الجيل، بيروت، بلا تاريخ (١/ ٢٠٥).

(٤) سنن أبي داود (١/ ١٣٢).

(٥) سنن الترمذي بشرح المباركفوري (١/ ٥٦٣).

(٦) سنن النسائي بشرح السيوطي والسندي (١/ ١٦٩).

واحتذى ابن ماجه حذو أبي داود والترمذي، فترجم بقوله: «باب بدء الأذان»، وأخرج فيه حديث عبد الله بن زيد[1].

وثبت بالاستقراء، أنَّ الترجمة بهذه الصيغة قليلة الوقوع في السنن الأربعة.

ز ـ الترجمة بعبارة الشرط:

ويكون الجواب محذوفًا؛ كقول أبي داود: «باب إذا شكَّ في الحدث»[2]، وكقول النسائي: «باب إذا جاوز في الصدقة»[3]، وقول ابن ماجه: «باب إذا حضرت الصلاة ووضع العشاء»[4]، ووقع عند ابن ماجه ـ أحيانًا ـ جواب الشرط مذكورًا؛ كقوله: «باب إذا أذن وأنت في المسجد فلا تخرج»[5].

كما وقع ذلك أيضًا عند الترمذي كقوله: «باب ما جاء إذا أمَّ أحدكم الناس فليخفف»[6]، وقوله: «باب ما جاء إذا جاء المطر، فالصلاة في الرحال»[7].

وفائدة التعبير بهذه الصيغة إشعار القارئ بما قد يحصل بعدُ، واختير حذف الجواب للعلم به، وقد يذكر أحيانا كما أسلفنا.

---

(١) سنن ابن ماجه (١/ ٢٣٢).
(٢) سنن أبي داود (١/ ٤٥).
(٣) سنن النسائي بشرح السيوطي والسندي (٥/ ٣١).
(٤) سنن ابن ماجه (١/ ٣٠١).
(٥) المصدر السابق (١/ ٢٤٢).
(٦) سنن الترمذي بشرح المباركفوري (٢/ ٣٥).
(٧) المصدر السابق (٢/ ٤٥) وقد غفل الشيخ الدكتور نور الدين عتر عن هذا المسلك للترمذي.

المطلب الثاني

التراجم الاستنباطية

درج أهل الحديث على الترجمة بأمر ظاهر المعنى، قريب المأخذ، سهل في الفهم، بيد أنهم أحيانًا قد يترجمون بأمر يستصعب إدراكه، ويبعد استيعابه، وذلك لشحذ ذهن القارئ، وحثه على قدح زناد الفكر في استخراج الباعث الذي من أجله وقعت الترجمة على ذلك النحو من الإغماض والإلغاز.

«ونستطيع أن نعتبر هذا الفن من التراجم، خصوصية لـ«الجامع الصحيح» للبخاري على وجه الجملة، قد يشاركه غيره في قدر قليل منه»[1].

ولقد سلك أصحاب السنن الأربعة في التراجم الاستنباطية، هذه المسالك:

١ ـ تضمين الترجمة حكما زائدًا على ما دلَّ عليه الحديث المذكور في الباب:

من ذلك عند أبي داود قوله: «باب في التخصر والإقعاء»، ثم ساق فيه حديث زياد بن صبيح الحنفي قال: «صليتُ إلى جنب ابن عمر، فوضعتُ يدي على خاصرتي، فلما صلى قال: «هذا الصلب في الصلاة، وكان رسول الله ﷺ ينهى عنه»[2].

---

(١) الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح، للدكتور الشيخ نور الدين، عتر، (ص٨٧٢).

(٢) سنن أبي داود (١/ ٢٣٧).

وفي الحديث ذكر للتخصر، وليس فيه ذكر للإقعاء[1]، ولما كان التخصر صفة منهيًا عنها في الصلاة، جنح المؤلف إلى إلحاق الإقعاء بها، والجامع بينهما بيِّنٌ إذ هما فِعلان من أعمال الصلاة التي نهي عنها.

ومثال ذلك عند الترمذي قوله: «باب ما جاء في المضمضة والاستنشاق»، وأخرج فيه حديث سلمة بن قيس قال: قال رسول الله ﷺ: **«إذا توضأت فانتثر، وإذا استجمرت فأوتر»**، ثم قال: «في الباب عن عثمان ولقيط بن صبرة وابن عباس[2]...»، فقد أفرد الترمذي هذا الباب للمضمضة والاستنشاق، وليس في الحديث الذي أورده ذكر للمضمضة، وإنما ذكرها لورودها في حديث عثمان وابن عباس، وقد أشار إليهما[3].

٢ ـ أن تكون مطابقة الترجمة للحديث بطريقة الاستنتاج لعلاقة اللزوم مثلًا:

مثال ذلك في سنن الترمذي قوله: «باب ما جاء في النهي للمسلم أن يدفع إلى الذمي الخمر يبيعها له»، وأخرج فيه حديث أبي سعيد الخدري قال: «كان عندنا خمر ليتيم، لما نزلت المائدة سألت رسول الله ﷺ وقلتُ: ـ إنه يتيم، فقال: **أهريقوه**»[4].

ولقد دلَّ الأمر بإراقة خمر اليتيم على عدم جواز الانتفاع بها، وهو يشمل ما بوَّب به الترمذيُّ من نهي المسلم أن يدفع الخمر إلى الذمي يبيعها له.

---

(١) إقعاء الكلب: أن يقعد على عقبيه وينصب ساقيه، وقيل غير ذلك. انظر: أساس البلاغة، للزمخشري، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ، (ص٥١٧).

(٢) سنن الترمذي بشرح المباركفوري (١/ ١١٨).

(٣) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين (ص٢٨٦).

(٤) سنن الترمذي بشرح المباركفوري (٤/ ٤٧٧).

ومن أمثلة هذا اللون في «سنن النسائي» قوله: «الرخصة في السواك بالعشي للصائم»، وأخرج فيه حديث: **«لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»**[(١)].

قال السندي في حاشيته على النسائي: «وفيه دلالةٌ على أنه لا مانع من إيجاب السواك عند كل صلاة، إلا ما يُخاف من لزوم المشقة على الناس، ويلزم منه أن يكون الصوم غير مانع من ذلك، ومنه يؤخذ ما ذكره المصنف من الترجمة، **ولا يخفى أن هذا من المصنف استنباطٌ دقيق، وتيقظٌ عجيب، فللَّه درُّه ما أدقَّ وأحدَّ فهمه»**[(٢)].

ومثاله في «سنن أبي داود» قوله: «باب سترة الإمام من خلفه»، وأخرج فيه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «هبطنا مع رسول الله ﷺ من ثنية أذاخر، فحضرت الصلاة؛ يعني: فصلى إلى جدار فاتخذه قبلة ونحن خلفه، فجاءت بهيمة تمر بين يديه، فما زال يدارئها حتى لصق بطنه بالجدار، ومرت من ورائه»[(٣)]، ففهم أبو داود من الحديث أن سترة الإمام سترة من خلفه، لمبالغة النبي ﷺ في دفع الدابة، وإمعانه في ذلك حتى لصق بطنه بالجدار.

ومن أمثلته في «سنن ابن ماجه» قوله: «باب وقت صلاة الفجر»، وأخرج فيه حديث أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨]، **قال: تشهده ملائكة الليل والنهار»**[(٤)].

---

(١) سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي (١/ ١٢).

(٢) حاشية السندي على النسائي (١/ ١٣).

(٣) سنن أبي داود (١/ ١٨٦).

(٤) سنن ابن ماجه (١/ ٢٢٠).

قال السندي في «حاشيته على سنن ابن ماجه»: «والمصنف قصدَ بإدراج هذا الحديث في هذه الترجمة، التنبيه على أنه يمكن أن يؤخذ من هذا التفسير المرفوع، أنه ينبغي إيقاع هذه الصلاة في الغلس، أول ما يطلع النهار الشرعي، إذ الظاهر أن ذاك هو وقت نزول ملائكة النهار، وطلوع ملائكة الليل، فاجتماع الطائفتين في هذه الصلاة يقتضي أداءها في مثل هذا الوقت، **وهذا استنباطٌ دقيق**»(١).

٣ ـ التصرف في الأحاديث على طريقة الفقهاء من تأويل النص، وتفسير مشكله وغير ذلك:

ومن أمثلة هذا النوع في «سنن النسائي» قوله: «باب طلاق الثلاث المتفرقة قبل الدخول بالزوجة»، ثم أخرج فيه حديث ابن عباس: «ألم تعلم أن الثلاث كانت على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدرًا من خلافة عمر رضي الله عنهما: ترد إلى الواحدة؟ قال أبو الصهباء: نعم»(٢).

قال السندي: «وهذا الحديث بظاهره يدل على عدم وقوع الثلاث دفعة، بل تقع واحدة [و] أشار المصنف في الترجمة إلى تأويله، بأن تحمل الثلاث في الحديث على الثلاث المتفرقة لغير المدخول بها . . . وعلى هذا المعنى اندفع الإشكال عن الجمهور، وحصل التوفيق بين هذا الحديث، وبين ما يقتضي وقوع الثلاث من الأدلة، **وهذا محملٌ دقيقٌ لهذا الحديث**»(٣).

ومن أمثلته في «سنن ابن ماجه» قوله: «باب ما جاء في الحائض ترى بعد الطهر الصفرة والكدرة»، وأخرج فيه حديث أمِّ عطية قالت:

---

(١) حاشية السندي على سنن ابن ماجه (١/ ٢٢٩).

(٢) سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي (٦/ ١٤٥).

(٣) حاشية السندي على النسائي (٦/ ١٤٥).

«لم نكن نرى الصُّفرة والكُدرة شيئًا»، فأشكلَ قولها هذا، واستفيد منه أنَّ الصفرة والكدرة ليستا من الحيض.

قال السِّنديُّ: «وهو الموافق للحديث فإنه دمٌ أسودُ يُعرف، لكن الجمهور حملوه على ما إذا رأت ذلك بعد الطُّهر كما في رواية أبي داود، **وإليه أشار المصنِّف في التَّرجمة**»[(١)].

ومن أمثلة هذا اللون عند أبي داود قوله: «باب في طهور الأرض إذا يبست»، وأخرج فيه حديث ابن عمر: «كنت أبيتُ في المسجد في عهد رسول الله ﷺ، وكنت فتى شابًا عزبًا، وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد، فلم يكونوا يرشون شيئًا من ذلك»[(٢)].

ولقد استدل أبو داود بهذا الحديث على أنَّ الأرض تطهر بالجفاف متأولًا قوله: «فلم يكونوا يرشون»، على أنه يدل على نفي صبِّ الماء من باب الأولى[(٣)].

٤ ـ مطابقة الحديث للترجمة بالعموم والخصوص:

بأن يكون الحديث خاصًّا والترجمة أعم منه فيطابقها بتعميم معناه، أو يكون الحديث عامًّا، والترجمة خاصة فتندرج فيه:

مثال ذلك في «سنن الترمذي» قوله: «باب ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة»، وأخرج فيه حديث أبي هريرة: «من أدرك من الصلاة ركعة، فقد أدرك الصلاة»[(٤)].

---

(١) حاشية السندي على ابن ماجه (١/ ٢٢٣).

(٢) سنن أبي داود (١/ ٢٧٩).

(٣) علَّق ابنُ حجر على صنيع أبي داود بقوله: «ولا يخفى ما فيه»، وانظر: فتح الباري (١/ ٢٧٩).

(٤) سنن الترمذي بشرح المباركفوري (٣/ ٦١).

فالترجمة سيقت في معنى خاص بصلاة الجمعة، والحديث عامٌّ في كل صلاة، واستخرج الترمذي الترجمة من الحديث؛ لأنها أحد أفراده[١].

ومثاله في «سنن أبي داود»: قوله: «باب في الحفار يجد العظم، هل يتنكب ذلك المكان؟»، وأخرج فيه حديث عائشة: «كسر عظم الميت ككسره حيًّا»[٢].

فالمسألة المترجم بها خاصة، والحديث الذي سيق تحتها عامٌّ في كسر عظم الميت في الحفر وغيره.

٥ ـ الترجمة بشيء بدهيٍّ قد يظنه الناظر قليل الجدوى، ثم يظهر البحثُ أن له فائدة عظيمة:

من ذلك تبويب أبي داود والترمذي وابن ماجه بقولهم: «باب ما جاء في الصلاة على الخُمرة»[٣]، أو بقولهم: «باب الصلاة على الحصير»[٤].

ولقد يظن الباحث المتعجل أن الترجمة على هذا غير مجدية، بيد أن البحث يكشف أنها إشارة إلى الرد على من كره الصلاة على الحصير، أو على الخمرة كابن الزبير وغيره[٥].

---

(١) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين (ص٢٥٩).
(٢) سنن أبي داود (٣/ ٢١٠).
(٣) سنن أبي داود (١/ ١٧٤)، وجامع الترمذي (٢/ ٢٩٣)، وسنن ابن ماجه (١/ ٣٢٨)، وهذه صيغة الترجمة الواردة عند الترمذي.
(٤) سنن الترمذي بشرح المباركفوري (٢/ ٢٩٥).
(٥) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين (ص٢٨٩).

المطلب الثالث

التراجم المرسلة

والتراجم المرسلة هي ما قال فيه المؤلف: «**باب**»، ولم يسترسل في عنوان الباب.

وهذا الضرب من التراجم يكاد يكون نادر الوقوع في السنن الأربعة، وما جاء منه فموضع واحد في «سنن أبي داود» حسب الطبعة التي عندي[1].

واستعمل الترمذيُّ في «جامعه» هذا النوع من التراجم بصيغتين: صيغة **باب**، وصيغة **باب منه**.

يقول الدكتور نور الذين عتر: «وبالاستقراء لهاتين الصيغتين اتَّضح لنا أنَّ العنوان: «باب» يستعمل في «الجامعين»[2] على وجهين من التناسب:

* ١ ـ أن يكون مضمون الباب متصلًا بالباب السابق...

* ٢ ـ والكثير الغالب أن يكون مضَمَّنُ الباب فائدة تتصل بأصل الموضوع الذي عنْونَ له بـ: «أبواب»، ويكون قد ذكره عقبه لهذه الملابسة»[3].

ويمثل للصورة الأولى بقول الترمذي: «باب ما جاء في بر الوالدين»، وأخرج فيه حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: «قلتُ: يارسول الله، من أبرُّ؟ قال: «**أمك**..». الحديث[4].

---

(١) سنن أبي داود (١/ ٤١).

(٢) يعني: جامع البخاري وجامع الترمذي.

(٣) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين (ص٢٩١ ـ ٢٩٢).

(٤) سنن الترمذي بشرح المباركفوري (٦/ ٢١).

ثم قال: «**بابٌ**»، وأخرج فيه حديث ابن مسعود: «سألتُ رسول الله ﷺ، فقلتُ: يا رسول الله، أي الأعمال أفضل؟، قال: «**الصلاة لميقاتها**»، قلتُ: ثم ماذا يارسول الله؟ قال: «**بر الوالدين...**»»[1].

وهذا الحديث مندرجٌ في الترجمة السابقة، لما فيه من حُكم بر الوالدين، لكن فيه زيادة في فضل الصلاة لميقاتها، والجهاد في سبيل الله، ففصله الترمذي بباب خاص.

ومن أمثلة الصورة الثانية: قول الترمذي: «باب ما جاء إذا صلى الإمام قاعدًا، فصلوا قعودًا»، ثم أخرج فيه حديث أنس بن مالك قال: «خرَّ رسولُ الله ﷺ عن فرس فجحش، فصلى بنا قاعدًا، فصلينا معه قعودًا[2]...»، ثم قال: «**بابٌ منه**»، وساق فيه حديث عائشة قالت: «صلى رسول الله ﷺ خلف أبي بكر في مرضه الذي مات فيه قاعدًا»، ثم ذكر روايات هذا الحديث[3].

فهذا الباب كالفصل من الباب المتقدم، والجامع بينهما ذكر صلاة الإمام قاعدًا، أو صلاة المأمومين خلفه قعودًا.



---

(١) سنن الترمذي بشرح المباركفوري (٦/ ٢٢).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٣٤٨).

(٣) سنن الترمذي (٢/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤).

المبحث الثاني

مناسبات الكتب والتراجم في السنن الأربعة

اختار الأئمة أصحاب السنن الأربعة ترتيب تآليفهم على الكتب والأبواب بحيث جمعوا الأحاديث المتعلقة بكل موضوع في مكان واحد، ثم أرشدوا إليها القارئ بعناوين دالة عليها.

ولقد راعى هؤلاء الأئمة في هذا الترتيب والتنسيق، معاني تربط بين هذه الكتب، ومناسبات تجمع بين هاتيك التراجم، وذلك الذي نسوق القول فيه سوقًا فيما يلي.

المطلب الأول

مناسبات ترتيب الكتب في السنن الأربعة

وأنتَ إذا أمعنتَ النظر في السنن الأربعة، وجدتَ أصحابها قد بنوْها على جملةٍ من الكتب تختلف في عددها وأسمائها، فأبو داود قد اشتمل تأليفه على أربعين كتابًا، افتتحها بكتاب الطهارة، واختتمها بكتاب الأدب، بينما اشتمل «جامع الترمذي» على ستة وأربعين كتابًا، مفتتحة بكتاب الطهارة، مختتمة بكتاب المناقب، واشتمل «المجتبى» للنسائي على واحد وخمسين كتابًا، فاتحتها كتاب الطهارة، وخاتمتها كتاب الأشربة، بينما اشتمل «سنن ابن ماجه» على سبعة وثلاثين كتابًا، مفتتحة

بكتاب الطهارة، مختتمة بكتاب الزهد[1].

ومن خلال استقراء عناوين الكتب الواردة في السنن الأربعة يتضح ما يلي:

١ ـ وجود مسالك مشتركة بين السنن الأربعة في ترتيب بعض الكتب على نسق واحد:

فمن ذلك إطباق أصحاب السنن على الافتتاح بكتاب الطهارة، ثم إتباع ذلك بكتاب الصلاة.

٢ ـ مراعاة التناسب بين الكتب في الترتيب:

فكتاب الطلاق مثلًا موضوعٌ بعد كتاب النكاح في جميع السنن الأربعة، كما أن كتاب الطب موضوعٌ عقب كتاب الأشربة والأطعمة عند أبي داود والترمذي وابن ماجه، وتتابع كتاب الأضاحي والذبائح عند النسائي وابن ماجه.

٣ ـ قد يقع لبعض الأئمة مخالفة الأولى في ترتيب الكتب وفق التناسب والمجانسة:

فمن ذلك أن كتاب الصوم يجيء عقب كتاب الزكاة عند الترمذي، وخالف في ذلك أبو داود والنسائي وابن ماجه، قال السندي تعليقًا على صنيع النسائي: «المشهور بينهم تقديم الزكاة على الصوم، وذكرها في جنب الصلاة، والواقع في كثير من نسخ النسائي تقديم الصوم، فمن قدم الزكاة، فقد راعى قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، ومن قدَّم الصوم، فلعله راعى أول حديث في الباب، ففيه تقديم الصوم

---

(١) اعتمدت في عدِّ كتب السنن الأربعة على عدِّ محمد فؤاد عبد الباقي الذي أثبته في مقدمة مفتاح كنوز السُّنَّة صفحة (ر)، وما بعدها، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٣هـ.

على الزكاة، وذكره في جنب الصوم، ومع ذلك لا يخلو عن مناسبة معنوية، من حيث إن كلًّا من الصلاة والصوم عبادة بدنية بخلاف الزكاة، فإنها عبادة مالية»[1].

٤ ـ تفرد بعض الأئمة بعقد كتب اختصوا بها:

كعقد النسائي لكتاب التطبيق[2]، وكتاب الشروط والأحباس وعشرة النساء[3]، وكعقد ابن ماجه لمقدمة مرتبة على الأبواب في تعظيم حديث رسول الله ﷺ، وفضل اتباعه، والتغليظ على من عارضه، والتوقي في الحديث والتنفير من الكذب فيه، ووجوب اتباع سنة الخلفاء الراشدين، والتحذير من البدع والرأي والقياس، وغير ذلك من ذكر الفرق الضالة، وذكر فضل العلم والعلماء، وتبليغ الهدى وغير ذلك[4].

٥ ـ وجود مخالفةٍ في التعبير عن بعض الكتب:

فقد عقد أبو داود والترمذي والنسائي لأحكام البيع كتابًا سموه: كتاب البيوع، وانفرد ابن ماجه بتسميته كتاب التجارات، وقال أبو داود: كتاب العتاق[5]، بينما قال ابن ماجه: كتاب العتق، وقال أبو داود والنسائي وابن ماجه ثلاثتهم: كتاب المناسك، بينما قال الترمذي: كتاب الحج.

---

(١) حاشية السندي على سنن النسائي (٤/ ١٢٠ ـ ١٢١).

(٢) التطبيق هو أن يجمع بين أصابع يديه ويجعلها بين ركبتيه في الركوع والتشهد.

(٣) بغية الراغب المتمني في ختم النسائي للسخاوي، تحقيق: د. عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، (ص٨٩ ـ ٩٠).

(٤) سنن ابن ماجه (١/ ٣١ ـ ٩٨).

(٥) في عدِّ محمد فؤاد عبد الباقي: «كتاب العتاق»، وفي سنن أبي داود في طبعة، دار الحديث بالقاهرة: «كتاب العتق»، والأمر يحتاج إلى تدقيق وتحقيق.

٦ ـ انفرد الترمذي باستعمال لفظ: «أبواب» مضافًا إلى موضوع الأحاديث التي يراد الإرشاد إليها:

كقوله: «أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ»، «أبواب الزكاة عن رسول الله ﷺ»، وهكذا[(١)].

٧ ـ تختلف مقاصد الأئمة أصحاب السنن الأربعة في ختم تآليفهم:

فلقد ختم أبو داود «سننه» بكتاب الأدب، بينما ختم الترمذي «جامعه» بكتاب المناقب، وختم النسائي «سننه» بكتاب الأشربة، بينما جعل ابن ماجه مسك ختام «سننه» كتاب الزهد.

قال السنديُّ في بيان سرِّ ختم ابن ماجه لسننه بكتاب الزهد: «وقد ختم بهذه الأبواب الكتابَ، تنبيهًا على أنَّ نتيجة العلم، هو الزهد في الدنيا والرغبة فيما عند الله تعالى»[(٢)].

المطلب الثاني

مناسبات ترتيب التراجم في السنن الأربعة

ترسَّم الأئمة أصحاب السنن الأربعة خطوات الإمام البخاري في «الجامع الصحيح» في ترتيب التراجم على نحو عجيب دُهشت له العقول، وتحيَّرت فيه الأفهام، فكانوا رحمهم الله على درجات متفاوتة في القرب من منهجه أو البعد منه.

---

(١) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين (ص٢٧٣). ووقع في متن سنن ابن ماجه المطبوعة مع حاشية السندي: «أبواب الزهد»، بينما وقع في سنن ابن ماجه بتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي: «كتاب الزهد»، والأمر مشكل، ولعل ذلك مرده إلى الخلاف في النسخ المعتمدة في إخراج السنن.

(٢) حاشية السندي على سنن ابن ماجه (٢/٥٢٢).

على أن للإمام البخاري في ذلك شأنًا تقاصر عنه كل من أتى بعده، واغترف منه كل من احتذى حذوه.

ويقوم منهج ترتيب التراجم في السنن الأربعة على الخطوات التالية:

أ ـ مراعاة التناسب بين الترجمة والحديث الوارد فيها:

وذلك أمرٌ نبهنا عليه فيما سلف عند الحديث عن التراجم الظاهرة والاستنباطية الواقعة في السنن الأربعة.

وقد يتجه الاعتراض إلى أحد الأئمة، عندما يخالف هذا المعنى، من ذلك أن النسائي قال: «ترك رفع اليدين في الدعاء في الوتر»، ثم ساق في الباب حديث أنس قال: «كان النبي ﷺ لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء»[(1)]، قال السندي في تعليقه على السنن: «لا يخفى أن المراد ههنا أنه لا يبالغ في الرفع، لا أنه لا يرفع أصلًا، **فلا دلالة في الحديث على الترجمة**»[(2)].

ومن ذلك أن ابن ماجه قال: «باب ما جاء في الرخصة في الصلاة بمكة في كل وقت»، ثم ذكر فيه حديث: «**يا بني عبد مناف، لا تمنعوا أحدًا طاف بهذا البيت، وصلى أية ساعة شاء من الليل والنهار**»[(3)].

قال السندي: «قوله: «أية ساعة» إلخ، الظاهر أن المعنى لا تمنعوا أحدًا دخل المسجد للطواف والصلاة عن الدخول، أية ساعة يريد الدخول، **ففي دلالة الحديث على الترجمة بحثٌ**، كيف والظاهر أن

---

(١) سنن النسائي (٣/ ٢٤٩).

(٢) حاشية السندي على سنن النسائي (٣/ ٢٤٩).

(٣) سنن ابن ماجه (١/ ٣٩٨).

الطواف والصلاة حين يصلي الإمام الجمعة، بل حيث يخطب الخطيب يوم الجمعة، بل حين يصلي الإمام إحدى الصلوات الخمس غير مأذونين فيها للرجال؟!!»[1].

ب ـ مراعاة التناسب بين الترجمة وما قبلها من التراجم:

وذلك كإرداف العام بالمخصص، والمجمل بالمبيَّن المنصوص، والمنسوخ بالناسخ، فمن القسم الأول: ما وقع عند النسائي في الزكاة، من قوله: «مسألة القوي المكتسب»، ثم أردف قائلًا: «مسألة الرجل ذا سلطان»[2].

ومنه في «سنن أبي داود» قوله في كتاب الخراج والإمارة والفيء: «باب في أخذ الجزية»، ثم قال: «باب في أخذ الجزية من المجوس»[3]، فقد عمَّ في الترجمة الأولى، ثم خصَّ جزية المجوس بالترجمة الثانية.

ومن القسم الثاني: قول النسائي في النكاح: «باب الشِّغار»، ثم أردفه قائلًا: «باب تفسير الشِّغار»[4].

ومن القسم الثالث: قول الترمذي في الطهارة: «باب ما جاء في الوضوء ممَّا غيَّرت النار»، ثم قال: «باب ما جاء في ترك الوضوء مما غيَّرت النار»[5]، وكذلك وقع ذلك سواء عند النسائي وابن ماجه.

وقد تكون العلاقة بين الباب الأول والباب الثاني، علاقة بيان

---

(١) سنن ابن ماجه مع حاشية السندي (١/٣٧٨).
(٢) يعني: سؤال الرجل لصاحب السلطان. وانظر: سنن النسائي مع شرح السيوطي (٥/٩٩ ـ ١٠٠).
(٣) سنن أبي داود (٣/١٦٣ و١٦٥).
(٤) سنن النسائي مع شرح السيوطي (٦/١١٠ ـ ١١٢).
(٥) سنن الترمذي بشرح المباركفوري (١/٢٥٦ ـ ٢٥٨).

للرخصة فيما استفيدت الكراهة فيه؛ كقول الترمذي: «باب ماجاء في كراهية الصوم في السفر»[1]، أو كقول ابن ماجه في كتاب الرهون: «باب ما يكره من المزارعة»، ثم قال بعد ذلك: «باب الرخصة في المزارعة بالثلث والربع»[2].

وترتبط تراجم السنن الأربعة في الغالب بوحدة موضوعية، تتسلسل فيها المعاني تسلسلًا منطقيًا، وتتابع فيها المسائل تتابعًا مستوعبًا، بحيث لا تترك منها جزئية، ولا تغفل منها قضية.

ونذكر ههنا مثالين نوضح بهما ذلك:

المثال الأول: من سنن أبي داود، فإنه لما عرض لذكر السواك، ترجم منبِّهًا عليه بقوله: «باب السواك»، ثم أردف ذلك ببيان طريقة التسوك قائلًا: «باب كيف يستاك؟»، ثم تعرض لسواك الغير، فبوَّب عليه قائلًا: «باب في الرجل يستاك بسواك غيره»، ثم انتقل لبيان كيف يُعتنى بالسواك، فقال: «باب غسل السواك»، ووضح سبب هذه العناية بقوله: «باب السواك من الفطرة»، ثم ختم أبواب هذا الموضوع بذكر السواك في الليل، فقال: «باب السواك لمن قام من الليل»[3].

المثال الثاني: من «سنن الترمذي»: فإنه لما عرض للوتر، ترجم أولًا ببيان منزلته فقال: «باب ما جاء في فضل الوتر»، ثم انتقل إلى التنويه بمشروعيته فقال: «باب ما جاء أن الوتر ليس بحتم»، ولما كان الوتر مشروعًا استحب أن لا يترك، ولذلك بوَّب الترمذي عقب ذلك بقوله: «باب ما جاء في كراهية النوم قبل الوتر»، ثم انتقل لبيان وقت

---

(١) سنن الترمذي بشرح المباركفوري (٣/ ٣٩٥ ـ ٣٩٧).

(٢) سنن ابن ماجه (٢/ ٨٢١ ـ ٨٢٣).

(٣) سنن أبي داود (١/ ١٢ ـ ١٥).

إيقاع الوتر فقال: «باب ما جاء في الوتر من أول الليل وآخره»، ثم شرع بعد ذلك في توضيح عدد ركعات الوتر فقال: «باب ما جاء في الوتر بثلاث»، و«باب ما جاء في الوتر بركعة».

ثم انتقل الترمذي إلى بيان ما يقرأ في الوتر فقال: «باب ما جاء ما يقرأ في الوتر»، وعقَّب ذلك بالدعاء في الوتر فقال: «باب ما جاء في القنوت في الوتر»، وختم أبواب الوتر ببيان ما قد يعرض للرجل ينام عن الوتر، أو ينساه، أو يُباغته الصبح ولمَّا يوتر، أو يوتر في ليلة واحدة بوترين، أو يريد يوتر على الراحلة فقال: «باب ما جاء في الرجل ينام عن الوتر أو ينسى»، وقال: «باب ما جاء في مبادرة الصبح بالوتر»، وقال: «باب ما جاء في لا وتران في ليلة»، وقال: «باب ما جاء في الوتر على الراحلة»[1].

ت ـ مراعاة التناسب بين الحديث والحديث تحت الترجمة الواحدة:

وذلك بذكر الحديثين أو الأحاديث ذات المعنى الواحد جنبًا إلى جنب، أو إيراد الحديث ثم ذكر مخالفه؛ كإيراد ابن ماجه لحديث ميمونة بنت الحارث، أن رسول الله ﷺ تزوجها وهو حلال، ثم إردافه بحديث ابن عباس: «أن النبي ﷺ نكح وهو محرم»[2].

ج ـ مراعاة التناسب بين الترجمة وخاتمة الكتاب:

ونعني بالكتاب هنا المجموعَ المؤلَّفَ المدوَّن، ومن ذلك أن النسائي ختم كتابه بترجمة قال فيها: «ذكر الأشربة المباحة» ثم ساق فيها

(١) سنن الترمذي بشرح المباركفوري (٢/ ٥٣٣ ـ ٥٧٨).
(٢) سنن ابن ماجه (١/ ٦٣٢).

جملة أحاديث وآثار، ختمها بأثر جرير قال: «كان ابن شبرمة لا يشرب إلا الماء واللبن»، فقال السندي معلِّقًا على صنيع النسائي: «ولقد أحسن المصنف رحمه الله تعالى وأجاد حيث ختم الكتاب بهذا الأثر المفيد للحثِّ على كمال الورع والتقوى، فنبَّه بختم الكتاب على أن نتيجة العلم هي التقوى، فقد قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾»[1].

ح ـ مراعاة التناسب بين الترجمة وفاتحة الكتاب:

وذلك واضح في «سنن ابن ماجه» أكثر من غيرها، لمكان المقدمة فيها، فلقد افتتح ابن ماجه كتابه بباب قال فيه: «باب اتباع سُنَّة رسول الله ﷺ»، قال السندي: «... فقد أحسن المصنف رحمه الله تعالى وأجاد، حيث بدأ هذا الكتاب الموضوع لتحقيق السنن السنية بهذا الباب، فإن الأخذ بها مداره على وجوب اتباع السُّنَّة السنية...»[2].



(١) حاشية السندي على النسائي (٨/ ٣٣٦).

(٢) حاشية السندي على ابن ماجه (١/ ٣).

المبحث الثالث

تكرار التراجم في السنن الأربعة والموازنة بينها

هذا المبحث معقود للوقوف عند غرضين:

الأول: تكرار التراجم في السنن الأربعة.

الثاني: الموازنة بين تراجم السنن الأربعة.

ولتفصيل القول في ذلك، سنُفرد كل غرض بمطلب.

المطلب الأول

تكرار التراجم في السنن الأربعة

نبادر بادئ ذي بدء إلى تقرير أن تكرار التراجم في السنن قليل جدًّا، وذلك لحيطة أصحابها من الوقوع فيه، وأخذهم بالتقية منه، وهو ماظهر من قول الترمذي مثلًا عندما يعرض له الحديث من جنس ما قد يدخل في الترجمة التي بين يديه، فإنه يقول: «بابٌ منه»، ثم يسوق ذلك الحديث هناك.

وربما كان الحديث متفق الألفاظ، متجانس المتن، مذكورًا عند أحد الأئمة في موضعين مختلفيْن، قد حصل بينهما التباعد، فيذكره الإمام في الموضعين معًا، ويترجم له بترجمتين مختلفتين؛ كقول الترمذي في أبواب النكاح: «باب ما جاء في النهي عن البيع على بيع أخيه»، ثم أورد فيهما حديث: «لا يبع بعضكم على بيع بعض، ولا يخطب أحدكم

على خطبة بعض»[1].

وتكرار التراجم في السنن الأربعة نوعان:

- نوعٌ ذكرت فيه الترجمة بألفاظها.

- ونوع وقع فيه تكرار الترجمة مع تفاوت يسير في اللفظ.

فمن الأول: قول النسائي في الطهارة: «باب حد الغسل»، ثم أعاد الترجمة بألفاظها بعد ثلاثة عشر بابا[2].

ومنه أيضًا قول أبي داود في الخراج والإمارة والفيء: «باب في هدايا العمال»، ثم إنه كرر الترجمة بحروفها في كتاب الأقضية[3].

ومن الثاني: قول الترمذي في الجنائز: «باب ما جاء في الإسراع بالجنازة»، ثم قال بعد حين: «باب ما جاء في تعجيل الجنازة»[4].

وقال أبو داود: في السُّنَّة: «باب مجانبة أهل الأهواء»، ثم ترجم عقب ذلك بقوله: «باب مجانبة أهل الأهواء»[5].

ومنه أيضًا قول النسائي في الطهارة: «باب الوضوء بالثلج»، ثم أردفه بقوله: «الوضوء بماء الثلج»[6]، وقوله أيضًا في الغسل والتيمم: «باب التيمم في الحضر»، ثم قال عقبه: «التيمم في الحضر»، ثم أخرج فيه حديث عمار بن ياسر في التيمم من الجنابة، ولقد وقف السنديُّ على هذا التكرار

---

(١) سنن الترمذي بشرح المباركفوري (٤/ ٢٨٤ و٥١٤).

(٢) سنن النسائي بشرح السيوطي (١/ ٧١ و٨٠).

(٣) سنن أبي داود (٣/ ١٣٥ و٢٩٩) وأمثلة هذا النوع تصح إن سلمت النسخ التي بين يدي من السنن من التحريف والخطل.

(٤) سنن الترمذي بشرح المباركفوري (٤/ ٩٤ و١٨٩).

(٥) سنن أبي داود (٤/ ١٩٧ و١٩٨).

(٦) سنن النسائي بشرح السيوطي (١/ ٥٠ ـ ٥١).

في الترجمة فقال: «ثم حقٌّ هذا الحديث أن تجعل ترجمته: «التيمم للجنابة»، لكن ترجمته في نسختنا: «التيمم في الحضر»، مع أن هذه الترجمة قد سبقت أيضًا، لكن ترجمة: «التيمم للجنابة» ستجيء، فليتأمل. . .»[1].

ومن هذا النوع عند ابن ماجه قوله: «باب في الغسل من الجنابة»، ثم قال عقبه: «باب في الغسل من الجنابة»[2].

*** ومن مقاصد الأئمة أصحاب السنن الأربعة في تكرار التراجم:**

١ ـ التنبيه على أن الحديث ورد بألفاظ مختلفة:

كقول النسائي: «الاستعاذة من عذاب جهنم»[3]، ثم قال: «الاستعاذة من حر جهنم»، وإنما نوَّع النسائيُّ في الترجمة مع أن موضوعها واحدٌ، لاختلاف ألفاظ الأحاديث التي ساقها.

٢ ـ التنبيه على أن القضية التي ترجم بها المؤلف، قد وردت فيها عدة أحاديث مختلفة المخارج متعددة الرواة:

كشأن أبي داود في تكرار الترجمة بهدايا العمال على ما مرَّ آنفا.

٣ ـ التنبيه على أن للحديث الواحد طريقين:

كصنيع النسائي في تكرار الترجمة بالوضوء بالثلج، وسياقه للحديث في ذلك من طريق أبي هريرة وعائشة[4].

على أن بعض صنيع الأئمة أصحاب السنن الأربعة قد يُشكل في ذلك عندما يساق الحديث الواحد سندًا ومتنًا في موضعين في ترجمة مكررة، كما وقع للنسائي في قوله في الطهارة: «باب ماء البحر»، ثم قال

---

(١) حاشية السندي على النسائي (١/ ١٦٦).

(٢) سنن ابن ماجه (١/ ١٩٠).

(٣) سنن النسائي بشرح السيوطي (٨/ ٢٧٨).

(٤) سنن النسائي بشرح السيوطي (١/ ٥٠ ـ ٥١).

في المياه: «الوضوء بماء البحر»، وحديثهما واحد سندًا ومتنًا[1].

ومن الأعذار التي يعتذر بها في هذا السبيل عروض الوهم والذهول، أو بعد العهد بالموضع الأول الذي خُرِّج فيه الحديث.

المطلب الثاني

الموازنة بين تراجم السنن الأربعة

ومن أجل صحة الموازنة بين تراجم السنن الأربعة، نعرض ههنا لأوجه الاتفاق والاختلاف بينها.

*** فمن أوجه الاتفاق:**

١ ـ تواطؤ الأئمة أصحاب السنن الأربعة على التبويب على الكتب؛ لأنه أسهلُ تناولًا، وأهدى سبيلًا في العثور على الحديث، والوقوف على طِلْبة الباحث.

٢ ـ اتفاق أصحاب السنن الأربعة على البداءة بكتاب الطهارة، فكتاب الصلاة. . .

٣ ـ التزام أصحاب السنن الأربعة في الجملة بذكر الأبواب والتراجم في أثناء الكتب.

٤ ـ التزام أصحاب السنن الأربعة في صياغة التراجم بقولهم: «باب كذا وكذا»، وإن خالف في ذلك بعضهم على ما سيأتي في موضعه مبيِّنًا.

---

(١) المصدر السابق (١/ ٥٠ و١٧٦). وانظر أيضًا: بغية الراغب المتمني في ختم النسائي للسخاوي (ص٣٠).

٥ ـ التشبه بالإمام البخاري مقدَّم هذه الصناعة في العناية بالاستنباط، وبذل الوسع في إبراز الفقه في التراجم، على ما أومأنا إليه آنفًا عند ذكر أنواع التراجم الواقعة في السنن الأربعة.

٦ ـ اتفاق أصحاب السنن الأربعة على تكرار بعض التراجم، وإن قلَّ ذلك قلةً ظاهرة.

*** ومن أوجه الاختلاف والتباين:**

١ ـ الاختلاف في عدد الكتب التي بُوِّبت عليها السنن الأربعة، كما اختلفت أحيانًا أسماء هذه الكتب.

٢ ـ تفرد ابن ماجه عن بقية الأئمة الثلاثة بمقدمة مهَّد بها لكتابه.

٣ ـ تفرد بعض الأئمة باستعمال لفظ أبواب المرادف لكتاب.

٤ ـ تفرد بعض الأئمة بعقد كتب لم يشاركهم فيها أحدٌ.

٥ ـ عدم تقسيم الكتاب إلى أبواب، كما وقع لأبي داود في كتاب الحروف والقراءات[١].

٦ ـ قد يقع لبعض الأئمة إغفال ذكر باب، عند أول الترجمة، كما وقع للنسائي في مواضع كثيرة[٢].

٧ ـ اختلفت صياغة الترجمة عند أصحاب السنن الأربعة بين الطول والقصر، فقد تكون الترجمة عند بعضهم في كلمة أو كلمتين أو أكثر، فمن الأول قول النسائي: «الحسَبُ»[٣]، ومن الثاني: قول أبي داود:

---

(١) سنن أبي داود (٤/ ٣٠ ـ ٣٧).

(٢) سنن النسائي بشرح السيوطي (١/ ١٨١ ـ ١٨٤ و٢/ ٤ ـ ٣٠ و٦/ ٨ ـ ١٥ و٧/ ٢٤٦ ـ ٢٦٦ و٨/ ١١٨ و١٢٦).

(٣) المصدر السابق (٦/ ٦٤)، وأيضًا (٥/ ٥٢ ـ ٥٣).

«باب كيف المسح»[1].

والغالبُ في تراجم السنن الأربعة استعمال الجمل المفيدة القصيرة كقول الترمذي: «باب ما جاء في كراهية صوم يوم الجمعة وحده»[2].

ودرج النسائيُّ وحده على الإطالة في بعض التراجم كقوله: «ذكر أمر رسول الله ﷺ في النكاح وأزواجه وما أباح الله ﷻ لنبيه ﷺ وحظره على خلقه، زيادة في كرامته وتنبيهًا لفضيلته»[3].

وفي ختام هذا المبحث، نقف عند حديث أخرجه الستة، لنعرف كيف ترجم عليه أصحاب السنن الأربعة، ثم نقارن بين صيغ الترجمة عندهم، فقد أخرج الجماعة كلهم حديث سهل بن أبي حثمة في القسامة[4]، فأخرجه من أصحاب السنن الأربعة: **أبو داود** في الديات «باب ترك القَوَد بالقسامة» برقم (٤٥٢٣)، **والترمذي** في الديات أيضًا: «باب ما جاء في القسامة» برقم (١٤٤١)، **والنسائي** في القسامة «باب تبدئة أهل الدم بالقسامة»[5]، **وابن ماجه** في الديات «باب في القسامة» برقم (٢٦٧٧).

ويُلاحظ على هذا التخريج، إجماع أهل السنن على ذكر الحديث في كتاب الديات، ما عدا النسائي فإنه ذكره في القسامة، ولها تعلقٌ

---

(١) سنن أبي داود (١/ ٤١) مع مراعاة إسقاط «باب» كما هو ظاهرٌ.

(٢) سنن الترمذي بشرح المباركفوري (٣/ ٤٤٧).

(٣) سنن النسائي بشرح السيوطي (٦/ ٥٣)، وأيضًا (٧/ ٢٥٣).

(٤) القسامة بفتح القاف: الأيمان، واصطلاحًا: يمين يؤديها من وجد في حيه قتيل لا يعلم من قتله، فيستحلف منه أهل الحي خمسون رجلا، يتخيرهم الولي، فيحلفون بالله ما قتلناه.

(٥) سنن النسائي بشرح السيوطي (٨/ ٧).

بالديات، كما يلاحظ أن مقاصد أصحاب السنن في الترجمة متقاربة، فمن قصد منهم الإخبار الإجمالي عن الخبر المفيد للقسامة، بغض النظر عما وراءه من أحكام قال: «باب ما جاء في القسامة»، أو قال: «باب في القسامة»، ومن قصد منهم التفقه في الخبر الوارد، واستنباط ما فيه عبَّر بقوله: «باب تبدئة أهل الدم بالقسامة»، أو قال: «باب في ترك القود بالقسامة».

بيْد أنَّ أصحاب السنن لم يبلغوا مبلغ الإمام البخاري في التفنن في الاستنباط من هذا الحديث، إذ أخرجه رَحِمَهُ اللَّهُ في موضعين من «صحيحه»: أحدهما في الديات: «باب القسامة»[1]، وذلك كصنيع أصحاب السنن، وثانيهما: في الأدب «باب إكرام الكبير، ويبدأ الأكبر بالكلام والسؤال»[2].



---

(١) حديث رقم (٦٨٩٨).

(٢) حديث رقم (٦١٤٢) وفي الحديث ما يشهد لهذا الاستنباط العجيب، إذ فيه قول النبي ﷺ: **«كبِّر كبر..»**؛ أي: ليتكلم الكبير أولًا.

خاتمة الدراسة

أحمد الله تعالى أن هداني إلى الكتابة في هذا الموضوع الذي تعظم عناية أهل هذا الشأن به للأمور التالية:

١ ـ كانت تراجم أصحاب السنن الأربعة أصل المادة التي عوَّل عليها من ألَّف في أحاديث الحكام، وبنى مؤلفه على الكتب.

٢ ـ كما كانت هذه التراجم أصلًا نسجت على منواله كتب الفقه المرتَّبة على الكتب، المبنية على الأدلة من الكتاب والسُّنَّة.

٣ ـ أفادت هذه التراجم فائدة عظيمة الباحثَ عن تخريج الحديث، العارف بموضوعه، المطلع على معناه، ولذلك عمد الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي إلى ذكر ما اشتملت عليه الكتب الستة ـ والسنن الأربعة منها ـ من تراجم وأبواب في كتابه الماتع النافع: «تيسير المنفعة».

٤ ـ كانت هذه التراجم منارات تهدي الباحثين المتطلبين لما تحتها من أحاديث وآثار، وهي واللهِ خير مرشد ومعين لمن أراد أن يكتب في موضوع ذي وحدة معنوية، فما أن يراجعها الباحثُ حتى تنهال عليه معاني جزئيات الموضوع التي جهلها أو نسيها.

ولقد أسفرت هذه الدراسة عن بيان منهج أصحاب السنن الأربعة في تراجم كتبهم، كما أنها كشفت عن الفقه المخبوء تحت هذه التراجم، وفي ذلك تصديقٌ لبعض ما ورد عن أهل العلم، من أنَّ أصحاب السنن الأربعة كانوا على دراية بالفقه.

يقول الحاكم مثنيًا على النسائي وكتابه: «كلام النسائي على فقه الحديث كثيرٌ، ومَنْ نظر في سننه، تحيَّر في حُسن كلامه»[1].

ويقول الذهبي في صفة أبي داود: «كان أبو داود مع إمامته في الحديث وفنونه، من كبار الفقهاء، فكتابه يدلُّ على ذلك»[2].

ويرى تقي الدين الإسعردي أنَّ «جامع الترمذي»، اشتمل على فقه الحديث وعلله[3].

ويقول ابن كثير في «سنن ابن ماجه»: «وهي دالةٌ على عمله وعلمه، وتبحره واطلاعه، واتباعه للسُّنَّة في الأصول والفروع»[4].

ولقد أعلمُ علم اليقين أني تركت من هذه الدراسة بقايا، ذلك لأن مجالها واسع، ومضمارها شاسع، ومن ذلك:

- العناية باستخراج فقه تراجم السنن الأربعة من الروايات المختلفة التي رُوِيَت بها، وإثبات الفروق بينها، ولن يتأتى ذلك حتى تخرج السنن الأربعة مهذبةً منقَّحةً في تحقيق علمي رصين، يحتفل بهذه الروايات، ويعتني بالخلاف بينها.

- العناية باستخراج النكت العلمية من تراجم السنن الأربعة في الأصول والعقيدة وغير ذلك.

- الإمعان في الموازنة بين تراجم السنن الأربعة، وتراجم «الجامع الصحيح» للإمام البخاري، والاسترسال بعد ذلك إنْ قوي البحثُ وحمي

---

(١) سير أعلام النبلاء مؤسسة الرسالة (١٤/ ١٣٠).

(٢) سير أعلام النبلاء (٣/ ٢١٥).

(٣) فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي، للإسعردي، تحقيق: السيد صبحي السامرائي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤١٩هـ، (ص٣٠).

(٤) البداية والنهاية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ (١١/ ٥٦).

الدرسُ في المقارنة بين تراجم السنن الأربعة، وتراجم باقي دواوين السُّنَّة المشرفة.

ـ تعقب المؤلفين في مناهج العلوم عند المسلمين الذين نسوا الحديث عن مناهج أهل الحديث في تدوين الحديث على الأبواب والكتب والمسانيد، فأوهموا بصنيعهم هذا، أنْ ليس لأهل الحديث منهج خاص بهم قد تفردوا به في التأليف.

وعسى أن تَسْمُوَ ببعض الباحثين همةٌ لدراسة هذه البقايا...



الاتجاه المقاصدي
في تراجم بعض كتب أهل الحديث[1]

سبب العناية بهذا الموضوع

سلك أهل الحديث في كتبهم مسالك دقيقة في التأليف، وانتهجوا مناهج حسنة في جمع الحديث، وضم بعضه إلى بعض، لفتت إليهم أنظار أهل العلم، فأقبلوا على هذه الكتب شرحًا لمتونها، وتعليقًا على أحاديثها، وكلامًا على تراجم أبوابها.

وهذه الدراسة المختصرة الوجيزة بعث عليها سببان:

* **الأول**: عدم التفات كثير من أهل العلم المعتنين بالكلام في فقه الحديث إلى ما بثَّه أئمة هذا الشأن في تراجم كتبهم من نظرات مقاصدية قد يكون لهم فضل السبق إلى بيانها والإشارة إليها.

* **الثاني**: لفت نظر كثير من المشتغلين بالعلم إلى أن أهل الحديث كما تيسرت لهم سبل الرواية، فكانوا فرسانها المتميزين، فكذلك تمهَّدت لهم طرقُ الاستنباط ومناهج الدراية، فكان لهم في ذلك القدَح المعلَّى والنصيب الأوفى.

---

(١) نُشرت هذه الدراسة في مجلة النور التي كانت تصدر في تطوان في المغرب الأقصى في العدد (٤٣٩)، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م، (ص١٩).

ولقد درج أهل الحديث على الترجمة بأمر ظاهر المعنى، قريب المأخذ سهل على الفهم، وهذا النوع من التراجم هو الذي سماه بعض أهل العصر: «التراجم الظاهرة»، بيْد أنهم أحيانًا قد يترجمون بأمر قد يُستصعب إدراكه، ويبعد استيعابه، وذلك لشحذ ذهن القارئ، وحثه على قدح زناد الفكر في استخراج الباعث الذي من أجله وقعت الترجمة على ذلك النحو من الإغماض والإلغاز، وهذا النوع من التراجم هو الذي يقال له التراجم الاستنباطية، وهو الذي يمثِّل في أغلبه الاتجاه المقاصدي عند أهل الحديث في تراجم تآليفهم الجامعة للسنن والآثار، وسنُجمل القول فيه على هذا النحو:

معالم الاتجاه المقاصدي في تراجم كتب الحديث

ومن هذه المعالم:

١ ـ استعمال القياس المقاصدي:

وهو القياس الذي ينبني على النظر إلى مقاصد الأحكام ومقاصد الشريعة عامة، واستحضارها وتحكيمها، بحيث ينبني الحكم على اتباع تلك المقاصد وتحقيقها[١]، ومن الأمثلة على ذلك أن النبي ﷺ قال: «**لا يقضين حكَمٌ بين اثنين وهو غضبان**»[٢]، فترجم عليه البخاريُّ في الأحكام بقوله: «باب هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان»، فألحق البخاري بالقاضي المفتي، فكما أن القاضي الغضبان قد يجور في القضاء فيظلم، فكذلك المفتي الغضبان، قد يهذي بما لا يعرف في الفتوى،

(١) المنحى المقاصدي في فقه ابن رشد، د. أحمد الريسوني، مجلة دعوة الحق، التي تصدر عن وزارة الأوقاف المغربية الرباط العدد (٣٤٨)، ١٤٢٠هـ، (ص٨٥).

(٢) أخرجه البخاري في الأحكام حديث رقم (٧١٥٨).

فيقع في الظلم، ومن مقاصد الشريعة العدل، وذلك مطلوب في القضاء والفتوى، ولقد فهم الترمذي وابن ماجه من الحديث النهي، فقال الأول في الترجمة عليه: «باب ما جاء لا يقضي القاضي وهو غضبان»[1]، وقال الثاني: «باب لا يحكم الحاكم وهو غضبان»[2].

وأما النسائيُّ فترجم عليه في «السنن الكبرى» بقوله: «الحال الذي ينبغي للحاكم المأمون أن يحكم وهو غضبان»[3].

٢ ـ القول بتعليل بعض الأحكام:

ومن الأمثلة في ذلك حديث أبي هريرة قال: «نهى النبي ﷺ عن التلقي، وأن يبيع حاضر لباد»[4]، وحديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: **«لا يبع بعضكم على بيع بعض ولا تلقوا السلع حتى يهبط بها إلى السوق»**[5]، فلقد ذهب البخاري إلى تعليل النهي تعليلًا مقاصديًّا، كما ترجم على الحديثين بقوله: «باب النهي عن تلقي الركبان، وأن بيعه مردود؛ لأن صاحبه عاص آثم إذا كان به عالمًا، وهو خداع في البيع، والخداع لا يجوز»[6].

ويعلل الإمام المازري (ت٥٣٦هـ) سبب النهي بقوله: «... فأما التلقي، فإن النهي عنه معقول المعنى، وهو ما يلحق الغير من الضرر، ولكن تنقدح ههنا في نفس المتأمل معارضة، فيقول: المفهوم من منع بيع

---

(١) سنن الترمذي بشرح المباركفوري (٤/ ٥٦٣)، دار الفكر، بيروت، دون تاريخ.
(٢) سنن ابن ماجه (٢/ ٧٧٦)، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٤هـ.
(٣) السنن الكبرى، للنسائي (٣/ ٤٧٤)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢١هـ.
(٤) حديث رقم (٢١٦٢) من صحيح البخاري.
(٥) حديث رقم (٢١٦٥) من صحيح البخاري.
(٦) صحيح البخاري، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، (٣/ ٧٢).

الحاضر للبادي أن لا يستقصي البادي، وأن يوجد السبيل لغبنه، والمفهوم من النهي عن التلقي أنْ لا يغبن البادي بدليل قوله ههنا فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار، والانفصال عن هذا أنَّا كنَّا قدَّمنا **أنَّ الشرع في مِثل هذه المسألة وأخواتها، انبنى على مصلحة الناس،** والمصلحة تقتضي أن ينظر للجماعة على الواحد، ولما كان البادي إذا باع لنفسه انتفع سائر أهل السوق، فاشتروا ما يشترونه رخيصًا، وانتفع سائر سكان البلد؛ نُظر لأهل البلد عليه، ولما كان إنما ينتفع بالرخص المتلقي خاصة، وهو واحدٌ في قُبالة الواحد الذي هو البادي، لم يكن في إباحة التلقي مصلحة»[1].

ولعله من أجل هذا النظر التعليلي للحديث، ترجم الترمذي عليه بقوله: «باب ما جاء في كراهية تلقي البيوع»[2]، وترجم عليه ابن ماجه أيضًا بقوله: «باب النهي عن تلقي الجلَب»[3].

٣ ـ مراعاة مقاصد الشريعة:

من ذلك أنَّ البخاري ساق حديث الثلاثة الذين آووا إلى الغار وفيه: «اللَّهُمَّ إني استأجرت أجيرًا بفَرَقِ أرزٍّ، فلما قضى عمله قال: أعطني حقي، فعرضتُ عليه، فرغِب عنه، فلم أزلْ أزرعه حتى جمعت منه بقرًا ورعاتها، فجاءني فقال: اتق الله، فقلتُ: اذهب إلى ذلك البقر ورعاتها، فخذْ»[4]، ثم ترجم عليه البخاري بقوله: «باب إذا زرع بمال قوم بغير إذنهم، وكان في ذلك صلاحٌ لهم».

---

(١) المعلم بفوائد مسلم، للمازري (٢/ ٢٤٦)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٨م.
(٢) سنن الترمذي بشرح المباركفوري (٤/ ٤١٢).
(٣) سنن ابن ماجه (٢/ ٧٣٥).
(٤) حديث رقم (٢٣٣٣) من صحيح البخاري.

قال ابن المنير: «مطابقة الترجمة أنه قد عين له حقه، ومكَّنه منه، فبرئت ذمَّته بذلك، فلما تركه، وضع المستأجر يده عليه وضعًا مستأنفًا، ثم تصرَّف فيه بطريق الإصلاح، لا بطريق التضييع، فاغتفر ذلك، ولم يعد تعدِّيًا»[1].

● **ومن هذا الباب:**

*** تقديم العناية بدرء المفاسد، ودفع الضرر الأكبر بارتكاب الضرر الأصغر:**

ومن الأحاديث التي يمثل بها هنا حديث: «**من رأى منْ أميره شيئًا يكرهه فليصبر، فإنه ليس أحدٌ يفارق الجماعة شبرًا، فيموت إلا مات ميتة الجاهلية**»[2]، حيث اتجه النَّظرُ المقاصدي عند أئمة الحديث الذين خرَّجوا هذا الحديث إلى القول بأن الإبقاء على المنكر أولى من تغييره، إذا خيف ارتكاب منكر أكبر من المنكر الواقع، وقد عبَّرت عن ذلك كله تراجم هؤلاء الأئمة:

فالإمام البخاري أخرج الحديث وترجم عليه بقوله: «باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية»، وترجم عليه الإمام البيهقي ـ فقيه أهل الحديث ـ في «السنن الكبرى» قائلًا: «باب الصبر على أذى يصيبه من جهة إمامه، وإنكار المنكر من أميره بقلبه، وترك الخروج عليه».

وترجم الترمذي، والدَّارمي على أحاديث في معناه بقول الأول: «باب في لزوم الجماعة»، وبقول الثاني: «باب في لزوم الطاعة والجماعة».

---

(١) فتح الباري (١٦/٥)، دار الفكر، بيروت، دون تاريخ.

(٢) حديث رقم (٧٠٥٤) من صحيح البخاري.

● **ومن هذا الباب أيضًا:**

* **اعتبار القرائن الظاهرة أثناء تنزيل الحكم:**

ذلك لأنه من مقاصد الشرع الحكيم تحقيق العدل، ومن الأمثلة في ذلك حديث: «بينما امرأتان معهما ابناهما جاء الذئب، فذهب بابن أحدهما، فقالت هذه لصاحبتها: إنما ذهب بابنك أنت، وقالت الأخرى: إنما ذهب بابنك، فتحاكما إلى داود، فقضى به للكبرى، فخرجتا على سليمان بن داود عليهما السلام، فأخبرتاه، فقال: ائتوني بالسِّكين أشقه بينكما، فقالت الصغرى: «لا، يرحمك الله؛ هو ابنها، فقضى به للصُّغرى»[1].

ولقد ترجم الإمام القرطبي على هذا الحديث بقوله: «باب اختلاف المجتهدين في الحكْم لا ينكر»، ثم استنبط منه أنه يجوز «استعمال الحكام الحيل التي تستخرج بها الحقوق، قال: وذلك يكون عن قوة الذكاء والفطنة، وممارسة أحوال الخليقة»[2].

بيْد أنَّ الذي جوَّد الترجمة عليه الإمام النسائي، ونوَّه بذلك ابن قيم الجوزية لما قال: «ومن تراجم قضاة السُّنَّة والحديث على هذا الحديث ترجمة أبي عبد الرحمٰن النسائي في سننه[3] قال: «التوسعة للحاكم في أن يقول للشيء الذي لا يفعله، أفعل كذا، ليستبين به الحق»، ثم ترجم عليه ترجمة أخرى أحسن من هذه؛ فقال: «الحكم بخلاف ما يعترف به المحكوم عليه، إذا تبين للحاكم من الحق غير ما اعترف به»، **فهكذا يكونُ الفَهْمُ عنِ اللهِ ورسُولِه**»[4].

---

(١) أخرجه مسلم برقم (١٧٢٠).

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم للقرطبي، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ (٥/ ١٧٧).

(٣) سنن النسائي (٣/ ٤٧٢).

(٤) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، لابن القيم، تحقيق: محمد جميل غازي =

• ومن هذا الباب أيضًا:

*** اعتبار العُرف الذي يكون مناطًا للحكم الشرعي:**

ومن ذلك أنَّ البخاري قال في كتاب البيوع: «باب من أجرى أمر الأمصار على ما يتعارفون بينهم في البيوع والإجارة والمكيال والوزن وسننهم على نياتهم، ومذاهبهم المشهورة»، ثم ساق فيه حديث أنس قال: «حجم رسولَ الله ﷺ أبو طيبة، فأمر له رسول الله ﷺ بصاعٍ من تمر»[1]، وحديث هند أم معاوية قالت لرسول الله ﷺ: «إن أبا سفيان رجل شحيح، فهل عليَّ جناحٌ أن آخذ من ماله سرًّا؟ قال: **خذي أنت وبنوك ما يكفيك بالمعروف**»[2].

قال الحافظ ابن حجر في بيان مناسبة الحديث الأول للترجمة: «ووجه دخوله في الترجمة كونه ﷺ لم يشاطره على أجرته **اعتمادًا على العرف** في مثله»[3].

وقال ابن حجر أيضًا في شرح الحديث الثاني: «.. والمراد منه قوله: **«خذيْ من ماله ما يكفيك بالمعروف»، فأحالها على العرف** فيما ليس فيه تحديد شرعي»[4].

ولقد احتاج الإمامُ البخاري إلى إعمال العُرف لتفسير الألفاظ المحتملة؛ فقال في كتاب الهبة: «باب إذا قال: «أخدمتك هذه الجارية على ما يتعارف الناس فهو جائزٌ، وقال بعض الناس: هذه عارية»، ثم

= مطبعة المدني، القاهرة، دون تاريخ، (ص٥).

(١) حديث رقم (٢٢١٠) من صحيح البخاري.

(٢) حديث رقم (٢٢١١) من صحيح البخاري.

(٣) فتح الباري (٤/٤٠٧).

(٤) المصدر السابق نفسه.

ساق فيه حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**هاجر إبراهيم بسارة، فأخْدمها هاجر**»[1].

*** وبعدُ، فهذه لمحاتٌ سريعةٌ عن الاتجاه المقاصدي في تراجم بعض كتب أهل الحديث قصدت منها:**

- بيان استحضار أهل الحديث لمقاصد الشريعة عند فهمهم لنصوص السُّنَّة المشرفة، وحسن تطبيقهم لهذه المقاصد على هذه المتون، وذلك قد يكون واضحًا في تراجم كتبهم.

- التنويه بعظم قدر أهل الحديث في الفقه، وجلالة موقعهم في الاستنباط، وفي ذلك ردٌّ على من شنَّع عليهم فقال: «إن الأكثرين منهم إنما وُكدهم الرواياتُ، وجمع الطرق وطلَب الغريب والشَّاذ من الحديث، الذي أكثره موضوع، أو مقلوبٌ، لا يُراعون المتون ولا يتفهَّمون المعاني، ولا يستنبطون أسرارها، ولا يستخرجون رِكازها وفقهها»[2].

وإذا كان لنا من توصيةٍ في آخر هذه الدراسة، فهي حثُّ همم الباحثين على العناية بدراسة تراجم الكتب الستة و«سنن الدارمي» و«البيهقي» و«الدارقطني» وغيرها من كتب السنن دراسة مستوعبة تكشف عما فيها من جليل الفقه، ودقيق الاستنباط، وأقترح أن تكون هذه الدراسة من باحثين قد جمعوا بين تخصص الفقه والأصول، والسُّنَّة وعلومها.



(١) حديث رقم (٢٦٣٥) من صحيح البخاري.

(٢) معالم السنن، للخطابي، دار الكتب العلمية، بيروت، دون تاريخ (١/ ١٤).

سُنن النَّسائي وجامع التِّرمذي في الأندلُس روايةً ودرايةً[1]

كان أهل الأندلس أشدَّ الناس حرصًا على اقتناء الكتب، وجلْب الجديدِ الظاهرِ منها في المشرق، مما لم يكن في أفقهم، ولا دخَل إلى بلادهم، فاستجلبوا من ذلك عددًا كبيرًا، واستقدموا منه قدرًا كثيرًا، وكانت كتب الحديث والسنن من ذلك القدْر المستجلَب، والعدد المقتنى المحصَّل.

ولقد كنا قدمنا القول في مناسبات سابقة على دخول الصحيحين إلىٰ الأندلس، وبسطنا الحديث في عناية أهل الجزيرة المفقودة بهما[2]، واليومَ في هذه الدراسة نُعْنَى بالكلام على اهتبال الأندلسيين بـ«سنن النسائي» وجامع الترمذي تكملةً لحلقات حديث جامع مستوعب يتناول الكلام بتفصيل على الحديث والمحدثين في الأندلس.

ولقد اتبعت في هذه الدراسة منهجًا قائمًا على الاستقراء والتتبع من ثنايا كتب تراجم أهل الأندلس من القرن الرابع الهجري إلى القرن الثامن، وتلك هي الفترة الزمنية التي شهدت ازدهار الحديث وعلومه في

---

(١) نُشرت هذه الدراسة في مجلة السُّنَّة النبوية التي تصدر عن جمعية الإمام البخاري بالرباط في العدد الثامن مارس ٢٠٠٨م، (ص١٧٣).

(٢) في كتابنا المطبوع الموسوم بـ: «الصحيحان في الأندلس من القرن الخامس الهجري إلى الثامن»، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

الأندلس، لاستقرار أوضاع الفردوس المفقود سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا، وإن كان عدُوُّها في بعض سنوات هذه المدة قد تحيَّف بعض أرجائها، واستردَّ بعض أجزائها وأصقاعها.

وإذا كان لنا من صعوبة نبديها في مطلع هذه الدراسة، فهي تفرق المادة العلمية التي يكون عليها بناؤها، ووجود هذه المادة في بطون أجزاء كتب كثيرة أوراقها.



سنن النسائي في الأندلس

١ ـ دخول سنن النسائي إلى الأندلس

لقد نصَّ غيرُ واحد من علماء السير والتراجم من أهل الغرب الإسلامي على أنَّ أولَ منْ أدخل «سنن النسائي» (المجتبى) إلى الأندلس محمد بن معاوية بن عبد الرحمٰن المعروف بابن الأحمر (ت٣٥٨هـ)[١].

يقول ابن الفرضي واصفًا دخول ابن الأحمر إلى الأندلس في نهاية رحلته المشرقية: «... وقدم الأندلس سنة خمس وعشرين وثلاثمائة، وبدأ النٰاس بالقراءة عليه من سنة ست وثلاثين»[٢].

ويقول الحميدي منوِّهًا بأولية ابن الأحمر في إدخال سنن النسائي إلى الأندلس: «... وهو أول من أدخل الأندلس مصنفه في السنن، وحدَّث به وانتشر عنه»[٣].

وفي جمهرة أنساب العرب، التنصيص على أن ابن الأحمر هو **راوية «سنن النسائي»**؛ يعني: في الأندلس[٤].

---

(١) ترجمته في: تاريخ ابن الفرضي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، المكتبة الأندلسية، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، ١٤٠١هـ، (٢/ ٧٣٣ ـ ٧٣٥). وجذوة المقتبس، للحميدي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، المكتبة الأندلسية، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، ١٤٠١هـ، (١/ ١٤٥ ـ ١٤٧).

(٢) تاريخ ابن الفرضي (٢/ ٧٣٤).

(٣) جذوة المقتبس (١/ ١٤٦).

(٤) جمهرة أنساب العرب (١/ ٤١).

* **بيْد أنني وقفتُ في كتب تراجم أهل الأندلس على أسماء بعض الأندلسيين ـ ممن كان في عصر ابن الأحمر ـ الذين رحلوا إلى المشرق، فالتقوا مع النسائي، وأخذوا عنه، فمن هؤلاء:**

١ ـ سعيد بن فحلون بن سعيد أبو عثمان[(١)]:

أصله من البيرة، وسكن بجاية (المتوفى سنة ست وأربعين وثلاثمائة)، وصفه ابن فرحون بقوله: «محدث الأندلس»[(٢)]، ثم أفاد أنه «رحل إلى المشرق فلقي في رحلته أبا عبد الرحمٰن النسائي»[(٣)].

٢ ـ مسعود بن علي بن مروان أبو القاسم:

من أهل بجانة، المتوفى في تاريخ غير مذكور.

قال ابن الفرضي في ترجمته: «رحل حاجًّا تاجرًا، فسمع بمصر أحمد بن شعيب النَّسائي... كان يُقرأ عليه في المسجد الجامع ببجانة ويُسمع منه»[(٤)].

٣ ـ يحيى بن زكرياء بن يحيى بن يحيى الثقفيّ المعروف بابن شامة القرطبي:

(المتوفى سنة خمس وتسعين ومائتين للهجرة).

قال ابن الفرضي في أثناء التعريف به: «... وحجَّ عام تسعين ومائتين فسمع بمصر من أحمد بن شعيب النسائي»[(٥)].

---

(١) ترجمته في الجذوة (١/ ٨٣)، والديباج المذهب (ص٦٨).

(٢) الديباج المذهب (ص٦٩).

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) تاريخ ابن الفرضي (١/ ١٨٨)، والتكملة (٢/ ١٩٥) وفيها ترجمة لآخر سميه، ولعله هو.

(٥) تاريخ ابن الفرضي (١/ ٢٠٧).

٤ ـ عثمان بن جرير بن حميد الكلابي:

من أهل البيرة، أبو سعيد، (المتوفى سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة للهجرة أو في غير ذلك).

قال ابن الفرضي مشيرًا إلى رحلته وسماعه: «ورحل فسمع بإفريقية... وبمصر من محمد بن عبد الله بن عبد الحكم... وأحمد بن شعيب النسائي... وكان يرحل إليه للسماع منه»[١].

٥ ـ غالب بن عمر:

من أهل وادي الحجارة (المتوفى سنة ٣١٤هـ)).

قال ابن الفرضي:.. ورحل فسمع من أحمد بن شعيب النسائي»[٢].

٦ ـ قاسم بن ثابت أبو محمد العوفي السرقسطي:

(المتوفى سنة ٣٠٣هـ)).

قال في المقري في «النفح» عند ترجمته: «.. رحل مع أبيه فسمع بمصر من أحمد بن شعيب النسائي»[٣].

٧ ـ محمد بن قاسم بن محمد بن قاسم القرطبي أبو عبد الله:

(المتوفى سنة ٣٢٨هـ)، الذي «رحل سنة ٢٩٤هـ، فسمع بمصر من النسائي»[٤].

٨ ـ حسن بن سلمة بن معلى بن سلمون القرطبي:

(المتوفى سنة ٣٣٥هـ).

---

(١) تاريخ ابن الفرضي (١/١١٢).

(٢) المصدر السابق (١/١٢٧).

(٣) نفح الطيب (٢/٤٧)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

(٤) نفح الطيب (٢/٦٣).

الذي «رحل إلى المشرق فسمع من أحمد بن شعيب النسائي»[1].

٩ ـ داود بن هذيل بن منان الطليطلي:

(المتوفى سنة ٣١٥هـ).

الراحل إلى المشرق، وفي مصر سمع من النسائي[2].

١٠ ـ سعيد بن جابر بن موسى الكلاعي الإشبيلي أبو عثمان:

(المتوفى سنة ٣٢٥هـ).

قال ابن الفرضي لما ترجمهُ: «رحل إلى المشرق فلقي أحمد بن شعيب النسائي، وكان النسائي يصفه بالصدق»[3].

١١ ـ سعد بن جابر بن موسى الكلاعي الإشبيلي، أخو السابق:

(المتوفى سنة ٣٢٤هـ).

الذي رحل مع أخيه فسمع من النسائي[4].

١٢ ـ هرقل بن عبد الرحمٰن بن صباح:

من أهل تدمير، المتوفى في تاريخ غير مذكور.

قال ابن الأبار في ترجمته: «... رحل إلى المشرق، فاجتمع مع محمد بن قاسم بن بسطام عند النسائي في السماع منه»[5].

---

(١) تاريخ ابن الفرضي (٢/ ٤١).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٤٥).

(٣) تاريخ ابن الفرضي (١/ ٦٣)، قلت: وحسبك بهذه التزكية من النسائي في حق هذا الأندلسي، والظاهر من حال الإمام النسائي أنه كان حفيًّا بأهل الأندلس، مكرمًا لهم، عارفًا بحق العالم منهم، غير مستنكف من الأخذ عن المتقدم منهم في العلم، فهذا إبراهيم بن موسى بن جميل الأندلسي (المتوفى سنة ٣٠٠هـ)، يروي عنه النسائيُّ. وانظر: الجذوة (١/ ٥٧).

(٤) تاريخ ابن الفرضي (١/ ٦٨).

(٥) التكملة (٤/ ١٤٩)، لابن الأبار، تحقيق: د. عبد السلام الهراس، دار الفكر، بيروت.

فهؤلاء عشرةُ أعلام من أهل الأندلس أو يزيد، تقدَّمت وفاةُ كلٍّ واحد منهم عن وفاة ابن الأحمر الذي أثبت له علماء تراجم الأندلسيين سبْقه إلى إدخال «سنن النَّسائي» إلى الأندلس، ولعلهم إنما فعلوا ذلك ذهابًا منهم إلى أنه لم يُدخل السننَ المنوَّه بها ههنا كاملةً مكملةً إلا ابنُ الأحمر، أو أنهم توقَّفوا في حقيقة ما حَملَ بعضُ هؤلاء المذكورين هنا عن النسائي، فلم يعلموا أهو «السنن» أم غيرها؟

ومهما يكن من أمرٍ؛ فإنَّ «سنن النَّسائي» (المجتبى) عُرفت في الأندلس في أوائل المائة الرابعة الهجرية مع ابن الأحمر، الذي شهَّر في أرجاء الجزيرة المفقودة ذكرَها، وأظهر أمرها، فكان لها بين الأندلسيين مكانتُها ومنزلتها.

٢ ـ عنايةُ أهل الأندلس بـ«سنن النسائي»

لما دخلت «سُنن النَّسائي» إلى الأندلس، أقبل عليها أهل العناية بآثار رسول الله ﷺ رحلةً في طلب سماعها من رواتها المشارقة، وسماعًا لها من حمَلتها الأندلسيين الذين شرُفوا بنقلها من جامعها أو ممَّن حملها عنه، وتفنَّنا في نقلها بالروايات المختلفة التي عُرفت بها، ووضعًا للكتب والتآليف عليها.

*** فممَّن اعتنى بالرحلة من أجل سماعها:**

١ ـ سلمان بن فتح بن مفرج الأنصاري:

من أهل وادي الحجارة من أهل المائة الرابعة: أفاد ابن الأبار أنه سمع من أبي موسى عبد الكريم بن أحمد بن شعيب النسائي ولد صاحب السنن، سمع منه «المجتبى» لأبيه سنة ٣٣٩هـ)[١].

---

(١) التكملة (١٣/٤).

٢ ـ محمد بن يحيى بن زكريا بن يحيى التميمي ابن برطال القرطبي، أبو عبد الله:

(المتوفى سنة ٣٩٢هـ).

الذي رحل إلى المشرق سنة ٣٤١هـ، فلقي عبد الكريم بن أحمد بن شعيب النسائي، فكَتب عنه كتاب «المجتبى»[١].

٣ ـ محمد بن عبد الملك بن ضيفون اللخمي الحداد القرطبي، أبو عبد الله:

(المتوفى سنة ٣٩٤هـ).

الراحل إلى المشرق سنة ٣٣٨هـ)، وهناك سمع من عبد الكريم بن أحمد بن شعيب النسائي[٢].

٤ ـ أيوب بن الحسين، قاضي الثغر[٣]:

الذي روى «السنن» عن أبي موسى عبد الكريم بن أحمد بن شعيب النسائي عن أبيه[٤].

٥ ـ محمد بن القاسم بن مسعدة البكري:

من أهل وادي الحجارة أبو عبد الله[٥]، من أهلَ المائة الرابعة،

---

(١) تاريخ ابن الفرضي (١/ ١٧٩).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٨١).

(٣) هو أيوب بن الحسين بن محمد بن أحمد، من أهل مدينة الفرج، يكنى أبا سليمان، ويعرف بابن الطويل، رحل إلى المشرق سنة ٣٤٠هـ، وحج سنة ٣٤١هـ فسمع بمصر وغيرها، استقضاه المستنصر بالله، (توفي سنة ٣٨٣هـ) أو قبلها، انظر ترجمته في: تاريخ ابن الفرضي (ص٨٠).

(٤) فهرس ابن خير (ص٩٨) المكتبة الأندلسية، دار الكتاب، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٤١٤هـ.

(٥) ترجمته في التكملة (١/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧) وفيها قال ابن الأبار: «كانت له رحلة =

أفاد ابنُ الأبار أنه سمع «المجتبى» من عبد الكريم بن أحمد بن شعيب النسائي سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة[1].

٦ ـ أبو بكر بن الصميل:

أفاد ابن الأبار أنه سمع «المجتبى» من ابن النسائي مع اللذيْن سبقا قبله[2].

كما عُرفت طائفةٌ من أهل الأندلس رحلتْ إلى المشرق، فأخذتْ عن بعض أصحاب النسائي، ولعل في مسموعهم «السنن»، فمن هؤلاء:

٧ ـ خلف بن قاسم بن سهل:

ويقال ابن سهلون بن أسود أبو القاسم، المعروف بابن الدباغ، المحدث المكثر الحافظ (المتوفى سنة ٣٠٣هـ)، الذي سمع من موسى بن عيسى الحضرمي وأبي الحسن محمد بن عثمان بن عرفة بن أبي التمام إمام جامع مصر، والحسن بن أبي هلال، وكلهم من أصحاب أبي عبد الرحمٰن النسائي[3].

٨ ـ أحمد بن محمد بن أحمد بن سعيد:

يعرف بابن الجسور الأموي المحدث المكثر (المتوفى سنة ٤٠١هـ)، الذي سمع أبا علي الحسن بن سلمة بن سلمون، صاحب أبي عبد الرحمٰن النسائي[4].

= سمع فيها من ابن الأعرابي بمكة ومحمد بن أبي أيوب الصموت بمصر... وهو أحد أصحاب النسائي».

(١) التكملة (٤/ ١٣١).

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) الجذوة (١/ ٧٦).

(٤) المصدر السابق (١/ ٣٩).

٩ ـ أمية بن عبد الله الهمذاني الميورقي أبو عبد الله:
(المتوفى سنة ٤١٣هـ).
الذي لقي بمكة الأسيوطي صاحب النسائي(١).

٣ ـ مشايخ إسماع «سنن النسائي» في الأندلس

ولما عاد الراحلون من المشرق تصدَّروا في الأندلس لإسماع «السنن» للنسائي، أداءً لزكاة العلم، وتعليمًا للناس ادخارًا للأجر والمثوبة، فعُرف منهم في ذلك رجالٌ متخصصون، وسادةٌ متقدِّمون، وأعلامٌ متفردون على نشر العلم النبوي متوفرون، **ومنهم:**

١ ـ راويةُ سنن النسائي الأوحدُ، وناشرُه في أرجاء الجزيرة المفقودة الأرشدُ الأحمدُ، محمد بن معاوية، المعروف بابن الأحمر:

إذْ باشر لمَّا عاد من رحلته المشرقية إقراءَ كتاب السنن فـ «حدَّث به وانتشر عنه»(٢)، فمن بين السامعين عليه:

٢ ـ عبد العزيز بن عبد الرحمٰن بن بخت أبو الأصبغ الأندلسي المحدث:

قال الحميدي: «أخبرنا أبو عمر بن عبد البر، قال: قرأتُ على أبي الأصبغ ابن بخت كتاب العلم لأحمد بن سعيد بن حزم الصدفي أخبرنا به عنه، قال: وقرأتُ على أبي الأصبغ مصنف أبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي في أصل أبي بكر محمد بن معاوية القرشي المعروف بابن الأحمر، وفيه سماعه منه، أخبرنا به عنه عن النسائي»(٣).

---

(١) الصلة، لابن بشكوال المكتبة الأندلسية، دار القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٤١٤هـ، (١/ ٣٦).
(٢) جذوة المقتبس (١/ ١٣٦).
(٣) الجذوة (١/ ١٠٣).

٣ ـ يونس بن عبد الله بن مغيث، أبو الوليد، المعروف بابن الصفار:

قاضي الجماعة بقرطبة، أحد أعيان العلم بالأندلس[١].

٤ ـ محمد بن مروان ابن زهر الإيادي، أبو بكر الإشبيلي:

(المتوفى سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة للهجرة).

الذي روى عن ابن الأحمر في قرطبة[٢].

٤ ـ روايات «سنن النسائي» في الأندلس

عُرف في الأندلس من روايات «سنن النسائي» ما يلي:

*** رواية ابن الأحمر:**

انتشرت رواية ابن الأحمر في الأندلس، وذلك من شدة عنايته بإسماع «السنن» للنسائي واهتباله بذلك، وصارت روايته لـ«سنن النسائي» في هاتيك البقاع من الروايات الذائعة الصيت، إذ أقبل على نقل السنن بها جماهير الرواة من ذوي الاهتمام والعناية.

وأقبل أهل العلم بالحديث في الأندلس على سماع «سنن النسائي» من طريق هذه الرواية.

فمن الجلة الرُّفعاء الذين حملوا «السنن» للنسائي بواسطتها:

* **ابن خير** أبو بكر محمد بن خير الأموي الإشبيلي (المتوفى سنة خمس وسبعين وثلاثمائة للهجرة)، الذي استفتح برواية ابن الأحمر سرد طرق تحمله لكتاب «السنن»، وشيخه فيها أبو الحسن يونس بن محمد بن

---

(١) الجذوة (١/ ١٣٨).

(٢) الصلة (١/ ١٦٥).

مغيث، والراوي عن ابن الأحمر فيها القاضي أبو الوليد يونس بن عبد الله بن مغيث القاضي[1].

* **ابن عطية** عبد الحق بن عطية المحاربي الغرناطي (المتوفى سنة إحدى وأربعين وخمسمائة للهجرة)، إذ يروي «مصنف النسائي» عن الفقيه المشاور أبي عبد الله محمد بن فرج القرطبي المعروف بابن الطلاع، فيقول في ذلك «أخبرني به عن القاضي أبي الوليد بن الصفار سماعًا عليه، عن محمد بن معاوية القرشي، المعروف بابن الأحمر، عن النسائي»[2].

ويروي ابنُ عطية «سنن النسائي» أيضًا برواية ابن الأحمر عنه بواسطة شيخه المشاور أبي المطرف عبد الرحمٰن بن قاسم الشعبي المالقي[3].

* **المنتوري** محمد بن عبد الملك بن علي بن عبد الملك القيسي الغرناطي الأندلسي (المتوفى سنة أربع وثلاثين وثمانمائة للهجرة)، الأستاذ المقرئ الخطيب المحقق الراوية الأصولي، صاحب الفهرسة الكبيرة الشهيرة[4].

* **رواية محمد بن قاسم** بن محمد بن قاسم القرطبي أبي عبد الله (المتوفى سنة ٣٢٨هـ)، الذي «رحل إلى مصر سنة ٢٩٤هـ)، فسمع بمصر من النسائي»[5]، ولقد تقدمت الإشارة إليه آنفًا.

---

(١) فهرس ابن خير (١/ ١٣٢ ـ ١٣٣).
(٢) فهرس ابن عطية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٣م، (ص٩١).
(٣) المصدر السابق (ص٩٧).
(٤) انظر: فهرسة المنتوري، ورقة ٢٧، نسخة الخزانة العامة بالرباط برقم (٣٢٥١ك).
(٥) نفح الطيب (٢/ ٦٣).

ومِمن تحمل «سنن النسائي» من هذا الطريق:

* **ابن خير الأندلسي**، فرواها عن شيخه أبي الحسن شريح بن محمد بسنده، والآخذ عن محمد بن قاسم بن محمد بن قاسم الفقيه الراوية أبو محمد عبد الله بن محمد بن علي اللخمي الباجي[1]، كما أن ابن خير ذكر أسانيد أخرى لهذه الرواية اختلف الآخذ فيها عن محمد بن قاسم بن محمد بن قاسم، تنظر في موضعها في فهرسته[2].

وأفاد ابنُ خير أن سماع محمد بن قاسم وأبي بكر بن الأحمر كان «واحدًا، غير أن في نسخة محمد بن قاسم كتاب فضائل علي بن أبي طالب ﷺ وخصائصه، وكتاب الاستعاذة، وليسا عند ابن الأحمر»[3].

* **رواية حمزة بن محمد الكناني** الحافظ محدث مصر (المتوفى سنة سبع وخمسين وثلاثمائة للهجرة)، أحد الآخذين عن النسائي[4].

ومِمن روى بهذه الرواية «سنن النسائي» من أهل الأندلس:

• **ابن خير الأندلسي**، ومن جملة شيوخه فيها أبو محمد بن عتاب، وأبو جعفر أحمد بن محمد بن عبد العزيز اللخمي، وأبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر القيسي، ومن الرواة الأندلسيين والمغاربة الذين ينتهي الإسنادُ إليهم، ثم يتَّصل بعدُ بالرَّاوي عن النسائي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج القاضي، وأبو محمد عبد الله بن محمد بن أسد، وأبو الحسن علي بن محمد بن خلف القابسي،

---

(١) فهرسة ابن خير (١/ ١٣٣).

(٢) فهرسة ابن خير (١/ ١٣٣ ـ ١٣٤).

(٣) فهرسة ابن خير (١/ ١٣٤).

(٤) ترجمته في: تذكرة الحفاظ، للذهبي، مصورة، دار إحياء التراث العربي (٣/ ٩٣٤)، والوافي بالوفيات، للصلاح الصفدي، طبع ألمانيا (٤/ ٣٢٤).

وأبو محمد الأصيلي[١].

يقول ابنُ خير تعليقًا على رواية هذين الراوييْن المغربيَّيْن لهذه الرواية من «سنن النسائي»: «وكان سماع أبي محمد الأصيلي من حمزة بن محمد سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة. . . . وكذلك كان سماع أبي الحسن القابسي من حمزة بن محمد الكناني مع أبي محمد الأصيلي رحمهما الله واحدًا»[٢].

* رواية محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيويه أبي الحسن النيسابوري القاضي المصري:

(المتوفى سنة ست وستين ومائتين للهجرة).

أحد الرواة عن النسائي[٣]، وممن روى بهذه الرواية من الأندلسيين، ابن خير الإشبيلي، وشيخُه فيها الفقيه أبو بحر سفيان بن العاصي الأسدي[٤].

* رواية مسعود بن علي بن الفضل البجاني:

وهو الذي قد خلا في الذكر باسم مسعود بن علي بن مروان البجاني، وممن روى بهذه الرواية من أهل الأندلس: الفقيه أبو بكر غالب بن عبد الرحمٰن بن عبد الرؤوف بن عطية الغرناطي، والد ابن عطية صاحب الفهرسة المشهورة، قال ابن عطية في سياق أسانيده في رواية

---

(١) فهرسة ابن خير (١/ ١٣٤ ـ ١٣٥).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٣٥).

(٣) ترجمته في: تاريخ الإسلام، للذهبي، المكتبة الشاملة، مرقم، غير موافق للمطبوع، (٦/ ٢٢٣).

(٤) فهرسة ابن خير (١/ ١٣٧).

«سنن النسائي»: «قال لي أبي ﷺ: وأخبرني أبو علي الحسين بن محمد أيضًا في مجمل أخباره، قال: حدثنا أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري، قال: حدثنا أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي قال: حدثنا أبو الحسن علي بن عمر بن حفص بن نجيح الإلبيري قال حدثنا أبو الفضل مسعود بن علي بن الفضل البجاني عن أبي عبد الرحمٰن النسائي سماعًا عليه بمصر»، ثم قال ابن عطية: «وهذا سند غريب، ولم يقع له ذكرٌ في فهرسة أبي علي[١] ولا غيره، ومسعود هذا مشهور برواية الكتاب بالأندلس، ذكَر ذلك القاضي أبو الوليد بن الفرضي في تاريخه[٢] وغيره، وعلى هاتين الروايتين[٣] تقيّد كتابي والحمد لله»[٤].

*** ولم تزل طوائف العلم في الأندلس مقبلةً على سماع «السنن» للنسائي، بالأسانيد المعتبرة عند أهل هذا الفن، فممَّن وقفت على روايته في ذلك على الوجه المنوَّه به آنفًا:**

* أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي المطرف القرطبي أبو القاسم (المتوفى سنة إحدى عشر وستمائة للهجرة)، قال ابن الأبار: «روى عن أبي جعفر البطروجي، سمع عليه مصنف النسائي بقراءة أخيه أبي جعفر عبد الله»[٥].

---

(١) هو الغساني الجياني.

(٢) **قلتُ**: سماه ابنُ الفرضي في تاريخه (١/٨٨): «مسعود بن علي بن مروان»، وكنيته عنده أبو القاسم.

(٣) يقصد رواية أبي عبد الله محمد بن قاسم بن محمد، ورواية مسعود بن علي بن الفضل البجاني.

(٤) فهرس ابن عطية (ص٦٩).

(٥) التكملة (١/٩٢).

* محمد بن العودي الإشبيلي (المتوفى سنة ست وسبعين وأربعمائة للهجرة)، له سماع من أبي محمد بن خزرج، قرأ عليه «مصنف النسائي» في سنة ست وسبعين وأربعمائةهـ)[١].

* عبد العزيز بن علي بن محمد بن سلمة السماتي، المقرئ الإشبيلي المعروف بالطحان وبابن الحاج، (المتوفى سنة أربع وخمسين وخمسمائة للهجرة)، روى عن أبي الحسن بن مغيث «مصنف النسائي»[٢].

* محمد بن خلف بن قاسم الخولاني الإشبيلي (المتوفى بعد سنة سبع وتسعين وأربعمائة للهجرة)، سمع «مصنف النسائي» على ابن خزرج سنة ست وسبعين وأربعمائة للهجرة[٣].

عناية الأندلسيين بـ«سنن النَّسائي» كتابةً وتأليفًا

عُرفت لـ«سنن النسائي» في الأندلس أصولٌ نُسبت إلى بعض أهل العلم بالرواية والسماع، منها:

* أصل ابن الأحمر:

أشار إليه الحميديُّ في الجذوة عند ترجمة عبد العزيز بن عبد الرحمٰن بن بخت أبي الأصبغ الأندلسي، الآخذ عن ابن الأحمر، قال الحميدي: «أخبرنا أبو عمر بن عبد البر... قال: «وقرأت على أبي الأصبغ مصنف أبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي في **أصل أبي بكر محمد بن معاوية القرشي المعروف بابن الأحمر**، وفيه سماعه

---

(١) التكملة (١/ ٣٢١).
(٢) التكملة (٣/ ٩٤).
(٣) التكملة (١/ ٣٢٨).

منه[1] . . .».

* أصل أبي محمد الأصيلي[2]:

وردت الإشارةُ إليه في أثناء ذِكْر ابن خير لأسانيده لـ«سنن النسائي»، إذ يقول: «وحدثني بها أيضًا الشيخان أبو جعفر أحمد بن محمد بن عبد العزيز اللخمي، وأبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر القيسي رحمهما الله، قالا: نا أبو علي حسين بن محمد الغساني، قال: قرأتها على أبي القاسم حاتم بن محمد بن عبد الرحمٰن الطرابلسي في أصل أبي محمد الأصيلي»[3].

ولقد أقبل الأندلسيون على «سنن النسائي» شرحًا لمتنها، وضمًّا لأحاديثها إلى أحاديث كُتب أخرى في نفس موضوعها، فممَّا حصل من ذلك:

* الإمعان في شرح «مصنف النسائي» أبي عبد الرحمٰن:

لأبي الحسن علي بن عبد الله بن خلف المعروف بابن النِّعمة، من أهل المرية (المتوفى سنة سبع وستين وخمسمائة للهجرة) «خاتمة العلماء بشرق الأندلس»[4].

---

(١) الجذوة (١/ ١٠٥).

(٢) إنما عددنا الأصيلي من أهل الأندلس، وإن كان مغربيًّا، من أصيلا من العدوة؛ لأن أصله من كورة شذونة، ورحل به والده إلى أصيلا، وتفقه بقرطبة ثم رحل إلى المشرق، فلما رجع، نشر علمه في قرطبة، بل في أنحاء الأندلس، إذ حمل عنه أندلسيون كثيرون.

(٣) فهرسة ابن خير (١/ ١٣٤).

(٤) التكملة (٣/ ٢٠٨).

قال ابن الأبار في حقِّ هذا الكتاب: «..لم يتقدمه أحدٌ إلى مثله، بلغ فيهما[1]، الغايةَ من الاحتفال والإكثار»[2].

*** كتاب «المرشد»:**

تضمَّن حديث «مسلم كله، وما زاد البخاري على مسلم، وأضاف إلى ذلك أحاديث حسانًا وصحاحًا من كتاب أبي داود وكتاب النسائي، وكتاب الترمذي وغير ذلك، لعبد الحق بن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن حسين الأزدي الإشبيلي، المعروف بابن الخراط (المتوفى سنة إحدى وثمانين وخمسمائة للهجرة)[3].

*** كتاب رزين بن معاوية بن عمار العبدري السرقسطي الأندلسي:**

(المتوفى سنة خمس وثلاثين وخمسمائة للهجرة) في جمع ما تضمنه كتاب مسلم والبخاري والموطأ والسنن والنسائي والترمذي، وهو المسمَّى: «تجريد الصحاح».

قال عنه المقري: «كتابٌ جليلٌ مشهورٌ في أيدي الناس بالمشرق والمغرب»[4].

---

(١) يشير إلى كتابه الآخر: «ري الظمآن في تفسير القرآن».

(٢) التكملة (٣/ ٢٠٧).

(٣) الديباج المذهب، لابن فرحون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ، (ص١٠٤).

(٤) نفح الطيب (٣/ ١٩٤).

«سنن الترمذي» في الأندلس

دخول «جامع الترمذي» إلى الأندلس

ارتبط دخول «جامع الترمذي» إلى الأندلس بأبي حفص عمر بن الحسن بن عبد الرحمٰن بن عمر بن عبد الله الهوزني (المتوفى سنة ستين وأربعمائة للهجرة)، وذلك عندما «رحل إلى مصر وله هناك صوت بعيد، ومقام محمود، ووصل إلى مكة، وروى في طريقه «كتابَ الترمذي»[1] في الحديث، وعنه أخذه أهلُ المغرب»[2].

الروايات التي عُرفت لـ«جامع التِّرمذي» في الأندلس

عُرفت لـ«جامع الترمذي» في الأندلس الروايات الآتية:

*** ـ رواية ابن محبوب:**

وهو محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل أبو العباس المروزي المحبوبي، (المتوفى سنة ٣٠٦هـ) «محدِّث مرو»[3]، قال الذهبيُّ منوِّهًا

---

(١) في نفح الطيب (٢/ ١١٠٥): «وروى في طريقه كتاب البخاري...»، ويؤيد ما ورد في الذخيرة وجود الهوزني في أسانيد رواية سنن الترمذي في الأندلس على ما سيأتي ذكره.

(٢) الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، لابن بسام الشنتريني، تحقيق: د. إحسان عباس، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، بلا تاريخ، (٣/ ٨٤).

(٣) تاريخ الإسلام (٦/ ٩٦).

بمنزلته من رواية «جامع الترمذي» وإسماعه: «وكانت الرحلة إليه في سماع الترمذي»[1].

وممن حمل «جامعَ الترمذي» بواسطة هذه الرواية:

- **ابن خير الأندلسي**، فإنه يرويه بواسطة الفقيه الشيخ القاضي أبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي بإسناده إلى ابن محبوب[2].

كما أن لابن خير في هذه الرواية، طريقًا آخر بواسطة شيخه فيها أبي الحسن عباد بن سرحان بن مسلم المعافري بإسناده إلى ابن محبوب[3].

ولابن خير فيها أيضًا طريق ثالث، بواسطة شيخِه فيها أبي الحسين عبد الملك بن محمد بن هشام بن سعد القيسي، المعروف بابن الطلاء، قال: حدثني به الشيخ الحافظ الثقة أبو علي حسين بن محمد بن فيره الصدفي ويعرف بابن سُكَّرة.. وذكر السند إلى تمامه[4].

- ابن عطية الغرناطي: فإنه يروي «جامع الترمذي» بواسطة شيخه الصدفي، بإسناده إلى ابن محبوب[5].

٢ - رواية أبي حامد التاجر:

ومن أهل الأندلس الذين أخذوا «جامع الترمذي» بواسطة هذه الرواية:

---

(١) تاريخ الإسلام (٦/ ٩٦).

(٢) فهرسة ابن خير (١/ ١٤٠).

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) فهرسة ابن خير (١/ ١٤٠ - ١٤١).

(٥) فهرسة ابن عطية (ص١٠٠).

* **ابن خير الإشبيلي**: الذي وقعت له هذه الرواية بواسطة شيخه فيها الفقيه أبي بكر يحيى بن محمد بن زيدان بسنده إلى أبي القاسم الهوزني بسنده إلى أبي حامد أحمد بن عبد الله التاجر[1].

ولابن خير في هذه الرواية، طريق آخر بواسطة شيخه فيها أبي محمد بن عتاب بسنده إلى أبي حامد التاجر[2].

٣ ـ رواية أبي ذر محمد بن إبراهيم الترمذي:

وممن أسند «جامع الترمذي» بواسطتها من أهل الأندلس:

* ابنُ عطية الغرناطي: الذي يروي «جامع الترمذي» عن أبيه، قال: أخبرني به عن أبي علي الغساني عن الشيخ الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، عن أبي زكرياء يحيى بن محمد بن يوسف الأشعري، عن أبي يعقوب يوسف بن أحمد المكي، عن أبي ذر محمد بن إبراهيم الترمذي[3].

عناية أهل الأندلس بـ«جامع الترمذي»

لما دخل «جامع الترمذي» إلى الأندلس، لقِيَ من لدُن أهلها العنايةَ التامة، والاهتمام البالغ، وتجلَّى ذلك في عدَّة مظاهر، نُجمل القولَ فيها على هذا النحو:

* رحلة الأندلسيين إلى المشرق من أجل سماع «جامع الترمذي»:

حرص أهل الأندلس على الرحلة إلى المشرق، من أجل سماع

---

(١) فهرسة ابن خير (١/ ١٤١ ـ ١٤٢).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٤٢ ـ ١٤٣).

(٣) فهرسة ابن عطية (ص٧٠).

الكتب الحديثية التي وصل إليهم صيتُها، ومن هذه الكتب: «جامع الترمذي»، فممَّن رحل من الأندلسيين إلى المشرق، فسمعه من رواته:

*** أحمد بن محمد بن كوثر المحاربي الغرناطي:**

(المتوفى سنة تسع وثمانين وخمسمائة للهجرة).

قال ابن الزبير عند ترجمته: «.. وأخذ الناس عنه، ورحلوا إليه في «كتاب الترمذي»، لانفراده بالمغرب في وقته بسماعه على أبي الفتح الكروخي، وهو طريق جليل عال مسافةً ورتبةً»[1].

*** أحمد بن معد بن عيسى بن وكيل التجيبي المعروف بابن الإقليشي أبو العباس:**

(المتوفى سنة ثمانين وخمسمائة للهجرة).

قال ابن الأبار: «رحل إلى المشرق سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة... وجاور بمكة سنين وسمع من أبي الفتح الكروخي «جامع الترمذي» برباط أم الخليفة العباسي سنة سبع وأربعين، ثم كرَّ راجعًا إلى المغرب، فقُبض في طريقه...»[2].

*** أحمد بن محمد بن أحمد بن عياش المرسي أبو جعفر:**

(المتوفى سنة اثنتين وخمسين وخمسمائة للهجرة).

«رحل إلى المشرق سنة تسع وسبعين وخمسمائة، فحج سنة ثمانين بعدها... وسمع... من أبي حفص الميانشي «جامع الترمذي»، وقفل إلى الأندلس في سنة سبع وتسعين وحدث بيسير»[3].

---

(١) صلة الصلة، لابن الزبير الغرناطي، وزارة الأوقاف المغربية، ١٤١٤هـ، (١١٦/٤).

(٢) التكملة (٥٦/١).

(٣) المصدر السابق (١٠٥/١).

*** مالك بن أبي إسحاق البلوي الأندلسي:**

«رحل، ودخل العراق وغيرها، وسمع من أبي الفتح الكروخي «**جامع أبي عيسى الترمذي**» ببغداد في سنة ثلاث وعشرين وخمسمائة»(١).

*** علي بن أحمد بن محمد بن كوثر المحاربي الغرناطي أبو الحسن:**

(المتوفى سنة تسع وثمانين وخمسمائة للهجرة).

«سمع من أبيه أبي العباس، ورحل معه حاجًّا، فلقي أبا الفتح الكروخي، وسمع منه هو وأبوه، «جامع أبي عيسى الترمذي» في سنة سبع وأربعين وخمسمائة»(٢).

*** يوسف بن عبد الرحمٰن بن يوسف الأنصاري الأندلسي من أهل القرن السادس:**

«. . له رحلة حج فيها، وأخذ بمكة عن أبي الفتح الكروخي «جامع أبي عيسى الترمذي»، قرأه برباط الخليفة من الحرم الشريف سنة ٥٤٧هـ»(٣).

*** جلوس مَن كان له سماع لـ«سنن الترمذي» للتحديث بالكتاب:**

اشتهر في الأندلس قومٌ من أهل العلم بالحديث، بالجلوس لإسماع «جامع الترمذي»، وقراءته بالسند المتصل إلى مصنفه، ومن هؤلاء:

١ ـ أبو حفص الهوزني:

الذي أخذ عنه:

ـ إدريس بن يحيى الواعظ الإشبيلي، الذي سمع من الهوزني

---

(١) التكملة (٢/ ١٩٢).

(٢) المصدر السابق (٣/ ٢١٧).

(٣) المصدر السابق (٤/ ٢٠٨).

«جامع الترمذي» سنة ٤٩٦هـ[١].

- سعيد بن أحمد بن سعيد بن عبد البر الأنصاري، من أهل بطليوس، المعروف بابن زرقون (المتوفى سنة ٥٢٠هـ)[٢].

- يعيش بن المفرج بن سعيد اللخمي اليابري الأندلسي من أهل يابرة، (المتوفى في حدود سنة ٥٣٠هـ)، الذي سمع من الهوزني سنة ٤٩٥هـ[٣].

٢ - أبو بكر ابن العربي المعافري، الإمام المالكي المعروف:

فممن روى عنه «جامع الترمذيِّ» أو أجازه به:

٢ - علي بن يحيى بن عمرو بن بقاء الجذامي القرطبي أبو الحسن، المعروف بالمرجوني: «روى عن أبي بكر بن العربي، أخذ عنه «جامع الترمذي» وغيره»[٤].

- إبراهيم بن علي بن عبد الملك المقرئ الإشبيلي: «سمع من أبي بكر بن العربي «جامع الترمذي»»[٥].

- محمد بن عبد العزيز بن محمد بن شداد المعافري أبو عبد الله، من أهل شوذر عمل جيان (المتوفى سنة ٥١٥هـ)، قال ابن الأبار: «روى عن أبي بكر بن العربي، وقرأتُ بخطه أنه أجاز له «جامع الترمذي»»[٦].

- محمد بن عبد الله بن يحيى بن فرح بن الجد الفهري الإشبيلي

---

(١) التكملة (١/ ١٦٣).
(٢) المصدر السابق (٤/ ١١٨).
(٣) المصدر السابق (٤/ ٢٣٥).
(٤) المصدر السابق (٣/ ٢١٦).
(٥) المصدر السابق (١/ ١٣٦).
(٦) المصدر السابق (٢/ ٢٣).

(ت٥٨٦هـ): «سمع من أبي بكر بن العربي «جامع الترمذي»»[١].

- مفرج بن محمد بن عصام الفهري اللَّشبوني أبو الخليل: سمع من القاضي ابن العربي وأخذ عنه «جامع الترمذي»[٢].

- عبد العزيز بن عبد العزيز المعافري أبو بكر من أهل شوذر، (المتوفى في حدود سنة ٥٦٠هـ): قرأ على ابن العربي «جامع الترمذي» سنة ٥٢٥هـ[٣].

٣ - أبو علي الصدفي السرقسطي:

ولقد أسمع الصدفي «جامع الترمذي» كلًّا أو بعضًا، وأجاز به جمعًا غفيرًا من الرواة، ذكرهم ابنُ الأبار في «معجمه»، فمنهم: أحمد بن محمد بن مسعود المرسي، وإبراهيم بن أحمد بن خلف بن جماعة الداني، وحسين بن محمد بن حسين الأنصاري الطرطوشي (المتوفى سنة ٥٦٣هـ)، وزاوي بن مناد بن عطية الله الصنهاجي الداني (المتوفى سنة ٥٣٩هـ)، ومحمد بن عبد العزيز بن أحمد الكلابي أبو عبد الله، المعروف بابن زغيبة المري (المتوفى سنة ٥٢٨هـ)، وسليمان بن عبد الرحمٰن بن أحمد العبدري أبو الربيع، المعروف بالبرياني، نسبة إلى بريانة عمل بلنسية، (المتوفى سنة ٥٥٠هـ)، وأبو القاسم بن الحضرمي القرطبي، وعلي بن إبراهيم بن علي بن أحمد الأنصاري، المعروف بابن اللوان، من أهل المرية (المتوفى سنة ٥٣٣هـ)، وعلي بن محمد بن دري الأنصاري الطليطلي (المتوفى سنة ٥٢٠هـ)، وعبد الله بن محمد بن عبد الله النفزي المرسي (المتوفى سنة ٥٣٨هـ)[٤] وغيرهم.

---

(١) التكملة (٢/ ٦٥).

(٢) المصدر السابق (٢/ ١٩٩).

(٣) المصدر السابق (٣/ ٩٥).

(٤) انظر: معجم ابن الأبار المكتبة الأندلسية، دار الكتاب، القاهرة، ودار الكتاب =

* **كتابة «جامع الترمذي» من لدن بعض أهل العلم في الأندلس:**

أقبل بعض أهل الحديث في الأندلس على كتابة «جامع الترمذي» في نُسخ شخصية لأنفسهم، صارت بعدُ أصولًا يُرجع إليها عند الخلاف، وأمهاتٍ يُعتدُّ بها في المقابلة والمقارنة، **فمن هذه النسخ الأندلسية:**

١ ـ نسخة علي بن أحمد بن محمد بن كوثر المحاربي المقرئ الغرناطي:

(المتوفى سنة ٥٨٩هـ).

قال ابن الزبير: «وكان عنده من «مصنف الترمذي» نسخة بخط شيخه أبي الفتح المذكور[١]، وعليها خطُّه له بسماعه منه»[٢]. :

٢ ـ نسخة محمد بن عبد الرحمٰن بن أحمد بن خلصة اللخمي البلنسي:

قال ابن الأبار: «.. سمع من أبي علي[٣] «الموطأ» و«صحيح مسلم» و«جامع الترمذي»، وكَتبه عنه بخطه، وعندي السِّفر الأخير منه»[٤].

٣ ـ نسخة عبد الله بن عبد الرحمٰن بن محمد بن مروان الخولاني أبو عبد الله الشلبي[٥].

٤ ـ نسخة محمد بن الحسن بن محمد الأموي الداني أبي عبد الله بن غُلام الفرس:

(المتوفى سنة ٥٤٧هـ).

= اللبناني، بيروت، ١٤١٠هـ، (ص٢ و٢٧ و٣٥ و٣٩و ٤٨ و٩٣ و١١٦ و١١٩ و١٢٨ و١٢٩).

(١) يعني: عبد الملك بن أبي القاسم الهروي الكروخي.

(٢) صلة الصلة (٤/١١٦).

(٣) هو الحافظ الجوال الإمام الصدفي السرقسطي.

(٤) معجم ابن الأبار (ص٤٦).

(٥) المصدر السابق (ص٨٨).

قال ابن عبد الملك المراكشي: «.. كتب الكثير وأتقن ضبطه، كان بخطِّه عند أبي عبد الله بن نوح نسخة من «جامع الترمذي» في سِفر، فكان شديد الضَّنانة به، وكان لديه في غاية العزَّة عليه»[1].

* تأليف الكتب على «جامع الترمذي»:

لمَّا انتشر ذكْرُ «جامع الترمذي» في أرجاء الأندلس، وتعطَّرتْ به مجالس الدرس والتحديث بين سواري مساجد قرطبة وغرناطة ومرسية وإشبيلية وغيرها من المدن الأندلسية، أقبل عليه جمع من أهل العلم شرحًا لمتونه، وجمعًا بينه وبين غيره من الكتب، فكان من كل ذلك تآليف نشير ههنا إلى بعضها:

ـ كتاب «الجمع بين صحيح مسلم وسنن أبي داود وجامع الترمذي»، لعبد الكبير بن محمد بن عيسى بن محمد بن بقي الغافقي الإشبيلي (المتوفى سنة ٦١٧هـ)[2].

ـ كتاب رزين بن معاوية بن عمار العبدري السرقسطي الأندلسي (المتوفى سنة خمس وثلاثين وخمسمائة للهجرة) في جمع ما تضمنه كتاب «مسلم» و«البخاري» و«الموطأ» و«السنن» و«النسائي» و«الترمذي»، وهو المسمى: «تجريد الصحاح»، قال عنه المقري في «النفح»: «كتاب جليل مشهور في أيدي الناس بالمشرق والمغرب»[3].

ـ «عارضة الأحوذي في شرح الترمذي»، لابن العربي المعافري

---

(١) الذيل والتكملة لابن عبد الملك المراكشي، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٣م، (٦/ ١٦٥).

(٢) الذيل والتكملة (٤/ ٢٣٢).

(٣) نفح الطيب (٣/ ١٩٤).

الإشبيلي (المتوفى سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة للهجرة)[1].

ـ كتاب جُمع فيه بين «مصنف الترمذي» وسنن أبي داود، لمحمد بن سعيد بن أحمد بن سعيد بن عبد البر بن مجاهد الأنصاري الإشبيلي، ابن زرقون (المتوفى سنة ست وثمانين وخمسمائة للهجرة)[2].

ـ كتاب «المرشد»: تضمَّن حديث «مسلم كله، وما زاد البخاري على مسلم، وأضاف إلى ذلك أحاديث حسانًا وصحاحًا من كتاب أبي داود وكتاب النسائي، وكتاب الترمذي وغير ذلك، لعبد الحق بن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن حسين الأزدي الإشبيلي المعروف بابن الخراط (المتوفى سنة إحدى وثمانين وخمسمائة للهجرة)[3].



---

(١) نفح الطيب (٢/ ٣٥) وأفاد المقري أن الأحوذي بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة، وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وآخره ياء مشددة.

(٢) التكملة (٢/ ٦٤).

(٣) الديباج المذهب (ص١٠٤).

خاتمة الدراسة

كانت هذه الدراسة مدخلًا تمهيديًّا للبحث في تاريخ دخول «سنن النسائي» و«جامع الترمذي» إلى الأندلس وعناية أهلها بهذين الكتابيْن الجليلين، ولقد بعث عليها جملةُ أسباب منها:

ـ قلَّة البحوث التي اعتنت بدراسة هذا الموضوع وانعدامها، فجاءت هذه الدراسةُ تسُدُّ بعضَ الفراغ الذي قد يكون موضعُه ملاحظًا في تاريخ الحديث والمحدثين في الأندلس.

ـ وقوفي على كلام للذهبي يقول فيه: «والعجب من أبي محمد بن حزم حيث يقول في أبي عيسى[١]: مجهول قاله في الفرائض»[٢]، فأردت أن أعرفَ رأي أهل العلم بالحديث في الأندلس في الترمذي و«جامعه».

وعسى أنْ تسموَ هِممُ بعضُ مَنْ له بهذا الموضوع اهتمامٌ، ومَنْ عنده فيه بسطةٌ من علم وباعٍ، إلى الكتابة في بعض جوانبه التي أعوزتْ فيها المعلومةُ، وقعد فيه التحليلُ، وقصَّرت فيه العبارةُ، وأصلي وأسلِّم على المبعوث رحمةً للعالمين، وإمامًا للمتقين، وسيدًا للخلق أجمعين، محمَّد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، والحمد لله ربِّ العالمين.

---

(١) هو: الترمذي.

(٢) تاريخ الإسلام (٥/ ١٤٩). ولقد تعقب أبو الحسن بن القطان الفاسي ابن حزم في «بيان الوهم والإيهام»، فقال: «هذا كلامُ منْ لم يبحث عنه، وقد شهد له بالإمامة والشهرة الدارقطنيُّ والحاكمُ».

«سنن أبي داود» و«الدارقطني» و«مصنف ابن أبي شيبة» و«مسند البزار» في الأندلس[1]

تاريخ دخول هذه الكتب الحديثية إلى الأندلس

* ١ ـ «سنن أبي داود» سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ):

لا يُعرف على وجه التحديد متى دخلت «سنن أبي داود» إلى الأندلس، بيْد أن أقدم أندلسي رحل إلى المشرق فرواها، ثم رجع إلى الأندلس فحدث بها هو أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي (ت٣٥٠هـ)، يقول القرطبي في ترجمته: «... ورحل سنة إحدى عشرة ـ يعني: وثلاثمائة ـ فسمع بمكة من أبي جعفر العقيلي... وأبي سعيد بن الأعرابي... ثم انصرف إلى الأندلس... ولم يزل يحدث إلى أن توفي»[2].

ثم يلي أحمد بن سعيد بن حزم عمر بن عبد الملك بن سليمان الخولاني (ت٣٥٦هـ) الذي رحل فسمع بمكة من ابن الأعرابي، وسمع بالبصرة من ابن داسة «سنن أبي داود»، ثم قدم الأندلس فحدَّث[3].

---

(١) نُشرت هذه الدراسة في مجلة الإحياء التي تصدر عن رابطة علماء المغرب في العدد العشرين ربيع الثاني، ١٤٢٤هـ.

(٢) تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، لابن الفرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ، (ص٤٦).

(٣) تاريخ ابن الفرضي، (ص٢٥٩)، وأفاد ابن عطية في فهرسته، دار الغرب =

ولقد يُفهم من الأخبار الموجودة عن «سنن أبي داود» في الكتب الأندلسية، أن معرفة أهل الأندلس بالسنن كانت متفاوتة، فأهل قرطبة مثلًا كانوا من أسبق أهل الجزيرة معرفةً بالسنن من غيرهم، وفي ذلك يقول أبو محمد بن يربوع: «. . . وهؤلاء القرطبيون لم يدخل عندهم من أول ما دخل إلا «كتاب أبي داود» فالتَمُّوا به[1] . .».

* ٢ ـ «سنن الدارقطني» علي بن عمر البغدادي:

(المتوفى سنة ٣٨٥هـ):

لعل أقدم أندلسي أدخل «سنن الدارقطني» إلى الأندلس هو أبو علي الصدفي (المتوفى سنة ٥١٤هـ)، ولقد نصَّ ابن الأبار على طائفة من أهل العلم أخذوا الكتاب عن الصدفي[2]، من بينهم إبراهيم بن أحمد البكري الداني (المتوفى سنة ٥٤٢هـ) الذي أجازه الصدفي بـ«سنن الدارقطني» سنة ٤٩٣هـ[3].

= الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م، (ص٨٢): «أن سماع عمر بن عبد الملك من ابن الأعرابي كان سنة ٣٣٩هـ». وأفاد ابن خير في فهرسته، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، (ص٨٨): «أن سماع أحمد بن سعيد بن حزم كان سنة ٣٤٩هـ من ابن الأعرابي على أن ثمة من أهل الأندلس من رحل إلى المشرق، فسمع من أبي داود مصنفه، لكن ليس يعلم لأحد من الأندلسييْن اللَّذيْن تحقق لهما ذلك إسماع للكتاب في الأندلس». وانظر: تاريخ ابن الفرضي (ص٢٨٢ و٤١٨).

(١) فهرسة ابن خير (ص٩١).

(٢) المعجم في أصحاب القاضي أبي الصدفي، لابن الأبار، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، (ص١٨ و٦٩ و٨٨ و١٢٣).

(٣) المصدر السابق (ص٧٠).

* ٣ ـ «مصنف ابن أبي شيبة» عبد الله بن محمد:

(المتوفى سنة ٢٣٥هـ):

وأول من أدخله إلى الأندلس بقي بن مخلد القرطبي (المتوفى سنة ٢٧٦هـ)، يقول ابن الفرضي: «وكان مما انفرد به بقي بن مخلد، ولم يدخل سواه «مصنف أبي بكر بن أبي شيبة» رَحِمَهُ اللَّهُ بتمامه»[١].

كما أن لابن أبي شيبة «مسندًا»[٢] عُرف في الأندلس، وأول من أدخله محمد بن وضاح القرطبي (المتوفى سنة ٢٨٦هـ)، أحد الرواة المكثرين الذين رحلوا إلى المشرق، فسمعوا الكتاب على ابن أبي شيبة[٣].

* ٤ ـ «مسند البزار» أحمد بن عمرو بن عبد الخالق:

(المتوفى سنة ٢٩٢هـ):

ولعل أقدم من أدخل «مسند البزار» إلى الأندلس هو الحافظ الجليل القاضي محمد بن أحمد بن محمد بن يحيى بن مفرج القرطبي (المتوفى سنة ٣٨٠هـ)، الذي رحل إلى المشرق سنة ٣٣٧هـ، فسمع هناك في بلاد كثيرة الحديثَ، قال الحميدي في ترجمته: «وله رحلةٌ سمع فيها من أبي الحسن محمد بن أيوب حبيب الرقي الصموت صاحب أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار البصري»[٤].

---

(١) تاريخ ابن الفرضي (ص٨٣).

(٢) قال الذهبي في تذكرة الحفاظ، طبعة دار إحياء التراث العربي المصورة عن الطبعة الهندية (٢/ ٤٣٢) في ترجمة ابن أبي شيبة: «الحافظ عديم النظير صاحب المسند والمصنف».

(٣) فهرسة ابن خير (ص١١٥).

(٤) جذوة المقتبس للحميدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، (ص٣٧)، وفهرس ابن خير (ص١١٦).

روايات هذه الكتب الحديثية في الأندلس

١ ـ رواية «سنن أبي داود»:

عرف لـ«سنن أبي داود» في الأندلس أربع روايات هي:

* رواية ابن داسة (هو أبو بكر محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق التمار البصري).

* رواية ابن الأعرابي (هو أحمد بن محمد بن زياد البصري).

* رواية الرملي (هو أبو عيسى إسحاق بن موسى بن سعيد الرملي وراق أبي داود).

* رواية اللؤلؤي (هو أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو)[١] قال القاضي عياض: «ولم يبلغنا هذا الكتاب من غير هذه الطرق الأربع»[٢].

٢ ـ رواية «سنن الدارقطني»:

من روايات «سنن الدارقطني» التي عرفت في الأندلس:

* رواية أبي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري[٣].

* رواية أبي عبد الله الحسين بن جعفر السلماني[٤].

٣ ـ رواية «مصنف ابن أبي شيبة ومسنده»:

١ ـ رواية «المصنف»: عرف «مصنف ابن أبي شيبة» في الأندلس

---

(١) فهرس ابن خير (ص٨٨ ـ ٨٩).

(٢) الغنية، للقاضي عياض، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ، (ص٣٨).

(٣) فهرس ابن خير (ص١٠١).

(٤) الغنية (ص١٣٥).

من طريق بقي بن مخلد الذي سمعه من مؤلفه في رحلته المشرقية[1].

٢ ـ رواية «المسند»: روي «مسند ابن أبي شيبة» في الأندلس من طريق محمد بن وضاح الذي سمعه من مؤلفه في رحلته المشرقية، وأفاد ابن خير أن ابن وضاح قال في أثناء روايته: «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة إلا الجزء الأول منه، فيه حديث أبي بكر بن الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهم»[2].

كما عرف لـ«مسند ابن أبي شيبة» طريق أخرى من رواية أبي العلاء محمد بن أحمد بن جعفر الوكيعي الكوفي عن ابن أبي شيبة[3].

٤ ـ رواية «مسند البزار»:

عرف «مسند البزار» في الأندلس برواية محمد بن يحيى الرقي، المعروف بالصموت، عن البزار[4].

عناية أهل الأندلس بهذه الكتب الحديثية

حظيت هذه الكتب الحديثية المشرقية بالأندلس بعناية أهلها، وإقبالهم عليها، فكان الواحد من هذه الكتب لمَّا يصل إلى الفردوس المفقود يهبُّ الناس إلى طلب سماعه من حَمَلته، ثم تمعِنُ طائفةٌ منهم في الحفاوة به تفقُّهًا في معانيه، وحفظًا لمتونه، وعنايةً بكَتْبه ونسخه.

---

(١) فهرس ابن خير (ص١١٠).
(٢) المصدر السابق (ص١١٥).
(٣) فهرس ابن عطية (ص١٣١).
(٤) المصدر السابق (ص١٣١)، وفهرس ابن خير (ص١١٦).

* طلب سماع هذه الكتب في الأندلس:

اعتنى أهل الأندلس برواية هذه الكتب الحديثية التي وصلت إليهم، فأقبلوا عليها نقلًا من الرواة لها بالطريقة المعتبرة عند أهل هذا الشأن، حتى يتَّصل السَّماع فيهم وفي ذريتهم إلى ما شاء الله تعالى.

*** وكان من طرق الأندلسيين في سبيل الوصول إلى ذلك:**

١ ـ الرحلة إلى المشرق في العلم:

*** فمن الراحلين إلى المشرق لسماع «سنن أبي داود»:**

● عمر بن عبد الملك بن سليمان الخولاني القرطبي.

● محمد بن عمرو بن سعيد بن عيشون الأزدي الطليطلي (ت٣٧٠هـ)، الذي «رحل إلى المشرق فلقي بمكة أبا سعيد بن الأعرابي، وسمع منه سماعًا كثيرًا ومن غيره، حدث بـ«مصنف أبي داود»»[١].

● علي بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن خيرة الحاج المقرئ البلنسي (ت٦٣٠هـ أو سنة ٦٣٤هـ)، الذي «لقي في رحلته إلى الحج أبا الفضل ابن دليل الكندي، فأخذ عنه «سنن أبي داود» رواية اللؤلؤي، حدثه بها عن الطرطوشي»[٢].

● سليمان بن أحمد بن داود من أهل مدينة باغة (توفي في حدود سنة ٦٤٤هـ): «له رحلةٌ حجَّ فيها، وأخذ بمكة شرفها الله عن أبي محمد يونس بن أبي البركات الهاشمي القصار.. وأبي الفرج الحصري سمع عليه «سنن أبي داود»[٣].

---

(١) تاريخ ابن الفرضي (ص٣٥٩).

(٢) صلة الصلة، لابن الزبير، طبعة وزارة الأوقاف المغربية (ص١٤٠).

(٣) المصدر السابق (ص٢٠٨ ـ ٢٠٩).

• يحيى بن عبد الملك بن يحيى بن أبي الغصن اللخمي، من أهل مولة (ت٦٥٩هـ)، «رحل إلى المشرق وحجَّ، ولقي في رحلته جلة، وأخذ عنهم... وسمع على برهان الدين أبي الفتوح نصر بن أبي الفرج بن علي الحصري إمام الحنابلة جميع «سنن أبي داود» برواية اللؤلؤي، وأجاز له»[١].

٢ ـ الجلوس إلى من اشتهر برواية هذه الكتب الحديثية:

فممن تحقق له الاتصال بهذه الكتب على الوجه المعتبر عند أهل هذا الفن:

• زاوي بن مناد بن عطية الله الصنهاجي، المعروف بابن نقسوط من أهل دانية (ت٥٣٩هـ)، الذي سمع من أبي علي الصدفي كثيرًا، ومن ذلك «السنن» لأبي داود والدارقطني[٢].

• صهيب بن عبد المهيمن بن أبي الجيش، وأصله من أبدة من عمل جيان، (ت٦٣١هـ)، قال ابن الزبير: «... وأجازه ابن عبيد الله وناوله «سنن أبي داود»»[٣].

• ابن عطية أبو محمد عبد الحق الغرناطي الأندلسي الذي يقول ذاكرًا مروياته عن أبيه الفقيه أبي بكر غالب بن عبد الرحمٰن بن عطية: «وقرأتُ عليه «مصنف أبي داود» سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني رَحِمَهُ اللهُ: «أخبرني به عن أبي علي الغساني»[٤].

---

(١) صلة الصلة (ص٢٦٧).
(٢) معجم ابن الأبار (ص٩٧).
(٣) صلة الصلة (ص٨٧).
(٤) فهرس ابن عطية (ص٦٩).

• أحمد بن محمد بن سعود أبو جعفر المرسي: قال ابن الأبار: «صحب أبا علي ـ يعني: الصدفي ـ طويلًا، وأكثر عنه قديمًا، وسمع عليه «الموطأ» و«الصحيحين» و«جامع الترمذي» و«مسند البزار» و«سنن الدارقطني»»[1].

• عبد الله بن عبد الرحمٰن بن عبيد الله بن مهلب الأسدي المرسي: «سمع من أبي علي ـ يعني: الصدفي ـ «سنن الدارقطني»، وكتبها عنه»[2].

• محمد بن أحمد بن نصر النفزي الرندي (ت٥١٤هـ)، قال ابن الأبار: «سمع من أبي علي «مسند البزار» بالمرية في آخر سنة خمس وخمسمائة، وله فواتٌ وقد ناوب أبا عبد الله بن أبي أحد عشر في قراءة بعضه من آخره»[3].

• محمد بن هرقل بن محمد العتقي أبو بكر من أهل مرسية، قرأ على أبي علي «مسند البزار»[4].

• سعيد بن يحيى بن سعيد اللخمي أبو عثمان، من أهل لورقة: «سمع من أبي علي هو وأخوه كثيرًا ومن ذلك «مسند البزار»»[5].

• عبد الله بن سليمان بن داود بن عبد الرحمٰن الأنصاري الحارثي الأندي (ت٦١٢هـ): قال ابن الزبير: «أصله من أنده بشرق الأندلس، وقد تقدم ذلك في اسم أخيه أبي سليمان داود... وكمل لهما على أبي محمد بن عبيد الله بين قراءة وسماع نحو من ستة وثلاثين تأليفًا فيها

---

(١) معجم ابن الأبار (ص١٨).

(٢) المصدر السابق (ص٢٣٤).

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) المصدر السابق (ص١١٩).

(٥) المصدر السابق (ص٣١٤).

«الصحيحان»، و«مسند البزار»»[1].

• عبد الملك بن عبد العزيز بن فيرة، أبو مروان الكاتب، من أهل شنتمرية الشرق (ت٥٢٤هـ): «سمع من أبي علي الصدفي «صحيح البخاري» و«مسند البزار»»[2].

• علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري أبو الحسن المقرئ النحوي المعروف بابن الباذش الغرناطي (ت٥٢٨هـ)، قال ابن الأبار: «رحل إلى مرسية فأخذ عن أبي علي عامة روايته قارئًا وسامعًا. . . ومن جملة مسموعاته. . . «مسند البزار»»[3].

• موفق مولى بن إبراهيم أبو الحسن المعروف بالمسنالي من أهل المرية، قال ابن الأبار: «سمع من أبي علي «مسند البزار» وغير ذلك في سنتي خمس وست وخمسمائة»[4].

• يوسف بن يبقى بن يوسف التجيبي أبو الحجاج المعروف بابن يسعون من أهل المرية قال ابن الأبار: «سمع من أبي علي «مسند البزار»»[5].

٣ ـ تصدُّر شيوخ الرواية لإسماع هذه الكتب الحديثية:

اشتهر من أهل الأندلس نفرٌ من أهل العلم، ندبوا أنفسهم لإسماع الحديث ورواية كتب الحديث المنوَّه بها هنا، **فكان من بين هؤلاء:**

---

(١) صلة الصلة (ص١٣٥ ـ ١٣٦).

(٢) معجم ابن الأبار (ص٢٥٢).

(٣) المصدر السابق (ص٢٨٠).

(٤) المصدر السابق (ص٢٠٣).

(٥) المصدر السابق (ص٣٢٥).

• أبو علي الحسين بن محمد الغساني الجياني (ت٤٩٨هـ) «شيخ الأندلس في وقته، وصاحب رحلتهم، وأضبط الناس لكتاب وأتقنهم لرواية، مع الحظ الوافر من الأدب والنسب والمعرفة بأسماء الرجال، وسعة السماع»[١].

ومما أسمعه أبو علي الغساني «سنن أبي داود»، قرأه عليه أحمد بن محمد بن عمر التميمي أبو القاسم بن ورد (ت٥٤٠هـ)[٢].

• أبو علي الصدفي «الفقيه الإمام الحافظ»[٣]، الذي أقرأ وأسمع وأجاز بعددٍ كبيرٍ من كتب الحديث في المرية ومرسية[٤].

• أبو محمد عبد الرحمٰن بن محمد بن عتاب الجذامي (ت٥٢٠هـ) «بقية المشيخة بقرطبة ومُسنِّيهم، ومقدَّم مفتيهم، وأكبر مسنديهم»[٥]، و«هو آخر الشيوخ الجلة الأكابر بالأندلس في علو الإسناد، وسعة الرواية»[٦].

على أننا لسنا هنا ننسى شيخين كبيرين حافظين، قد تصدَّرا للإسماع في الأندلس، فأخذ عنهما «مسند ابن أبي شيبة» و«مصنفه»، وهما محمد بن وضاح، وبقي بن مخلد، يقول ابن الفرضي: «وبمحمد بن وضاح وبقي بن مخلد صارت الأندلس دار حديث»[٧].

---

(١) الغنية (ص١٣٨).
(٢) معجم ابن الأبار (ص٣٢).
(٣) فهرس ابن عطية (ص٩٩).
(٤) معجم ابن الأبار (ص٤٢ و١٣٢ و١٨٠).
(٥) الغنية (ص١٦٢).
(٦) الصلة، لابن بشكوال، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، (٢/ ٥١٢).
(٧) تاريخ ابن الفرضي (ص٣٠٦).

٤ ـ تكثير طرق سماع هذه الكتب الحديثية:

فمن أئمة الأندلس الذين حصل لهم سماعٌ لبعض هذه الكتب الحديثية من طرق مختلفة:

• أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ) الذي روى «سنن أبي داود» من طريق أبي بكر بن داسة، ومن طريق الرملي، ومن طريق أبي سعيد أحمد بن محمد الأعرابي[١].

• أبو علي الجياني الغساني الذي تحمَّل «سُنن أبي داود» من رواياتٍ ثلاثٍ هي رواية ابن داسة والرملي وابن الأعرابي[٢].

• ابن عطية الغرناطي الذي يروي «سنن أبي داود» من طرق أربعة هي رواية ابن داسة، ورواية الرملي، ورواية ابن الأعرابي، ورواية اللؤلؤي، ويعلق ابنُ عطية على ذلك قائلًا: «الذي أعتمد عليه من هذه الروايات، رواية أبي بكر بن داسة، فهي أكمل الروايات وأحسنها»[٣].

• ابن خير الأندلسي الذي يروي «سُنن أبي داود» من طريق ابن داسة وابن الأعرابي والرملي واللؤلؤي[٤].

*** المبادرة إلى كتابة بعض هذه الكتب ونسخها:**

فممَّن وقع له ذلك:

عبد الله بن عبد الرحمٰن بن محمد بن مروان الخولاني الشلبي، قال ابن الأبار: «سمع من أبي علي بالمرية... وكتب بخطه «مسند

(١) فهرس ابن عطية (ص٨٠ ـ ٨١).

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) فهرس ابن عطية (ص٦٩).

(٤) فهرس ابن خير (ص٨٨ ـ ٨٩).

البزار» بعدما سمعه، وكتب أيضًا «جامع الترمذي»»[1].

*** حفظ بعض هذه الكتب الحديثية:**

تميز أهل الأندلس بسيلان الذهن وجودة الحفظ، وقوة الذاكرة، فأقبل بعضهم لأجل ذلك على حفظ بعض هذه الكتب الحديثية المشرقية التي دخلت إلى الأندلس، **فمن هؤلاء:**

عبد الله بن عيسى الشيباني من أهل قلنة في حيز سرقسطة (المتوفى سنة ٥٣٠هـ)، قال ابن بشكوال في ترجمته: «. . . كان يحفظ «صحيح البخاري»، و«سنن أبي داود» عن ظهر قلب فيما بلغني»[2].

*** ضبط الكتاب المسموع ضبطًا متقنًا:**

فممَّن تحقق له ذلك:

- أحمد بن سعيد بن حزم بن يوسف الصدفي القرطبي.

قال أبو علي الجياني الغساني وهو يصف ضبطه لـ«سنن أبي داود»: «وأضبطُ منْ كتبَ المصنف ـ يعني: «سنن أبي داود» ـ عن ابن الأعرابي من أهل بلدنا أبو عمر أحمد بن سعيد بن حزم، وليس رجلٌ بعده ضبطَ كضبْطه، وبالكتاب الذِّي بخطه قابلتُ كتابي»[3].

*** مقابلة النسخ المكتوبة بأصول عتاق مسموعة:**

وذلك دأْبُ العلماء المتقنين والأعلام الضابطين.

فممَّن وقع له ذلك:

- أبو علي الغساني حيث قال واصفًا صنيعه في نسخته من «سنن

---

(١) معجم ابن الأبار (ص٢١٢).

(٢) الصلة (٢/ ٤٤٧).

(٣) فهرس ابن خير (ص٨٨).

أبي داود»: «وقابلتُ كتابي بنسخة أبي محمد الشنتجالي عن أبي ذر..»[1].

*** كلام بعض أهل العلم من الأندلس في بعض الكتب الحديثية:**

وكلام أهل العلم بالأندلس في بعض كتب الحديث على نوعين: ثناء وترجيح، وقدح وتجريح.

فمن الأول:

ما نقله ابن خير عن أبي علي النمري، المعروف بابن عبد البر قال: «سألتُ أبا القاسم خلف بن القاسم الحافظ: «قلتُ أي كتابٍ أحب إليك في السنن: كتاب عبد الرحمٰن بن شعيب النسائي أو كتاب البخاري؟ فقال لي: كتاب البخاري، قلتُ: فأيها أحب إليك؛ كتاب البخاري أو كتاب أبي داود؟ قال: كتاب أبي داود أحسنهما وأملحهما»[2].

وقال الحافظُ محمد بن إبراهيم بن سعيد القرطبي (ت٣٩١هـ) فيما نقله عنه ابن عبد البر: «خير كتاب ألف في السنن كتاب أبي داود السجستاني، وهو أول من صنف في المسند»[3].

ومن الثاني:

ما ذكره أبو علي الصدفي في كتاب أرسله على ابن يربوع، فإنه قال فيه عن «سنن الدارقطنيّ»: «... والكتاب غير مبوَّب، قرأته على ابن خيرون، وكان عنده في أربعين جزءًا، وهو يقرب في الجِرْم من كتاب

---

(١) فهرس ابن خير (ص٩٠).

(٢) المصدر السابق (ص٩٠ ـ ٩١). وقال أبو محمد بن يربوع معلِّقًا على هذه الكلمة: «قوله أملحهما لفظة قلقة باردة، وقوله أحسنهما؛ يعني: للمتفقهين أصحاب المسائل الذين لا يراعون سقيمًا ولا صحيحًا، وإن لم يرد هذا فكلامه هذيان».

(٣) المصدر السابق (ص٩١).

الترمذي، وكان عند ابن خيرون منه أجزاء بخط الدارقطني، فكان إذا أشْكل من الكتاب شيءٌ استخرج تلك الأجزاء، فربما وجد فيه الاختلاف، وفي النسخة مواضع علَّمتُ على بعضها لم يتجه لي أمرها، وقد قُرئ عليَّ بدانية، ولو كان الأمر إلى اختياري ما حدثت به؛ لأن كثيرًا من أحاديثه غريبة اقتداء بقول الدارقطني أو غيره: «إذا كتبت فقمِّش، وإذا حدثت ففتِّش»[1].

*** وضع تآليف على بعض هذه الكتب الحديثية:**

وفي الحق فتآليفُ أهل الأندلس على بعض هذه الكتب الحديثية التي وصل إلينا علمُها قليلة، **منها**:

- «تسمية شيوخ أبي داود» لأبي علي الجياني[2].

- «الكتاب الجامع لما في «الموطأ» والبخاري ومسلم والنسائي وأبي داود والترمذي من الحديث»، وهو المسمى بـ: «تجريد الصحاح»، لأبي الحسن رزين بن معاوية بن عمار العبدري الأندلسي (ت٥٣٥هـ)[3].



---

(١) معجم ابن الأبار (ص٨٨).

(٢) تاريخ التراث العربي فؤاد سزكين الطبعة المصرية (١/ ٢٣٧).

(٣) فهرس ابن خير (ص١٠٢).

خاتمة الدراسة

وبعدُ فلقد كان القصد من هذه الدراسة رصد تاريخ دخول بعض الكتب الحديثية المشرقية إلى الأندلس، والحديث عن مظاهر عناية أهلها بها روايةً ودرايةً من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع.

ولقد خلُصنا من هذه الدراسة إلى ما يلي:

• دخول بعض هذه الكتب الحديثية في فترة مبكرة إلى أرض الفردوس المفقود.

• تطلُّب الأندلسيين لهذه الكتب وحرصهم على رواية ما فيها، والتفهم لمعاني متونها.

• ذيوع صيت هذه الكتب في أرجاء الجزيرة الأندلسية، حيث كانت مدن بلنسية ومرسية ودانية وقرطبة وغيرها مواضع لقراءة بعض هذه الكتب، وتبليغها الناس.

وإني في ختام هذه الدراسة أنبه إلى عدم استيعابي لجزئيات الموضوع المبحوث فيه، وذلك لسببين اثنين هما:

• تناثر المادة العلمية لهذه الدراسة في بطون كتب التراجم والفهارس والمشيخات، وصعوبة تتبع ذلك ودراسته وتحليله.

• قلة أو انعدام الدراسات المعاصرة التي اعتنت بهذا النوع من الدراسة، فلو كان من ذلك شيء مطبوعٌ، لسهَّل البحثَ، وقرَّب البعيد، وألان الصَّعْب.

ولعل هذه الدراسةُ تكون إن شاء الله تعالى مدخلًا ممهِّدًا لبحوثٍ ودراساتٍ تتلوها، تستدرك ما قد فاتها، وتصلها بتكملةٍ تهذِّبها وتنقِّحها.



فضائلُ عائشةُ أمِّ المؤمنين
في كُتب شُروح الحدِيثِ المؤلَّفةِ في الغرْبِ الإسْلاميِّ

المفْهمُ للقُرطبي نموذجًا[1]

*** المقدِّمة:**

ألقى الله جل وعز في قلوب أهل المغرب والأندلس، محبة الصحابة الكرام الذين نصروا رسول الله ﷺ، وبلغوا هذا الدين إلى الآفاق، وأبْلوا في الإسلام بلاءً حسنًا، ومن هؤلاء الصحابة؛ بيت رسول الله ﷺ من أزواجه ونسائه اللواتي هن أمهات المؤمنين، والصفوة المختارة من الناس لحسن معاشرة أشرف الخلق عليه الصلاة والسلام، ومن هؤلاء أخص نسائه به، وألصق أهله به، وأحب نسائه إليه، السيدة المصونة العفيفة، الصادقة الصِّدِّيقة عائشة رضي الله عنها.

ولقد ظهرت هذه المحبة العظيمة للصحابة عمومًا، وللسيدة عائشة خاصة، فيما وضع المغاربة والأندلسيون من تآليف منوهة بفضائلها،

(١) شارك الكاتب بهذه الدراسة في الندوة العلمية عن «عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها في تراث الغرب الإسلامي» التي نظمها مركز عقبة بن نافع للدراسات والأبحاث حول الصحابة والتابعين، التابع للرابطة المحمدية للعلماء في طنجة بالمملكة المغربية في ٢٠ ـ ٢١ محرم ١٤٣٣هـ، ولقد طُبعت ضمن أعمال وبحوث الندوة.

مخبرة بتفاصيل حياتها وروايتها للحديث الكثير الطيب عن زوجها وخليلها محمد بن عبد الله ﷺ.

وتُعنى هذه الدراسة بإلقاء الضوء على جُهود شراح الكتب الحديثية في الغرب الإسلامي بيانًا لفضائل السيدة عائشة رضي الله عنها، وتنويهًا بمكانتها، وإشادة بمنزلتها، وذلك من خلال الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ التي جاءت في بيان ذلك في كتاب فضائل الصحابة من كتب الحديث.

* وترجع **أسباب اختيار الكتابة في هذا الموضوع** إلى ما يلي:

● إغفالُ كثير من الدارسين لتاريخ السيدة عائشة رضي الله عنها في التراث المغربي والأندلسي، لهذا النوع من الشروح الموضوعة على بعض الكتب الحديثية التي اعتنى أصحابها بالتنويه بالصحابة سيرة ومناقبَ وأخبارًا.

● وجودُ مادة علمية لا بأس بها عن السيدة عائشة رضي الله عنها في هذا النوع من الكتب الشارحة لبعض كتب الحديث.

● الوقوفُ على مساهمة أهل الغرب الإسلامي في التأليف عن السيدة عائشة رضي الله عنها، ومحاولة الكشف عن الإضافة العلمية الجادة التي اشتملت عليها التآليف المغربية والأندلسية عن الصحابة.

* ويتوقع الباحث أن تحقق **هذه الدراسة غاياتها** والتي منها:

● الكشف عن جملة من النصوص التي يدور موضوعها حول عائشة رضي الله عنها.

● بيان مساهمة العلماء في الغرب الإسلامي في التنويه بفضل عائشة رضي الله عنها في الإسلام.

* ولعل **المنهاج المرضي في مثل هذه البحوث**، يقوم على خطوتين مهمتين:

● محاولة استقراء المادة العلمية المتعلقة بعائشة رضي الله عنها من كتب

شروح الحديث المؤلفة في الغرب الإسلامي المفهم للقرطبي نموذجًا.

• محاولة تحليل المادة العلمية المتوفرة عن عائشة ﵂ من كتب شروح الحديث المؤلفة في الغرب الإسلامي.

والله أسأل أن ينفع الباحثين بهذه الدراسة، وأن يكتب لي بها الأجر، ويجزل العطاء، إنه كريم جواد لارب لنا سواه.



المبحث الأول

مكانةُ الصَّحابة الكرام عند أهلِ الغرْب الإسْلاميِّ

عرف أهلُ الغرب الإسلامي للصحابة فضلهم ومكانتهم، فأنزلوهم من القلب في سُوَيْدائه، ومن العين في مآقيها، فأحبُّوهم محبةً عظيمة، وفضَّلوهم على سائر مَن سوى الأنبياء تفضيلًا كبيرًا، ولقد ظهرتْ هذه المحبة فيما قرروه من صحيح عقيدتهم التي يدينون الله بها، إذ صححوا القول كما يرى مسلمة بن القاسم القرطبي (ت٣٥٣هـ) بأن: «من تمام السُّنَّة الصلاة على من مات من أهل القبلة، وعمَّن عمل الكبائر، وذكر فضائل أصحاب النبي ﷺ، والسكوت عما شجر بينهم، والإقتداء بهم»[١]، كما قرروا أيضًا «أن: خير الناس بعد النبي ﷺ أبو بكر الصديق.. ثم عمر الفاروق، ثم عثمان ذو النورين بعدهما، ثم علي الرضى رابعهم، ثم أصحابه الباقون خير الأصحاب، وأنصاره خير الأنصار، وأمته خير الأمم»[٢].

وقال الإمام أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني النفزي الأندلسي (ت٣٨٦هـ): «وأفضل الصحابة الخلفاء الراشدون المهديون: أبو بكر وعمر وعثمان ثم علي رضي الله عنهم أجمعين، وأن لا يذكر أحد من صحابة رسول الله ﷺ إلا بأحسن ذكر، والإمساك عما شجر بينهم،

(١) الرد على أهل البدع... تحقيق: د. عبد اللطيف الجيلاني ورقة (٣٠٥).

(٢) المصدر السابق نفسه.

وأنهم أحق الناس أن يلتمس لهم أحسن المخارج، ويظن بهم أحسن الظن»[1].

ولقد صرحت أشعار أهل الغرب الإسلامي بعظيم محبتهم للصحابة الكرام، وكثير شغفهم بمن بذل الغالي والنفيس في سبيل تبليغ هذا الدين، والدفاع عن صاحبه، فمن ذلك ما ورد على لسان الأديب أبي بكر محمد بن الحسن ابن حبيش المرسي، نزيل تونس، (المتوفى سنة ٦٧٩هـ) في تخميسه:

صحابُ رسول اللّه في الأرض أنجم	ليرشد حيران وينجاب مظلمُ
بهم في الدنا نحمى وفي الدين نعصم	سأقطع عمري بالصلاة عليهم

وأدأبُ في حبي لهم كل مدأبُ[2].

ولقد اعتنى علماء الغرب الإسلامي في التأليف في الصحابة الكرام رضوان الله عليهم نثرًا ونظمًا، تعريفًا وذودًا، وتبيينًا ودفاعًا، فكان من ذلك تآليف تربو على العشرات، بل تفوق المئات.



(١) متن الرسالة بشرح عبد المجيد الأزهري (ص٢٠).

(٢) أزهارالرياض في أخبار عياض، لشهاب الدين أحمد بن محمد المقري، تحقيق: سعيد أعراب ومحمد بن تاويت اللجنة المشتركة بين المغرب، والإمارات، بلا تاريخ (٢٤٩/٥).

المبحث الثاني

منزلة عائشة رضي الله عنها عند علماء الغرب الإسلامي

نالت السيدة الفاضلة الصِّدِّيقة بنت الصِّدِّيق عائشة بنت أبي بكر رضي الله عنهما وعن أبيها حظًّا وافرًا من عناية أهل الغرب الإسلامي، علماء وعامة، فكانت منزلتها عندهم بحيث وضعها زوجها رسولُ الله صلى الله عليه وسلم فيها: «**كمُل من الرجال كثير، ولم يكمل من النساء إلا مريم بنت عمران، وآسية امرأة فرعون، وفضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام**»[1].

لقد أنشأ الله جلَّ وعلا لعائشة رضي الله عنها في قلوب أهل هذا الأفق الغربي محبة وأنسًا بذكرها، حتى انبرى قائلُهم ذابًّا عنها في قصيدة طنانة سارت بذكرها الركبان، وتناقلها السادة الرواة، ورواها الأئمة الكبار كأبي طاهر السلفي والعياشي وابن حجر والقلقشندي[2]، وهذه القصيدة هي لأبي عمران موسى بن بهيج الواعظ الأندلسي المري، من أهل المائة الخامسة الهجرية، التي أولها:

ما شأن أم المؤمنين وشاني هُدي المحبُّ لها وضلَّ الشاني

---

(١) أخرجه البخاري (٤/ ٢٢٠).

(٢) منزلة الصحابة الكرام والرد على مناوئيهم في أشهر المنظومات العلمية بالمغرب والأندلس قصيدة أبي عمران الأندلسي الواعظ في مناقب أم المؤمنين عائشة نموذجًا، للدكتور عبد اللطيف الجيلاني، بحث منشور ضمن أعمال ندوة الصحابة الكرام في تراث المغاربة والأندلسيين، المجلد الأول، الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ، (١/ ٤٥٧).

إني أقول مبيِّنًا عن فضْلها ومترجمًا عن قولها بلساني
يا مبغضي لا تأت قبر محمد فالبيتُ بيتي والمكان مكاني[1]

ولقد اعتنى من علماء أهل الغرب الإسلامي بعائشة رضي الله عنها شراح الكتب الحديثية تعريفًا بها، وبيانًا لفضلها، وتنويهًا بمنزلتها في الإسلام، وكان من بين هؤلاء شراح «صحيح الإمام مسلم»، ومن بينهم الإمام الحافظ أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت٦٥٦هـ) شارح مُسلم في المفهِم الذي سنَعرض لجهده في بيان فضائل السيدة المصونة عائشة رضي الله عنها.



(١) منزلة الصحابة الكرام والرد على مناوئيهم في أشهر المنظومات العلمية بالمغرب والأندلس قصيدة أبي عمران الأندلسي الواعظ في مناقب أم المؤمنين عائشة نموذجًا، (١/ ٤٦١).

المبحث الثالث

فضائل عائشة الواردة في أحاديث «صحيح مسلم» التي شَرحها القرطبي في «المفهِم»

أولاً: تفسير معنى الفضيلة

فسر الإمام القرطبي في «المفهم» الفضيلة بأنها: «الخصلة الجميلة التي بها يحصل للإنسان شرفٌ وعلوٌّ منزلة وقدر»[(١)].

ولقد تكلم القرطبي على حقيقة الشرف الذي يلحق صاحب الفضيلة قائلًا: «ثم ذلك الشرف، وذلك الفضل إمَّا عند الخلق، وإمَّا عند الخالق، فأما الأول فلا يلتفت إليه إن لم يوصل إلى الشرف المعتبر عند الخالق، فإذا الشرف المعتبر والفضلُ المطلوب على التحقيق، إنما هو الذي هو شرفٌ عند الله تعالى»[(٢)].

ثانيا: تفسير قول من قال الصحابة فضلاء

وقف الإمام القرطبي شارحًا معنى الحكم للصحابة بالأفضلية؛

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، تحقيق: جماعة من الأساتذة، دار ابن كثير دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ (٦/ ٢٣٧).

(٢) المصدر السابق نفسه.

فقال: «. . . فإذا قلنا إنَّ أحدًا من الصحابة ﷺ فاضل، فمعناه أن له منزلة شريفة عند الله تعالى»[1].

ثالثًا: شروط ثبوت الفضائل

فالفضائل لا يتوصل إليها بالعقل، يقول القرطبي: «وهذا لا يتوصل إليه بالعقل قطعًا، فلا بد أن يرجع ذلك إلى النقل، والنقل إنما يتلقى من الرسول ﷺ، فإذا أخبرنا الرسول ﷺ بشيء من ذلك تلقيناه، فإن كان قطعيًّا حصل لنا العلم بذلك، وإن لم يكن قطعيًّا كان ذلك كسبيل المجتهدات[2]. . .».

رابعًا: سرد الأحاديث التي لخَّصها القرطبي من «مسلم» في فضل عائشة

فمن ذلك:

حديث: **«أريتك في المنام ثلاث ليالٍ جاءني بك الملك في سرق...»** الحديث رقم ٢٣٤٦.

حديث: قال لي رسول الله ﷺ: **«إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت عليَّ غاضبة...»** الحديث رقم ٢٣٤٧.

حديث: في تسريب رسول الله ﷺ البنات ـ وهن اللعب ـ لعائشة. . الحديث رقم ٢٣٤٨.

حديث: أن الناس كانوا يتحرون بهداياهم يوم عائشة يبتغون بذلك مرضاة رسول الله ﷺ، حديث رقم ٢٣٤٩.

---

(١) المفهم (٦/ ٢٣٧).

(٢) المصدر السابق (٦/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨).

حديث: في استئذان فاطمة بنت رسول الله ﷺ على أبيها وهو مضطجع مع عائشة في مرطها، حديث رقم ٢٣٥٠.

حديث: قبض رسول الله ﷺ بين سحر ونحر عائشة، الحديث رقم ٢٣٥١.

حديث: دعاء الرسول ﷺ وهو مستند إلى صدر عائشة يوم أن ثقل، الحديث رقم ٢٣٥٢.

حديث: آخر كلمة نطق بها الرسول ﷺ وهو يجود بنفسه ورأسه على فخذ عائشة، الحديث رقم ٢٣٥٣.

حديث: طيران القرعة على عائشة وحفصة في سفره ﷺ، الحديث رقم ٢٣٤٥.

حديث: «**فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام**» الحديث رقم ٢٣٥٥.

حديث: «**يا عائش هذا جبريل يقرأ عليك السلام**» الحديث رقم ٢٣٥٦.

فهذه إحدى عشر حديثًا أوردها القرطبي في «ملخصه لصحيح الإمام مسلم»، وهي جملة الأحاديث التي أوردها مسلم في أصل كتابه، لم يغادر منها القرطبي حديثًا واحدًا، وذلك دالٌّ على اهتباله بذكر فضائل السيدة عائشة الواردة في أحاديث الجامع لمسلم كلها.



المبحث الرابع

منهج القرطبي في ذكر فضائل عائشة رضي الله عنها من خلال شرحه للأحاديث الواردة في ذلك عند الإمام مسلم

للمتأمل فيما شرحَ به القرطبيُّ أحاديث فضائل عائشة رضي الله عنها أن يتلمس منهج القرطبي من خلال هذه المعالم:

أولاً

قدَّم القرطبيُّ لشرح أحاديث فضائل عائشة رضي الله عنها الواقعة في مسلم بمقدِّمة عرَّف بها بزوج النبي ﷺ فقال في ترجمتها: «تكنى بأم عبد الله... تزوجها النبي ﷺ بعد موت خديجة وقبل الهجرة بثلاث... وتوفيت سنة ثمان وخمسين ليلة الثلاثاء لسبع عشرة خلت من رمضان، وأمرت أن تدفن ليلًا، فدفنت بعد الوتر بالبقيع، وصلَّى عليها أبو هريرة رضي الله عنه..»[1].

ثانيا

لا ينسى القرطبي أثناء الترجمة أن ينوِّه بمكانة السيدة عائشة فيذكر من علمها وفضلها وكمال عقلها ورجاحة عقلها، فيقول: «... وكانت فاضلة عالمة كاملة».

---

(١) المفهم (٦/ ٣٢٠).

ثالثا

يستعين القرطبيُّ في بيان منزلة السيدة عائشة ﵂ وغَنائها في الإسلام بالنُّقول عن التابعين فمن دونهم المنوِّهة بفضائلها؛ كقوله: قال مسروق: «رأيتُ مشيخة أصحاب رسول الله ﷺ الأكابر يسألونها عن الفرائض»، وقال عطاء: «كانت عائشة أفقه الناس، وأحسن الناس رأيًا في العامة»، وقال عروة: «ما رأيت أحدًا أعلم بفقهٍ ولا طبٍّ ولا شعرٍ من عائشة»، وقال أبو الزناد: «ما رأيت أحدًا أروى لشعر من عروة، فقيل له: ما أرواك يا أبا عبد الله، قال: وما روايتي في رواية عائشة، ما كان ينزل بها شيء إلا أنشدت فيه شعرًا». قال الزهري: «لو جمع علم عائشة إلى علم أزواج النبي ﷺ وعلم جميع النساء لكان علم عائشة أفضل»[1].

رابعا

لا يغادر القرطبيُّ مناسبةً تعرض له في شرح أحاديث فضائل السيدة عائشة ﵂ إلا وينوِّه بمكانتها من رسول الله ﷺ؛ كقوله عند شرح حديث: «**إني لأعلم إذا كنتِ عني راضية، وإذا كنت عليَّ غضبى...**» الذي فيه قول عائشة ﵂ لرسول الله ﷺ: «أجل والله ما أهجر إلا اسمكَ». قال القرطبي: «وتعني بذلك أنها وإن أعرضت عن ذكر اسمه في حالة غضبها، فقلْبُها معمورٌ بمحبته ﷺ لم يتغير منها شيء، وفي هذا ما يدلُّ على ما كانا عليه من صفاء المحبة وحسن العشرة»[2].

---

(١) المفهم (٦/ ٣٢١).

(٢) المصدر السابق (٦/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣).

خامسًا

ينوِّه القرطبيُّ بفضل عائشة رضي الله عنها لأدنى إشارة أو مناسبة تفيدُ ذلك، فمن ذلك قوله عند شرح قول رسول الله ﷺ عن عائشة: «**إنها ابنة أبي بكر**»، فإنه قال: «وقوله: «**إنها ابنة أبي بكر**» تنبيهٌ على أصلها الكريم الذي نشأت عنه، واكتسبت الجزالة والبلاغة، والفضيلة منه، وطيبُ الفروع بطيب عروقها، وغذاؤها من عروقها كما قال:

طيب الفُروع من الأُصول ولم يُرَ ... فـرعٌ يـطِـيـبُ وأصلُـه الـزَّقُّـوم

قال: ففيه مدْحُ عائشة وأبيها رضي الله عنهما»[١].

ومن ذلك أيضًا ما وقع له عند شرح حديث القرعة بين أزواج النبي ﷺ في السفر، وخروج سهم عائشة وحفصة، وقول عائشة: «وكان رسول الله ﷺ إذا كان بالليل سار مع عائشة، يتحدث معها، فقالت حفصة لعائشة: «ألا تركبين الليلة بعيري وأركب بعيرك، فتنظرين وأنظر؟ قالت: «بلى»، فركبت عائشة على بعير حفصة، وركبت حفصة على بعير عائشة، فجاء رسول الله ﷺ إلى جمل عائشة، وعليه حفصة، فسلم ثم سار معها حتى نزلوا...»، قال القرطبي مدققًا النظر في متن هذا الحديث، مستخرجًا منه ملمحًا حُقَّ لمثله أن يستخرجه لثقوب فكره، وجودة استخراجه، وتهدِّيه إلى شريف المعاني، قال: «وقول حفصة لعائشة رضي الله عنهما: «ألا تركبين بعيري، وأركب بعيرك فتنظرين وأنظر»، حيلة منها تمَّتْ لها على عائشة لصغر سنِّ عائشة، وسلامة صدرها عن المكر والحيل، إذ لم تجرب الأمورَ بعدُ، ولا درْك على حفصة فيما فعلت من جهة أنها أخذت حقًا هو لعائشة؛ لأن السير والحديث إن لم يدخل

---

(١) المفهم (٦/ ٣٢٧).

في القسم فهي وعائشة فيه سواء. . .»[1].

فانظر كيف أثبت القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ الفضيلة لعائشة في وصفها بسلامة الصدر عن المكر والحيلة لِفَتاء سِنِّها، مترفِّقًا بحفصة؛ لأنها من أمَّهات المؤمنين رضي الله عنهن أجمعين!!

سادسًا

يقارن القرطبي بين ما لغير عائشة من أزواج النبي ﷺ من فضائل بما أعطيته: فعند شرح حديث: «**يا عائش هذا جبريل يقرأ عليك السلام**»، قال القرطبي: «. . . وهذه فضيلة عظيمة لعائشة، غير أن ما ذكر من تسليم الله عَزَّ وَجَلَّ على خديجة أعظم؛ لأن ذلك سلامٌ من الله، وهذا سلام من جبريل»[2].



(١) المفهم (٦/ ٣٣٠).

(٢) المصدر السابق (٦/ ٣٣٣).

خاتمة الدراسة

وبعدُ فتلك شذرات أحسَبها قليلة تظهر عناية شراح الغرب الإسلامي لدواوين السُّنَّة عمومًا، والقرطبي شارح مسلم خاصة ببيان فضائل السيدة المصونة العفيفة عائشة ﵂، قصدت منها تجلية معين خصب للترجمة للصحابة، لا غنى عنه لمن أراد معرفة الصورة المشرقة لجيل من طراز رفيع، سهر النبي ﷺ على تربيتهم بالنور والهدى والفرقان، كما أن هذه الشذرات تكشف عن نظرة علماء الغرب الإسلامي خاصة وأهله عامة تجاه السيدة الصِّدِّيقة بنت الصِّدِّيق: عائشة ﵂، تلك النظرة التي كانت طافحة بالمحبة لرسول الله ﷺ ولأهل بيته ﷺ ولآله ﷺ.

والحمد لله أولًا وأخيرًا، وصلى الله وسلم وبارك على النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.



فضائلُ الصَّحابةِ الكِرامِ
من خِلال شرْح القاضي عياضٍ
والقُرطبيّ لــ«صَحيحِ الإمامِ مُسْلِم»(١)

المقدِّمة

لم تكن عناية المغاربة وأهل الأندلس في التأليف في الصحابة إلا ثمرة من محبتهم لهذا الرعيل الأوَّل من المسلمين الذين نصروا رسول الله ﷺ، واهتبلوا بهذا الدين الجديد، فنشروه في الآفاق حتى وصل إلى أنحاء مختلفة من المعمورة، وتنوَّعت مناحي التأليف في تاريخ الصحابة الكرام في التراث المغربي والأندلسي، فكان من ذلك كتب مبسوطة اعتنت بذكر تراجم الصحابة حسب، وكتب اعتنى أصحابها بالحديث عن صحابي واحد، وكتبٌ في بيان حقيقة الحال في تحقيق مواقف الصحابة زمنَ الفتنة، بيد أن هناك كتبًا في الدارسات المغربية الأندلسية ورد فيها ذكرُ سِيَرِ الصَّحابة وتواريخهم، كما ورد فيها حديثٌ مستفيضٌ عن فضائلهم ومناقبهم التي عُرفوا بها، ومن هذه الكتب شروح «صحيح الإمام مسلم».

---

(١) بحثٌ مقدَّم للندوة الدولية: «الصحابة الكرام في التراث المغربي الأندلسي» التي انعقدت في ٢٤ ـ ٢٥ صفر ١٤٣١هـ ولقد نظمها مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث التابع للرابطة المحمدية للعلماء بالمغرب في طنجة بالمملكة المغربية، ولقد طبع ضمن أعمال الندوة (١/ ٣٦٥).

ويُعنى هذا البحث بالتّنويه بجهد شارحيْن لـ«صحيح الإمام مُسلم» في التنويه بفضائل الصحابة الكرام، أحدهما مغربي وهو القاضي عياض بن موسى السبتي (المتوفى سنة ٥٤٤هـ) في كتابه الموسوم بـ: «إكمال المعلم بفوائد مسلم»، والثاني أندلسي وهو الحافظ الإمام أحمد بن عمر القرطبي (المتوفى سنة ٦٥٦هـ) في كتابه: «المفهِم لما أشكل من تلخيص كتاب مُسلم».

أسباب اختيار الكتابة في الموضوع

وترجع أسباب اختيار الكتابة في هذا الموضوع إلى ما يلي:

أولًا: اقتراح اللجنة المنظمة لهذه الندوة العلمية المباركة للكتابة في هذا المنحى، الذي قد يُغفل البحثَ فيه كثيرٌ من الباحثين في تاريخ الصحابة الكرام.

ثانيًا: إغفالُ كثيرٍ من الدّارسين لتاريخ الصَّحابة الكرام في التراث المغربي والأندلسي، لهذا النوع من الشروح الموضوعة على بعض الكتب الحديثية التي اعتنى أصحابُها بالتنويه بالصحابة سيرةً ومناقب وأخبارًا.

ثالثًا: وجود مادة علمية لا بأس بها عن الصحابة الكرام في هذا النوع من الكتب الشارحة لبعض كتب الحديث.

رابعًا: الوقوف على مساهمة أهل الغرب الإسلامي في التأليف عن الصحابة الكرام، ومحاولة الكشف عن الإضافة العلمية الجادة التي اشتملت عليها التآليف المغربية والأندلسية عن الصحابة.

منهج البحث في الموضوع

يقوم منهج البحث في هذا الموضوع على ما يلي:

* محاولة استقراء المادة العلمية المتعلقة بفضائل الصحابة من شرح

القاضي عياض والقرطبي لـ«صحيح الإمام مسلم»، وذلك من خلال كتاب «الفضائل من الجامع الصحيح».

* استخراج آراء عياض والقرطبي في فضائل الصحابة الكرام من المادة العلمية المتوفرة.

والله أسأل أن ينفع الباحثين بهذه الدراسة، وأن يكتب لي بها الأجر، ويجزل العطاء، إنه كريم جواد لا رب لنا سواه.



المبحث الأول

استخراج المادة العلمية المتعلقة بفضائل الصحابة من شرح عياض والقرطبي لـ«صحيح مسلم»

توجد المادة العلمية الخاصة بفضائل الصحابة في شرح القاضي عياض السبتي والقرطبي لـ«صحيح الإمام مسلم»، في كلامهما على كتاب الفضائل من «الجامع الصحيح»، والناظر في هذه المادة يستطيع أن يصنف موضوعها إلى ما يلي:

أولاً: تفسير الفضائل[1]

فسَّر الإمامُ القرطبي الفضائل بقوله: «الفضائل: جمع فضيلة؛ كرغائب جمع رغيبة، وكبائر جمع كبيرة، وهو كثير، وأصلها الخصلة الجميلة التي بها يحصل للإنسان شرفٌ، وعلوُّ منزلةٍ وقدرٍ»[2].

ثم ينتقل القرطبي إلى بيان حقيقة الشرف الملازم لصاحب الفضيلة، فيقول: «ثم ذلك الشرف، وذلك الفضل إما عند الخلق، وإما عند الخالق، فأما الأول فلا يلتفت إليه إن لم يوصل إلى الشرف المعتبر عند

---

(١) ما ذكره الكاتب هنا مكرر سابق في بحث السيدة عائشة، وإنما كرره الكاتب لأن موضوع الدراستين واحد، ولقد كتبتا لندوتين مختلفتين في أوقات مختلفة.

(٢) المفهم، للقرطبي، تحقيق: جماعة من الأساتذة، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ (٦/ ٢٣٧).

الخالق، فإذًا الشرفُ المعتبر، والفضلُ المطلوب على التحقيق، إنما هو الذي هو شرفٌ عند الله تعالى»[1].

ثانيا: تفسير قول من قال: الصحابة فضلاء

يقول الإمام القرطبي مفسرًا ذلك: «... فإذا قلنا إن أحدًا من الصحابة ﷺ فاضل، فمعناه أن له منزلة شريفة عند الله تعالى»[2].

ثالثًا: شرط ثبوت الفضائل

* الفضائل لا يُتوصل إليها بالعقل:

هكذا يقرر القرطبي عندما يقول: «وهذا لا يتوصل إليه بالعقل قطعًا، فلا بد أن يرجع ذلك إلى النقل، والنقل إنما يتلقى من الرسول ﷺ، فإذا أخبرنا الرسول ﷺ بشيء من ذلك تلقيناه، فإن كان قطعيًّا حصل لنا العلم بذلك، وإن لم يكن قطعيًّا كان ذلك كسبيل المجتهدات... لكِنَّا إذا رأينا من أعانه الله على الخير، ويسر له أسباب الخير رجونا له حصول تلك المنزلة عند الله تمسُّكًا بقوله ﷺ: «**إذا أراد الله بعبد خيرًا استعمله في الخير، ووفقه لعمل صالح**»[3].

* الفضائل لا تُدرك بالقياس:

وهذا الشرط في ثبوت الفضائل قريبٌ من الذي قبله، إن لم يكن مثله، ولقد نبَّه عليه القاضي عياض عندما قال: «اعلم أن الفضائل

---

(١) المفهم (٦/ ٢٣٧).

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) المصدر السابق (٦/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨).

والتفضيل عند العلماء مما لا يدركه القياسُ، إنما مداره على التوقيف، ومعنى فلان أفضل من فلان أي أكثر ثوابًا عند الله، وأرفع منزلة لربه، وهذا مما لا يعلم إلا بتوقيف، ولا يستدل عليه بكثرة الطاعات الظاهرة، إذ قد يكون الثواب من الله على اليسير الخفي منها، أكثر من الكثير الظاهر وعلى صحة الإيمان وكثرة الذكر والفكر والخشية، وإن كانت الأعمال الظاهرة فيها مجال لغلبات الظنون بالتفضيل، قال الله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[1].

رابعًا: التنصيص على فضل كل واحد من الصحابة الذين وردت أحاديث فيهم بذلك في «صحيح مسلم»

١ ـ فضائل الأربعة الخلفاء:

لقد وردت عدة أحاديث في «صحيح الإمام مسلم» في بيان فضائل الأربعة الخلفاء، وتصدى لشرحها والتعليق عليها القاضي عياض والقرطبي، فمن ذلك التنويه بـ:

*** أ ـ فضل أبي بكر الصديق:**

اعتنى القاضي عياض والقرطبي في أثناء شرحهما للأحاديث الواردة في فضل أبي بكر الصديق من «صحيح الإمام مسلم»، ببيان مناقب الخليفة الأول، والخليل الأمثل لرسول الله ﷺ، فمن ذلك قول عياض عند شرح حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ جلس على المنبر فقال: «**عبدٌ خيَّره اللهُ بين أن يؤتيه زهرة الدنيا، وبين ما عنده، فاختار ما عنده**»، فبكى

---

(١) إكمال المعلم، للقاضي عياض، تحقيق: د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ (٧/ ٣٨٢).

أبو بكر، وبكى، فقال: فديناك بآبائنا وأمهاتنا، قال: فكان رسول الله ﷺ هو المخيَّر، وكان أبو بكر أعلمنا به، وقال رسول الله ﷺ: «**إنَّ مِنْ أمنِّ الناس عليَّ في ماله وصحبته أبو بكر، ولو كنتُ متخذًا خليلًا لاتخذت أبا بكر خليلًا، ولكن أخوةُ الإسلام، لا تُبقَيَّن في المسجد خَوخَة إلا خوخة أبي بكر**»[1]: «وقوله: «**لا يبقين في المسجد خوخة إلا خوخة أبي بكر**»، بفتح الخاءين... فيه دليل على أن المساجد لا تتطرق إلى الدور ولاغيرها، واختصاصه لأبي بكر بهذا دليلٌ على فضيلته، وقد استدل به على صحة إمامته واستخلافه للصلاة، وعلى خلافته بعده»[2].

وأفاض القرطبي في التعليق على هذا الحديث، منوِّها بفضل أبي بكر الصديق فقال: «وقوله ﷺ: «**عبدٌ خيَّره الله تعالى بين أن يؤتيه زهرة الدنيا وبين ما عنده فاختار ما عنده**»، هذا قولٌ فيه إبهام، قصد به النبي ﷺ اختبار أفهام أصحابه، وكيفية تعلق قلوبهم به، فظهر أن أبا بكر كان عنده من ذلك ما لم يكن عند أحد منهم، ولما فهم من ذلك ما لم يفهموا بادر بقوله: فديناك بآبائنا وأمهاتنا، ولذلك قالوا: فكان أبو بكر أعلمنا»، وهذا يدل من أبي بكر رضي الله عنه على أن قلبه ممتلئٌ من محبة رسول الله ﷺ ومستغرق عنه... ولما علم النبي ﷺ ذلك منه، وصدر منه في ذلك الوقت ذلك الفهمُ عنه، اختصه بالخصوصية العظمى التي لم يظفر بمثلها بشري في الأولى ولا في الآخرة، فقال: «**إن من أَمنِّ الناس عليَّ في صحبته وماله أبو بكر، ولو كنتُ متخذًا خليلًا لاتخذت أبا بكر خليلًا**»، فقد تضمن هذا الكلام أن لأبي بكر من الفضائل

(١) أخرجه مسلم، المطبوع مع إكمال المعلم، والمفهم برقم (٢٢٩٣) في فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه.
(٢) إكمال المعلم (٧/ ٣٨٦).

والحقوق مالا يشاركه فيها مخلوق، ووزنُ أمنَّ أفعل، من المنة بمعنى الامتنان؛ أي: أكثر منةً، ومعناه أن أبا بكر ﷺ له من الحقوق ما لو كانت لغيره لامتن بها، وذلك أنه ﷺ بادر النبيَّ ﷺ بالتصديق، والناس كلهم مكذِّبون، وبنفقة الأموال العظيمة، والناس يبخلون، وبالملازمة والمصاحبة، والناس ينفرون، وهو مع ذلك بانشراح صدره، ورسوخ علمه، يعلمُ أن لله ولرسوله الفضلُ والإحسانُ، والمنة والامتنان، لكن النبي ﷺ بكرم خلقه، وجميل معاشرته اعترف بالفضل لمن صدر عنه، وشكر الصنيعة لمن وجدت منه، عملا بشكر المنعم، ليسنَّ، وليعلِّم»[1].

*** ب ـ فضل عمر بن الخطاب:**

لم يدع القاضي عياض والقرطبي مناسبة شرح الأحاديث الواردة في فضائل عمر بن الخطاب في «صحيح مسلم»، دون التنويه بفضله والتنبيه على شريف مكانته في الإسلام، فهذا القاضي عياض يقول عند شرح حديث أبي هريرة الذي فيه قول رسول الله ﷺ: «**بينا أنا نائم رأيتني على قليب، عليها دلو، فنزعتُ منها ما شاء الله، ثم أخذها ابن أبي قحافة فنزع بها ذنوبًا أو ذنوبين..... ثم استحالت غربًا فأخذها ابن الخطاب، فلم أر عبقريًّا من الناس ينزع نزع عمر بن الخطاب، حتى ضرب الناس بعطن**»[2]: «هذا ضربُ مثل لحاله عليه الصلاة والسلام، مع أمته وقيامه بأمرهم، وقيام أبي بكر وعمر بعده، وصفة حالتهم في الخلافة واستقرار الأمور واتساع الإسلام، وكثرة الفيء والخير، واستقرار الشريعة والعلم والفقه في الدين أيام عمر، فعبر القليبَ والبئر والحوض على اختلاف ألفاظ الحديث بأمر المسلمين لما فيها من الماء الذي به حياتهم

---

(١) المفهم (٦/ ٢٤٠ ـ ٢٤١).

(٢) أخرجه مسلم برقم (٢٣٩٢) في فضائل الصحابة باب فضائل عمر.

وصلاحهم..... وقوله: «وفي نزعه ضعف»: «ليس أن ذلك مما حطَّ من فضله[1] ولا أثبت فضل عمر عليه بقوة نزعه، وإنما هو إخبار عن حالتَيْ ولايتهما وصفة الأمة معهما، وقصر ولاية أبي بكر وطول ولاية عمر، وأن مدة أبي بكر كان فيها من تفرق كلمة العرب بعده بالردة، وشغل المسلمين بحربهم أكثر أيامه ما لم يتفرغوا معه لقتال غيرهم، وفتوح بلاد الكفرة، وغنائم أموالهم إلا في أخريات أيامه..... ثم اتسع ذلك أيام عمر وطالت مدته، وكثرت الفتوحات معه وكثرت الجبايات، واتسع نطاق الإسلام، وامتلأت أيديهم من الغنائم، ومصّرت الأمصار، ودوّنت الدواوين»[2].

وقال القرطبي في بيان مناقب عمر: «وسُمي الفاروق لأنه فرق بإظهار إسلامه بين الحق والباطل... ونزل جبريل عليه السلام على رسول الله ﷺ فقال يا محمد استبشر أهل السماء بإسلام عمر»[3].

وقال القرطبي أيضًا في شرح حديث: «**قد كان يكون في الأمم قبلكم محدَّثون، فإن يكن في أمتي منهم أحدٌ، فإن عمر بن الخطاب منهم**»[4]: «وقوله: «**فإن يكن في أمتي أحد منهم فعمر**»، دليل على قلة وقوع هذا وندوره، وعلى أنه ليس المراد بالمحدَّثين المصيبين فيما يظنون؛ لأن هذا كثير في العلماء والأئمة الفضلاء، بل وفي عوام الخلق كثير ممن يقوى حدسه فتصح إصابته فترتفع خصوصية عمر رضي الله عنه بذلك، ومعنى هذا الخبر قد تحقق، ووجد في عمر قطعًا، وإن كان النبي ﷺ

---

(١) يعني القاضي عياض بذلك: أبا بكر الصديق.

(٢) إكمال المعلم (٧/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧).

(٣) المفهم (٦/ ٢٥١).

(٤) أخرجه مسلم في فضائل عمر بن الخطاب برقم (٢٣١٠).

لم يجزم فيه بالوقوع، ولا صرح فيه بالأخبار؛ لأنه إنما ذكره بصيغة الاشتراط، وقد دلَّ على وقوع ذلك حكايات كثيرة عنه؛ كقصة الجبل: يا سارية الجبل، وغيره، وأصح ما يدل على ذلك شهادة النبي ﷺ له بذلك، كما رواه الترمذي عن ابن عمر مرفوعًا: «**إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه**»، وقال ابن عمر رضي الله عنهما: «ما نزل بالناس أمر قط قالوا فيه وقال فيه عمر إلا نزل القرآن على نحو ما قال فيه عمر...»، ومن ذلك قول عمر رضي الله عنه: «وافقت ربي في ثلاث.... الحديث»(١).

*** التنويه بفضل خلافة أبي بكر وعمر:**

اقتضى التنويه بفضل أبي بكر وعمر الإشادة بالمدة التي قضاها الخليفتان في الإمامة والإمارة، فهذا القرطبي يقول في شرح حديث: «**أريت كأني أنزع بدلو بكرة على قليب، فجاء أبو بكر فنزع ذنوبًا أو ذنوبين، فنزع نزعًا ضعيفًا، والله تبارك وتعالى يغفر له، ثم جاء عمر فاستقى، فاستحالت غربًا، فلم أر عبقريًّا من الناس يفري فريه حتى روى الناس، وضربوا العطن**»(٢): «وهذه الرؤيا هي مثالٌ لما فتح الله تعالى على يدي النبي ﷺ ويدي الخليفتين بعده من الإسلام والبلاد والفيء، فالنبي ﷺ هو مبدأ الأمر وممكنٌ منه، وأبو بكر رضي الله عنه بعده، غير أن مقدار ما فتح الله على يديه من بلاد الكفر قليل؛ لأن مدة خلافته كانت سنتين وثلاثة أشهر، اشتغل في معظمها بقتال أهل الردة، ثم لما فرغ منها أخذ في قتال أهل الكفر، ففتح في تلك المدة بعض العراق وبعض الشام، ثم مات رضي الله عنه، ففتح الله على يدي عمر رضي الله عنه، سائر البلاد،

---

(١) المفهم (٦/ ٢٦٠ ـ ٢٦١) ومن تتمة الحديث: «في مقام إبراهيم وفي الحجاب وفي أسارى بدر».

(٢) سبق تخريجه.

واتسعت خطة الإسلام شرقًا وغربًا وشامًا، وعظمت الفتوحات، وكثرت الخيرات والبركات التي نحن فيها حتى اليوم، فعبر عن سنتي الخلافة أبي بكر رضي الله عنه بالذنوبين، وعن قلة الفتوحات فيها بالضعف، وليس ذلك وهنًا في عزيمته، ولا نقصًا في فضله على ما هو المعروف من همته، والموصوف من حالته»[1].

*** ت ـ فضل عثمان بن عفان:**

نوَّه القاضي عياض السبتي والإمام القرطبي بفضل الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان، وبفضل خلافته، فهذا الأول يقول: «... وأما عثمان رضي الله عنه، فخلافته صحيحة وقتلته فسقة ظلمة، بغت عليه أنه حمَا الحِمى، وفضَّل أقاربه في العطاء، وآوى طريد النبي عليه الصلاة والسلام، وقد ذكر العلماء المخرج من هذا كله، ولو كان مما ينقم به، ولا عذر فيه لم يوجب إراقة دمه»[2].

وقال القرطبي عند شرح حديث أبي موسى الأشعري في استئذان أبي بكر وعمر وعثمان على رسول الله ﷺ وهو جالس إلى بئر قد دلَّى رجليه إليها[3] ـ مُنوِّها بعثمان: «... وقد كان انتهى من الفضل والعلم، والعبادة إلى الغاية القصوى، كان يصوم الدهر، ويقوم الليل يقرأ القرآن كله في ركعة الوتر... وقد شهد له رسول الله ﷺ بأنه شهيد، ومن أهل الجنة، وقتلته مخطئون قطعًا، وقد قدموا على ما قدموا عليه»[4].

---

(١) المفهم (٦/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥).

(٢) إكمال المعلم (٧/ ٣٨١).

(٣) أخرجه مسلم في النبوات، باب فضائل عثمان رضي الله عنه برقم (٢٣١٣).

(٤) المفهم (٦/ ٢٦٧).

* ج ـ فضل علي بن أبي طالب:

لقد اهتبل القاضي عياض والقرطبي بذكر علي بن أبي طالب ذكرًا جميلًا، والإشادة بما صحَّ من فضائله ومناقبه، فمن ذلك قول عياض عند شرح حديث: «**أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، غير أنه لا نبي بعدي**»[1]: «وهذا الحديث بكل حال لا حجة فيه لأحد منهم ـ يعني: الروافض ـ بل فيه من فضائل علي ومنزلته ما لا يحط من منزلة غيره»[2].

وقال القرطبي في بيان فضائل علي عند شرح الحديث السابق: «وكان رضي الله عنه قد خص من العلم والشجاعة والحلم، والزهد، والورع، ومكارم الأخلاق، ما لا يسعه كتابٌ، ولا يحويه حصر حساب»[3].

ولقد اقتضى التنويه بعلي بن أبي طالب من القاضي عياض والقرطبي، الإشادة بخلافته، وأنها قد تمت صحيحة معتبرةً، فالقاضي عياض يقول: «... وكذلك علي رضي الله تعالى عنه العقدُ له بوجهٍ صحيح، والعقدُ لغيره في أيام خلافته وحياته لا ينعقد ولا يصح»[4].

وبنحو هذا التقرير، يقول القرطبي متحدثًا عن كيفية العَقد لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه: «... بويع له بالخلافة يوم مقتل عثمان، واجتمع على بيعته أهل الحل والعقد من المهاجرين والأنصار، إلا نفرًا منهم[5]...».

---

(١) أخرجه مسلم في فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب برقم (٣١).

(٢) إكمال المعلم (٧/ ٤١٢).

(٣) المفهم (٦/ ٢٧٠).

(٤) إكمال المعلم (٧/ ٣٨١).

(٥) المفهم (٦/ ٢٧٠).

* ترتيب الأربعة الخلفاء في الفضل:

عرَّج القاضي عياض والقرطبي على مسألة المفاضلة بين الخلفاء الأربعة، وعرضا رأي أهل السُّنَّة والجماعة في ذلك، وانتصرا له، يقول عياض: «والمشهور عن مالك وسفيان، وكافة أئمة الحديث والفقهاء، وكثير من المتكلمين ترتيب الأربعة في الفضل حسب ترتيبهم في الخلافة واختلفت الرواية في «المدونة»، ففي رواية بعضهم: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان، وقال: أو في ذلك شك؟[1] . . . .».

وتعرَّض عياضٌ لهذه المسألة في موضع آخر من شرحه لـ«صحيح الإمام مسلم» فقال: «وقد استدل بعض العلماء بتقديم الخلفاء الأربعة وترتيبهم في الخلافة على رتبة درجاتهم ومناصبهم في التفضيل، وهذا إنما يستقيم على القول بوجوب تقديم الأفضل بكل حال، فأما مع القول بجواز تقديم المفضول مع وجود الفاضل فلا دليل فيه على ذلك، لكنا علمنا تقديمهم وترتيبهم في الفضائل بغير هذه الطريق، وما ورد عنه عليه الصلاة والسلام من فضائلهم، وكثرة مناقبهم، وقدمهم في الإسلام، وتقدمهم على ما تقدم من الاختلاف، هل ذلك على القطع أو على غلبة الظن؟ وما رُوي عن جمهور السلف الصالح في ذلك.

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن تقديمهم للخلافة بحسب ما قدر الله تعالى من أنهم الأربعة سيكونون خلفاء وأئمة ومتباينة آجالهم، وأن الخلافة كما قال عليه الصلاة والسلام بعده ثلاثون سنة، فيقدم أبو بكر إذْ كان أولهم موتًا، فلو تقدم أحد الثلاثة لم يل الخلافة، ولا كانت مدتها واحدة وقد سبق له أن يلي، وكذلك عمر مع من بعده، وكذلك عثمان مع علي، ولو تقدم علي أولًا لم يل واحد منهم لموت جميعهم

(١) إكمال المعلم (٧/ ٣٨٢).

في بقية عمره»[١].

ويقرب من رأي القاضي عياض في هذه المسألة رأيُ القرطبي، الذي يقول عند شرح حديث: «.. **يا أبا بكر ما ظنك باثنين الله ثالثهما**»[٢]: «... وإذا تقرر هذا فالمقطوع بفضله، وأفضليته بعد رسول الله ﷺ عند أهل السُّنَّة، وهو الذي يقطع به من الكتاب والسُّنَّة، أبو بكر الصديق ثم عمر الفاروق، ولم يختلف في ذلك أحد من أئمة السلف، ولا الخلف، ولا مبالاة بأقوال أهل الشيع، ولا أهل البدع، فإنهم بين مكفر تضرب رقبته، وبين مبتدع مفسق لا تقبل كلمته، وتدحض حجته.

وقد اختلف أئمة أهل السُّنَّة في علي وعثمان رضي الله عنهما. فالجمهور منهم على تقديم عثمان، وقد روي عن مالك أنه توقف في ذلك، وروي عنه أنه رجع إلى ما عليه الجمهور، وهو الأصح إن شاء الله.

والمسألة اجتهادية لا قطعية، ومستندها الكلي أن هؤلاء الأربعة هم الذين اختارهم الله تعالى لخلافة نبيه، ولإقامة دينه، فمراتبهم عنده بحسب ترتيبهم في الخلافة، إلى ما ينضاف إلى ذلك بما يشهد لكل واحد منهم من شهادات النبي ﷺ له بذلك تأصيلًا وتفصيلًا.. وهذا الباب بحرٌ لا يُدرك قعره، ولا يُنزفُ غمره، وفيما ذكرناه كفاية، والله الموفق للهداية»[٣].

---

(١) إكمال المعلم (٧/ ٣٨٩).

(٢) أخرجه مسلم في النبوات في فضائل أبي بكر الصديق واستخلافه برقم (٢٢٩٢).

(٣) المفهم (٧/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩).

٢ ـ فضائل بقية الصحابة:

لقد اشتمل شرح القاضي عياض والقرطبي على «صحيح الإمام مسلم» على ذكر فضائل كثير من الصحابة الذين ثبتت صحبتهم، وعُرفت ملازمتهم لرسول الله ﷺ، ونحن هنا سنعرج على ذكر فضائل بعض هؤلاء الصحابة، قصد التمثيل للدلالة على وجود مادة الفضائل في الشَّرحيْن المنوه بهما هُهنا.

* ١ ـ فضل معاذ بن جبل:

اعتنى الإمام القرطبي بذكر فضل معاذ بن جبل أثناء ذكره لفضائل عبد الله بن مسعود، فقال في التنويه به: «... شهد العقبة مع السبعين، وشهد بدرًا، وجميع المشاهد، وولَّاه رسول الله ﷺ على عمل من أعمال اليمن، وخرج معه النبي ﷺ مودعًا ماشيًا، ومعاذ راكبًا، منعه من أن ينزل، وقال فيه ﷺ: «**أعلمكم بالحلال والحرام معاذ**»، وقال: «**إنه يسبق العلماء يوم القيامة رتوة**[1] **بحجر**»، وقال فيه ابن مسعود: «إنه كان أمة قانتًا لله، وقال: الأمة هو الذي يعلِّم الناس الخير، والقانت: هو المطيع لله ﷻ، وكان عابدًا مجتهدًا ورعًا محققًا... وكان مجاب الدعوة...»[2].

* ٢ ـ فضل عبد الله بن عباس:

عرَّج الإمام القرطبي في شرحه لـ«صحيح الإمام مسلم» على ذكر فضائل عبد الله بن عباس، فقال عند تصديه لشرح حديث دعاء النبي ﷺ له بقوله: «**اللَّهُمَّ فقهه**»[3]،: «توفي ابن عباس وهو ابن سبعين سنة...

---

(١) **الرتوة**: الرمية.

(٢) المفهم (٦/ ٣٧٦ ـ ٣٧٧).

(٣) أخرجه مسلم في النبوات باب فضائل عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر برقم (٢٣٨٦).

وصلى عليه محمد ابن الحنفية، وقال: اليوم مات رباني هذه الأمة، وضرب على قبره فسطاطًا، ويروى عن مجاهد عنه أنه قال: رأيت جبريل عند النبي ﷺ مرتين، ودعا لي رسول الله ﷺ بالحكمة مرتين، وقال ابن مسعود رضي الله عنه فيه: فتى الكهول، لسان سؤول، وقلب عقول... وكان يسمى البحر لغزارة علمه، والحبر لاتساع حفظه، ونفوذ فهمه، وكان عمر رضي الله عنه يقربه ويدنيه لجودة فهمه وحسن تأتيه»[1].

ثم قال القرطبي مبينًا ظهور بركة دعاء النبي ﷺ له: «قلتُ: وقد ظهرت عليه بركات هذه الدعوات، فاشتهرت علومه وفضائله، وعمَّت خيراته وفواضله، فارتحل طُلَّاب العلم إليه، وازدحموا عليه، ورجعوا عند اختلافهم لقوله، وعوَّلوا على نظره ورأيه، قال يزيد بن الأصم: خرج معاوية حاجًّا معه ابن عباس فكان لمعاوية موكب، ولابن عباس موكب ممن يطلب العلم.... ولقد كان عمر رضي الله عنه يعده للمعضلات مع اجتهاد عمر ونظره للمسلمين، وكان قد عمي في آخره، فأنشد في ذلك:

إن يأخذ اللَّه من عيني نورهما ... ففي لساني وقلبي منهما نور
قلبي ذكي وعقلي غير ذي دخل ... وفي فمي صارمٌ كالسَّيف مأثور

..... وفضائله أكثر من أن تُحصى»[2].

٣ ـ فضل عائشة رضي الله عنها:

لم يكن الإمامُ القرطبيُّ ليُغفلَ الحديثَ عن السيِّدة عائشة حبيبة رسول الله ﷺ، إذْ وصفها بقوله: «... وكانت فاضلةً، عالمة، كاملةً، قال مسروق: «رأيتُ مشيخة أصحاب رسول الله ﷺ الأكابر يسألونها عن الفرائض، وقال عطاء: كانت عائشةُ أفقهَ الناس، وأحسن الناس رأيًا في

(١) المفهم (٦/٤٠٦).
(٢) المصدر السابق (٦/٤٠٦ ـ ٤٠٧).

العامة، وقال عروة: ما رأيتُ أحدًا أعلم بفقه، ولا طب ولا شعر من عائشة، وقال أبو الزِّناد: ما رأيت أحدًا أروى لشعر من عروة، فقيل له: ما أرواك يا أبا عبد الله، قال: وما روايتي في رواية عائشة، ما كان ينزل بها شيء إلا أنشدت فيه شعرًا، قال الزهري: لو جُمع علم عائشة إلى علم أزواج النبي ﷺ وعلم جميع النساء، لكان علم عائشة أفضل»[1].

٤ ـ فضل أبي هريرة رضي الله عنه:

تعرَّض الإمامُ القرطبي لذكر فضائل أبي هريرة، عند مناسبة ذِكْر الإمام مُسلم لحديث إسلام أمّ أبي هريرة[2]، فكان مما قال: «...وكان رضي الله عنه من علماء الصحابة وفضلائها، ناشرًا للعلم، شديد التواضع والعبادة، عارفًا لنعم الله، شاكرًا لها، مجتهدًا في العبادة، كان هو وامرأته وخادمه يعتقبون الليل أثلاثًا، يصلي هذا ثم يوقظ هذا، ويصلي هذا، ثم يوقظ هذا، وكان يقول: نشأت يتيمًا، وهاجرت مسكينًا، وكنت أجيرًا لبسرة بنت غزوان بطعام بطني، وعقبة رحلي، فكنتُ أخدم إذا نزلوا، وأحدو إذا ركبوا، فزوَّجنِيها اللهُ، فالحمد لله الذي جعل الدين قوامًا، وجعل أبا هريرة إمامًا»[3].



---

(١) المفهم (٦/ ٣٢٠).

(٢) أخرجه مسلم في النبوات باب فضائل أبي هريرة رضي الله عنه برقم (٢٣٩٩).

(٣) المفهم (٦/ ٤٣٥).

المبحث الثاني

منهج القاضي عياض والإمام القرطبي في ذكر فضائل الصحابة

*** تميَّز منهج القاضي عياض والإمام القرطبي في ذكر فضائل الصحابة بعدة مميّزات وخصائص، نُجمل القولَ فيها على هذا النحو:**

أولًا: كان سياق الفضائل عند الإمامين عياض والقرطبي في ـ الغالب الأعم ـ ضمن الترجمة للصحابي، وكانت الترجمة تتضمن ذِكْرَ اسم الصحابي وزمن إسلامه، وعدد المشاهد التي حضرها مع رسول الله ﷺ، وسنة مولده ووفاته، وعدد الأحاديث التي رواها إلى آخره، وكان سياق الترجمة غالبًا ما يكون سياقًا مختصرًا.

ثانيًا: قد يَردُ ذِكرُ فضائل صحابي ضمن التنويه بفضائل صحابي آخر، وذلك قد وقع مثلًا للقرطبي عند ذكره لفضائل معاذ بن جبل في غضون التنويه بفضائل عبد الله بن مسعود[1].

ثالثًا: عوَّل القاضي عياض والإمام القرطبي في سياق فضائل كثير من الصحابة، على: نقل أقوال الصحابة في بعضهم بعضًا، وعلى أقوال كبار التابعين الذين عاصروا الصحابة، وشاهدوا من مناقبهم وأحوالهم ما عطَّر سيَرهم، ونَشرَ لهم في العالمين ذِكْرًا جميلًا، وأحدوثةً حسنةً،

---

(١) المفهم (٦/ ٣٧٦).

كما عوّل الإمامان المذكوران أيضًا على نقل أقوال كبار علماء السِّير والمغازي الذين كان لهم اهتبالٌ برواية مناقب الصحابة وأخبارهم.

رابعًا: كانت عنايةُ القاضي عياض بذكر فضائل الصحابة الذين اهتم الإمام مسلم بذكر الأحاديث الصحيحة فيهم قليلةً بالنسبة إلى عناية الإمام القرطبي، وذلك ـ لعمر الله ـ ليس يضرُّ عياضًا شيئًا، إذ هو عارف بالذي يجب للصحابة من التعظيم والتوقير والمحبة والولاء، بيد أنه ذكَرَ في شرحه على مسلم من فضائل طائفة من الصحابة نُبذًا.

خامسًا: عنايةُ القاضي عياض والإمام القرطبي أثناء ذِكر فضائل الصحابة، بدفع الشبهات والأباطيل التي أُلصقت بتاريخ بعض الصحابة الكرام رضي الله عنهم، وروَّج لها أعداءُ الإسلام قديمًا وحديثًا، **فمن هذه الشبهات:**

١ ـ ردُّ شبهة مَنْ زعم أن عليًّا رضي الله عنه مبغض للشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما:

فعند شرح حديث ابن عباس في موت عمر بن الخطاب الذي فيه قوله: «وضع عمر بن الخطاب على سريره، فتكنَّفه الناس يدعون ويُثنون ويُصلون عليه قبل أن يُرفع، وأنا فيهم، قال: فلم يرعني إلا برجل قد أخذ بمنكبي من ورائي، فالتفتُّ، فإذا هو عليٌّ، فترحَّم على عمر، وقال: ما خلَّفتَ أحدًا أحب إليَّ أن ألقى الله بمثل عمله منك... الحديث»[1].

قال القرطبي: «وهذا الحديث ردٌّ من علي رضي الله عنه على الشيعة فيما يتقولونه عليه من بغضه للشيخين، ونسبته إياهما إلى الجور في الإمامة، وأنهما غصباه، وهذا كله كذب وافتراء، عليٌّ منه براءٌ، بل المعلوم من حاله معهما تعظيمه ومحبته لهما، واعترافه بالفضل لهما عليه وعلى غيره،

(١) أخرجه مسلم في النبوات باب فضائل عمر بن الخطاب برقم (٢٣٠١).

وحديثه هذا ينصُّ على هذا المعنى، وقد تقدم ثناء عليٍّ على أبي بكر رضي الله عنهما، واعتذاره عن تخلفه عن بيعته، وصحة مبايعته له، وانقياده له مختارًا طائعًا سرًّا وجهرًا، وكذلك فعل مع عمر رضي الله عنهم أجمعين، وكل ذلك يكذِّب الشيعةَ والروافضَ في دعواهم، لكن الهوى والتعصب أعماهم»[١].

٢ ـ ردُّ شبهة من زعم النبوة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه:

فعند شرح حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي**»[٢] ـ قال القاضي عياض: «...وفي طي ذلك تنبيهه عليه الصلاة والسلام على ما اقترفه غلاة الرافضة على عليٍّ من النبوة حتى ترقى بعضهم فيه إلى دعوى ألوهيته من زمنه رضي الله عنه إلى أيامنا هذه، وقد حرق بعضهم رضي الله عنه على هذه الدعوة، فزادهم ذلك ضلالًا، وقالوا تحققنا أنه الله؛ لأنه لا يعذب بالنار إلا اللهُ، فلهذا خص هذا الكلام في شأن علي دون أبي بكر وعمر وغيرهم إذ لم يدع ذلك أحد لهم ولا اعتقده فيهم»[٣].

٣ ـ ردُّ شبهة زعم من قال إن عليًّا مشارك في قتل عثمان رضي الله عنه:

ففي شرح حديث: «أمر معاوية بن أبي سفيان سعدًا فقال: «ما منعك أن تسب أبا تراب؟ الحديث...»، قال القرطبي: «وقول معاوية لسعد بن أبي وقاص: ما منعك أن تسب أبا تراب، يدل على أن مقدم بني أمية كانوا يسبون عليًّا وينتقصونه، وذلك كان منهم لما وقر في أنفسهم من أنه أعان

---

(١) المفهم (٦/ ٢٥٢).

(٢) أخرجه مسلم في فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب برقم (٢٤٠٤).

(٣) إكمال المعلم (٧/ ٤١٣).

على قتل عثمان، وأنه أسلمه لمن قتله، بناءً منهم على أنه كان بالمدينة، وأنه كان متمكنًا من نصرته، وكل ذلك ظنٌّ كذب، وتأويل باطل غطى التعصبُ منه وجهَ الصَّواب، وقد قدَّمنا أنَّ عليًّا ﷺ أقسم بالله أنه ما قتله ولا رَضِيَه، ولم يقل أحد من النقلة قط، ولا سمع من أحد أن عليًّا كان مع القتلة، ولا أنه دخل معهم الدار عليه، وأما ترك نصرته، فعثمان ﷺ أسلم نفسه، ومنع من نصرته، كما ذكرنا في بابه، ومما تشبثوا به، أنهم نسبوا عليًّا إلى ترك أخذ القصاص من قتلة عثمان، وإلى أنه منعهم منهم، وأنه أقام دونهم، وكلُّ ذلك أقوال كاذبةٌ أنتجت ظنونًا غير صائبة، ترتَّب عليها ذلك البلاء كما سبق به القضاء»[1].

٤ ـ ردُّ شبهة سبِّ معاوية لعلي بن أبي طالب:

فعند شرح حديث سهل بن سعد في الرجل الذي أمره بشتم عليٍّ، وامتناع سهل من الإستجابة[2]، قال القرطبي: «... وهذا الحديث يدل على معرفة معاوية بفضل علي ﷺ، ومنزلته، وعظيم حقه ومكانته، وعند ذلك يبعد على معاوية أن يصرح بلعنه وسبه، لما كان معاوية موصوفًا به من الفضل والدين والحلم وكرم الأخلاق، وما يروى عنه من ذلك فأكثره كذب لا يصح، وأصح ما فيها قوله لسعد بن أبي وقاص: ما يمنعك أن تسب أبا تراب؟، وهذا ليس بتصريح بالسب، وإنما هو سؤال عن سبب امتناعه ليستخرج من عنده من ذلك، أو نقيضه، كما قد ظهر من جوابه، ولما سمع ذلك معاوية سكت وأذعن، وعرف الحق لمستحقه، ولو سلمنا أن ذلك من معاوية حمل على السب، فإنه يحتمل أن يكون طلب منه أن يسبه بتقصير في اجتهاد، في إسلام عثمان لقاتليه، أو إقدامه على الحرب

---

(١) المفهم (٦/ ٢٧٢).

(٢) أخرجه مسلم في النبوات باب فضائل علي بن أبي طالب برقم (٢٣١٧).

والقتال للمسلمين، وما أشبه ذلك مما يمكن أن يقصر بمثله من أهل الفضل، وأما التصريح باللعن، وركيك القول، كما قد اقتحمه جُهَّال بني أمية وسِفْلتهم، فحاش معاوية منه، ومن كان على مثل حاله من الصحبة والدين والفضل والحلم والعلم، والله تعالى أعلم»[1].

٥ ـ ردُّ قول من قال من الفرق إن النبي ﷺ قد استخلف عليًّا على الأمة:

ففي شرح حديث: «**أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبوة بعدي**»[2]، قال القرطبي: «وقد استدل بهذا الحديث الروافض والإمامية وسائر فرق الشيعة على أن النبي ﷺ استخلف عليًّا ﷺ، على جميع الأمة، فأما الروافض فقد كفروا الصحابة كلهم؛ لأنهم عندهم تركوا العمل بالحق الذي هو النصُّ على استخلاف علي ﷺ، واستخلفوا غيره بالاجتهاد، ومنهم من كفر عليًّا ﷺ لأنه لم يطلب حقه، وهؤلاء لا يشك في كفرهم؛ لأنَّ من كفَّر الأمة كلها والصدر الأول، فقد أبطل نقل الشريعة، وهدم الإسلام، وأما غيرهم من الفرق فلم يرتكب أحد منهم هذه المقالة القبيحة القصعاء ومن ارتكبها منهم ألحقناه بمن تقدم في التكفير ومأواه جهنم وبئس المصير، وعلى الجملة فلا حجة لأحد منهم في هذا الحديث، فإنَّ النبي ﷺ إنما استنابه في أمر خاص وفي وقت خاص، كما استناب موسى هارون ﵉ في وقت خاص، فلما رجع موسى ﵇ من مناجاته، عاد هارون إلى أول حالاته، على أنه قد كان هارون شرك مع موسى في أصل الرسالة، فلا تكون لهم فيما راموه دلالة، وغاية هذا الحديث أن يدلل على أن

---

(١) المفهم (٦/٢٧٨).

(٢) أخرجه مسلم في النبوات باب فضائل علي بن أبي طالب برقم (٢٣١٥).

النبي ﷺ إنما استخلف عليًا رضي الله عنه على المدينة فقط، فلما رجع النبي ﷺ من تبوك قعد مقعده، وعاد علي رضي الله عنه إلى ما كان عليه قبل، وهذا كما استخلف رسول الله ﷺ على المدينة ابن أم مكتوم وغيره، ولا يلزم من ذلك استخلافه دائمًا بالاتفاق»[1].

٦ ـ ردُّ الشُّبهات والأباطيل التي رُوِّجت ضد عثمان بن عفان رضي الله عنه:

فمن ذلك ما قاله القرطبي عند شرح حديث جلوس النبي ﷺ إلى البئر[2]، ذاكرًا عثمان بن عفان: «.. فهذه الأحاديث وغيرها مما يطول تتبعه، تدل على أن النبي ﷺ أخبره بتفصيل ما جرى عليه، وأنه سلَّم نفسه لما علم من أن ذلك قدرٌ سبق وقضاءٌ واجب، ولذلك منع كلَّ من أراد القتال دونه، والدفع عنه ممن كان معه في الدار، وفي المدينة من نصرته، وتفصيل كيفية قتله، وما جرى لهم معه مذكور في التواريخ، وجملة الأمر أن قومًا من أهل مصر وغيرهم غلب عليهم الجهل والهوى والتعصب، فنقموا عليه أمورًا أكثرها كذب، وسائرها له فيها أوجهٌ من المعاذير، وليس فيها شيءٌ يوجب خلعه، ولا قتله، فتحزبوا، واجتمعوا بالمدينة، وحاصروه في داره، فقيل شهران وقيل تسعة وأربعون يومًا، وهو في كل ذلك يعظهم، ويذكِّرهم بحقوقه، ويتنصل مما نسبوه إليه، ويعتذر منه، ويصرِّح بالتوبة، ويحتجُّ عليهم بحجج صحيحة لا مخلص لهم عنها، ولا جواب عليها، لكن أعمتهم الأهواءُ ليغلب القضاء، فدخلوا عليه وقتلوه مظلومًا كما شهد له النبي ﷺ وجماعة أهل السُّنَّة[3]...».

---

(١) المفهم (٦/ ٢٧٣).

(٢) أخرجه مسلم في النبوات باب فضائل عثمان رضي الله عنه برقم (٢٣١٣).

(٣) المفهم (٦/ ٢٦٦).

خاتمة الدراسة

كانت هذه الدراسة مدخلًا تمهيديًا للوقوف على جهود القاضي عياض والإمام القرطبي في بيان فضائل الصحابة الكرام رضي الله عليهم، والتنويه بمحاسن ما أوتوا من أخلاقٍ وخِلالٍ أوجبتْ محبتهم، وفرضت تقديمهم، وعدهم من أفضل الخلق طُرًّا بعد النبي ﷺ، ولقد خلصتْ هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

* اشتملت هذه الدراسةُ على نصوص كثيرة مشيرةٍ إلى المادة العلمية التي تنوِّه بفضائل الصحابة في شرْحيِ الإمامين عياض والقرطبي لـ«صحيح الإمام مسلم»، وتوجد هذه المادة في الجملة في كتاب الفضائل من «الصحيح».

* بيانٌ لمنهج الإمامين عياض والقرطبي في التنويه بفضائل الصحابة، الذين اعتنى الإمام مسلمٌ بذكر الأحاديث التي وردتْ في محاسن مناقبهم، وجميل صفاتهم، ومن معالم هذا المنهج سياق فضائل الصحابي ضمن ترجمته من الشرح..

* اعتنى الإمامان عياضٌ والقرطبيٌّ بدفع كثير من الشُّبهات والأباطيل التي نُسجتْ حول سِيَر بعض الصحابة، وبيان حقيقة الحال فيها بالدليل الناصع والحجة الواضحة، ولعمرُ اللهِ، فإن ذلك يؤكد معتقد الإمامين الجليلين في الصحابة، وأنهم جنس من الناس ليسوا كبقية الناس، ولقد أحسن الإمامُ القرطبي التعبير عن هذا المعنى عندما

قال عند شرح حديث: «**لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده، لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا، ما أدرك مدَّ أحدهم ولا نصيفه**»[1]: «من المعلوم الذي لا يُشك فيه، أن الله تعالى اختار أصحاب نبيه ﷺ لنبيه ﷺ، ولإقامة دينه، فجميع ما نحن فيه من العلوم، والأعمال والفضائل والأحوال والمتملكات والأموال والعز والسلطان والدين والإيمان، وغير ذلك من النعم التي لا يحصيها لسانٌ، ولا يتسع لتقديرها زمانٌ إنما كان بسببهم، ولما كان ذلك وجب علينا الاعتراف بحقوقهم والشكر لهم على عظيم أياديهم، قيامًا بما أوجبه الله تعالى من شكر المنعم، واجتنابًا لما حرمه من كفران حقه، هذا مع ما تحققناه من ثناء الله تعالى عليهم، وتشريفه لهم، ورضاه عنهم؛ كقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾.... إلى قوله ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾، وقوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾، وقوله: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ﴾، إلى غير ذلك، وكقوله ﷺ: «**إن الله اختار أصحابي على العالمين سوى النبيين والمرسلين**»، إلى غير ذلك من الأحاديث المتضمنة للثناء عليهم رضي الله عنهم أجمعين، وعلى هذا فمن تعرض لسبهم، وجحد عظيم حقهم، فقد انسلخ من الإيمان، وقابل الشكر بالكفران[2]....».

وإذا كان لنا من توصيةٍ في آخر هذه الدِّراسة، فهي تتلخَّص في أمريْن اثنيْن هما:

أولًا: بذل مزيد من الجهد لاستخراج دفائن المعلومات الخاصة

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب النبوات، باب وجوب احترام أصحاب النبي ﷺ برقم (٢٤٤٤).

(٢) المفهم (٦/ ٤٩٢ ـ ٤٩٣).

بفضائل الصحابة الكرام ﭫ، من بطون شروح الكتب الحديثية المؤلفة في الغرب الإسلامي عمومًا والأندلس بصفة خاصة.

ثانيًا: دعوة الباحثين في تاريخ الصحابة الكرام ﭫ، إلى مراجعة مثل هذه الكتب، حين البحث في مجال علمي متعلق بذاك الطراز الرفيع، من الجيل الذين ربَّاهم محمَّد ﷺ.

وأختمُ بحمد الله تعالى على الهداية إلى الكتابة في هذا الموضوع، وأصلِّي وأسلِّم على المبعوث رحمةً للعالمين سيِّدنا محمَّد، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.



لمحاتٌ عن المنْظومات التَّعليمية عنْد أهلِ الحدِيث[1]

لا يخفى ما للشعر من وظائف سامية اضطلع بالقيام بها منذ عهود الأدب الغابرة إلى اليوم، فقد كان هذا الضرب من القول وسيلة لشحذ الهمم، وإيقاظ الضمائر، وبعث المستكن من العزم الفاتر، كما كان وسيلة لأداء أغراض النفس الإنسانية من هجو ومدح، وإفصاح عن هوى، وتعبير عن شعور جميل، وإظهار لحكمة بليغة ومثل سائر، وعتاب لزمن، وشكوى من حبيب. .

عناية أهل الحديث بالشعر وخدمته لمسائله وقضاياه

ومضى هذا القريض يشق طريقه بين فئات مختلفة من أهل العلم، قائمًا بأداء معاني العلوم التي اشتهرت بينها على أحسن وجه، وأجمل طريقة، وكان من بين هؤلاء الفقهاء والمحدثون، وعلماء الكلام والعقيدة، ومؤرخو السيرة والمتخصصون في القراءات واللغة والبيان وهلمّ جرًّا.

وكانت عناية أهل الحديث بالشعر عظيمة حفظًا لعيونه، واستشهادًا بجيده، وتوسعًا في روايته، ونبوغًا في قوله وتعاطيه.

---

(١) نشرت هذه الدراسة في مجلة دعوة الحق التي تصدر عن وزارة الأوقاف المغربية العدد (٣٤٧)، شعبان ١٤٢٠هـ، بعنوان: «لمحات عن تاريخ النظم العلمي عند أهل الحديث».

ولسنا نبعد النجعة إذا قلنا إنَّ الشعر قد خدم أهل الحديث خدمة جُلَّى لما جادت قرائحهُم بنظم المنظومات العلمية المطوَّلة التي تقرِّب شارد علم الحديث، وتذلِّل صعبه، وتبرز مسائله وقضاياه في أبيات يسهل حفظُها على الشادين، ويتيسر وعيُها عند المبتدئين، وتكون بعدُ موضوعَ شروح وتعليقات العلماء المنتهين.

مراحل النظم التعليمي عند أهل الحديث

وإذا نحن قلبنا النظر في تاريخ النظم التعليمي عند أهل الحديث ألفيناه قد مر بمرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** واقتصر فيها أهل الحديث على نظم مصطلحات علم الحديث، وتضمينها في قصائد ومقطعات.

- **المرحلة الثانية:** وفيها أقبل أهل الحديث على نظم المنظومات العلمية المتخصصة في بيان مصطلح الحديث وفنونه.

المرحلة الأولى: وشذرةٌ عن قصيدة «غرامي صحيح»:

وأحسنُ من يمثل المرحلة الأولى الحافظ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن فرح الإشبيلي (المتوفى سنة ٦٩٩هـ)[1]، الذي نظم قصيدته السائرة بين أهل العلم، الموسومة بـ «**الغرامية**»، والتي احتوت على أنواع الحديث وتقسيماته.

والمنظومة في جملتها تتكوّن من عشرين بيتًا افتتحها صاحبها بقوله:

---

(١) ترجمة ابن فرح في: تذكرة الحفاظ، للذهبي، إحياء التراث العربي (٤/١٤٨٦)، وطبقات الشافعية الكبرى، للتاج السبكي، دار المعرفة، بيروت، (٥/٢٦)، وشذرات الذهب ،لابن العماد، دار الفكر ١٩٨٨م، (٥/٤٤٣).

غرامي **صحيح**، والرجا فيك **معضل** وحزني، ودمعي **مرسل**، و**مسلسل**

وللمتأمل في هذه المنظومة السائرة أن تعنَّ له الأمور التالية:

- لم يقصد الناظم شرح أنواع الحديث، والاستطراد إلى بيانها في تعريفات وحدود، وإنما كان قصده إيرادها على وجه الإشارة إليها، وجمع شتاتها.

- تنسجم المصطلحات الحديثية مع روح الشعر التي تقوم القصيدة على أساسها انسجامًا تامًّا، يجعلها تنسكب في موسيقى مونقة، تخلب اللُّب، وتُطرب السمع، فلفظُ **غريب** في قول الناظم:

غريبٌ يُقاسي البعدَ عنك وما له وحقِّك، عن دار القِلى متحوَّل.

لا يُشعرُ القارئَ بأنَّ مراد الناظم الإشارة إلى النوع الذي يقال له الحديث الغريب[1]، والذي يسبق إلى الفهم من هذا البيت وصف ما يلاقيه محبٌّ بعيد عن حبيبه، قد طوحته النوى في دار يقاسي فيها مرارة القِلى، وحُرقة الهجران.

وكذلك الشأن في قوله:

وها أنا في أكفان هجرك **مدرجٌ** تكلفني ما لا أطيق فأحملُ

فلا يرتابُ متذوقٌ للشعر أنه أمام لوحة فنية رائعة، يرى فيها الناظم ملتفًّا في أكفان هجران الحبيب، مدرجًا فيها يقاسي ما لا طاقة له به، ومع ذلك فهو صابرٌ متجلِّدٌ؛ لأنه ليس له من الأمر شيء، ولا يذهبنَّ عنك من هذا كله، أن مقصود الناظم الإشارة إلى النوع المسمى في علوم

---

(١) الغريب اصطلاحًا: ما رواه واحد، مقدمة ابن الصلاح، دار الكتاب العلمية، بيروت، ١٩٨٩م، (ص١٣٦)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لبدر الدين ابن جماعة، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، (ص٥٥).

الحديث: المدرج[1].

والقصيدة بطولها تنحو هذا النسق البديع الذي يروق أرباب الشعر كما يروق أهل الحديث.

- يستعين الناظم في أداء المعاني بأنواع كثيرة من البديع مما يظهر دربته في هذا الفن، وطول نفسه فيه، وتمكنه من مادته، فهو في قوله:

أقضِّي زماني فيك **متَّصل** الأسى ... و**منقطعًا** عمَّا به أتوصَّل

يطابق بين متصل وبين منقطع جامعًا بينهما في مقابلةٍ ينسابُ لها الكلامُ انسيابًا، فيقع الأسْرُ، ويحصل الإطْراب.

- قد يذكر الناظم في البيت الواحد طائفة من المصطلحات الحديثية، لكنه يترفَّق في إيرادها، ويتفنَّن في سوْقها، مراعيًا حُسْنَ الرَّصْف، وجزالةَ اللَّفظ، ورشاقةَ المعنى؛ كأنه شاعرٌ يخاطِب شُعراء، لا عالم جليل ينْظُم معاني علم.

استمع إليه يقول:

ف**مُتَّفق** جفني، وسُهدي، وعبرتي ... و**مُفترق** صبري، و**قلْبي** المبلبل

فقد اشتمل هذا البيت على نوعين من علوم الحديث وهما: المتفق والمفترق والقلب[2].

---

(١) المدرج: ما أدرج في الحديث من كلام بعض الرواة متصلًا به من غير فصل، التقريب والتيسير، للنووي، دار القلم العربي، حلب، (ص٣٨)، وتدريب الراوي، للسيوطي، دار الفكر، بلا تاريخ (١/٢٦٨).

(٢) المتفق والمفترق باسم الفاعل فيهما هو ما اتفق خطًّا ولفظًّا من الأسماء لكن افترقت المسميات كالخليل بن أحمد ستة رجال، تدريب الراوي (٢/٣١٦)، والتقييد والإيضاح للعراقي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ، (ص٣٨١).

- يوغل الناظم في استعمال الصور المادية، والرموز الحسية، تلطُّفًا في بيان شدة وجده، وعظيم عشقه، فتبدو أبيات قريضه لوحات مجسدة نابضة بالحركة والحياة.

فالسامع إليه يقول:

وأجريت دمعي فوق خدِّي **مدبّجًا** وما هي إلا مهجتي تحلل

يتمثل الناظم أمامه وقد اغرورقت عينه، وجرت دموعه على خده، وهو في ذلك مروع القلب، ذائب المهجة، كثير العطب، مشرف على التلف[1].

وقلْ مثل ذلك في قوله:

فرِفْقًا **بمقطوع** الوسائل ما له إليك سبيلٌ لا، ولا عنك معدل[2]

وبعدُ فليس غرضنا هنا تحليل هذه القصيدة تحليلًا أدبيًّا يُنسينا منزلتها عند أهل الحديث، وولوعهم بها حفظًا ودراسة وشرحًا، لذلك نُومئ إلى أنه رواها عن ناظمها كبار الحفاظ كالدمياطي واليونيني[3]، كما أقبل جمعٌ من العلماء على شرحها، وحل مشكلها، وبيان غامضها، وإيضاح ما فيها من مصطلحات علوم الحديث وفنونه، ومن بين هؤلاء الفضلاء:

---

(١) في البيت الإشارة إلى المدبج، وهو: أن يروي كلٌّ من الفريقين عن الآخر كعائشة عن أبي هريرة وأبي هريرة عنها، فتح المغيث، للسخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م، (٣/ ١٧٤).

(٢) في هذا البيت الإشارة إلى النوع الذي يقال له المقطوع، وهو: ما ينتهي إلى التابعي من قول أو فعل.

(٣) تقديم: بسام عبد الوهاب الجابي لشرح قصيدة غرامي صحيح، للشيخ بدر الدين الحسيني، دار البصائر، سوريا (ص٩).

ـ العلامة عز الدين ابن جماعة (ت٨١٩هـ) الذي وضع عليها ثلاثة شروح، من بينها شرحه الذي سماه: «مزيل زوال الترح عن منظومة ابن فرح»[١].

ـ شرح محمد بن إبراهيم بن خليل التتائي (المتوفى سنة ٩٣٧هـ)[٢].

ـ شرح العلامة قاسم بن عبد الله بن قطلوبغا الحنفي (المتوفى سنة ٨٧٩هـ)[٣].

ـ شرح العلامة عمر بن عبد الله بن عمر الفهري الفاسي (المتوفى سنة ١١٨٨هـ) الذي سماه: «المقترح في شرح أبيات ابن فرح»[٤].

المرحلة الثانية: من تاريخ النظم العلمي عند المحدثين:

في هذه المرحلة اشتهر من أنواع النظم التعليمي عند أهل الحديث ما يلي:

● **منظومة التبصرة والتذكرة**: وهي في ألف بيت للإمام الحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى سنة ٨٠٦هـ)، وقد ضمَّنها كتابَ ابن الصلاح، وتعقبه مع زيادات حسنة، وفوائد ممتعة نافعة، وهي مطبوعة في طبعات كثيرة.

---

(١) ذكره له السيوطي في بغية الوعاة، الطبعة الثالثة، ١٩٧٩م، (١/ ٦٥) وتوجد منه إحدى وعشرون نسخة خطية بدار الكتب المصرية، كما أن له نسخة خطية بخزانة مدينة تطوان بالمغرب الأقصى برقم (٦٥٩م).

(٢) تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان، دار المعارف، مصر ١٩٦٢م، (٦/ ٢٨٦).

(٣) كشف الظنون، دار الفكر، بيروت، (٢/ ١٣١٩).

(٤) توجد نسخة خطية من هذا الكتاب بالخزانة العامة بالرباط، كما أفاده الزركلي في الأعلام، دار المعارف (٥/ ٥٣).

• **الهداية في علوم (علم) الرواية**: للعلامة الحافظ شيخ الإقراء في زمانه شمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري (المتوفى سنة ٨٣٣هـ)[١].

• **ألفية الحديث**: للإمام جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١هـ)[٢].

• **المنظومة البَيْقونية**: لعمر بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي (المتوفى سنة ١٠٨٠هـ)، وهي في ستة وثلاثين بيتًا، و«تمتاز بعذوبة النظم، وسهولة العبارة، حتى إنها لتصلح مذكرة للطالب في هذا العلم»[٣]، وهي مطبوعة في عدة طبعات.

• **منظومات نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**: للحافظ أحمد بن علي بن حجر (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

ومن بين أشهر هذه المنظومات:

• **نظم نخبة الفكر في علم الأثر**: لمحمد بن محمد بن حسن التميمي الشُمُنيِّ (المتوفى سنة ٨٢١هـ)[٤].

• **عقد الدرر في نظم نخبة الفكر**: نظم الشيخ أبي حامد محمد العربي الفاسي (المتوفى سنة ١٠٥٢هـ)[٥].

---

(١) ولقد شرح هذه المنظومة السخاويُّ في كتابه: «الغاية في شرح الهداية»، وحقق الشرح وطبع.

(٢) ولقد شرح هذه المنظومة ناظمها في شرح حافل سماه: «البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر» وحقق وطبع.

(٣) د. نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ، (ص٦٩).

(٤) الرسالة المستطرفة، للكتاني، دمشق، دار الفكر ١٩٦٣م، (ص٢١٦).

(٥) المصدر السابق (ص٢١٧).

• **قصب السكر نظم نخبة الفكر**: للعلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني اليماني (المتوفى سنة ١١٨٢هـ)[١].

*** ومن خلال النظر في بعض ما تقدم من منظومات تعنُّ الملاحظات التالية:**

ـ معظم هذه المنظومات قد كُتب في عصور الركود الفكري في العالم الإسلامي الذي اعترى جميع المناحي العلمية، ومنها الحديث وفنونه، وخاصة بعد القرن التاسع الهجري «إلا أنَّ ذلك لا يعني التوقف والانقطاع، بل لأنه لم يظهر فيه كبير تجديد وإبداع، وليس هناك مشاركاتٌ كبيرة متميزة»[٢].

وغلب على هذه المرحلة الفكرية طابع المشاركة في جميع العلوم الإسلامية من فقه وتفسير وقراءات ولغة ونحو وبلاغة وتصوف «وهذه المشاركة في العلوم هي التي أوجبت تكثيف المعرفة في متون تحفظُ، أو منظومات تتداول، ليسهل الاطلاع عليها، وعلى أكبر قسط من فنونها وتخصصاتها، وأصبحت بين أيدينا كتب تضمُّ عددًا من مختصرات العلوم تسمى مجموعة المتون، وسرت المقولة: «من حفظ المتون نال الفنون»[٣].

ـ تناولت هذه المنظومات في أغلبها كتاب ابن الصلاح: «معرفة علوم الحديث» بالاختصار مع بعض الزيادات والاستدراكات مقرونة بالتعقبات والمناقشات.

---

(١) ولقد طبعت هذه المنظومة بشرح عبد الكريم بن مراد الأثري عليها.

(٢) تطور دراسات السُّنَّة النبوية ونهضتها المعاصرة وآفاقها د. فاروق حمادة، دار إحياء العلوم، بيروت، ودار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٤١٣هـ، (ص٤٣).

(٣) المصدر السابق (ص٤٧).

فالحافظ العراقي يقول في ألفيته:

نظمتها تذكرة للمبتدي   تذكرة للمنتهي والمسند
لخصتُ فيها ابن الصلاح أجمعه   وزدتها علمًا تراه موضعه[١]

وقال العراقي في شرْح هذيْن البيتين: «وقوله: «لخصت فيها ابن الصلاح أجمعه»؛ أي: كتاب ابن الصلاح، والمراد مسائله وأقسامه دون كثير من أمثلته وتعاليله، ونسبة أقوال لقائليها، وما تكرر فيه»[٢].

ـ يختلف الأداء الفني في هذه المنظومات عن سابقه في المرحلة الأولى، فهو يعنى عناية خاصة بشرح المصطلحات الحديثية، مع ذكر الخلاف في قضايا المصطلح، وتحرير مواطن النزاع، فليس إذن يسلمُ الاعتراض على أصحاب هذه المنظومات من هذه الجهة.

*** والمتأمل في الأداء الفني لهذه المنظومات لا يعدمُ مع ذلك أن يجد ما يلي:**

● **وجودُ ظاهرة تعلّق الأبيات بعضها ببعض،** وعلى ذلك أمثلة كثيرة نجتزئ ههنا بواحد منها: قول الصنعاني في بيان موجبات الطعن في الراوي:

والطعن إما أن يكون بالكذب   فسمه الموضوع والترك يجب
أو تهمة، كانت به لمن روى   فإنه المتروك اسمًا لاسوى
أو غلط فيه يكون فاحشًا   أو غفلة، أو يفعل الفواحشا[٣]

● **الاقتباس من الحديث النبوي لضرب الأمثلة، وتوضيح الغرض**

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي، دار الكتب العلمية، بيروت، (١/٨).
(٢) المصدر السابق نفسه.
(٣) شرح قصب السكر نظم نخبة الفكر، لعبد الكريم بن مراد الأثري، المدينة المنورة، (ص٦٨ ـ ٧٣).

المقصود، وتقريب الشارد، ومن ذلك قول الحافظ العراقي في تعريف الحسن:

والحسن المشهور العدالة والصدق راويه إذا أتى له
طرق أخرى، نحوها من الطرق صححته؛ كمتن لولا أن أشق[1]

• **توافق آخر حرف من الشطر الأول مع آخر حرف في الشطر الثاني من البيت الواحد**، وذلك بأن يكون الحرفان من جنس واحد.

كقول ابن الجزري في «الهداية»:

ثم المناولة حيث قُرنت إجازةً صحَّت، وإلا بطلت[2]

أو يكون الحرفان قد توافقا في الحركة؛ كقول الصنعاني في تعريف رواية الأقران والمدبَّج:

فسمه الأقران، ثم إن أتى يرويه ذا، عن ذا، وهذا عنه ذا
فإنه مدبجٌ، هذا ومن يرويه عمن دونه فلتعلمن[3]

ـ كان للتعقيد اللفظي مجالٌ في بعض هذه المنظومات، ووجدت للتكلف والغموض أمثلة كثيرة، مما دعا إلى وضع الشروح المختلفة عليها.

وتفاوت التكلف حدة من نظم إلى آخر، فألفية السيوطي أقل تكلفًا، وأسلس أسلوبًا، وأخف مؤنة من غيرها، ولذلك تراه يقول منوِّها بذلك:

---

(١) يشير إلى حديث: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»، وانظر: شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٩٢).

(٢) الهداية في علم الرواية نسخة جامعة أم القرى برقم (٨٩) (لوحة ٣).

(٣) شرح قصب السكر نظم نخبة الفكر (ص١١٤ ـ ١١٥).

«... مع ما حوته من سلاسة النظم، وخلت من الحشو والتعقيد»[1].

على أن كثرة جريان الألسن بهذه المنظومات ألان من صعبها، وخفف من تكلفها، وذلل من تعقيدها.

- بعضُ هذه المنظومات أجمع للمادة العلمية من بعض، فألفيةُ السيوطي قد استوعبت علمًا جمًّا، مما بعث ناظمَها على القول:

وهذه ألفيةٌ تحكي الدرر ... منظومة ضمنتها علم الأثر
فائقةً ألفية العراقي ... في الجمع، والإيجاز واتساق[2]

وبعدُ، فلقد آن الأوانُ لطُلاب العلم الشَّرعي في الجامعات الإسلاميَّة اليومَ، أن يُقْبلوا على بعض على هذه المنظُومات حفظًا ودراسةً، حتى تتمكَّن في الحديث وفُنونه ملكاتُهم، وتقوى فيه دربتُهم، فتجود له بحوثُهم ودراساتُهم.



---

(١) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر للسيوطي (لوحة ١).

(٢) ألفية الحديث، للسيوطي، بشرح أحمد محمد شاكر، دار المعرفة، بيروت، (ص٢).

تنبيهاتُ الحافظِ ابن حجر على أوْهام المتكلِّمينَ في رجال الكُتب السِّتة[1]

مقدمة

لأهل العلم بالحديث عنايةٌ فائقة بالكتب الستة[2] التي اشتهر ذكرها، وطار صيتها، حتى صارت دواوين الإسلام، ومادة الأحكام، وينابيع الكلم النبوية، وموارد المسائل الفقهية، ومصادر الأدلة الاستنباطية، وظهرت هذه العناية التامة، فيما وضع هؤلاء العلماء على هذه الكتب من تآليف جمة في شرح متونها، وبيان مشكل أسانيدها، والتعريف برجالها، وذكر مراتبهم في العلم، ومنازلهم في الرواية والسماع، والتنبيه على طبقاتهم في التعديل والتجريح.

---

(١) نشرت هذه الدراسة في مجلة الإحياء التي كانت تصدر عن رابطة علماء المغرب في العدد (١٥)، شوال ١٤٢٠هـ.

(٢) الكتب الستة هي: الصحيحان والسنن الأربعة مضمنة سنن ابن ماجه، هذا اصطلاح أكثر أهل العلم، وهناك اصطلاح آخر يرى فيه أصحابه أن سادس الكتب هو موطأ الإمام مالك وعليه جمهور أهل المغرب وابن الأثير من أهل المشرق، وهناك اصطلاح ثالث يجعل السادس سنن الدارمي، واصطلاح المتأخرين على زيادة ما يلتحق بالكتب الستة من أجزاء ورسائل لمؤلفيها.

أولًا: تطوّر دراسات رجال الكتب الستة

كان العلماء قبل المائة السادسة يُفردون رجال بعض الكتب الستة بالتصنيف، فيؤلف الواحد منهم في رجال «صحيح البخاري»، أو في رجال «صحيح مسلم»، أو قد يجمع بين رجالهما في تصنيف واحد، فحصل من ذلك تآليف مفردة نذكر منها:

١ ـ «أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في «جامعه الصحيح» على حروف المعجم»، للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٥٦هـ) وقد طبع بتحقيق عامر صبري العراقي.

٢ ـ وللحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ) أربعة كتب في هذا المعنى وهي:

أ ـ أسماء الصحابة التي اتفق فيها البخاري ومسلم وما انفرد به كل منهما[١].

ب ـ رجال البخاري ومسلم[٢].

ت ـ ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم. وقد طبع بتحقيق بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت سنة ١٤٠٦هـ).

---

(١) تاريخ التراث العربي، (١/٢٠٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م.

(٢) المصدر السابق نفسه.

جـ ـ ذكر قوم ممن أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيْهما، وضعَّفهم النسائي في كتاب «الضعفاء»[1].

٣ ـ «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه»، للإمام أبي نصر أحمد بن محمد بن الحسين الكلاباذي (ت٣٩٨هـ)، وقد طبع بتحقيق عبد الله الليثي، سنة ١٤٠٧هـ.

٤ ـ «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم» للحاكم أبي عبد الله النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، وقد طبع بتحقيق كمال يوسف الحوت سنة ١٤٠٧هـ.

٥ ـ «التعريف بمن ذكر في موطأ مالك بن أنس من الرجال والنساء»، لابن الحذاء أبي عبد الله محمد بن يحيى الأندلسي (ت٤١٦هـ)، ولقد طبع محققًا في وزارة الأوقاف المغربية بتحقيق د. محمد عز الدين المعيار سنة ٢٠٠٢م.

٦ ـ «التعديل والتجريح لمن خرَّج عنه البخاري في الجامع الصحيح» لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي (ت٤٧٤هـ)، وقد طبع بتحقيق أحمد لبزار سنة ١٤١١هـ في مطبوعات وزارة الأوقاف المغربية.

٧ ـ «رجال صحيح مسلم» لأبي بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصفهاني (ت٤٢٨هـ)، وقد طبع بتحقيق عبد الله الليثي سنة ١٤٠٧هـ.

٨ ـ ولأبي علي الحسين بن محمد الجياني الأندلسي (ت٤٩٨هـ): «تسمية شيوخ أبي داود»[2]، و«رجال سنن النسائي»[3].

---

(١) تاريخ التراث العربي، (١/ ٢٠٢).

(٢) فهرسة ابن خير (ص١٩٠)، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٩هـ.

(٣) شجرة النور الزكية (١/ ١٢٣)، دار الفكر بلا تاريخ.

٩ ـ «الجمع بين الصحيحين»، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ) ولقد طبع.

١٠ ـ «المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة»، النُّبل للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر الدمشقي (ت٥٧١هـ) ولقد طبع.

وأولُ منْ جمع رجال الكتب الستة في كتابٍ الحافظُ الإمام عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجماعيلي (ت٦٠٠هـ) في مصنفه الحافل الكبير: «الكمال في أسماء الرجال»، و«هو كتاب نفيس كثير الفائدة»[١]، و«من أجلِّ المصنفات في معرفة حملة الآثار وضعًا، وأعظم المؤلفات في بصائر ذوي الألباب وقعًا»[٢].

ويظهر من تتبع مصادر «الكمال» الكثيرة فضله الكبير على المؤلفات اللاحقة، التي اتخذته أساسًا بنت عليه، فإن الحافظ عبد الغني نشر معلومات المكتبة الحديثية خلال تراجم كتابه، وكان يمتلك حقَّ رواية الكثير من الكتب النفيسة التي اقتبس منها في الكمال، وقد أفاد من رجلته إلى مصر ولقائه بالحافظ السلفي فائدة عظيمة؛ لأن السلفي حوى كنوزًا هائلة من كتب العلم، فسمع منه الحافظ عبد الغني المقدسي العديد من المصنفات»[٣].

ولقد اعتنى كل من جاء بعد عبد الغني المقدسي بكتابه، فتناولوه

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (١/ ٤٨) تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ.

(٢) تهذيب التهذيب (١/ ٥)، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٣هـ.

(٣) بحوث في تاريخ السُّنَّة النبوية، لأكرم ضياء العمري (ص١٧٠)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٥هـ، وأفاد الدكتور العمري أن نسخة ملفقة من الكمال وصلت إلينا توجد أصولها مخطوطة في الظاهرية ودار الكتب المصرية وبرلين.

بالتهذيب والاستدراك والتنقيح، ومن هؤلاء الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمٰن المزي (ت٧٤٢هـ) الذي أصَّل «كتاب الحافظ المقدسي وهذبه، وأضاف إليه أيضًا ما يتم مقاصده، ويستوفي فوائده من ضبط الأسماء والكنى والبلدان ونحوها من التراجم واستيفاء شيوخ الراوي وتلامذته الرواة عنه، وسماه: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»[1].

ولقد نوَّه غيرُ واحد بتهذيب المزي، فهذا الذهبي (ت٧٤٨هـ) يترجم للمِزِّي ويُطنب في مدحه ويقول: «وإليه المنتهى في معرفة الرجال وطبقاتهم، ومَنْ نظر في كتابه «تهذيب الكمال» علِم محله من الحفظ، فما رأيت مثله، ولا رأى هو مثلَ نفسه أعني في معناه، ينطوي على دين وسلامة باطن... وكل أحد يحتاج إلى تهذيب الكمال»[2].

وقال ابن حجر فيه: «فهو الذي وفَّق بين اسم الكتاب ومسماه، وألف بين لفظه ومعناه»[3].

*** بَيْد أن عناية العلماء تتابعت على تهذيب الحافظ المزي اختصارًا واستدراكًا وإكمالًا، فكان من ذلك جملة من التآليف نذكر منها:**

١ ـ «تذهيب التهذيب» للحافظ الذهبي، الذي اختصر فيه كتاب المزي، ثم لما وجده قد طال واتسع اختصره في «الكاشف في أسماء رجال الكتب الستة»[4].

---

(١) انظر: تقديم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة لكتاب: الخلاصة، للخزرجي (ص٧)، دار البشائر الإسلامية، ١٤١١هـ.
(٢) المعجم المختص (ص١٩٩ و٢٠٠)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.
(٣) تهذيب التهذيب (١/ ٥).
(٤) ولقد طبع الكاشف عدة طبعات.

٢ ـ «إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، للإمام الحافظ علاء الدين أبي عبد الله مغلطاي الحنفي (ت٧٦٢هـ) الذي «تناول فيه رجال «تهذيب الكمال»، فقدَّم روايات أخرى في تراجمهم، لا نجد كثيرًا منها في «تهذيب الكمال»، وذلك لاعتماده على مصادر كثيرة بعضها مفقود. . .لذلك فإنه جديرٌ بالنشر العلمي في أقرب وقت للحاجة إليه»[١].

٣ ـ «التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل»، للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت٧٧٤هـ)، وهو صهر المزي وتلميذه، وقد جمع في هذا الكتاب بين «تهذيب الكمال»، و«ميزان الاعتدال» للإمام الذهبي[٢].

٤ ـ «إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، للحافظ الإمام سراج الدين أبي علي عمر بن علي بن الملقن (ت٨٠٤هـ) وهو كتاب اختصر فيه ابن الملقن: «تهذيب الكمال» مع التذييل عليه من رجال ستة كتب هي: «مسند أحمد»، و«صحيح ابن خزيمة»، و«صحيح ابن حبان»، و«المستدرك» للحاكم، و«السنن» للدارقطني، و«السنن» للبيهقي[٣].

٥ ـ «اختصار الكمال تهذيب الكمال»، للإمام عماد الدين أبي بكر بن أبي المجد السعدي الدمشقي ثم المصري الحنبلي (ت٨٠٤هـ)، قال ابن حجر في ترجمته: «سمع من المزي والذهبي وغيرهما. . . وله

---

(١) بحوث في تاريخ السُّنَّة المشرفة (ص١٧٨ و١٨٠)، وأفاد الدكتور أكرم ضياء العمري أن من كتاب مغلطاي نسخةً خطية في الأزهر واستانبول ودار الكتب المصرية.

(٢) ذيل أبي المحاسن الحسيني على تذكرة الحفاظ (ص٥٨)، دار إحياء التراث العربي.

(٣) لحظ الألحاظ، لابن فهد (ص٢٠٠)، دار إحياء التراث العربي.

«اختصار تهذيب الكمال». . . اجتمعتُ به، وأعجبني سمته وانجماعه، وملازمته للعبادة»[1].

٦ ـ «لُباب التهذيب»، للإمام المؤرخ تقي الدين أبي بكر بن أحمد بن محمد المعروف بابن قاضي شهبة الدمشقي الشافعي (ت٨٥١هـ)[2].

٧ ـ «تهذيب التهذيب» للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الأصل ثم المصري المولد والمنشأ والدار والوفاة.



---

(١) إنباء الغمر في أنباء العمر (١/ ٣٢)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

(٢) شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي (٧/ ٢٦٨)، دار الفكر.

ثانيًا: منهج الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب»

بيَّن الحافظ ابن حجر السبب الذي من أجله تصدَّى لـ«تهذيب التهذيب» فقال: «.... فإن كتاب «الكمال في أسماء الرجال» الذي ألَّفه المقدسي، وهذَّبه الحافظ المزي من أجل المصنفات في معرفة حملة الآثار وضعًا... ولا سيما التهذيب، فهو الذي وفق بين الكتاب ومسماه... بيد أنه أطال وأطاب، ولكن قصرت الهمم عن تحصيله لطوله، فاقتصر بعض الناس على الكشف من «الكاشف» الذي اختصره منه الحافظ أبو عبد الله الذهبي... هذا وفي «التهذيب» عدد من الأسماء لم يعرف الشيخ بشيء من أحوالهم، بل لا يزيد على قوله: «روى عن فلان، روى عنه فلان، أخرج له فلان، وهذا لا يروي الغلة، ولا يشفي العلة»[1].

وواضحٌ من كلام الحافظ ابن حجر، أن الباعث له على تهذيب كتاب المزي أمران: طول الكتاب وسعة القول فيه، وإخلاله في التعريف ببعض التراجم.

ومضى الحافظ ابن حجر يتحدث عن طريقته في تهذيب «التهذيب» فقال: «فاستخرت الله تعالى في اختصار «التهذيب» على طريقة أرجو الله أن تكون مستقيمة، وهو أني أقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل خاصة،

---

(١) تهذيب التهذيب (١/ ٥)، ولقد تصرفت في النقل.

وأحذف منه ما أطالَ به الكتابَ من الأحاديث التي يخرِّجها من مروياته العالية من الموافقات والأبدال.... ثم إن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ قصد استيعابَ شيوخ صاحب الترجمة، واستيعاب الرواة عنه... وحصل من ذلك على الأكثر، لكنه شيء لا سبيل إلى استيعابه ولا حصره... فاقتصرتُ من شيوخ الرجل، ومن الرواة عنه إذا كان مكثرًا على الأشهر والأحفظ والمعروف.... ولا أعدلُ عن ذلك إلا لمصلحة... وأحذفُ كثيرًا من أثناء الترجمة إذا كان الكلام المحذوف لا يدل على توثيق ولا تجريح، وربما أوردت بعضَ كلام الأصل بالمعنى... وربما زدت ألفاظًا يسيرة في أثناء كلامه.... وأحذف كثيرًا من الخلاف في وفاة الرجل... ولا أحذف من رجال «التهذيب» أحدًا، بل ربما زدت فيهم من هو على شرطه»[1].

* **ويظهر من هذا البيان الناصع، أنَّ من مقاصد الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» مراعاة أمرين اثنين:**

الأول: الاختصار والاقتصار على ما هو بموضوع الكتاب أليق، وبالغرض الذي قصد بوضعه أشكل، وذلك هو الجرح والتعديل.

الثاني: الاستدراك والتنبيه على الفوات، الذي في الكتاب أدخلُ، وهو به أمثلُ.

* **ومن أجل الوصول إلى هذين الأمرين، حذف الحافظ ابن حجر من تهذيبه ثلاثة فصول:**

الأول: في شروط الأئمة الستة

و**الثاني** في السيرة النبوية.

---

(١) تهذيب التهذيب (١/ ٥ ـ ٦).

والثالث: في الحثِّ على الرِّواية عن الثقات[1].

كما ألحق الحافظ ابن حجر في الكتاب ما التقطه من «تذهيب التهذيب» للحافظ الذهبي، وهو داخلٌ في شرط الكتاب[2].

ومن عادة الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» أن يبدأ الترجمة بذكر الرموز الدالَّة على منْ أخرج له من أصحاب الكتب الستة[3]، ثم يبادر الحافظُ إلى التعريف بالراوي، فيذكر اسمه ونَسبه وكنيته ونسبته، ثم شيوخه، ثم الرواة عنه، على النحو الذي شرحه في مقدمة الكتاب، وذلك بالاقتصار على الأهمِّ والأفيد، ويسوق الحافظُ ذلك مراعيًا قِدم رواية الراوي عن الشيخ، وتقدُّم رواية الراوي عنه، ثم يذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي، ويختم عادةً بذكر تاريخ وفاته.

(١) تهذيب التهذيب (١/٨).

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) هذه الرموز هي: (ع) للستة، (خ) للبخاري، (م) لمسلم، (د) لأبي داود، (ت) للترمذي، (س) للنسائي، (ق) لابن ماجه، (خت) للبخاري في التعاليق، (بخ) له في الأدب المفرد... وانظر: بقية الرموز في تهذيب التهذيب (١/٧).

ثالثًا: منزلة «تهذيب التهذيب» بين كتب الجرح والتعديل

شغل الحافظ ابن حجر نفسه بـ«تهذيب التهذيب»، ففرغ منه سنة ٨٠٧هـ[1]، فخرج الكتاب، وقد استوى جامعًا لمقاصد الأصل، مستدركًا عليه ما ليس فيه، فدعا ذلك الحافظَ إلى الرضا عنه، وحمد الله تعالى على ما هُدي إليه، يقول السخاوي (ت٩٠٢هـ): «وقد سمعته ـ يعني: ابن حجر ـ يقول: لست راضيًا عن شيء من تصانيفي لأني علَّقتها في ابتداء الأمر، ثم لم يتهيأ لي من يحررها معي سوى شرح البخاري، ومقدمته، والمشتبه، والتهذيب[2]. . .».

وتظهر منزلة «تهذيب التهذيب» في أن مؤلفه تصدى له، بعد أن تمرس في الرجال وخبرهم، ومارس كلامَ أهل العلم فيهم[3]، ووقف على أصول الكتب التي وقف عليها المقدسي والمزي ومغلطاي، فنقل منها، ونقَّح عليها، واجتهد برأيه، فعدَّلَ وجرَّح، ووثَّق ووهن؛ لأنه

---

(١) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسخاوي، الجزء (١/لوحة ٢٦٨) مصورتي عن النسخة الخطية المحفوظة في الخزانة الحسنية بالرباط.

(٢) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسخاوي الجزء (١/لوحة ٢٥٩ ـ ٢٦٠).

(٣) يُفهم من حوالة الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢/٥٨) على لسان الميزان أنه ألف اللسان قبل التهذيب، فخبر بذلك أقوال النقاد، ومارس خلافهم في التعديل والتجريح.

من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال، وله ذوقُ أهل الفن، وتفنُّن أهل هذا الشأن، ولقد حكى تلميذه الأثير إليه السخاويُّ أنه شرب ماء زمزم لينال درجة الحافظ الذهبي في الحفظ والإتقان، وسعة الاطلاع على أحوال الرجال، وشدة الاستحضار لأخبارهم ومراتبهم في العلم(١).

ثمَّ إن هذه الأحكام التي توصَّل إليها الحافظُ ابن حجر في «تهذيب التهذيب»، و«تقريب التهذيب»، هي «خلاصة جهود أئمة حفاظ: عبد الغني المقدسي، والمزي، والذهبي، ومغلطاي، وابن حجر في مرحلتين: التهذيب، والتقريب، وهؤلاء أئمة متأخرون، جمعوا ما عند سابقيهم باستيفاء، ولم يأت بعدهم من يدانيهم، وبهم ختمت مرحلة تجميع الأقوال في الرجال، فلا جديد بعدئذ»(٢).

وعكف المتأخرون على كتب الحافظ ابن حجر في الرجال، وخاصة «تهذيب التهذيب»، يقول جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ): «.... والذي أقوله أن المحدثين عيال الآن في الرجال وغيرها من فنون الحديث على أربعة: المزي والذهبي والعراقي وابن حجر»(٣).

ومن عناية المتأخرين بـ«تهذيب التهذيب»، إقبالهم على نَسْخِه وكتابته، فلقد ذكر الحافظ ابن حجر في ترجمة حماد بن عبد الرحيم المارديني الحنفي (ت٨١٩هـ) أنه لمحبته في الحديث وأهله، كتب كثيرًا

---

(١) الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ التاريخ، للسخاوي (ص٧٦)، دار الكتاب العربي، بلا تاريخ. ويرى السيوطي أن الحافظ ابن حجر بلغ درجة الإمام الذهبي، وزاد عليها، وانظر: طبقات الحفاظ (ص٥٤٧)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، مصر، ١٤١٥هـ.

(٢) تقديم محمد عوامة لتقريب التهذيب (ص٣٦).

(٣) ذيل السيوطي على تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث العربي (ص١٣٨).

من تصانيفه؛ كـ«تغليق التعليق»، و«تهذيب التهذيب»، و«لسان الميزان»[1].

واختص «تهذيب التهذيب» **بمزية النقد** لأقوال المتكلمين في الرجال، وبيان ما اشتمل عليه كلامهم من أوهام وأغلاط، وتحرير القول الصحيح في ذلك، **وهذا المعنى هو الذي قصدنا إليه من هذه الدراسة.**



(١) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، لابن حجر، تحقيق: محمد شكور أمرير المياديني، مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ، (ص٤٦٦).

رابعًا: أوهام المتكلِّمين على الرجال في «تهذيب التهذيب»

معرفة تاريخ حملة العلم النبوي فن عظيم الموقع في الدين، وعلم كثير النفع في التمييز بين صحيح الأخبار من سقيمها، ومتصلها من منقطعها ومسندها من معضلها، وما زال أهل الحديث يلهجون بهذا العلم، ويضعون فيه الكتب، ويرغبون فيه طلَّاب العلم النبوي، ويعظِّمون من شأنه حتى قال الإمام علي بن المديني (ت٢٣٤هـ): «التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم»[1].

وأمعن أهل الحديث في البحث في هذا العلم، فتكلَّموا فيما قد يتطرق إلى المتصدي له من أوهام في ضبط الأسماء الملتبسة، ومعرفة الرجال الذين يتَّفقون في الاسم والنسبة والكنية، أو في إثبات وصف للراوي غير معروف به، أو في توثيق ضعيف أو تضعيف ثقة، أو غير ذلك، كلُّ ذلك حسبةً للأجر، وذبًّا عن الشرع، ودفعًا للزَّيف.

ولقد كان الحافظُ ابن حجر من هؤلاء الذين نصبوا أنفسهم لهذا الأمر، وذلك اقتضى منه حين شرع في تهذيب كتاب المزي أن ينبِّه على الأوهام الواقعة في كلام أهل العلم في رجال الكتب الستة.

(١) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١١/ ٤٧)، مؤسسة الرسالة.

خامسًا: أسباب الوهم وموجباته

يمكن حصرُ أسباب وهم المتكلِّمين في رجال الكتب الستة، بعد تتبع الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب»، وسبر صنيعه فيه، واستقرائه على هذا النحو:

١ ـ تصحيف اسم الراوي:

ولما كان هذا السبب فاشيًا في كلام المشتغلين بتراجم الرجال، حذَّر منه أهل الحديث، ونفَّروا منه، وعَدُّوه من أشدِّ أنواع التصحيف، وشرحوا الباعث عليه، والموجب له، وهو قلة الضبط، وتغير الحفظ، وتطرق النسيان والغفلة، ولم يقنع أهلُ الحديث ببيان موجبات التصحيف، وبادروا إلى ترغيب طلاب العلم في حفظ ما يلتبس من الأسماء حفظًا متينًا، وعدم التجاسر على إعمال القياس في ذلك، قال أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله النجيرمي اللغوي: «أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس؛ لأنه شيء لا يدخله القياس ولا قبله شيء يدلُّ عليه، ولا بعده شيء يدل عليه»[1].

ومما نبَّه عليه الحافظ ابن حجر من تصحيف أسماء رجال الكتب

(١) الإلماع إلى معرفة الرواية وتقييد السماع (ص١٥٤)، تحقيق: السيد أحمد صقر، الطبعة الثانية، دار التراث القاهرة، والمكتبة العتيقة بتونس، وأدب الإملاء والاستملاء، للسمعاني (ص١٧٢)، تحقيق: ماكس فايسفاير، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

الستة، قوله عند ترجمة المسور بن رفاعة بن أبي مالك القرظي[١]: «وذكره ابن حزم في «المحلى» في كتاب الرضاع، لكن وقع عنده: «المستورد»، بزيادة مثناة قبل الواو، ودال في آخره، وهو تصحيف، نبه عليه شيخ شيوخنا القطب الحلبي»[٢].

ومنه قوله عند ترجمة الحارث بن عمرو بن الحارث السهمي الباهلي أبي سفينة[٣]: «الصواب أن كنيته أبو مسقبة»[٤]، كذلك هو عند الحاكم في «المستدرك»، وفي «الطبقات» لخليفة، وذكر مغلطاي أنه قرأه بخط الصريفيني كذلك، وقال عن صاحب الكمال: صحَّفه»[٥].

٢ - تحريف الكلام المنقول عن أهل العلم:

وذلك يوقع في الوهم، ومن الأمثلة التي يسوقها الحافظ ابن حجر في هذا الباب: قوله عند ترجمة الحسن بن أبي الحسناء أبي سهل البصري القواس[٦]، قلت: «وقال العجلي: بصري ثقة، وذكره ابن حبان

---

(١) قال ابن حجر في التقريب (ص٥٣٢): «مقبول، من الرابعة، مات سنة ثمان وثلاثين - يعني: ومائة»، قلتُ: أخرج له البخاري في الأدب المفرد ومالك في مسنده، وانظر: الخلاصة، للخزرجي (ص٣٧٧).

(٢) تهذيب التهذيب (٥/ ٤٤٢).

(٣) صحابي له حديث واحد أخرج له البخاري في الأدب المفرد وأبو داود والنسائي. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٦٨١) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

(٤) قال ابن حجر في التقريب (ص١٤٧) في ضبطه: «بفتح الميم وسكون المهملة، وفتح القاف والموحدة».

(٥) تهذيب التهذيب (١/ ٤١٤).

(٦) صدوق من السابعة أخرج له البخاري في جزء القراءة خلف الإمام كما في التقريب (ص١٦٠).

في الثقات، وقال الأزدي: منكر الحديث»، وفرَّق الذهبي فيما قرأتُ بخطه في «الميزان» بين القواس وبين الذي ذكره الأزدي، وقال: إن القواس قديم، والظاهر أنهما واحد، وسبب الاشتباه أنَّ الأزدي قال: روى عنه شريك، فحرَّفه الذهبيُّ فقال: روى عن شريك، وظنَّ أنه لهذا متأخر الطبقة»[1].

٣ ـ اعتقاد الرجل واحدًا وهو اثنان:

فعند ترجمة زياد بن سليم ـ ويقال ابن سليمان ويقال ابن سلمى ـ العبدي اليماني، أبو أمامة، المعروف بزياد الأعجم، ويقال إنه سيمين كوش[2]، قال الحافظ ابن حجر: «والذي يظهر لي بعد التأمل الطويل أنه آخرُ غيرُ زياد الأعجم الشاعر، فإني ما وجدت أحدًا من المؤرخين ولا ممن ذكر من طبقات الشعراء ذكر أن اسم والد الأعجم سيمين كوش، ولا أنه لقبه، بل أطبقوا على أنه ابن سليم أو أسلم، أو سليمان أو سلمى... وقدم البصرة وسكن خراسان، ومدح وهجا، ولا ذكرَ أحدٌ منهم أنه روى الحديث، وإنما نُقلت عنه حكايات، فمنهم: خليفة بن خياط، والمدائني، ومحمد بن سلام الجمحي، وأبو محمد بن قتيبة، والمبرد، والهيثم بن عدي، وابن دريد، والجاحظ، ودعبل، وابن المعتز، الزبيدي، وأبو سعيد السكري، ومحمد بن حبيب، ومن المتأخرين ابن عساكر في تاريخه الكبير... وأما أهل الحديث، فلم يذكر أحد

---

(١) تهذيب التهذيب (١/ ٤٨٥).

(٢) بكسر المهملة والميم بينهما مثناة، وبعد الميم أخرى، ثم نون ساكنة، وكاف مضمومة، وواوٌ ساكنة، ثم معجمة. وانظر: تهذيب التهذيب (٢/ ٢١٧)، وقد أخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجه وقال ابن حجر فيه: «مقبول»، وانظر: تقريب التهذيب (ص٢١٩).

منهم في ترجمة زياد الذي روى عن طاوس أنه الشاعر، ولا أنه من عبد القيس... ولا سكن خراسان، بل أطبقوا على أنه اليماني، وأنه سيمين كوش... وذكروا أنه روى حديثًا واحدًا وهو المخرَّج في هذه الكتب... فمنهم رأْسُهمْ: البخاريُّ، وتبعه مسلمٌ وابن أبي حاتم وابن حبان في ثقات التابعين[1]...».

٤ ـ اعتقاد الرجل اثنين وهو واحد:

وهذا السبب الموجب للوهم كثيرٌ في كلام المتكلمين في رجال الكتب الستة، وتصدى الحافظ ابن حجر في تهذيبه لبيانه، فمن ذلك عند ترجمة حرملة مولى أسامة بن زيد[2]، فلقد نقل ابن حجر كلام المزي في أن أبا حاتم والرازي فرَّق بين مولى أسامة ومولى زيد بن ثابت، ثم قال: «وكذا صنع ابنُ حبان في الثقات، وجعلهما ابنُ سعد والكلاباذي وغيرهما واحدًا وهو الأشبه»[3].

ويرى الحافظ ابن حجر أنَّ الوقوع في هذا الوهَم والذي قبله، يؤدي إلى التناقض، وإثبات الشيء وعكسه، ففي ترجمة لقيط بن صبرة أبي رزين العقيلي[4]، ذكر الحافظُ أن ابن عبد البر حكى عن قوم أن

---

(١) تهذيب التهذيب (٢/ ٢١٧).

(٢) صدوق، أخرج له البخاري كما في التقريب (ص١٥٦).

(٣) تهذيب التهذيب (١/ ٤٦٢)، وانظر أمثلة أخرى لهذا الوهم في: (١/ ٣٥١ و٢/ ٩ و٢/ ٣٧ و٣/ ٣٣٨ ـ ٣٣٩ و٨/ ٣٩٨ و١٠/ ٣٢) من طبعة دار الفكر لسنة ١٤٠٤هـ.

(٤) لقيط بن صبرة ـ بفتح المهملة وكسر الموحدة ـ صحابي أخرج له البخاري في الأدب المفرد وأصحاب السنن الأربعة. انظر: الإصابة (٥/ ٥٠٧)، وتقريب التهذيب (ص٤٦٤).

لقيط بن صبرة غير لقيط بن عامر قال: «وليس بشيء»، ثم قال: «قلتُ: تناقضَ في هذا المزي، فجعلهما هنا واحدًا، وفي الأطراف اثنين، وقد جعلهما ابن معين واحدًا، وقال: ما يعرف لقيط غير أبي رزين...»[(١)].

٥ ـ عدم الاهتداء إلى الرجل ومجانبة الصواب في تعيينه:

وذلك نشأ عن قلة الاطلاع، واستعمال الظن والتخمين، ومن أمثلة هذا السبب في الوهم: ما أورده الحافظ ابن حجر في ترجمة محمد بن علي بن ميمون الرقي العطار[(٢)]، قال: «قلت: وذكر النُّباتي[(٣)] في ذيل الكامل عن إسحاق الفروي محمد بن علي العطار روى عنه المظفر بن سهل، ذكره الدارقطني في إسناد مجهول، ثم جوَّز النباتي أنه الرقي، لكونه من طبقته، وأيد ذلك ابن أبي حاتم، ذكره الرقي وأن أباه أبا حاتم روى عنه، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وليس كما ظن النباتي، فإن الرقي إمام حافظ ثقة كما ترى بخلاف شيخ المظفر»[(٤)].

٦ ـ متابعة من سبق من أهل العلم على الوهم وتقليده في ذلك:

ففي ترجمة عبد الله بن عمر النميري[(٥)]، نقل الحافظ ابن حجر عن المزي قوله أن صاحب الكمال خلط ترجمته بترجمة عبد الله بن عمر بن

---

(١) تهذيب التهذيب (٤/٦٠٦).

(٢) ثقة من الحادية عشرة أخرج له النسائي، انظر: التقريب (ص٤٩٧).

(٣) هو الحافظ الناقد أبو العباس أحمد بن محمد بن مفرج الأموي مولاهم الأندلسي النباتي، المعروف بابن الرومية (المتوفى سنة ٦٣٧هـ). ترجمته في تذكرة الحفاظ (٤/١٤٢٥ ـ ١٤٢٦).

(٤) تهذيب التهذيب (٥/٢٢٩)، وأيضًا (١/٥١٦).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في التقريب (ص٣١٥): «صدوق ربما أخطأ» أخرج له البخاري.

غانم، وأن أبا حاتم وغير واحد قد فرَّق بينهما، ثم قال الحافظ: «تبع عبد الغني في ذلك أبا نصر الكلاباذي وأبا إسحاق الحبال، وكذا زعم أبو الوليد الباجي في كتابه رجال البخاري وغيرهم، والصواب التفرقة بينهما»[١].

٧ ـ النقلُ من نُسخ سقيمة، وترك التنبيه على ما ورد في النسخ الصَّحيحة:

وذلك مُوهمٌ أنْ ليس يوجد إلا ما وقف عليه الواهمُ، ومن أمثلته: أنَّ المزي قال عند ترجمة أسيد بن المتشمس التميمي»[٢] روى له ابن ماجه هذا الحديث الواحد، ووقع عنده: أسيد بن المنتشر وهو وهَمٌ، فتعقبه الحافظ ابن حجر قائلًا: «قلتُ: هذا وقع في بعض النسخ دون بعض، وفي كثير منها ابن المتشمس على الصواب»[٣].

٨ ـ التَّصرف في كلامِ المنقول عنه:

وذلك باقتطاع طرفٍ من كلام المنقول عنه ونسبته على غيره، ومن أمثلته: أنَّ المزي قال في ترجمة موسى بن أنس الأنصاري[٤]: «ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من أهل البصرة، وقال: كان ثقة قليل

---

(١) تهذيب التهذيب (٣/ ٢١٦).

(٢) المتشمس: بضم الميم وفتح المثناة والمعجمة، وتشديد الميم المكسورة، قال ابن حجر فيه: «ثقة»، أخرج له الجماعة إلا ابن ماجه. انظر: التقريب (ص١١٢).

(٣) تهذيب التهذيب (١/ ٢٢٠).

(٤) ثقة من الرابعة أخرج له الجماعة أصحاب الكتب الستة، انظر: التقريب (ص٥٤٩).

الحديث، ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال غيره: مات بعد أخيه النضر بن أنس» فقال الحافظ ابن حجر متعقبًا: «بل هو قول ابن حبان متَّصلًا بكلامه في تاريخ الثقات من غير فصل»[1].



(١) تهذيب التهذيب (٥/٥٥٨).

سادسًا: تصنيف الأوهام

يمكن تصنيف الأوهام المستخرجة من «تهذيب التهذيب»، تبعًا لموضوعها على هذا النحو:

١ ـ أوهام في ترجمة الرجل:

وتشتمل على ما يلي:

أ ـ أوهام في تعيين اسم الرجل:

ومن أمثلته ما ذكره المزي في ترجمة الأغر أبي مسلم المدني[١]، فإنه قال: «وزعم قومٌ أنه أبو عبد الله سلمان الأغر وهو وهمٌ»، فعلق ابن حجر على كلامه قائلًا: «قلتُ: منهم عبد الغني بن سعيد وسبقه الطبراني، وزاد الوهمَ وهمًا، فزعم أن اسم الأغر مسلم، وكنيته أبو عبد الله، فأخطأ، فإن الأغر الذي يكنى أبا عبد الله اسمه سلمان لا مسلم، وتفرد بالرواية عنه أهل المدينة، وأما هذا فإنما روى عنه أهل الكوفة»، وكأنه اشتبه على الطبراني بمسلم المدني، شيخ للشعبي، فإنه يروي أيضًا عن أبي هريرة، لكنه لا يلقب بالأغر، وأما أبو مسلم هذا فالأغر اسمه لا لقبه»[٢].

(١) ثقة من الرابعة أخرج له الجماعة أصحاب الكتب الستة. انظر: التقريب (ص٥٤٩).

(٢) تهذيب التهذيب (٥/٥٥٨).

ب ـ أوهام في تعيين كنية ونسب الرجل:

فمن الأول: أنَّ المزي كنَّى ـ تبعًا لصاحب الكمال ـ زياد بن رباح[(١)] بأبي رباح، فتعقبه ابن حجر قائلًا: «لم يذكر أحدٌ ممن ألف في الكنى أنه أبا رباح، وإنما قالوا كنيته أبو قيس، وقد وقع مكنيًّا بها في «صحيح مسلم» في كتاب المغازي، وبذلك كنَّاه البخاري، ومسلم، وابن أبي حاتم، والنسائي، وأبو أحمد، والدارقطني، وابن حبان... وكلٌّ من سمينا من الأئمة حاشا مسلمًا، وإنما كُنِّي بأبي رباح، زياد بن رباح المذكور بعد هذه الترجمة، وكان هذا سبب وقوع الوهم من صاحب الكمال»[(٢)].

ومن الثاني: ذكر المزي ـ تبعًا لصاحب الكمال ـ في نسبة إدريس الأموي[(٣)] أنه إدريس بن صبيح، ثم نقل عن ابن عدي أنه قال: «إنما هو إدريس بن يزيد الأودي»، فقال الحافظ ابن حجر: «وقول ابن عدي أصوب»[(٤)].

ت ـ أوهام في نسبة الرواة إلى المدن والقبائل:

ومن الأمثلة على ذلك أن ابن الحذاء ذكر في رجال «الموطأ» أنَّ أُبي بن كعب[(٥)]، سكن البصرة، فلذلك هو معدودٌ في أهلها، فقال الحافظ ابن حجر: «وما أظنه إلا وهمًا»[(٦)].

---

(١) أخرج له مسلم والنسائي وابن ماجه. انظر: التقريب (ص٢١٩).

(٢) تهذيب التهذيب (٢/ ٢١٤ ـ ٢١٥).

(٣) ثقة، أخرج له الستة. انظر: التقريب (ص٩٧).

(٤) تهذيب التهذيب (١/ ١٢٦).

(٥) من فضلاء الصحابة أخرج له الستة. انظر: التقريب (ص٩٦).

(٦) تهذيب التهذيب (١/ ١٢٢).

ومن أمثلته أيضًا: أن عمرو بن علي زعم أن أجلح بن عبد الله الكندي[1] من بجيلة، فتعقبه الحافظ ابن حجر بقوله: «ليس هو من بجيلة»[2].

جـ ـ أوهام في تاريخ وفاة الراوي:

وتنبيهات الحافظ ابن حجر في ذلك كثيرة[3]، ونسوق منها مثالًا واحدًا من ترجمة عبد الرحمٰن بن حسان بن ثابت[4]، فقد نقل المزي عن خليفة بن خياط أن عبد الرحمٰن مات سنة (١٠٤هـ)، ثم نقل عن ابن عساكر أنه قال: «لا أراه محفوظًا»، ثم حكى أن في ترجمة أبيه مات عن ثمان وأربعين سنة، فقال الحافظ ابن حجر: «وبقدر سِّنِّه جزم ابن حبان ولكن فيه نظرٌ؛ لأنه كان في زمن أبيه رجلًا... فلا يستقيم تاريخ وفاته في هذه السنة، إلا على تقدير أن يكون عاش أكثر من ثمانية وأربعين، وفي أربع ومائة أرَّخه ابن جرير الطبري وابن قانع، وابن حبان، وذكره ابن منده في الصحابة... وابن فتحون في ذيل الاستيعاب، فإن ثبتَ ما ذكروه يكون مات وله ثمان وتسعون»[5].

٢ ـ أوهامٌ في حديث الراوي:

وتشتمل على ما يلي:

---

(١) صدوق شيعي، خرج له البخاري في الأدب المفرد، والأربعة. انظر: التقريب (ص٩٦).

(٢) تهذيب التهذيب (١/ ١٢٣).

(٣) انظر أمثلة أخرى في: تهذيب التهذيب (١/ ٢١ ـ ٢٢ و١/ ٤٥١ ـ ٤٥٢ و٣/ ٣٩ ـ ٤٠ و٣/ ١٣٠ ـ ١٣١) من طبعة دار الفكر، ١٤٠٤هـ.

(٤) ذكره ابن حبان في ثقات التابعين. أخرج له ابن ماجه. انظر: التقريب (ص٣٣٩).

(٥) تهذيب التهذيب (٣/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤).

أ ـ أوهامٌ في تعيين شيوخ الراوي:

من ذلك أن ابن حبان ذكر في «الثقات» إبراهيم بن يزيد النخعي الفقيه[1]، وقيَّد مولده سنة ٥٠هـ، وقال: سمع من المغيرة وأنس، فتصدى الحافظ ابن حجر لبيان ما في كلام ابن حبان من الوهم؛ فقال: «وهذا عجبٌ من ابن حبان، يذكرُ أنه سمع من المغيرة، وأن مولده سنة ٥٠هـ، ويذكر في الصحابة أن المغيرة مات سنة ٥٠هـ، فكيف يسمع منه؟»[2].

ب ـ أوهام في تعيين الرواة عن الراوي:

ومن الأمثلة على ذلك، ما وقع للمزي من إثبات رواية عبد الرحمٰن بن أبي الموالي عن عبد الرحمٰن بن أبي عمرة الأنصاري[3]، قال الحافظ ابن حجر: «وما ادَّعاه المؤلف من أن عبد الرحمٰن بن أبي الموالي روى عنه ليس بشيء، وإنما روى عنه ابن أخيه سأذكره بعدُ»[4].

ت ـ أوهامٌ في المقدار الذي أخطأ فيه الراوي من الحديث:

من ذلك أنَّ العقيلي قال في ترجمة أيوب بن منصور الكوفي[5]: «في حديثه وهمٌ»، فتعقَّبه ابنُ حجر قائلًا: «إنما هو حديثٌ واحدٌ أخطأ في إسناده رواه عن علي بن مسهر عن هشام، عن أبيه عن عائشة، والصواب عن مسعر عن قتادة عن زرارة عن أبي هريرة، ومتنه: «تجاوز

---

(١) ثقة، إلا أنه يرسل كثيرًا، أخرج له الستة، انظر: التقريب (ص٩٥).

(٢) تهذيب التهذيب (١/ ١١٦).

(٣) أخرج له الستة، انظر: التقريب (ص٣٤٧).

(٤) تهذيب التهذيب (٣/ ٤٠٣)، وانظر أمثلة أخرى في: التهذيب (١/ ٩٣ ـ ٩٤ و١/ ٣٧٥ و٧/ ١٧٢) طبعة، دار الفكر.

(٥) صدوق يهم، أخرج له أبو داود، انظر: التقريب (ص١١٩).

لأمتي ما حدثت به أنفسها»[1].

جـ - أوهامٌ في نسبة الحديث إلى الراوي، وليس يعرف به:

ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في ترجمة عباد بن راشد البزار[2]، عند ابن حبان، إذ قال: «كان ممن يأتي بالمناكير عن أقوام مشاهير.... وهو الذي روى عن الحسن قال: حدثني سبعة من الصحابة منهم عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وأبو هريرة وغيرهم، في نهي رسول الله ﷺ عن الحجامة يوم السبت...»[3]، قال الحافظ ابن حجر: «يشير إلى حديث المناهي، وليس هو من رواية عباد بن راشد، إنما هو من رواية عباد بن كثير، فهذا عندي من أوهام ابن حبان»[4].

حـ - أوهام في متن حديث الراوي:

من ذلك أن يعقوب بن سفيان الفسوي أخرج في تاريخه بسنده عن أبي الطفيل عامر بن واثلة الليثي[5]، قال: «كنت يوم بدر غلامًا قد شددتُ عليَّ الإزار، وأنقل اللحم من السهل إلى الجبل»، قال الحافظ ابن حجر بعد أن ساق الحديث: «لي فيه وهمٌ في لفظة واحدة وهي قوله: يوم بدر، والصواب يوم حنين»[6].

---

(١) تهذيب التهذيب (١/ ٢٦٠).

(٢) صدوق له أوهام، أخرج له البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه، انظر: التقريب (ص٢٩١).

(٣) انظر: المجروحين، لابن حبان (٢/ ١٦٣)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي سوريا، ١٤٠٢هـ.

(٤) تهذيب التهذيب (٣/ ٦٤).

(٥) صحابي أخرج له الستة، انظر: التقريب (ص٢٢٢).

(٦) تهذيب التهذيب (٣/ ٥٨).

د ـ أوهامٌ في ترك التنبيه على أنَّ حديث الراوي عند أحد الأئمة الستة:

من ذلك قول الحافظ ابن حجر عند ترجمة زيد بن حارثة أبي أسامة[1]: «اقتصر المؤلف في ترجمته على أن النسائي وابن ماجه رويا له فقط، وقد ثبت حديثه في «صحيح مسلم» من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس في قصة تزويج النبي ﷺ بزينب بنت جحش وفيه قال زيد: «رأيتها عظمت في صدري حتى ما أستطيع أن أنظر إليها...»[2].

ر ـ أوهامٌ في ذكر رجال ليس لهم رواية في الكتب الستة وما يلحق بها:

ومن الأمثلة التي وردت في «تهذيب التهذيب» عند ترجمة جُميع جدِّ الوليد ابن عبد الله الزهري، فلقد أشار المزي إلى أن أبا داود أخرج له، فقال الحافظ ابن حجر: «هذه الترجمة من الأوهام التي لم ينبه عليها المزي، بل تبع فيها صاحب «الكمال»، وليس لجميع هذا رواية في «سنن أبي داود»، وإنما فيه عن الوليد بن عبد الله بن جميع: حدثني جدي عن أم ورقة، وهكذا في أكثر الطرق المروية في «المعجم الكبير»: حدثني جدي، والظاهر أنه تصحيف للمخالفة، وقد مشى الذهبيُّ على هذا الوهم، فقرأتُ بخطه في كتاب «الميزان»: «جُميع لا يُدرى من هو؟!!»[3].

وقد يمعن المزي في ذكر أقوام، وردت أسماؤهم في متون الأحاديث، وليسوا على شرطه في إيراد تراجمهم، من ذلك ذكره لزيد بن

---

(١) صحابي، أخرج له النسائي وابن ماجه زاد ابن حجر ومسلم، انظر: التقريب (ص٢٢٢).

(٢) تهذيب التهذيب (٢/ ٢٣٥).

(٣) تهذيب التهذيب (١/ ٣٩١).

حدير السدي الكوفي في رجال البخاري، قال الحافظ ابن حجر: «وليس لهذا الرجل رواية في الكتب الستة ولا غيرها من تواليف أربابها حتى يذكره في رجالهم، ولو التزم ذلك لاستدركنا عليه جماعة لم يذكرهم، ولا سيما في «صحيح البخاري»، ثم إنه بعد أن ذكر هذا الرجل الذي ليست له رواية لم يعرِّف بشيء من حاله، سوى ما وقع في «الجامع»، فذكره والحالة هذه وعدم ذكره سواء»(1).

وقد يتعجب الحافظُ ابن حجر من مسارعة المزي إلى ادِّعاء أنَّ الرجل قد أخرج له البخاري، ويكون الحال بخلاف ذلك، ومن هذا الباب: قول المزي إن البخاري قد أخرج لكعب الأحبار(2)، لما روى البخاري من حديث الزهري عن حميد بن عبد الرحمٰن، أنه سمع معاوية يحدث رهطًا من قريش بالمدينة، وذكر كعب الأحبار فقال: إنْ كان لمن أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب، وإنْ كنا مع ذلك لنبلُو عليه الكذب»، قال الحافظ ابن حجر: «قلتُ: هذا جميع ما له في البخاري، وليست هذه الرواية عنه، فالعجبُ من المؤلف، كيف يرقِّم له رقْم البخاري معتمدًا على هذه القصة، وفي ذلك نظرٌ؟؟!!.....»(3).

ز ـ مخالفة الأولى في الإشارة إلى حديث الراوي:

ومن الأمثلة في هذا الباب، قول المزي إن البخاري أخرج لمحمد بن الحسن بن هلال القرشي(4) مقرونًا بغيره، قال ابن حجر: «ما

---

(1) تهذيب التهذيب (٢/ ٢٣٧).

(2) ثقة مخضرم، له في مسلم رواية لأبي هريرة عنه، وأخرج له أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في التفسير، انظر: التقريب (ص٤٦١).

(3) تهذيب التهذيب (٤/ ٥٩٥).

(4) أخرج له البخاري والترمذي، وهو صدوق فيه لين، انظر: التقريب (ص٤٧٤).

له فيه سوى حديث واحد، ذكره عقِب إسناد آخر، اجتمعا في شيخ شيخه، ولا يقال لمثل هذا مقرونًا اصطلاحًا»[1].

٣ ـ أوهامٌ في الجرح والتعديل، وبيان مراتب الرواة:

كان لا بد للحافظ ابن حجر أن يتتبع أوهام المتكلمين في رجال الكتب الستة من جهة الجرح والتعديل، ذلك أن غاية كتابه ومقصوده، تحقيق القول في هذه الجهة، وتحرير الخلاف الواقع فيها، ليصفو في الراوي قولٌ يؤخذ به، ويعوَّل عليه في تحديد الطبقة، وتعيين الدرجة، وصحيح حديثه أو تضعيفه.

*** ومما نبه عليه الحافظ ابن حجر في هذا الباب من أوهام:**

أ ـ إثبات الصحبة:

ذلك أنه قد يبادر المترجِمُ إلى إثبات الصحبة لرجل ويورد ترجمته في طبقات الصحابة، فتثبت له العدالة، ويكون ذلك عند البحث خطأً من الرأي، فيسارع الحافظ ابن حجر إلى كشف الوهم فيه، وبيان الداعي إليه، ومن أمثلته: ما ذكره في ترجمة أبي البداح بن عاصم الأنصاري[2]، من أن ابن عبد البر حكى أن له صحبةً، قال: «وهو غلطٌ تعقبناه عليه»[3].

وقد ينشأ التناقض لمثبت الصحبة، فيدعيها لرجل في موضعٍ،

---

(١) تهذيب التهذيب (٥/ ٧٩).

(٢) ثقة، أخرج له أصحاب الكتب الستة، انظر: التقريب (ص٦٢١).

(٣) التهذيب (٥/ ٢٩٧)، وما ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب في معرفة الصحاب (٤/ ١٦٠٨)، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت، ١٤١٢هـ، ولقد ذكر ابنُ حجر أبا البداح في القسم الرابع من الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٤١) وهو القسم المختلف في صحبتهم، وأورد فيه مقالة ابن عبد البر وتعقبها.

وينفيها عنه في موضع آخر، فيكون ذلك من أوهامه: ومن أمثلة هذا الضرب: ما ذكره ابن حجر في ترجمة حابس بن سعد الطائي[1]، قال: «ذكره الذهبي في «الميزان»، ومن شرطه أن لا يذكر فيه أحدًا من الصحابة، لكن قال: يقال له صحبة، وجزم في «الكاشف» بأن له صحبة، ولم يحمِّر اسمه في تجريد الصحابة، وشرطه أن من كان تابعيًا حمَّره[2]، فتناقض فيه، ويغلب على الظن أن ليس له صحبة، وإنما ذكروه في الصحابة على قاعدتهم فيمن له إدراك والله الموفق»[3].

ب - نقل الجرح:

فقد يكون الجرح في رجل غير مقصود، فينقله الجارح على أنه قُصد به الراوي الذي يُبحث عن حاله، فيزلّ في ذلك، ويَسِمُ الراوي الذي بين يديه بميسمٍ يثبت عليه عاره أبد الدهر، وممن وقع له ذلك ابن الجوزي؛ فقد نقل في ترجمة صخر بن عبد الله المدلجي[4]، أن ابن عدي وابن حبان اتهماه بالوضع، قال الحافظ ابن حجر: «ووهم في ذلك عليهما، وإنما ذكرا ذلك في صخر بن عبد الله الحاجبي، وقد أوضحته في «لسان الميزان» بشواهده»[5].

ولقد صرَّح الحافظُ ابن حجر أن مردَّ هذا الوهم في الجملة، التباس راو بآخر، ففي ترجمة عباد بن عباد الأزدي[6]، قال: «أورد ابن الجوزي في الموضوعات حديث أنس إذا بلغ العبد أربعين سنة

---

(١) أخرج له ابن ماجه انظر: التقريب (ص١٤٤).

(٢) التحمير: الكتابة باللون الأحمر، أو الحمرة.

(٣) تهذيب التهذيب (١/ ٤٠٠).

(٤) مقبول، أخرج له الترمذي، انظر: التقريب (ص٢٧٥).

(٥) تهذيب التهذيب (٢/ ٥٤٥).

(٦) ثقة ربما وهم، أخرج له الستة، انظر: التقريب (ص٢٩٠).

من طريق عباد هذا فنسبه إلى الوضع، وأفحش القولَ فيه، ووهِم وهمًا شنيعًا، فإنه التبس عليه براو آخر، وقد تعقبتُ كلامه في الخصال المكفرة»[١].

جـ ـ جرح الراوي:

ومن أنواع الجروح التي ردَّها الحافظ ابن حجر، وعدَّها من الأوهام:

١ ـ تجهيل الراوي: ومن أمثلته ما ذكره ابن حجر في ترجمة عبد الرحمٰن بن عبد الله الغافقي الأندلسي[٢]، بعد أن حكى عن ابن معين قوله فيه: «لا أعرفه»، قال: «قلتُ: هذا الذي ذكر ابن عدي قاله في ترجمة عبد الرحمٰن بن آدم عقِب قول ابن معين في كلٍّ منهما: «لا أعرفه»، وأقرَّه المؤلف عليه، وهو لا يتمشى في كلِّ الأحوال، فربَّ رجلٍ لم يعرفه ابن معين بالثقة والعدالة، وعرفه غيره، فضلًا عن معرفة العين، لا مانع من هذا، وهذا الرجل قد عرفه ابنُ يونس وإليه المرجع في معرفة أهل مصر والمغرب، وقد ذكره ابن خلفون في الثقات»[٣].

٢ ـ تضعيف الراوي: ومن أمثلته ما ذكره ابن حجر في ترجمة خالد بن عبد الله الطحان الواسطي[٤]، قال: «ووقع في «التمهيد»

---

(١) تهذيب التهذيب (٣/ ٦٦).

(٢) هو أمير الأندلس روى عن ابن عمر، قتلته الروم بالأندلس سنة ١١٥هـ، أخرج له أبو داود وابن ماجه. انظر ترجمته في: تاريخ ابن الفرضي (ص٢١٠)، تحقيق: د. روحية السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ، وتقريب التهذيب (ص٣٤٥).

(٣) تهذيب التهذيب (٣/ ٣٨٧) ويشير ابن حجر إلى قول ابن عدي: «إذا لم يعرف ابن معين الرجل فهو مجهول، ولا يعتمد على معرفة أحد».

(٤) ثقة ثبت، أخرج له الستة، انظر: التقريب (ص١٨٩).

لابن عبد البر في ترجمة يحيى بن سعيد في الكلام على حديث البياضي في النهي عن الجهر بالقرآن بالليل، رواه خالدٌ الطحان عن مطرف عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي نحوه، وقال: تفرد به خالدٌ وهو ضعيف، وإسناده كله مما لا يحتجُّ به»، قلتُ: «وهي مجازفة ضعيفة، فإن الكل ثقاتٌ إلا الحارث، فليس فيهم ممن يحتج به غيره»[1].

ويرى الحافظ ابن حجر أن السبب الذي يرد به جرح الجارح، عدم أهليته لهذا الشأن، أو تعنته وتشدده في النقد، فمن الأول: قوله عند ترجمة أحمد بن شبيب بن سعيد الحبطي البصري[2] ـ: «قال أبو الفتح الأزدي: منكر الحديث غير مرضي»، قلتُ: لم يلتفت أحدٌ إلى هذا القول، بل الأزدي غير مرضي»[3].

ومن الثاني قول ابن حجر عند ترجمة مروان بن محمد الأسدي الدمشقي[4]: «... وضعفه أبو محمد بن حزم فأخطأ؛ لأنا لا نعلمُ له سلفًا في تضعيفه إلا ابن قانع، وقول ابن قانع غير مقنع»[5].

٣ ـ ذكر الراوي بجرح لم يثبت عليه: ومن أمثلته ما ذكره ابن حجر في ترجمة فليح ـ بالتصغير ـ بن سليمان المدني[6] نقلًا عن مظفر بن مدرك قال: «كانوا يرون أنه يتناول رجال الزهري، ثم نقل عن أبي داود

---

(١) تهذيب التهذيب (٢/ ٦٢ ـ ٦٣)، وكلام ابن عبد البر في التمهيد (٢٣/ ٣١٩) مؤسسة قرطبة.

(٢) صدوق، أخرج له البخاري وأبو داود في الناسخ والمنسوخ والنسائي، انظر: التقريب (ص٨٠).

(٣) تهذيب التهذيب (١/ ٢٧).

(٤) ثقة، أخرج له مسلم وأصحاب السنن الأربعة، انظر: التقريب (ص٥٢٦).

(٥) تهذيب التهذيب (٥/ ٤٠٨).

(٦) صدوق كثير الخطأ، أخرج له الستة، انظر: التقريب (ص٤٤٨).

أن هذا خطأ، والصواب: «يتناول رجال مالك، ثم قال الحافظُ: «وقال ابن القطان: أصعب ما رُمي به ما روي عن يحيى بن معين عن أبي كامل قال: «كنا نتَّهمه لأنه كان يتناول أصحاب النبي ﷺ كذا ذكر هذا، وهكذا ابن القطان في البيان له، وهو من التصحيف الشنيع الذي وقع له، والصواب ما تقدم، ثم رأيته مثل ما نقل ابن القطان في رجال البخاري للباجي، فالوهم منه»[1].

د ـ وصف حال الرجل في الثقة والعدالة:

من ذلك أن المزي ذكر تخريج ابن ماجه لحديث واحد لعثمان بن يحيى[2] عن عبد الوهاب بن الضحاك عن إسماعيل بن عياش عن محمد قال: «وعبد الوهاب منكر الحديث جدًّا، وقد تابعه المسيب بن واضح، وهو قريب منه عن إسماعيل نحوه» قال الحافظ ابن حجر متعقبًا: «بل هو فوقه بكثير، يكفيك أن أبا حاتم قال فيه: «صدوق»[3].

وإذا كان الحافظُ ابنُ حجر يحتاطُ في تضعيف الثقة، فإنه أيضًا يردُّ وهمَ من يوثِّق الضعيف الذي قيل فيه صالح، أو وسط، أو غير ذلك من الألفاظ المشعرة بالضعف والوهن، وفي ترجمة فرج بن فضالة الحمصي[4]، نقل المزي عن ابن مهدي توثيقه، فانبرى ابن حجر متعقبًا: «لا يغتر أحد بالحكاية المروية في توثيقه عن ابن مهدي، فإنها من رواية سليمان بن أحمد، وهو الواسطي، وهو كذاب»[5].

---

(١) تهذيب التهذيب (٤/ ٥٠٩).

(٢) هو الحضرمي، ضعَّفه الأزدي، أخرج له ابن ماجه، انظر: التقريب (ص٣٨٧).

(٣) تهذيب التهذيب (٤/ ١٠٣).

(٤) ضعيف، أخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجه، انظر: التقريب (ص٤٤٤).

(٥) تهذيب التهذيب (٤/ ٤٨٣).

سابعًا: منهج الحافظ ابن حجر في بيان الأوهام

للباحث المستقرئ لأوهام المتكلمين في الرجال من «تهذيب التهذيب»، أن يقف على منهج الحافظ ابن حجر في الدلالة على الأوهام وردها، وبيان الحق فيها، ومن معالم ذلك المنهج:

- يفصل الحافظ ابن حجر غالبًا بين كلامه لنفسه، وبين كلام المزي بفاصل، فيقول عقب حكاية قول المزي للوهم، : «قلت»، وقد يستعمل هذه اللفظة ابتداءً في مطلع ذكره للوهم.

- يعتمد الحافظ ابن حجر في ردِّ الوهَم على المصادر الأصلية التي نبه أصحابها عليها، ومن هذه المصادر ما وقف عليه، ووصفه بأنه بخط مؤلفه أو كُتب بين يديه، وفيه أشياء كتبها المؤلف مستدركًا بخطه[1].

- إذا لم تتهيأ للحافظ ابن حجر مراجعة الأصل، لكشف الوهم، أحال عليه بقوله: «فيحرر هذا»[2].

- يُبيِّن الحافظ ابن حجر الواهم الأصلي الذي تبعه غيرُه على الوهم[3].

- يُوازن الحافظ ابن حجر بين الأقوال، ويرجِّح منها قولًا يردُّ به

(١) تهذيب التهذيب (١/٣٣٨ ـ ٥١٩).
(٢) المصدر السابق (٢/١٠٥).
(٣) المصدر السابق (١/٣٣٩).

الوهم، ويؤيد ما اختاره بدليل النقل الصحيح تارة، أو بدليل الواقع والمشاهدة تارة أخرى[1]، وإذا عُدم الأمران، رجع إلى معرفته وعلمه، فرجَّح بهما[2].

- إذا توقف الحافظ ابن حجر في شيء لم يجزم أنه الحق، وما عداه وهمٌ، وقال: «أظنه كذا وكذا...»[3]، أو قال: «... وليس ما قال ببعيد»[4].

- عبارة الحافظ ابن حجر في بيان الأوهام - في الجملة - متأدبة، ومن عادته فيها أن يقول: «... وغلط فلان[5]...»، أو يقول: «.. وما أظنه إلا وهمًا»[6]، أو يقول: «... والظاهر أنه خطأ»[7]، وقد يعتذر الحافظ عن الواهم، فيرى أن ما وقع له: «سبق قلمٍ»[8].



(١) تهذيب التهذيب (١/ ٥٥ و٥/ ٥٧١).
(٢) المصدر السابق (٥/ ٥٧١).
(٣) المصدر السابق (١/ ٤٠٣).
(٤) المصدر السابق (١/ ٣٣٨).
(٥) المصدر السابق (١/ ٢٣).
(٦) المصدر السابق (١٠/ ٢٣٠).
(٧) تهذيب التهذيب (١/ ٢٣ - ٢٧، ١٦٤) من طبعة، دار الفكر، ١٤٠٤هـ.
(٨) تهذيب التهذيب (١/ ٤٧٨).

خاتمة الدراسة

قصدت هذه الدراسة تتبع ما نبَّه الحافظُ ابن حجر عليه من أوهام في «تهذيب التهذيب»، مع بيان أسباب هذه الأوهام وحقيقتها، وبيان منهجه في كشفها، وتعقُّب أصحابها.

ولعل أهمَّ ما خلُصت إليه الدراسةُ:

ـ ليس «تهذيب التهذيب» اختصارًا لـ«تهذيب الكمال» للمزي حسبُ، بل لقد سبرَ فيه الحافظ ابن حجر أقوال المتكلمين في رجال الكتب الستة، وتتبعها من مصادر كثيرة ومتنوعة، وعرضها على ميزان النقد، فبيَّن أوهام قائليها، وأوقف غيره من المتأخرين على أخطاء أصحابها.

ـ صار «تهذيب التهذيب» لهذا المعنى الذي أومأنا إليه مصدرًا لا غنى عنه لمن أراد الوقوف على خلاصة أقوال أهل العلم في رجال الكتب الستة بعد موازنتها، وتحقيق القول فيها، وتخليصها من أوهام أصحابها، كما أنه صار مدخلًا لا معدل عنه لكتب الرجال المؤلفة قبله إلى عهد المزي والذهبي، ولكتب العلل التي تعدُّ مصادر بيان الأوهام، ومراجع كشف الأغلاط.

ـ يكشف استقراء الأوهام المستخرجة من «تهذيب التهذيب»[1] عن

(١) جردت أوهام المتكلمين على رجال الكتب الستة من تهذيب التهذيب فبلغت أكثر من أربعمائة وتسعين وهمًا في أسماء الرواة وأنسابهم وكناهم، وتواريخ =

تنوعهما، كما يكشف ذلك عن أسماء الواهمين الذين تفاوتت درجاتهم في العلم، وطبقاتهم في المعرفة بهذا الشأن، فمنهم من أهل الحديث: أبو داود الطيالسي، وإسحاق بن راهويه، والبخاري، والترمذي، وابن حبان، وابن عدي، والحاكم أبو أحمد، والحاكم أبو عبد الله، وابن عبد البر، وابن الجوزي، والمزي، والذهبي... ومنهم من أهل التاريخ: الواقدي، وخليفة بن خياط، وبحشل، والخطيب مع تقدمه في الحديث على ما هو معروفٌ.

ومنهم ممن كان له حظ واسع من العلوم: ابن حزم الظاهري، ومنهم من أهل الأنساب: الرشاطي، والدمياطي.

ـ نثر الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» من عيون قواعد الجرح والتعديل الشيء الكثير، فصار كتابه بذلك خزانة لهذا العلم، ومصدرًا لهذا الفن، ولقد أعانه على ذلك، استحضاره الواسع لأقوال أهل العلم في الرواة، وموازنته بينها، مع بيان العثرات، وكشف الأوهام.

وبعدُ: فحريٌّ بكتاب هذا بعض شأنه، وتلك بعض صفاته، أن يراه أهل العلم مطبوعًا في تحقيق حافل، وعمل علمي باهر يليق به، وبمنزلة صاحبه[1].

= وفياتهم وبلدانهم، وتصحيف أسمائهم، ومراتبهم في الجرح والتعديل وغير ذلك.

(١) طبع تهذيب التهذيب عدة طبعات من أشهرها الطبعة الهندية، وعليها خرجتْ كثيرٌ من طبعات الكتاب، ومن بينها طبعة مؤسسة الرسالة، واتصل بي أنَّ الكتاب يحقق في رسائل علمية في كلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ووقفتُ على ما يُفيد أن الشيخ أحمد معبد عبد الكريم يحققه.



كتاب «نُزهة النظر» للحافظ ابن حجر وأثره في الدِّراسات الحدِيثِيَّة[1]

سبب التأليف وتاريخه

أَلَّف الحافظُ ابن حجر «نخبة الفكر» في مصطلح أهل الأثر سنة اثنتي عشرة وثمانمائة للهجرة، وكان من سبب تأليف الحافظ له، أن بعض الإخوان سأله أن يلخص له مهمَّ ما اشتمل عليه كتاب ابن الصلاح، فأجابه إلى طلبه، وأسعفه برغبته، ولخصه في أوراق لطيفة سماها: «نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر»[2].

ثم رغب إليه صاحبه ثانيًا بعد أن أجابه أولًا بوضع المتن أن يضع

---

(١) نُشرت هذه الدراسة في مجلة الإحياء التي كانت تصدر عن رابطة علماء المغرب في العدد الرابع، سنة ١٤١٥هـ الرباط (ص١٤٩)، وأخرج بعدي إبراهيم بن محمد نور سيف كتابه عن: «نخبة الفكر دراسة عنها وعن منهجها» عن الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، سنة ١٤٢٠هـ، ولم يعرج على دراستي هذه عن النخبة، مع أنه ذكر تحقيقي لليواقيت والدرر في شرْح شرح نخبة ابن حجر للمناوي، ت١٠٣١هـ، (ص١٥٧) ووهِم في سنة تقديمي لرسالة الماجستير فقال: «١٤١٣هـ» بينما الصواب أن الرسالة قُدِّمت في السنة الجامعية، ١٤١١هـ ١٤١٢هـ.

(٢) نزهة النظر بشرح نخبة الفكر، لابن حجر، علق عليها محمد كمال الدين الأدهمي مكتبة التراث الإسلامي القاهرة دون تاريخ، (ص٦).

عليه شرحًا يبيِّن ما خفي من معانيه، ويزيل عمَّا انغلق من فوائده الغموضَ والإبهام، ويقربه إلى المبتدئ في هذا الفن[١].

فوافقه الحافظ ابن حجر على بذل مطلوبه، بأن شرح «نخبة الفكر»، في مجلد لطيف سماه: «نزهة النظر بشرح نخبة الفكر»[٢].

منهج الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر»

افتتح الحافظ ابن حجر كتابه بمقدمة في بيان المصنفات التي ألفت في مصطلح أهل الحديث في القديم والحديث، حيث كان أول من صنف في ذلك القاضي أبو محمد الرامهرمزي في كتابه: «المحدث الفاضل»، والحاكم أبو عبد الله النيسابوري في كتابه: «معرفة علوم الحديث»، وأبو نعيم الأصفهاني.

ثم جاء الخطيب البغدادي ـ بعد هؤلاء ـ فجمع في أحكام الرواية وآدابها كتبًا عديدة، بحيث قلَّ فنٌّ من فنون الحديث إلا وله فيه كتاب مفردٌ.

وتلاه القاضي عياض فألف في ذلك كتابه: «الإلماع»، وأبو حفص الميانجي فألف أيضًا جزءًا لطيفًا سماه: «ما لا يسع المحدث جهله».

ثم كثرت التآليف بعد ذلك وبُسط القولُ فيها ليكثر النفع بها.

ولبث الناسُ على ذلك حتى جاء الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان ابن الصلاح، فجمع حين ولي تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه: «علوم الحديث»، الذي اشتمل على مقاصد الكتب التي تقدمت

---

(١) نزهة النظر (ص٦).

(٢) المصدر السابق نفسه.

عليه في هذا الفن، مع ما أضافه إليها من فوائد غيرها، فلذلك حوى كتابه ما تفرَّق في غيره من عيون هذا الفن وفرائده.

ولذلك أقبل الناس عليه، وساروا بسيره، واعتنوا به نظمًا واختصارًا واستدراكًا ومعارضة وتنكيتًا[1].

ولقد أبان الحافظ ابن حجر عن منهجه في كتابه بقوله: «. . . فلخصته في أوراق لطيفة سميتها: «نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر»، على ترتيب ابتكرته أو سبيل انتهجته، مع ما ضمنته إليه من شوارد الفرائد، وزوائد الفوائد، فرغب إليَّ ثانيًا أن أضع عليها شرحًا يحلُّ رمزها، ويفتح كنوزها، ويوضح ما خفي على المبتدئ من ذلك، فأجبته إلى سؤاله، رجاء الاندراج في تلك المسالك، فبالغت في شرحها في الإيضاح والتوجيه، ونبهتُ على خبايا زواياها؛ لأن صاحب البيت أدرى بما فيه، وظهر لي أن إيراده على صورة البسط أليق، ودمجها ضمن توضيحها أوفق»[2].

*** ويمكن إجمال ملامح المنهج الذي سار عليه الحافظُ ابن حجر في كتابه، من خلال هذا النص الجامع في الآتي:**

١ ـ لخص الحافظ ابن حجر ما اشتمل عليه كتاب ابن الصلاح.

٢ ـ سلك الحافظ ابن حجر في ذلك طريقًا جديدًا ومنهجًا مبتكرًا.

٣ ـ اعتمد الحافظ ابن حجر في شرح «نخبة الفكر» طريقة الدمج، وذلك بأن أدخل المتن في الشرح، بحيث حصل الامتزاج بينهما والتوفيق.

---

(١) نزهة النظر (ص٤ ـ ٦).

(٢) المصدر السابق (ص٦).

٤ ـ استدرك الحافظ ابن حجر على ابن الصلاح أنواعًا من علوم الحديث لم يذكرها.

*** ولشرْح هذه الأمور الأربعة، نستعرض عمل الحافظ ابن حجر في كتابه وهو يتلخص فيما يلي:**

• أولًا: افتتح الحافظ ابن حجر كتابه بالكلام على الأخبار، فقسَّمها إلى الأقسام التالية:

ـ قسم المتواتر: وتكلم فيه ابن حجر على تعريفه وشروطه، والعلمِ المستفاد منه[1].

ـ قسم الآحاد: وقسمه ابن حجر إلى الأقسام الآتية:

مشهور أو مستفيض على رأي جماعة.

عزيز.

غريب[2].

ثم تكلَّم الحافظُ ابن حجر عن العلم المستفاد من أخبار الآحاد، وقسمها إلى مقبول ومردود.

• ثانيًا: قسَّم ابن حجر الآحاد باعتبار آخر إلى ما يلي:

١ ـ صحيح: وتكلم فيه عن شروط الصحة من عدالة وضبط واتصال وانعدام العلة والشذوذ، وقسمه إلى قسمين:

ـ صحيح لذاته.

ـ صحيح لغيره[3].

---

(١) نزهة النظر (ص٧ ـ ١٠).

(٢) المصدر السابق (ص١٠ ـ ١٣).

(٣) المصدر السابق (ص١٨ ـ ١٩).

وذكر الحافظ ابن حجر مراتب الصحة، وتفاوت الصحيح فيها، وما التحق بذلك من ذكره لأحاديث الشيخين، والمفاضلة بينهما[1].

٢ ـ حسن: وقسمه إلى قسمين:

ـ حسن لذاته.

ـ حسن لغيره.

ثم ذكر مراتبه وما التحق به من مسائله كالجمع بين الحسن والصحة، أو بين الصحة والغرابة أو بين الحسن والغرابة[2].

ثم ذكر الحافظ ابن حجر مراتب الحسن وما التحق به من مسائله؛ كالجمع بين الصحة والحسن، أو بين الصحة والغرابة، أو بين الحسن والغرابة[3].

ثم تكلم ابن حجر على زيادة الثقة ومخالفته لأرجح منه، وعلى مخالفة الضعيف لأوثق منه، وعلى المتابعات والشواهد والاعتبار الذي هو هيئة التوصل إليهما[4].

● **ثالثًا: قسم الحافظ ابن حجر المقبول إلى الأقسام التالية:**

١ ـ المحكم.

٢ ـ المشكل وهو النوع المسمى: «مختلف الحديث».

٣ ـ الناسخ والمنسوخ[5].

وتكلم على كل قسم من هذه الأقسام على حدة.

---

(١) نزهة النظر (ص٢٠ ـ ٢٤).

(٢) المصدر السابق (ص٢٤ ـ ٢٦).

(٣) المصدر السابق (ص٢٤ ـ ٢٦).

(٤) المصدر السابق (ص٢٦ ـ ٣٣).

(٥) المصدر السابق (ص٣٣ ـ ٣٤).

• **رابعًا: ثم شرع الحافظ ابن حجر بعد ذلك في بيان أحكام المردود، وقسمه إلى قسمين:**

(أ) قسم سببه السقط اللاحق للإسناد، وتدخل تحته الأنواع الآتية:

١ ـ المعلق.

٢ ـ المرسل.

٣ ـ المعضل.

٤ ـ المنقطع.

٥ ـ المدلس.

٦ ـ المرسل الخفي[١].

ب ـ قسم سببه الطعن في الراوي:

وله عشرة أسباب: خمسة منها تتعلق بالعدالة، وخمسة تتعلق بالضبط.

ـ فأما الخمسة المتعلقة بالعدالة فهي:

١ ـ كذب الراوي، وحديث من وُصف بذلك هو الموضوع[٢].

٢ ـ تهمته بالكذب، وحديث من وصف بذلك المتروك[٣].

٣ ـ فحش غلطه.

٤ ـ غفلته.

٥ ـ فسقه.

وحديثُ من وُصف بفحش الغلط، أو الغفلة، أو الفسق يسمى: «المنكر»[٤].

---

(١) نزهة النظر (ص٣٥ ـ ٤٠).

(٢) المصدر السابق (ص٤١).

(٣) المصدر السابق (ص٤٤).

(٤) المصدر السابق نفسه.

ـ **وأما الخمسة المتعلقة بالضبط فهي:**

١ ـ وهمُ الراوي، وحديث من وصف بالوهم يسمى المعلل[١].

٢ ـ مخالفة الراوي، ويندرج تحتها المدرج، والمقلوب، والمضطرب، والمزيد في متصل الأسانيد، والمحرف والمصحف.

واستطرد الحافظ ابن حجر هنا إلى ذكر رواية الحديث بالمعنى والخلاف في ذلك، وإلى ذكر مشكل الحديث وغريبه[٢].

٣ ـ جهالة الراوي:

وفي هذا السبب تندرج الأنواع التالية:

ـ ذكر من نعت بصفات ونعوت متعددة.

ـ الوُحدان.

ـ المبهم.

ـ المهمل[٣].

٤ ـ بدعة الراوي: وتنقسم البدعة إلى قسمين:

ـ ما اقتضت التكفير.

ـ ما اقتضت التفسيق[٤].

٥ ـ سوء حفظ الراوي: ودرس الحافظ ابن حجر في هذا السبب «الشاذ»، و«الاختلاط»[٥].

---

(١) نزهة النظر (ص٤٤ ـ ٤٥).

(٢) المصدر السابق (ص٤٥ ـ ٥٠).

(٣) المصدر السابق (ص٥١ ـ ٥٣).

(٤) المصدر السابق (ص٥٣ ـ ٥٤).

(٥) المصدر السابق (ص٥٥).

• **خامسًا: ثم تحدث الحافظ ابن حجر عن أحكام الإسناد، وقسمه باعتبار غاية انتهائه إلى ما يلي:**

١ ـ المرفوع: وتكلم على أنواعه، وعلى الصيغ المختلف فيها بين الرفع والوقف[(١)].

٢ ـ الموقوف: واستطرد فيه إلى الكلام على تعريف الصحابي[(٢)].

٣ ـ المقطوع[(٣)].

ثم تكلم الحافظ ابن حجر على الصفات التي تعرض للراوي من علُوٍّ ونزول، ورواية الأقران والمدبج، ورواية الأكابر عن الأصاغر وعكسه، ورواية الآباء عن الأبناء وعكسه، والصحابة عن التابعين، وذكر من روى عن أبيه عن جده، والسابق واللاحق، والمهمل، ومن حدث ونسي، والمسلسل[(٤)].

ثم استطرد لذكر صيغ الأداء ومراتبها، ووجوه التحمل وطرقه، والمتفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف والمتشابه[(٥)].

ثم ختم كتابه بخاتمة[(٦)]، ذكر فيها طبقات الرواة، ومواليدهم ووفياتهم، وبلدانهم وأوطانهم وأحوالهم تعديلًا وتجريحًا وجهالة، وتعرض لمسائل الجرح والتعديل، فذكر مراتب الجرح والتعديل، ومسألة تقديم الجرح على التعديل، وبيان سببهما.

---

(١) نزهة النظر (ص٥٥ ـ ٦٣).

(٢) المصدر السابق (ص٦٣).

(٣) المصدر السابق (ص٦٨).

(٤) المصدر السابق (ص٦٩ ـ ٧٦).

(٥) المصدر السابق (ص٧٦ ـ ٨٦).

(٦) تقع هذه الخاتمة من (ص٨٦ إلى ص٩٨).

ثم ذكر الحافظ ابن حجر الكنى، وضرورة معرفة أسماء المكنين، ومعرفة من اختُلف في كنيته، ومعرفة من كثرت كُناه ونعوته، ومعرفة من وافقت كنيته اسم أبيه، ومعرفة من وافقت كنيته كنيةَ زوجته، ومعرفة من نُسب إلى غير ما يسبق إليه الفهم، ومعرفة من اتفق اسمه واسم أبيه وجده، ومعرفة من اتفق اسم الراوي واسم شيخه وشيخ شيخه، ومعرفة من اتفق اسم شيخه والراوي عنه، ومعرفة الأسماء المجردة، والأسماء المفردة، ومعرفة الكنى المجردة، والأنساب والألقاب، وأسباب ذلك، ومعرفة الموالي، والإخوة والأخوات، وآداب الشيخ والطالب، وسن التحمل والأداء، ومعرفة كتابة الحديث، وصفة عرضه وسماعه، والرحلة فيه، وصفة تصنيفه، ومعرفة سبب وروده.

خصائص الكتاب

يمكن تلخيص خصائص «نزهة النظر» بعد الوقوف على محتواه فيما يلي:

١ ـ يمتاز الكتاب بترتيبه المبتكر الذي لم يسبق إليه صاحبه، ومنهجه الجديد الذي خالف فيه ابن الصلاح في كتابه في علوم الحديث.

٢ ـ لم يسرد الحافظ ابن حجر في كتابه الأنواع سردًا، ولكنه قسمها تقسيمًا دقيقًا، كما يصنع المناطقة بالترديد بين القِسم ومُقابله، أو بين النفي والإثبات، وذلك يساعد على لَمِّ شتات الجزئيات والتفاصيل، وإرجاع الكل إلى كليات يسهِّل حفظها، وييسِّر الوقوف على دقائقها.

٣ ـ احتوتْ «نُزهة النظر» على زيادة أنواع لم يذكرها ابنُ الصَّلاح، وقد أشار إلى ذلك السَّخاوي بقوله: «نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: كُراسة فيها مقاصد الأنواع لابن الصلاح، وزيادة أنواع لم يذكرها»[(١)].

ومن هذه الأنواع معرفة سبب الحديث، وصفة تصنيفه، ومعرفة من وافقت كنيته اسم أبيه، ومعرفة من وافقت كنيته كنية زوجته وغير ذلك.

٤ ـ يمتاز الحافظ ابن حجر باعتنائه بضبط التعاريف وتحريرها عما

---

(١) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر مخطوط الخزانة الحسنية بالرباط بالمغرب برقم (٢٥٠٠) (ج١/لوحة ٢٦٦).

يرد عليها من الإيرادات والتعقبات[1].

٥ ـ اعتنى الحافظ ابن حجر بتوجيه بعض الآراء التي ينقلها عن أصحابها بعد الموافقة عليها[2].

٦ ـ يتميز منهج الحافظ ابن حجر بالتقصي ـ مع الاختصار ـ للآراء والتوسع في بسط الأقوال، مع بيان أدلة كل رأي وقول مما يدل على استقراء تام، ومعرفة واسعة بالموضوع المؤلف فيه[3].

٧ ـ يمتاز الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر» بالنقد الصريح لما يراه مجانبًا للصواب، غير ثابت عند النظر والتحقيق، وذلك بواسطة الحجج والأدلة التي يسوقها فمثلًا عندما ذكر ابن الصلاح أن مثال المتواتر على ما فسره يعزُّ وجوده قال: «وما ادعاه من العزة ممنوع، وكذا ما ادعاه غيره من العدم؛ لأن ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق، وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لإبعاد العادة أن يتواطؤوا على كذب، أو يحصل منهم اتفاقًا»[4].

٨ ـ يمثِّل الحافظُ ابن حجر في الغالب للأنواع التي يذكرها بالقدر الذي يبيِّنها ويجلِّيها بوضوح[5].

---

(١) نزهة النظر (ص٦٤).

(٢) انظر على سبيل التمثيل: نزهة النظر (ص٥٤).

(٣) نزهة النظر (ص٦ ـ ٧).

(٤) نزهة النظر (ص١٠).

(٥) انظر: نزهة النظر (ص٢٨ و٢٩ و٣٠ و٣١).

مكانة الكتاب وعناية العلماء به

جاء الحافظ ابن حجر بكتاب لم يسبق عليه، ولم يعرج أحدٌ قبله عليه، فلما انتشر الكتاب وذاع صيته بين العلماء، عرفوا له مكانته ومنزلته، لما عاينوه من علمٍ جمٍّ، ومنهج فذ، وجمْعٍ مغنٍ.

ولقد أدرك ابن حجر نفسه نفاسة كتابه، وجلالة المنهج الذي سار عليه فيه، فأثنى عليه في جملة ما قد أثنى عليه من تصانيفه[1].

وتظهر عناية العلماء بـ«النخبة» وشرحها في الآتي:

أولًا: تنافسهم في نسخه وكتابته:

فمن كتبه الشيخ شمس الدين محمد بن مرهم الدين الشرواني[2].

ثانيًا: إقبالهم على تحصيله واقتنائه:

وفي ذلك يقول السَّخاويُّ: «وتنافس الفضلاء من أبناء العرب والعجم في تحصيله والاعتناء به»[3].

---

(١) البدر الطالع بمحاسن منْ بعد القرن السابع، للشوكاني، مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٤٨هـ، (١/ ٨٩).

(٢) الجواهر والدرر (١/لوحة ٢٦٦).

(٣) المصدر السابق نفسه.

ثالثًا: إقبالهم على قراءته على الحافظ ابن حجر، وحرصهم على أخذه عنه مباشرة:

فمن الأجلاء الذين قرؤوه على ابن حجر: تلميذه وخريجه السخاوي[(١)]، والكمال بن أبي شريف، وقد صرَّح بذلك في مقدمة حاشيته على «نزهة النظر»، فقال: «هذه حواشي علَّقتها على النخبة تأليف شيخنا شيخ الإسلام والحفاظ أبي الفضل.. وبعضها حين قراءتي عليه الشرح المشار إليه، وبعضها حين إقرائي»[(٢)].

ومن هؤلاء الحافظ الرحالة عبد العزيز بن عمر بن فهد المكي (ت٩٢٠هـ)، حيث قال أثناء ذكر ابن حجر: «سمعتُ من لفظه المسلسل بالأولية بطرق... ونخبة الفكر»[(٣)].

رابعًا: صرف هممهم إلى حفظ النخبة وشرحها:

فمن حفاظها السخاوي[(٤)]، وعبد العزيز بن فهد المكي[(٥)].

خامسًا: إقبالهم على تدريس النخبة وشرحها وإقرائها، والبحث فيها:

فهذا السيوطي يقرأ على التقي الشمني شرحه لنظم النخبة

---

(١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، دون تاريخ (٢/٨).

(٢) حاشية الكمال بن أبي شريف على نزهة النظر، نسخة جامعة الملك سعود برقم (١٩٢٩/٧ لوحة ١).

(٣) ذيل ابن فهد على تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث العربي عن الطبعة الهندية (ص٣٣٥ ـ ٣٣٦).

(٤) الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، لنجم الدين الغزي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م، (١/ ٥٣).

(٥) الكواكب السائرة (١/ ٣٣٨).

لوالده[(١)]، وهذا العلامة محمد بن محمد الغزي يقرأ النخبة على برهان الدين البقاعي[(٢)].

سادسًا: حظيت النخبة وشرحها من ثناء العلماء ـ نثرًا ونظمًا ـ بالشيء الكثير:

فمن النثر ما جاء في ديباجة نتيجة النظر في نخبة الفكر، لكمال الدين الشمني (ت٨٢١هـ): «.... فإن الكتاب المسمى «نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر» من معلقات الشيخ مفتي الأنام... أبي الفضل شهاب الدين ابن حجر حرس الله هذا الشهاب كما حرس به سماء السُّنَّة، وبوأه أبهى المنازل من غرف الجنة، وجعل سعيه في العلم مشكورًا وجزاه لما صنف فيه جزاء موفورًا ـ قد رتبه ترتيبًا بديعًا، وسلك في تهذيبه مسلكًا منيعًا، فهو وإن صغُر حجمُه كُنيْفٌ ملئ علمًا»[(٣)].

ـ **ومن النظم** ما قاله شرف الدين عيسى بن سليمان الطنوبي:

علمُ الحديثِ غدًا في نخبة الفِكر ... نارًا على علَمٍ، يدعُو أولي الأثَر[(٤)]

ومنه ما أنشده بعضهم وأحسن وأجاد:

إن كنتَ تبغي سبيلَ الرُّشد في الأثر ... فاشْف الغليل بما في نخبة الفكر

وكحِّل بتوضيحها عين البصيرة كي ... تحظى بما رُمـته من «نزهة النظر»

---

(١) الكواكب السائرة (١/ ٢٢٧).

(٢) الكواكب السائرة (٢/ ٤).

(٣) الجواهر والدرر (١/لوحة ٨٥).

(٤) هذا البيت من جملة أبيات في مدح نخبة الفكر، توجد مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (٨٨٨)، مجاميع طلعت، انظر: فهرست مخطوطات دار الكتب المصرية، مصطلح (ص٣١٥)، المطبوع سنة ١٩٦٢م، ولم أقف على غيره.

لـلّـه در الـذي أنـشـأ حـدائـقــهــا فكم أرت من شذاها العمي بالبصر[(١)]

سابعًا: أغنى كتابُ النخبة وشرحها عن باقي كتب الفن، وكفى في التوفر على دراسة الحديث وعلومه عن مراجعة المطولات:

يقول القنوجي في أثناء حديثه عما يجب على طالب العلم أن يأخذ نفسه به: «ثم يتعلم اصطلاح علم الحديث، ويكفيه في مثل ذلك النخبة وشرحها»[(٢)].

ثامنًا: نهل كلُّ من جاء بعد الحافظ ابن حجر من كتابه، وكرع من حياضه فأصْدرهُم جميعهم، وقد سُقوا وارتووا:

ودونك مثلًا «فتح المغيث»، للسخاوي، أو «تدريب الراوي»، للسيوطي، ففيهما نقولٌ كثيرةٌ منه.

تاسعًا: من مظاهر العناية بالنخبة:

نقل بعض علماء الأعاجم لها إلى لغتهم، فترجمها أحمد بن عبد الله بن علي الأغروسي الحميدي السامي (المتوفى سنة ١٢٧٠هـ) إلى التركية، وطبع كتابه في اسطنبول سنة ١٣٢٧هـ[(٣)].

وممن ترجم «النخبة» وشرحها أيضًا محمد حسين هزاراوي إلى الفارسية، وطبع كتابه في لاهور على الحجر سنة ١٣٠٨هـ[(٤)].

---

(١) الأبيات في قضاء الوطر لإبراهيم بن إبراهيم اللقاني نسخة الخزانة العامة بالرباط برقم (٥٠٧ ف لوحة ٢)، وبهجة النظر شرح نخبة الفكر، للسندي، نسخة جامعة الملك سعود برقم (١٤٠٤/ ١ لوحة ١).

(٢) أبجد العلوم، للقنوجي، دار الكتب العلمية، بيروت، دون تاريخ (١/ ٣٧٦).

(٣) تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان، دار المعارف بمصر ١٩٦٢م، (٦/ ٢٠٦).

(٤) تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان (٦/ ٢٠٧).

عاشرًا: يظهر اعتناءُ العلماء بالنخبة وشرحها في إقبالهم على اختصارها وشرحها، وكتابة الحواشي عليها ونظمها:

وفيما يلي عرضٌ لما وقفتُ عليه من مختصراتها ومنظوماتها والشروح والحواشي عليها:

*** أ ـ المختصرات:**

١ ـ **مختصر نخبة الفكر لابن حجر**، لمحمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى المعروف بابن الوزير (المتوفى سنة ٨٤٠هـ). ولهذا المختصر نسخ خطية في دار الكتب المصرية برقم ٧١٤ مجاميع طلعت، وفي جامعة محمد بن سعود الإسلامية برقم ٢٦١٠، وفي جامعة الملك سعود برقم ٢٤٥٤/١.

٢ ـ **المختصر في مصطلح أهل الأثر**، لعبد الله بن بهاء الدين محمد بن جمال الدين عبد الله بن نور الدين علي العجمي الشنشوري الشافعي الفرضي (المتوفى سنة ٩٩٩هـ)، وتوجد نسخة خطية منه بدار الكتب المصرية برقم ١٣٦ مجاميع طلعت.

٣ ـ **المختصر في نخبة الفكر**، للشيخ عبد الوهاب بركات الشافعي الأحمدي، كان حيًّا سنة ١١٥٠هـ.

منه نسخة خطية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم٤٩٨٧.

٤ ـ **مختصر نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر**، تأليف المولى محمد بن مصطفى الأفكرماني (المتوفى سنة ١١٦٠هـ). وتوجد نسخة خطية منه بدار الكتب المصرية برقم ٦٩٩ مجاميع طلعت.

٥ ـ **خلاصة النخبة في مصطلح الحديث**، لمؤلفه محمد بن حسن بن همات الحنفي التركماني الدمشقي (المتوفى سنة ١١٧٥هـ)، توجد منه

نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم ١٧٦ مجاميع طلعت.

٦ ـ **شرح مختصر نخبة الفكر في أصول الحديث**، لمؤلفه عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز الأبهري، منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم ٣٠ تيمور.

*** ب ـ المنظومات:**

١ ـ **نظم نخبة الفكر في علم الأثر لابن حجر**، لمحمد بن محمد بن حسن الشمني (المتوفى سنة ٨٢١هـ)، ذكره له حاجي خليفة[1]، والكتاني وقال: «وقد ترجمهُ ابنُ حجر في «معجمه» وقال: «نظم نخبة الفكر التي لخصتها في علوم الحديث»[2]، وتوجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم ٨٨٠ مجاميع طلعت، وأخرى في جامعة الملك سعود برقم ١٥٣٢.

وشرَح هذا النظم ولد المذكور تقي الدين أحمد بن محمد بن محمد الشمني (المتوفى سنة ٨٧٢هـ) وسماه: «العالي الرتبة في شرح نظم النخبة»، ذكره له ابن القاضي[3]، وحاجي خليفة، والكتاني[4]، وحققه سنة ١٤٢٤هـ في رسالة ماجستير معتز عبد اللطيف الخطيب في جامعة أم درمان، وأخرجه محققًا مطبوعًا هارون بن عبد الرحمٰن الجزائري في دار ابن حزم في بيروت.

---

(١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ، (٢/١٩٣٦).

(٢) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السُّنَّة المشرفة، لمحمد بن جعفر الكتاني، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٩٦٣م، (ص٢١٦).

(٣) درة الحجال في أسماء الرجال، لابن القاضي، حققه: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٠م، (١/٩٦).

(٤) كشف الظنون (٢/١٩٣٧)، والرسالة المستطرفة (ص٢١٧).

٢ ـ **نظم نخبة الفكر**، لأحمد بن إبراهيم بن نصر الله بن أحمد بن محمد بن أبي الفتح العسقلاني الكتاني الحنبلي (المتوفى سنة ٨٧٩هـ)، وتوجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم ٨٨٠ مجاميع طلعت.

٣ ـ **نظم النخبة**، لشهاب الدين أحمد بن محمد الطوخي (المتوفى سنة ٨٩٢هـ)، ذكره حاجي خليفة والمباركفوري[١].

٤ ـ **ونَظَمَ النخبة**، أيضًا، محمد بن أبي إسحاق المقدسي (المتوفى في حدود سنة ٩٠٠هـ)، نصَّ على ذلك حاجي خليفة والمباركفوري[٢].

٥ ـ **ونَظَمَ النخبة**، أيضًا، شهاب الدين أحمد بن صدقة المصري المعروف بابن الصيرفي (المتوفى سنة ٩٠٥هـ)، ذكره له حاجي خليفة، والمباركفوري[٣].

٦ ـ **نظْمُ نخبة الفكر لابن حجر في علم الحديث**، للشيخ محمد بن محمد الغزي العامري (المتوفى سنة ٩٣٥هـ)، ذكره له الغزي[٤].

٧ ـ **ونظَمَ النخبة**، أيضًا، منصور سبط الناصر الطبلاوي (المتوفى سنة ١٠١٠هـ)، ذكره له حاجي خليفة[٥].

٨ ـ **عقد الدرر في نظم نخبة الفكر**: نظم الشيخ أبو حامد محمد العربي الفاسي (المتوفى سنة ١٠٥٢هـ)، وقد حققه صديقنا د. محمد بن عزوز وصدر تحقيقه عن دار ابن حزم ببيروت سنة ١٤٢٢هـ، وللناظم

---

(١) كشف الظنون (٢/ ١٩٣٧)، ومقدمة تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، دار الفكر، بيروت، دون تاريخ (١/ ٢٢٥).

(٢) انظر المصدريْن السابقين.

(٣) كشف الظنون (٢/ ١٩٣٦)، ومقدمة تحفة الأحوذي (١/ ٢٢٥).

(٤) الكواكب السائرة (٢/ ٥).

(٥) كشف الظنون (٢/ ١٩٣٧).

شرحٌ لنظمه، حققه في رسالة علمية د. سالم الباشا في جامعة أبي شعيب الدكالي في كلية الآداب في مدينة الجديدة بالمغرب الأقصى.

٩ ـ **قصب السكر نظم نخبة الفكر**، للعلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني (المتوفى سنة ١١٤٢هـ)، وهو مطبوع، وللناظم شرحٌ عليه سماه: «إسبال المطر على قصب السكر نظم نخبة الفكر»، وهو مطبوع أيضًا، وشرح النظم أيضًا عبد الكريم بن مراد الأثري في كتاب مطبوع.

١٠ ـ **شرح نظم نخبة الفكر**، لشهاب الدين أحمد بن عبد الكريم بن سعودي بن نجم الدين الغزي العامري (المتوفى سنة ١١٤٣هـ)[١].

١١ ـ **بهجة البصر لنثر نخبة الفكر**، لعثمان بن سند البقري المصري، من علماء منتصف القرن الثالث عشر الهجري، وشرحه ناظمه في كتاب سماه: «الغرر شرح بهجة البصر»، وتوجد نسخة منه مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٣٣٩.

١٢ ـ **المنظومة العلية في الأخبار النبوية**، نظم السيد الكامل المولوي الألبستاني ـ هكذا ـ المدعو بمليحازادة، توجد منها نسخة خطية، مع تعليقات المؤلف عليها بالخزانة العامة بالرباط في مجموع برقم ١٦٠٤ د.

١٣ ـ **نظم نخبة الفكر**، للشيخ إبراهيم بن أبي شريف، وقفت عليه بخزانة الزاوية الناصرية بتامكروت بالمغرب الأقصى، ضمن مجموع برقم ٢٠٢٥.

١٤ ـ **شرح نظم النخبة**، للأشموني، ذكره المناوي في «اليواقيت والدرر»[٢]، ولم أقف على من نَصَّ عليه غيرُهُ.

---

(١) تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان (٦/ ٦٣٢).

(٢) اليواقيت والدرر، للمناوي، بتحقيقي (٢/ ٤٤٠).

* جـ - الشروح:

١ - **نتيجة النظر في شرح نخبة الفكر**، لكمال الدين محمد بن علي بن حجر ولد الحافظ ابن حجر صاحب الأصل، ذكره له حاجي خليفة والكتاني والمباركفوري[١].

٢ - **نتيجة النظر في نخبة الفكر**، لكمال الدين محمد بن محمد بن حسن الشمني (المتوفى سنة ٨٢١هـ)، ذكره له ابن حجر في معجمه وقال: «نظم نخبة الفكر التي لخصتها في علوم الحديث وشرح نخبة الفكر أيضًا رأيته بخطه»[٢]، كما ذكره السخاوي[٣]، وهذا الشرح ما يزال مخطوطًا ولقد درسه إبراهيم بن محمد نور سيف في كتابه عن «نخبة الفكر»[٤].

٣ - **شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر في أصول الحديث**، لجمال الدين أبي البركات محمد بن موسى بن علي المكي الشافعي (المتوفى سنة ٨٢٣هـ)[٥].

٤ - **عنوان معاني نخبة الفكر**، لشهاب الدين أحمد بن صدقة، المعروف بابن الصيرفي (المتوفى سنة ٩٠٥هـ)[٦].

٥ - **مصطلحات أهل الأثر على شرح نخبة الفكر**، للإمام علي بن

---

(١) كشف الظنون (٢/ ١٩٣٦)، والرسالة المستطرفة (ص٢١٦)، ومقدمة تحفة الأحوذي (١/ ٢٢٥).

(٢) الرسالة المستطرفة (ص٢١٦).

(٣) الجواهر والدرر (١/ لوحة ٨٥).

(٤) نخبة الفكر، دراسة عنها وعن منهجها، طبعتها الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، (ص١٧٤) وما بعدها من صفحات.

(٥) إيضاح المكنون، لإسماعيل باشا، دار الفكر، ١٤٠٢هـ، (٢/ ٦٣١).

(٦) المصدر السابق نفسه.

محمد القاري (المتوفى سنة ١٠١٤هـ)، ولقد طبع هذا الشرح قديمًا في استانبول، كما حقق سنة ١٤١٦هـ في دار الأرقم ببيروت.

٦ ـ **نتيجة الفكر في شرح نخبة الفكر في أصول الحديث لابن حجر**، للعلامة المناوي (المتوفى سنة ١٠٣١هـ)، وهو شرح كبير على متن النخبة[١].

٧ ـ **شرح على متن النخبة**، للعلامة المناوي الذي قد خلا في الذكر قريبًا، وهو الشرح الصغير لمتن النخبة[٢]، وقد يكون هو الوارد في فهرست مخطوطات مكتبة كوربلي[٣] بعنوان: «فوائد فرائد ونكت زوائد برقم ٢٢٧ مجموعة، فقد جاء في مقدمته: «... وبعد، فهذا توضيح وجيزٌ لكتاب «نخبة الفكر»...».

٨ ـ **اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر لابن حجر**، للمناوي المنوه به آنفًا حققته على نسخ كثيرة في رسالة الماجستير، السنة الجامعية ١٤١١هـ ١٤١٢هـ في جامعة محمد الخامس في كلية الآداب بالرباط بالمغرب الأقصى، ولقد أوصت اللجنة العلمية التي ناقشت الرسالة بطبعها بيْد أن الجامعة لم تفعل، ففوَّتت عليَّ فضل الأسبقية لتحقيق الكتاب تحقيقًا علميًّا، وأخرجه مطبوعًا في تحقيق ليس بذاك كما سأفصل القول فيه ـ في تحقيقي الذي سيطبع قريبًا إن شاء الله تعالى ـ أبو عبد الله

---

(١) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي، دار صادر، بيروت، دون تاريخ (٢/ ٦٣٢)، وهدية العارفين، دار الفكر، بيروت، دون تاريخ (١/ ٥١١)، وفهرس الفهارس، لعبد الحي الكتاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ، (٢/ ٥١٦).

(٢) خلاصة الأثر (٢/ ٤١٤).

(٣) (١/ ١٢٢).

ربيع بن محمد السعودي سنة ١٤١١هـ، ثم توارد الفضلاء على تحقيقه في رسائل علمية منها: رسالة الدكتوراه للباحث حسن محمد عبه جي من جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بالسودان، ولقد تمت مناقشتها سنة ١٤١٧هـ، وتحقيق د. مرتضى الزين أحمد الذي طبعه سنة ١٤٢٧هـ بدار الرشد بالرياض، ولي عليه تعقبات ليس هذا محل بسطها.

٩ ـ **منتهى الرغبة في حل ألفاظ النخبة**، لمحمد بن عبد الله الخرشي المالكي (المتوفى سنة ١١٠١هـ)، وتوجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم ٨٩ تيمور.

١٠ ـ **بهجة النظر على شرح نخبة الفكر**، للشيخ أبي الحسن محمد صادق ابن عبد الهادي السندي المدني الحنفي (المتوفى سنة ١١٣٨هـ)، ولقد طبع قديمًا بباكستان، وحققتْ بعضَه سهيلة بنت حسين بن محمد الحريري بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سنة ١٤١٧هـ.

١١ ـ **إمعان النظر في توضيح نخبة الفكر**، للمولى محمد أكرم بن عبد الرحمٰن السندي المكي، ولقد طبع قديمًا في باكستان.

١٢ ـ **شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، لعمر بن خطاب من علماء القرن الثالث عشر الهجري، وتوجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم ٨ حليم.

١٣ ـ **شرح نخبة الفكر**، للشيخ إسماعيل حقي الرومي[1].

* **د ـ الحواشي:**

١ ـ **القول المبتكر على شرح نخبة الفكر**، لقاسم بن قطلوبغا

(١) إيضاح المكنون (٢/ ٦٣١).

الحنفي (المتوفى سنة ٨٧٩هـ) تلميذ ابن حجر، ولقد حققتها في بحث مقدم إلى دار الحديث الحسنية في سنوات الطلب بين رحابها برباط الفتح بالمغرب الأقصى، ثم وقفتُ على أن د. إبراهيم الناصر قد حققها وطبعتها دار الوطن بالرياض سنة ١٤٢٠هـ، ولعله قد اعتمد على نسخة منها توجد مخطوطة في خزانة تطوان بالمغرب برقم ٦م/ ٤٥٠غ، ولقد بيَّن د. إبراهيم الناصر عدم صحة هذا العنوان للحاشية[1].

٢ ـ **حاشية البقاعي،** لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت٨٨٤هـ)، لم أجد منْ نصَّ عليها، ووجدت الخرشيَّ المالكي السابق الذكر قد ذكرها في مقدمة كتابه: «منتهى الرغبة في حلِّ ألفاظ النخبة»، حيث قال: «. . . . ولخصته من الحواشي الموضوعة عليه للشيخ قاسم الحنفي ـ تلميذ المؤلف، وللبقاعي. . .»، وكانت هذه الحاشية من أهم موارد المناوي في اليواقيت والدرر.

٣ ـ **حاشية الكمال بن أبي شريف على «نزهة النظر»،** تأليف محمد بن محمد بن أبي بكر المقدسي الشافعي تلميذ ابن حجر (ت٩٠٥هـ)، ولقد حققها د. إبراهيم الناصر وصدرت عن دار الوطن بالرياض سنة ١٤٢٠هـ.

٤ ـ **حاشية على شرح النخبة في مصطلح الحديث،** لإبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي الحنفي (ت٩٥٦هـ)، توجد نسخة خطية منها بدار الكتب المصرية برقم ٣٣٠.

٥ ـ **حاشية غضنفر بن جعفر،** كان موجودًا سنة ١٠٠٢هـ. منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم ٣٧٢.

---

(١) نخبة الفكر دراسة عنها وعن منهجها (ص١٥٣ ـ ١٥٤).

٦ ـ قضاء الوطر من «نزهة النظر» في توضيح نخبة الفكر، لأبي الإمداد إبراهيم بن إبراهيم اللقاني المالكي (ت١٠٤١هـ)، توجد منه نسخة خطية بالخزانة العامة بالرباط، وصدر محققًا في تحقيق حافل بعناية شادي بن محمد بن سالم آل نعمان عن الدار الأثرية بعمان.

٧ ـ حاشية على شرح النخبة، للعلامة علي بن محمد الأجهوري المالكي (ت١٠٦٦هـ)، توجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم ١٦١ تيمور، وأخرى بها برقم ١٥٧، ومنه ثالثة بالخزانة العامة بالرباط برقم ١٧٥٨د.

٨ ـ حاشية على شرح نخبة الفكر، لسري الدين بن أحمد بن محمد الدروري (ت١٠٦٦هـ)، ذكرها له بروكلمان[(١)]، وتوجد منها نسخة بدار الكتب المصرية برقم ١٩٢٩/ ٣.

ونسبت هذه الحاشية خطأً للكوراني الآتي ذكره بعد قليل في فهرست الخزانة العامة بالرباط، والدليل على ذلك من وجهين:

الأول: تاريخ النسخ المثبت في آخر نسخة الخزانة العامة التي برقم ١٨٩٩د وافق سنة ١٠٩٩هـ، والكوراني توفي سنة ١١٠١هـ.

الثاني: مقدمة نسخة الخزانة العامة بالرباط هي الموجودة بعينها في نسخة دار الكتب المصرية، ونسخة جامعة الملك سعود من حاشية الدروري.

٩ ـ حاشية على شرح نخبة الفكر، لابن حجر، لإبراهيم بن حسن الكوراني الشهرزوري (ت١١٠١هـ)، ذكرها له بروكلمان وسماه: «إبراهيم الكردي»، وجعل وفاته سنة ١١٤٢هـ[(٢)]، ومنها نسخ خطية في دار الكتب

---

(١) تاريخ الأدب العربي (٦/ ٢٠٧).

(٢) المصدر السابق (٦/ ٢٠٢).

المصرية، وبالخزانة العامة بتطوان بالمغرب برقم ١١٦م، وبجامعة الملك سعود برقم ١٩٢٩/٢.

١٠ ـ **ثمرات النظر في علوم الأثر**، للعلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت١١٨٢هـ)، وطبعت هذه الحاشية بعنوان: «ثمرات النظر في علم الأثر» بتحقيق رائد بن صبري بن أبي علفة بدار العاصمة بالرياض سنة ١٤١٧هـ.

١١ ـ **حاشية لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر**، لعبد الله بن حسين خاطر العدوي المالكي، الذي لم أقف له على ترجمة فيما بين يدي من كتب، إلا أنه يظهر أنه من علماء القرن الرابع عشر الهجري، فلقد ذكر في مقدمة حاشيته أنه تلقى نخبة الفكر على يد الشيخ أحمد الرفاعي سنة ١٣٠٨هـ[١]، والكتاب مطبوع بمصر سنة ١٣٢٢هـ.

* ولقد ذكر بروكلمان جملة من الشروح والحواشي على «نخبة الفكر»، ولم يميِّز بينها، وساقها تحت عنوان: «شروح وحواش على نخبة الفكر»، وفيما يلي ما أورده:

«ـ لعبد الله بن محمد بن فتح الله.

ـ لمحمد بن يوسف الغزي.

ـ لأبي الحسن بن محمد بن سلوك، طبع على الحجر بالهند دون تاريخ.

ـ لوجيه الدين الكجراني (المتوفى سنة ٩٩٨هـ)، طبع بالهند سنة ١٢٧٢هـ.

ـ زبذة النظر لتقي الدين شاه محمد بن عبد الملك اللاهوري.

---

(١) لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر، للعدوي، صفحة (ح)، طبعة مصر، ١٣٢٢هـ.

- لحقي أفندي.
- لأحمد بن محمد الكواكبي.
- لملا تقي بن شاه محمد لاهور.
- لأثير الدين ألفه سنة ١٠٤٣هـ»[١].



* وبالجملة فلقد وضع الله ﷻ لكتاب النخبة وشرحه القَبول بين أهل العلم، فأقبلوا عليه ناهلين، ومن محتواه مستفيدين، ثم لما أدركوا نفاسته وجلالته، نطقتْ بذلك ألسنتَهُم نثرًا ونظمًا، وتوجَّهت إليه عنايتُهم اختصارًا ونظمًا وشرحًا، ولا عجبَ فما كان لله بقيَ، وكانتْ له الحظوةُ.



(١) تاريخ الأدب العربي (٦/٢٠٦ - ٢٠٧).

آراء السخاوي المؤرخ في أهل عصره
من خلال «الضوء اللامع»[1]

أهمية الدراسة والأسباب الداعية إليها

شهد القرن التاسع الهجري والعاشر في مصر ظهور مؤرخين مشاهير أعلام، كان من بينهم العلامة ابن خلدون (ت٨٠٧هـ) الطارئ على مصر، والتقي المقريزي (ت٨٤٥هـ)، والحافظ شمس الدين السخاوي وغيرهم، ولقد ساهم هؤلاء المؤرخون الأعلام في إثراء الحياة العلمية للأمة الإسلامية، بما صنفوا من تآليف تناولت تاريخ الأحداث والوقائع، مع ما يلتحق بذلك من حديث عن تراجم وسير الملوك والعلماء والفضلاء والأعلام.

* **والملفت للنظر في مساهمات الحافظ السخاوي التاريخية أمران:**

• **الأول**: غلبة التآليف التي ترجم فيها السخاوي لأهل القرن التاسع الهجري، ومن هذه التآليف «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع»، و«الذيل على رفع الإصر».

• **الثاني**: بسط السخاوي لسانه متناولًا بعض أهل عصره بالتنقيص والتجريح مع إقذاع في العبارة، وخروج إلى ما لا يليق في الإشارة.

---

(١) نُشرت هذه الدراسة في مجلة التاريخ العربي التي تصدر عن جمعية المؤرخين المغاربة في العدد (٤٩)، صيف ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، (ص٥١ ـ ٦٧).

وهذا الأمر هو الذي عُنيتُ بالحديث عنه في هذه الدراسة التي تظهر أهميتها في الأسباب الداعية إلى كتابتها، ومنها:

١ ـ إقبال بعض الباحثين في هذا العصر على نقل ترجمة من تراجم أهل القرن التاسع الهجري من «الضوء اللامع» للسخاوي، واعتماد ما ورد فيها دون تمحيص أو نقد لبعض ما قد ذكر فيها من تجريح أو تنقيص، فأردت من خلال هذه الدراسة لفت نظر هؤلاء الباحثين إلى خطورة اعتماد «الضوء اللامع» مصدرًا وحيدًا في نقل ترجمة، دونما مراجعة لها في بقية المصادر الموازية التي تميزت بالنقد والاعتراض على صنيع السخاوي.

٢ ـ وقوفي على كلمة العلامة الشوكاني (ت١٣٥٠هـ) يقول فيها منوِّهًا بالسَّخاوي وبكتابه «الضوء اللامع»: «... ولو لم يكن لصاحب الترجمة من التصانيف إلا «الضوء اللامع» لكان أعظم دليل على إمامته، فإنه ترجم فيه أهل الديار الإسلامية، وسرد في ترجمة كل أحد محفوظاته ومقروآته، وشيوخه ومصنفاته وأحواله ومولده ووفاته، على نمط حسن وأسلوب لطيف ينبهرُ له من لديه معرفة بهذا الشأن، ويتعجب من إحاطته بذلك وسعة دائرته في الاطلاع على أحوال الناس... وليت أنَّ صاحب الترجمة صانَ ذلك الكتاب الفائق، عن الوقيعة في أكابر العلماء من أقرانه..»[1].

٣ ـ إثبات أنَّ السخاوي قد ناقض نفسه، ووقع في المحظور الذي ذمه عندما شدَّد النكير على بعض المؤرخين السابقين، ممن أكثر الوقيعة في العلماء، وذلك في كتابه: «الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ التاريخ»[2].

---

(١) البدر الطالع، للشوكاني، دار المعرفة، بيروت، دون تاريخ (٢/١٨٦ ـ ١٨٧).

(٢) الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ التاريخ، للسخاوي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، (ص٥٨) وما بعدها.

نبذة مختصرة عن السخاوي

ولقد رأيتُ هنا إيراد نُبَذٍ من حياة السخاوي حتى يُعلم مقداره في العلم، وتُعرف أهمية تآليفه التاريخية.

والسخاوي من المؤرخين القلائل الذين ترجموا لأنفسهم في بعض ما كتبوا، حيث أطال النفس في ترجمته في «الضوء اللامع»، حتى جاءت في أكثر من ثلاثين صفحة[(١)].

فهو محمد بن عبد الرحمٰن بن محمد شمس الدين السخاوي[(٢)] الأصل القاهري الشافعي، ولد سنة ٨٣١هـ[(٣)]، ثم لما صار في سن الطلب، جدَّ في الأخذ، فسمع على مشايخ عصره بمصر، ثم رحل فسمع على مشايخ مكة والمدينة[(٤)]، ولازم الحافظَ ابن حجر (ت٨٥٢هـ)، وانتفع به وتخرج به في الحديث[(٥)]، وغلبت عليه ملازمته حتى حمل عنه علمًا كثيرًا[(٦)].

ثم تصدى السَّخاوي للإقراء والإفادة والتصنيف، فمن تصانيفه: في علوم الحديث: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»[(٧)]، وفي التاريخ والسير والتراجم: «الذيل على تاريخ المقريزي»، في الحوادث من سنة

---

(١) الضوء اللامع، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، دون تاريخ (٨/ ٢ ـ ٣٢).

(٢) السخاوي: نسبة إلى سخاء، وهي كورة بمصر وقصبتها سخا بأسفل مصر... معجم البلدان، دار صادر، بيروت، (٣/ ١٩٦).

(٣) الضوء اللامع (٨/ ٢).

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) البدر الطالع (٢/ ١٨٤).

(٦) الضوء اللامع (٨/ ٦).

(٧) وهو مطبوع غير مرة.

٨٤٥هـ إلى رأس القرن التاسع[١]، و«الضوء اللامع لأهل القرن التاسع»، و«الذيل على تاريخ ابن حجر لقضاة مصر»[٢]، و«الذيل على دول الإسلام للذهبي»، و«الوفيات لأهل القرن الثامن والتاسع» سماه مؤلفه: «الشافي من الألم في وفيات الأمم»[٣]، وغير ذلك[٤].

ولقد نوه غير واحد من كُتّاب التراجم بالسخاوي، فهذا ابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ) يقول فيه: «وانتهى إليه علم الجرح والتعديل حتى قيل لم يكن بعد الذهبي أحد سلك مسلكه»[٥]، وقال الشوكاني عنه: «... وبالجملة فهو من الأئمة الأكابر حتى قال تلميذه الشيخ جار الله ابن فهد فيما كتبه عقب تعريف صاحب الترجمة بنفسه في «الضوء اللامع» ما نصه: «قال تلميذه الشيخ جار الله ابن فهد المكي: «إن شيخنا صاحب الترجمة حقيقٌ بما ذكره لنفسه من الأوصاف الحسنة، ولقد والله العظيم لم أر في الحفاظ المتأخرين مثله، ويعلم ذلك كل من اطلع على مؤلفاته أو شاهده[٦]..».

توفي السخاوي بعد حياة علمية مليئة بالمفيد الممتع سنة ٩٠٢هـ بالمدينة المنورة[٧].

---

(١) البدر الطالع (٢/ ١٨٥).

(٢) وهو مطبوع بعنوان: الذيل على رفع الإصر.

(٣) البدر الطالع (٢/ ١٨٥).

(٤) انظر بقية تصانيف السخاوي مذكورةً في: الضوء اللامع (٨/ ١٦ ـ ١٩) والبدر الطالع (٢/ ١٨٤ ـ ١٨٥).

(٥) شذرات الذهب، لابن العماد، دار الكتب العلمية، دون تاريخ (٨/ ١٦).

(٦) البدر الطالع (٢/ ١٨٥ ـ ١٨٦).

(٧) المصدر السابق نفسه، ولقد كان السخاوي موضوع رسائل وأطروحات في المشرق والمغرب، فمن ذلك أطروحة الباحث بدر بن محمد بن محسن العماش بعنوان: «الحافظ السخاوي وجهوده في الحديث وعلومه» وقدِّمت إلى الجامعة =

الأسباب التي دعت السّخاويّ إلى التّجريح في «الضوء اللامع»

باستقراء مادة التراجم الواردة في «الضوء اللامع»، تظهر الأسباب الحاملة للسخاوي على تجريح المترجمين، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

*** (أ) مُتابعة السَّخاوي لشيخه ابن حجر، وتقيُّده بأقواله في الرجال:**

ولقد صرح بهذا السبب الشوكاني فقال فيما قد نقلنا بعضه عنه آنفًا: «... وليت أن صاحب الترجمة صان ذلك الكتاب الفائق عن الوقيعة في أكابر العلماء من أقرانه، ولكن ربما كان له مقصد صالحٌ.

وقد غلبت عليه محبة شيخه الحافظ ابن حجر، فصار لا يخرج عن غالب أقواله، كما غلبت على ابن القيم محبة شيخه ابن تيمية...»[1].

ويتجلى حب السخاوي لشيخه، وتقيده بأقواله وأفكاره في صورٍ مختلفة نذكر هنا من بينها: تقليده في ذكر القدح والتجريح، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره الشوكاني عند ترجمة محمد بن عطاء الله الرازي (ت٨٢٩هـ)، فإنه قال: «... وقد انتقصه الحافظُ ابن حجر ووصفه بالكذب، وكذلك قال السخاوي»[2].

والمتأمل في «الضوء اللامع» يقف على مواضع كثيرة، قد تابع السخاويُّ فيها شيخه ابنَ حجر في نقل وصف جارحٍ في حقِّ المترجم

= الإسلامية بالمدينة النبوية، سنة ١٤١٩هـ، انظر: دليل الرسائل العلمية بالجامعة الإسلامية (ص٤٣٣)، إعداد عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٢٠هـ.

(١) البدر الطالع (٢/ ١٨٧).

(٢) البدر الطالع (٢/ ٢٠٧)، وانظر أيضًا: إنباء الغمر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، (٨/ ١١٣)، والضوء اللامع (٨/ ١٥١ ـ ١٥٥).

له؛ كقوله عند ترجمة علي بن محمود الحنبلي المعروف بابن المغلي (ت٨٢٨هـ): «. . .لكن وصفه شيخنا بالزهو الشديد، والبأو الزائد، والإعجاب البالغ[١]. . .».

وقول السخاوي أيضًا عند ترجمة فتح الله بن مستعصم الداودي التبريزي (ت٨١٦هـ): «قال شيخنا وكانت خصاله كلها حميدة إلا البخل والحرص والشح المفرط حتى بالعارية[٢]. . .».

وكثيرًا ما كان السخاوي يصف من يترجم له بوصفٍ يكون سببه حادثة جرت للمترجم مع ابن حجر، ففي ترجمة قانباي الجركسي (ت٨٦٦هـ) قال: «ونالته السعادة وعُظِّم، وصارت له كلمة نافذة، ووجاهة تامة مع تدين واعتدادٍ برأي نفسه، وظنه التفقه، ومزيدِ طيش وخفة، وهذيان كثيرٍ، ورفع صوت بما يُستحيا منه حتى إنه قال لشيخنا أنا شيخ الإسلام، وأنا فارس الإسلام»[٣].

والسخاويُّ في «الضوء اللامع» مهتمٌّ بذكر ما كان يحصل بين شيخه وذريته، وبين من يترجمُ له من منازعات ومناقشات، وذلك مشعرٌ بانحطاط منزلة المترجَم عنده، ففي ترجمة محمد بن أحمد بن صالح

---

(١) الضوء اللامع (٦/ ٣٥)، وانظر ترجمة ابن المغلي عند ابن حجر في: إنباء الغمر (٨/ ٨٦).

(٢) الضوء اللامع (٦/ ١٦٥ ـ ١٦٦) وقارن بما ورد عند ابن حجر في إنباء الغمر (٧/ ١٣٨) وفيه: «فتح الله بن معتصم»، وابن حجر رحمه الله مطبوع على الإنصاف في بحثه التاريخي عامة، وفي إنباء الغمر خاصة، كما انتهى إلى ذلك د. محمد كمال عز الدين في التاريخ والمنهج التاريخي لابن حجر العسقلاني (ص٤٦٧)، دار إقرأ، بيروت، ١٤٠٤هـ، بيْد أننا أردنا هنا بيان متابعة السخاوي لشيخه سواء أكان ذلك في الصواب أو في غيره.

(٣) الضوء اللامع (٦/ ١٩٤).

الشطنوبي القاهري (ت٨٧٣هـ)، قال: «وهو الذي حاقق ابن شيخنا وأفحش وصمَّم على المعارضة، وتألَّم والده شيخنا من ذلك»(١).

ولقد أدى تعلق السخاوي بابن حجر إلى تعقب من يعترض عليه وينتقده في بعض ما ورد في بعض كتبه، ففي ترجمة يوسف بن شاهين الجمال القاهري سِبط ابن حجر، قال السخاوي في أثناء ذكر جملة من تصانيف المترجم: «... و«النجوم الزاهرة بأخبار قضاة مصر والقاهرة»، وقد رأيت هذا الكتاب خاصة، وهو مختصرٌ لخص فيه «رفع الإصر» من نسختي وكتب من هوامشها ما أثبته من تراجم مَن تأخر، وزاد أشياء منكرة وأساء الصنيع جدًّا، حيث وصف تصنيف جده بقوله: «وجدت فيه بعض إعواز في مواضع منها إسهابه في بعض التراجم وإجحافه في بعضها...»، ثم قال السخاوي: «قلتُ: والإنكار عليه في هذا الصنيع أنه لو فرض صحة قوله، فكيف وتلك الكلمات رام أن يعلو بها فهبط، ومن القبائح التي رأيتها في هذا المختصر أنه عقد فصلًا فيمن حصلت له محنة بعد دخوله في المنصب... وكذا عقد لمن ولي القضاء من الموالي ترجمةً، وذكر لبعض أصحابه أنه قصد بذلك أن يكون له بهم أسوة إذا ولي، وبالله يا أخي اعذرني فيما أشرت إليه فحقُّ شيخنا مقَدَّمٌ»(٢).

*** (ب) ـ تعصب السخاوي ضد بعض أهل عصره من الأقران المعاصرين:**

فممن بسط فيهم لسانه منهم:

١ ـ **برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت٨٨٥هـ)**: الذي قال

---

(١) الضوء اللامع (٦/ ٣١٤).

(٢) المصدر السابق (١٠/ ٣١٥).

فيه: «... وما علمته أتقن فنًّا ولا بلغ مرتبة العلماء، بل قصارى أمره إدراجه في الفضلاء، وتصانيفه شاهدة بما قلته[1]...»، بينما البقاعي علّامة محدث حافظ[2]، وقال فيه الشوكاني: «... وبرع في جميع العلوم وفاق الأقران»[3]، ثم نبه الشوكاني على ما في كلام السخاوي من حطٍّ وإجحافٍ فقال: «...لا كما قال السخاوي أنه ما بلغ رتبة العلماء بل قصارى أمره إدراجه في الفضلاء، وأنه ما علمه أتقن فنًّا، قال وتصانيفه شاهدة بما قلته»، قلتُ: «بل تصانيفه شاهدة بخلاف ما قاله، وأنه من الأئمة المتقنين المتبحرين في جميع المعارف، ولكن هذا من كلام الأقران في بعضهم بعض بما يخالف الإنصاف لما يجري بينهم من المنافسات تارة على العلم، وتارة على الدنيا، وقد كان المترجم له منحرفًا عن السخاوي، والسخاوي منحرفًا عنه، وجرى بينهما من المناقضة والمراسلة والمخالفة ما يوجب قبول أحدهما على الآخر، ومنْ أمعنَ النظَرَ في كتاب المترجَم له في التَّفسير الذي جعله في المناسبة بين الآي والسور[4]، علِمَ أنه من أوعية العلم المفرطين في الذكاء، الجامعين بين علمَيْ المعقول والمنقول، **وكثيرًا ما يُشكل عليَّ شيءٌ في الكتاب العزيز، فأرجعُ إلى مطولات التفاسير ومختصراتها فلا أجد ما يشفي، وأرجع إلى هذا الكتاب فأجد ما يفيد في الغالب...**»[5].

وفي الحقِّ فلقد ملأ السخاويُّ ترجمة البقاعي في «الضوء اللامع»

---

(١) الضوء اللامع (١/ ١٠٢).

(٢) نظم العقيان في أعيان الأعيان (ص٢٤)، اعتنى به فيليب حتى، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ١٤١٩هـ ٢٠٠٠م.

(٣) البدر الطالع (١/ ٢٠).

(٤) هو المطبوع بعنوان: «نظم الدرر في تناسب الآي والسور».

(٥) البدر الطالع (١/ ٢٠).

بالحط الكثير والانتقاص الفاحش الفظيع حتى أفرط، وذلك دعا الشوكاني إلى أن يقول قبيل نهاية ترجمة البقاعي من كتابه «البدر الطالع»: «وقد ترجم له السخاوي ترجمةً مظلمة كلها سبٌّ وانتقاص، وطوَّلها بالمثالب، بل ما زال يحطُّ عليه في جميع كتابه المسمى بـ«الضوء اللامع»؛ لأنَّ المترجم له كتب لأهل عصره تراجم، ونال من أعراض جماعة منهم، لا سيما الأكابر الذين أنكروا عليه، فكان السخاوي ينقل قوله في ترجمة أولئك الأكابر ويناقضه وينتقصه»[١].

٢ ـ عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ): ترجم السخاويُّ للسيوطي في «الضوء اللامع» ترجمة مظلمة «غالبها ثلبٌ فظيعٌ وسبٌّ شنيعٌ وانتقاصٌ، وغمطٌ لمناقبه تصريحًا وتلويحًا»[٢].

ومن جملة ما ذكره السخاويُّ في حقِّ السيوطي:

ـ أنه لم يمعن الطلب في كلِّ الفنون.

ـ أنه أخذ من كتب المكتبة المحمودية وغيرها كثيرًا من المؤلفات التي لا عهد لكثير من العصريين بها في فنون عدة، فغيَّر فيها ونسبها لنفسه.

ـ أنه بليدٌ قليل الفهم لاعترافه على نفسه، بأنه إذا نظر في مسألة حسابية، فكأنما يحاول جبلًا يحمله.

ـ أنه ادعى الاجتهاد المطلق، وليس أهلًا لذلك، إلى غير ذلك من الأمور التي نقِمها السخاويُّ ومن شايعه على الجلال السيوطي[٣].

ولقد ردَّ السيوطيُّ على هذه التُّهم في بعض ما ألَّف، وأفرد ما ورد

---

(١) البدر الطالع (١/ ٢١).

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٢٩).

(٣) انظر هذه التهم والمطاعن مفصلةً في: الضوء اللامع (٤/ ٦٦ ـ ٧٠).

عند السَّخاوي في «الضَّوء اللامع» من حطٍّ وتشنيع بجزء مفرد سماه: «الكاوي لدماغ السخاوي»[1]، كما دفع هذه المطاعن الشوكاني وأجاب عنها، ثم قال: «والسخاويُّ رَحِمَهُ اللهُ، وإن كان إمامًا غير مدفوع، لكنه كان كثير التحامل على أكابر أقرانه، كما يعرف ذلك منْ طالع كتابه «الضوء اللامع»، فإنه لا يقيم لهم وزنًا بل لا يسْلم غالبهم من الحطِّ منه عليه، وإنما يعظِّم شيوخه وتلامذته، ومن لم يعرفه ممن مات في أوَّل القرن التاسع قبل موته، أو منْ كان من غير مِصره، أو يرجو خيره، أو يخاف شره»[2].

ولما جمع السيوطي في أعيان عصره كتابًا، ترجم فيه للسخاوي ترجمةً مظلمةً وصفه فيها بـ: «المحدث المؤرخ الجارح»[3]، ثمَّ قال: «أكبَّ على التاريخ فأفنى فيه عمره، وأغرق فيه عمله، وسلَق فيه أعراض الناس، وملأه بمساوئ الخلق، وكلِّ ما رمُوا به إن صدقًا وإن كذبًا، وزعم أنه قام في ذلك بواجبٍ وهو الجرح والتعديل... وإنما نبهتُ على ذلك لئلا يُغتر به، أو يعتمدَ على ما في تاريخه من الإزراء بالناس خصوصًا العلماء ولا يُلتفت إليه»[4].

---

(١) هكذا سماه الشوكاني في البدر الطالع (١/ ٢٢٩)، وسماه حاجي خليفة في كشف الظنون (٢/ ١٣٨٢): «الكاوي في تاريخ السخاوي»، وأفاد أنه من مقامات السيوطي.

(٢) البدر الطالع (١/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤).

(٣) نظم العقيان (ص١٥٢).

(٤) المصدر السابق (ص١٥٢ ـ ١٥٣)، ومما تنبغي الإشارة هنا أنَّ السخاوي كان حسن الرأي في السيوطي أيام كان هذا الأخير من الذين يختلفون إليه طلبًا للاستفادة، ولذلك قال في التبر المسبوك في ذيل السلوك (ص٣٥٧) ـ مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، دون تاريخ ـ في ترجمة والد السيوطي: «وهو والدُ الفاضل جلال الدين عبد الرحمٰن أحدُ منْ أكثر من التَّردد عليَّ ومدحني نظمًا ونثرًا، نفع الله به».

*** (ت) تعصب السخاوي ضد أصحاب وتلاميذ خصومه من الأقران المعاصرين:**

وذلك حملَهُ على تجريح هؤلاء التلاميذ، والنيل منهم ومن مشايخهم في مقام واحد؛ كنحو قوله في ترجمة عبد الجبار بن علي الأخطابي تلميذ السيوطي: «... ولا يخلو من هوَسٍ كشيخه»[1]، وقوله في ترجمة أحمد بن تاني بك الشهاب: «تردد لابن الكمال السيوطي... وبالجملة فهو من نمطه لظِّنه الوصولَ بغلطه، ولذا بعَّدته بعد أن خَبَرْتُه[2]...».

طبقات المتكلَّم فيهم في «الضوء اللامع»

للناظر في «الضوء اللامع» أن يقف على طبقات المتكلَّم فيهم من قِبل السَّخاوي بتجريح أو تنقيص تصريحًا، أو بغمز أو لمزٍ تلويحًا، فمن هؤلاء العلماء والقضاة، والسلاطين ونقباء الجيش، والمباشرون للأوقاف والنساء[3].

---

(١) الضوء اللامع (٤/ ٣٦).

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٦٦).

(٣) لقد تقدمت نماذج من بعض هؤلاء، وستأتي نماذج أخرى منهم بيْد أنني سأذكر هنا نماذج ممن قد لا يأتي مذكورًا في موضعٍ آخرَ من هذه الدراسة، فمن ذلك:

ما ذكره السخاوي في ترجمة محمد بن عبد الرزاق بن أبي الفرج (ت٨٨١هـ) الذي كان نقيبًا للجيش، فإنه ختم الترجمة بقوله: «... وكان من سيئات الدهر جرأةً وإقدامًا وظلمًا وجبرية..». الضوء اللامع (٨/ ٥٦).

قال السخاوي عند ترجمة محمد بن عمر بن إبراهيم ابن العديم القاضي: «... وكان خفيف اللحية يتوقد ذكاء، سمحًا بأوقاف الحنفية متساهلًا في شأنها إجارةً وبيعًا حتى كادت تخرب... كثير الوقيعة في العلماء... أحمق أهوج متهورًا..». الضوء اللامع (٨/ ٢٣٥).

قال السخاوي في ترجمة بلقيس ابنه البدر محمد بن السراج عمر بن رسلان =

ومن الملاحظ أن أكثر الطبقات عرضةً للنقد والتجريح من السخاوي هي طبقة العلماء خصوصًا أكابر أقرانه الذين يجمعهم به التخصص الواحد.

مظاهر القدح والتجريح الواردة في «الضوء اللامع»

من خلال تتبع السخاوي في كتابه «الضوء اللامع»، تبين أن النواحي التي يقع فيها القدح والاعتراض والنقد **تتلخص في الآتي**:

أ ـ السيرة الذاتية للمترجم له:

وتتفرع عن هذه الناحية فروع عدة منها:

١ ـ السلوك الديني للمترجم له:

ومن الأمثلة على ذلك في هذا الجانب: ما أورده السخاوي في ترجمة أحمد بن إبراهيم بن ملاعب السرميني الحلبي الفلكي (ت٨٢٤هـ) حيث قال: «كان أستاذًا ماهرًا في علم الهيئة... وعمل التقاويم... انفرد بذلك بحلب... ولذا كانت سائر نوابها تقربه مع نسبته لرقة الدين، وانحلال العقيدة وترك الصلاة وشرب الخمر، بحيث لم يكن عليه أنْسُ الدين»[1].

والحاصل أن السخاوي قد أكثر الطعن في بعض المذكورين في «الضوء اللامع» من جهة الدين، فهو تارة يصف الرجل بأنه «ممن لم يذكر بعلمٍ ولا دين، بل يوصف بنقيضهما»[2]، وتارة يقول: «... ولم يكن

= البلقيني مقلدًا ما ذكره ابن حجر في إنباء الغمر (٩/ ٢٠): «... وسلكتْ من أكثر من عشر سنين طريقَ التصوف، ولبست الخرقة، وتسمَّت بالشيخة، ووقع في ذلك أضحوكات وبالله المستعان». الضوء اللامع (١٢/ ١٤).

(١) الضوء اللامع (١/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥) وما ذكره السخاوي من قدح وارد عند ابن حجر في إنباء الغمر (٧/ ٤٣٣) نقلًا عن القاضي علاء الدين وغيره.

(٢) الضوء اللامع (١/ ١٩٢).

بمحمود في ديانته»[1]، وتارة ثالثة يقول: «.. ولم يشتهر بدين ولا تقوى»[2].

ومما يلحق بهذا الجانب الطعن في المترجم من جهة كونه على معتقد يحكم السخاوي ببطلانه؛ ككونه «يعتقد أن الشمس فعالة وأنها تستحق العبودية»[3]، أو بكون «شعره ينعق بالاتحاد المفضي إلى الإلحاد»[4]، أو أن المترجم غلب عليه «الميل إلى تصوف الفلاسفة وكان داعية إلى هذه البدعة»[5]، أو أنه كان «ينتحل في التصوف مذهب ابن عربي»[6]، أو «أنه كانت تنسب إليه أشياء»[7]؛ يعني: في كلامه في العقليات، أو أنه «كان ديِّنًا عاقلًا... لا يُكتب على شيء يخالف الشرع، لكنه ينسب للتشيع»[8].

٢ ـ السلوك الأخلاقي للمترجم له:

كوصف الرجل بأن فيه «عجلة وحدة خلق»[9]، أو بأنه كان فيه «زهوٌ وإعجابٌ»[10]، أو «أنه فيه حرصٌ وحبٌّ للدنيا»[11]، أو «أنه كان

(١) الضوء اللامع (٦/ ١١ ـ ١٢).
(٢) المصدر السابق (٨/ ٢٢٧).
(٣) المصدر السابق (١/ ٣٠٧).
(٤) المصدر السابق (٦/ ٢١).
(٥) المصدر السابق (١/ ٢٦٠).
(٦) المصدر السابق (٢/ ١٤٠ ـ ١٤١).
(٧) المصدر السابق (٢/ ٢٧).
(٨) المصدر السابق (١/ ٢٨١).
(٩) المصدر السابق (١/ ٣٥٦).
(١٠) المصدر السابق (١/ ٣٧٢).
(١١) المصدر السابق (١/ ٢٣١).

شرهًا في طلب الوظائف»[1]، إلى غير ذلك من الصفات التي تدل على خلق ذميم، وطبع مستهجن[2].

ب ـ السيرة العلمية للمترجم له:

وإنما أفردت السيرة العلمية بالذكر وإن كانت داخلة في السيرة الذاتية للمترجم له، لورود مطاعن كثيرة بخصوصها في «الضوء اللامع»، فمن ذلك:

١ ـ وصف المترجم له بقلة الفهم:

كقول السخاوي في ترجمة عبد الله بن محمد الميموني القرافي (ت٨٥٧هـ): «... ولم يرزق مع قوة حافظته فاهمة، بل كان بعيد التصور والفهم جدًّا، لا يهتدي لاستحضار ما يلتمس منه من مسائل كتبه، بل يسرد الباب بتمامه ليصل سامعه للغرض منه[3]...».

٢ ـ وصف المترجم له بقلة البضاعة في العلم:

كنحو قول السخاوي في ترجمة أحمد بن عبيد الله الشرواني القاهري الحنفي (ت٨٤٤هـ): «... وتنقلت به الأحوال إلى أن ناب في الحكم... مع قلة البضاعة في الفقه والمصطلح، ولذلك حفظت عنه عدة أحكام فاسدة»[4].

٣ ـ عدم بلوغ الطبقة العليا في العلم:

فمن ذلك قول السخاوي في ترجمة أحمد بن أبي بكر السهاب

---

(١) الضوء اللامع (١/ ٢٣٨).

(٢) انظر أمثلة على ذلك في: المصدر السابق (٣/ ٢٨٧ و٢٩٦ و٥/ ٢٢٩ و١٠/ ٢٧٩).

(٣) المصدر السابق (٥/ ٦٥).

(٤) المصدر السابق (١/ ٣٧٦).

الحموي المعروف بابن بسام: «... ولكن كانت طبقته في العلم متوسطة، بل منحطة عن ذلك»[1].

٤ ـ الإكثار من النقل لغرائب مذهب فقهي معين:

من ذلك قول السخاوي عند ترجمة علي بن يوسف بن الجلال الحلبي الدميري المالكي (ت٨٠٣هـ): «... وكان كثير النقل لغرائب مذهبه، شديد المخالفة لأصحابه حتى اشتهر صيته بذلك»[2].

٥ ـ الحكم على شعر المترجم له بالضعف:

فمن ذلك قول السخاوي عند ترجمة عبد الله بن أحمد النفزاوي المغربي المالكي (ت٨٥٠هـ تقريبًا): «.. غير أنه متوغل في أمور الصوفية... سريع النظم مع لحنه، وربما يقع له الوسط»[3].

ولسنا هنا نسترسل في ذكر المطاعن المتعلقة بالسيرة العلمية للمذكورين في «الضوء اللامع»؛ لأن ذلك شيء كثير يمكن الوقوف عليه من خلال تتبع الكتاب.

منهج السّخاوي في ذكر مثالب المترجمين في «الضوء اللامع»

يمكن الوقوف على منهج السخاوي في ذكر مثالب المترجمين، من خلال استقراء «الضوء اللامع»، **ويتلخص في الآتي:**

١ ـ قد ينتهج السخاوي صياغة معينة في الترجمة؛ كالتزام الأسلوب المسجوع، ولقد وقع له ذلك في ترجمة السلطان قايتباي الجركسي المحمودي الأشرفي (ت٩٠١هـ)، يقول الشوكاني مشيرًا إلى صنيع

---

(١) الضوء اللامع (١/ ٢٤٩).

(٢) المصدر السابق (٦/ ٥٥).

(٣) المصدر السابق (٥/ ١٠).

السخاوي في ترجمة السلطان المذكور: «... وقد طوَّل السخاوي ترجمته في «الضوء اللامع»، وذكر كثيرًا من محاسنه التي لا يهتدي إليها غيرُه من الملوك، ولكنه كدَّر صفوها فجعل الترجمة من أولها إلى آخرها سجعًا باردًا جدًّا، ولم يفعل ذلك في ترجمة غيره، والسبب أنه كان معاصرًا له»[1].

٢ ـ ربما أمسك السخاوي عن ذكر مثالب المترجم بعد شروعه فيها؛ كقوله في ترجمة محمد بن أحمد السفطي القاضي (ت٨٥٤هـ): «... وارتدع به المباشرون والجباة ونحوهم، كلُّ ذلك بالعنف والشدة والبطش المخرج عن حيِّز الاعتدال، والملجئ إلى التصريح بما لا يناسب منصبه حتى في الطرقات، والركوب بدون شعار القضاة إلى غير ذلك مما أنزِّه قلمي عن إثباته هنا[2]...».

٣ ـ قد يقدم السخاوي ذكر الأوصاف الشريفة للمترجم، ثم يتبعها بما يفيد التنقيص والتجريح، كما اتفق له ذلك عند ترجمة إبراهيم بن عبد الله العرياني (ت٨٥٢هـ)، فإنه لما ذكر جملةً من سيرته العلمية قال: «... ولكنه مع هذه الأوصاف الشريفة، ضيع نفسه بكثرة إسرافه على نفسه، ومجاهرته بالمعاصي...»[3].

٤ ـ ربما صدَّر السخاوي تجريحه للمترجم بقوله: «ويُذكَر»، وهي صيغة من صيغ التمريض والتضعيف، وذلك كقوله عند ترجمة عبد الله بن محمد الدواخلي: «.... ويُذكر بمحبةٍ في النميمة والتفاتن»[4].

---

(١) البدر الطالع (٢/ ٥٦)، وانظر ترجمة قايتباي في: الضوء اللامع (٦/ ٢٠١ ـ ٢١١).

(٢) الضوء اللامع (٧/ ١١٩).

(٣) المصدر السابق (١/ ٧١).

(٤) المصدر السابق (٥/ ٤٧).

٥ ـ قد يحتاط السخاوي أثناء ذكره للتجريح، أو عند نقله عن غيره؛ ولذلك ربما قال في ترجمة رجلٍ: «... وينسب لتعاطي المنكر، فالله أعلم بسره»[(١)]، أو قال: «...لا أعلم عليه في دينه إلا الخير، ولا أتكلم بما يتقوَّل به الغير...»[(٢)].

تلك هي أهمُّ معالم المنهج العامِّ عند السخاوي في التجريح لبعض منْ ذَكَرهم في «الضوء اللامع»، ولا بد ههنا من الإشارة إلى أن كل تنقيص أو تجريح وارد في الكتاب المذكور آنفًا له أسلوبُه وطابعُه الخاصُّ به.

نماذج من المتكلَّم فيهم في «الضوء اللامع»

ولقد رأيتُ هنا إيراد نماذج من المتكلَّم فيهم في «الضوء اللامع» لسببٍ من الأسباب الحاملة للسخاوي على التنقيص والتجريح، ولقد آثرتُ أن تكون هذه النماذج من مشاهير الأعلام، أو من أكابر أقران السخاوي، كما رأيتُ أن أنبه في أثناء ذكر هذه النماذج على انتقادات الشوكاني للسخاوي من هذه الجهة:

١ ـ أحمد بن إسماعيل بن عثمان التبريزي الكوراني (ت٧٩٣هـ):
قرين السخاوي في الطلب؛ لأنه أخذ عن ابن حجر[(٣)].

قال السخاوي في ترجمته بعد أن ذكر صلته بالظاهر جقمق: «...فانهالت عليه الدنيا، فتزوج مرة بعد أخرى لمزيد رغبته في النساء، مع كونه مطلاقًا، وظهر لما ترفَّع حالُه ما كان كامنًا لديه من اعتقاد نفسه الذي جرَّ إليه الطيشُ والخفة...»[(٤)].

---

(١) الضوء اللامع (٧/ ٨٩).
(٢) المصدر السابق (٧/ ٢٣٧).
(٣) المصدر السابق (١/ ٣٩).
(٤) المصدر السابق (١/ ٢٤١ ـ ٢٤٢).

يقول الشوكاني متعقبًا السخاوي في ترجمة التبريزي: «وقد ترجمه صاحب «الشقائق النعمانية»[1] ترجمة حافلةً... وذكر له مناقب جمة تدلُّ على أنه من العلماء العاملين، لا كما قال السخاوي»[2].

٢ ـ أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس، المعروف بابن المقريزي (ت٨٤٥هـ)، المؤرِّخ المشهور:

انتقده السخاويُّ لمَّا ترجمه في عدة مواضع من الترجمة[3]، ونختار من هذه المواضع، هذا الموضع الذي يقول فيه منبهًا على منزلة المقريزي في التاريخ: «.. وصارت له فيه جملة تصانيف كالخطط للقاهرة، وهو مفيدٌ لكونه ظفر بمسودة الأوحدي كما سبق في ترجمته، فأخذها وزادها زوائد غير طائلة»[4].

ولما وقف الشوكاني على انتقاد السخاوي اعترضه قائلًا: «والرجل غير مدفوع عن فضلٍ لا سيما في التاريخ وما يتعلَّق به»[5].

٣ ـ محمد بن خليل الرملي المقدسي (ت٨٨٨هـ): الآخذ عن ابن حجر:

ترجمهُ السَّخاوي ووصفه بعدم الإتقان في الحفظ والنقل، كما ذكر أنه ليس بالمتين في فهمه وعقله[6]، ولقد تنبه الشوكاني إلى هذا التنقيص فقال مشيرًا إليه في خاتمة ترجمة الرملي: «... وانتقصه السخاوي وبالغ

---

(١) الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، لطاشكبري زاده، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م، (ص٥١ ـ ٥٥).
(٢) البدر الطالع (١/ ٤١).
(٣) الضوء اللامع (٢/ ٢١ ـ ٢٥).
(٤) المصدر السابق (٢/ ٢٢).
(٥) البدر الطالع (١/ ٨٠).
(٦) الضوء اللامع (٧/ ٢٣٧).

في ذلك على عادته المألوفة في أكابر أقرانه»[1].

٤ ـ محمد بن محمد بن عبد الله الخيضري (ت بعد ٩٠٠هـ)، أحد الملازمين لابن حجر:

قال الشوكاني في ترجمته: «وقد ترجمهُ السَّخاوي ترجمةً طويلةً[2]، كلُّها ثلْبٌ وشتمٌ كعادته في أقرانه، ومن أعجب ما رأيته فيها من التعصب أنه قدح في مؤلفات المترجم له، ثم قال: إنه ما رآها، وهذا غريب، ولكنه قد أبان العلة في آخر الترجمة فقال: وبالجملة فهو ممن فيه رائحة الفن، بل هو من قدماء الأصحاب وأحد العشرة الذين ذكرهم شيخنا؛ يعني: ابن حجر في وصيته وإن فعل معي ما أرجو أن يُجازى بمقصده عليه»[3].

٥ ـ يوسف بن تغري بردي، أبو المحاسن ابن الأتابكي، (ت٨٧٤هـ)، المؤرِّخ صاحب «المنهل الصافي»:

تَرجمهُ السخاويُّ وذكر كثيرًا من أوهامه وغلطاته الواقعة في كتبه[4]، بيْد أن الشوكاني تعقبه بأن ابن تغري بردي من معاصريه، وقد أكثر الحطّ عليه، وأطال ترجمته متتبعًا لغلطاته[5].



(١) البدر الطالع (٢/ ١٧٠).
(٢) الضوء اللامع (٩/ ١١٧ ـ ١٢٤).
(٣) البدر الطالع (٢/ ٢٤٦).
(٤) الضوء اللامع (١٠/ ٣٠٥ ـ ٣٠٨).
(٥) البدر الطالع (٢/ ٣٥٢).

خاتمة الدراسة

كانت هذه الدراسة عرضًا وصفيًّا تحليليًّا لبعض المطاعن الواردة في «الضوء اللامع» للإمام السخاوي، ولا بد من التنبيه هنا على جملة من النتائج التي خلُصت إليها هذه الدراسة، فمن ذلك:

- بعضُ ما ورد من تجريح في «الضوء اللامع» قد يكون السخاوي مستقلًّا به، أو تابعًا فيه لغيره (ابن حجر في «إنباء الغمر»، أو المقريزي في «درر العقود»)، أو متوقِّفًا فيه.

- ليس كلُّ تجريح واردٍ في «الضوء اللامع» يمكن التَّوقف فيه، وعدم الاعتماد عليه، إذ ربما حكم السَّخاويُّ على المترجم بغالب ظنه، من غير أن تبعثه على الحكم عصبية أو هوى أو تحامل.

- لسنا نتوقَّف في الأخذ بما ورد في «الضوء اللامع» من أخبار ومعلومات؛ لأنَّه مصدرٌ تاريخيٌّ مهمٌّ في بابه أرَّخ لفترة حاسمةٍ من تاريخ الأمة الإسلامية إبان القرن التاسع الهجري والعاشر.

- من مقتضيات عدم التَّوقف في الأخذ بما ورد في «الضَّوء اللامع» من مطاعن، وضْعُ منهج علميٍّ يقرِّبنا من الحقيقة، وقد يصل بنا إلى اليقين والإنصاف، ومن معالم هذا المنهج:

- **أولًا**: مقارنةُ ما ورد في «الضوء اللامع» بما ورد عند السخاوي نفسه في كتب أخرى، لترجيح ما استقر عليه رأيه بخُصوص المتكلَّم فيهم.

ـ **ثانيًا**: عرضُ ما ورد عند السخاوي من مطاعن في «الضوء اللامع» على الكتب الموازية في مادته، وخاصَّة على كتب من تأخَّر عنه كالشُّوكاني وغيره.

ـ **ثالثًا**: محاكمةُ السخاوي إلى قواعد الجرح والتعديل، وهي تلك القواعد التي سطَّرها في كتابيْه «الإعلان بالتوبيخ»، و«فتح المغيث شرح ألفية الحديث»[1].

وبعدُ، فإنَّنا لن نستطيع الأخذَ بمعالم هذا المنهج العلميِّ الصَّحيح، حتى نرى «الضَّوء اللَّامع» قد أُخرج في تحقيقٍ علميٍّ رصينٍ، ينفي عنْه تحريفَ النَّاشرين، وهفواتِ الطَّابعين، وتصحِيفاتِ النَّاسِخينَ.



---

(١) انظر: الإعلان بالتوبيخ (ص٤٧) وما بعدها، وفتح المغيث (٣/ ٢٦٤ ـ ٢٧٦)، علَّق عليه الشيخ صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

انتقادات الإمام الصنعاني للحافظ ابنِ حجر في كتابه «نزهة النظر»[1]

المقدمة

يعدُّ كتاب «نزهة النظر شرح نخبة الفكر» للحافظ أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢هـ) من أنفع الكتب المؤلفة في مصطلح الحديث، فإن صاحبه ابتدع فيه منهجًا جديدًا في جمع أنواع علوم الحديث، خالف فيه منهج الحافظ عثمان بن عبد الرحمٰن المعروف بابن الصلاح (ت٦٤٢هـ) في كتابه «علوم الحديث»[2]، مع الإيجاز والاختصار.

وكان من محاسن هذا الكتاب أن أتى بتعريفات جديدة لأنواع علوم الحديث، وحاول صياغة مباحث الفن في قواعد كلية مع تحرير مواطن الخلاف، وجودة التقسيم، وروعة البناء المصطلحي[3].

---

(١) نشرت هذه الدراسة في مجلة دعوة الحق التي تصدر عن وزارة الأوقاف في المغرب في العدد (٣٢٤)، شعبان، ١٤١٧هـ.

(٢) اشتهر هذا الكتاب بين أهل العلم بالحديث بهذا الاسم، وبمقدمة ابن الصلاح مع أن مؤلفه قد عنونه بـ: «معرفة علوم الحديث»، وانظر: صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح (ص٧٤ و٨٥)، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

(٣) شرحتُ ذلك في دراستي الموسومة بـ: «كتاب نزهة النظر وأثره في الدراسات الحديثية» في مجلة الإحياء التي كانت تصدر عن رابطة علماء المغرب العدد الرابع من السلسلة الجديدة لسنة ١٩٩٤م، (ص١٤٩ ـ ١٧٠).

ولم يحل المنهج الجديد والنسق البديع الذي سلكه الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر»، دون أن يلفت إليه أنظار العلماء إلى مواطن الخلل فيه، فسارعوا إلى مناقشة مؤلفه، وتعقبه بما اقتضاه النظر والتحقيق.

ولعل أول من سارع إلى طرق هذا الباب، تلاميذ الحافظ ابن حجر؛ كبرهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي[١] (ت٨٨٥هـ)، والشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفي[٢] (ت٨٧٩هـ)، والكمال بن أبي شريف[٣] (ت٩٠٥هـ)، ثم تلاهم الإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني الكحلاني[٤] (ت١١٨٢هـ) في رسالة لطيفة الحجم سماها: «ثمرات النظر في علوم الأثر»[٥].

وموضوع هذه الرسالة يقوم على مناقشة الحافظ ابن حجر في أدق مبحث من مباحث علوم الحديث، وهو ذاك المتعلق بحكم الرواية عن أهل البدع والأهواء.

---

(١) للبقاعي حاشية على نزهة النظر أشار إليها الخرشي المالكي (المتوفى سنة ١١٠١هـ) في «منتهى الرغبة في حل ألفاظ النخبة» كما نقل منها الإمام المناوي في اليواقيت والدرر في شرح شرح نخبة ابن حجر.

(٢) طبعت حاشية قاسم بن قطلوبغا بتحقيق: د. إبراهيم الناصر، وصدرت عن دار الوطن بالرياض، سنة ١٤٢٠هـ.

(٣) طبعت حاشية الكمال بن أبي شريف بتحقيق: د. إبراهيم الناصر، وصدرت عن دار الوطن بالرياض، سنة ١٤٢٠هـ.

(٤) ترجمته في أبجد العلوم (٢/ ٨٦٨)، والبدر الطالع (٢/ ١٣٣ ـ ١٣٩)، وفهرس الفهارس (١/ ٣٨٧)، والأعلام (٦/ ٢٦٣).

(٥) طبعت هذه الرسالة باسم: «ثمرات النظر في علم الأثر» بتحقيق: رائد بن صبري بن أبي علفة، بدار العاصمة بالرياض، سنة ١٤١٧هـ، ولمَّا كانت كتابتي لهذه الدراسة قبل طبع الرسالة سأحيل عليها فيما يأتي في نسختها المخطوطة.

خصائص الإمام الصنعاني العلمية

والإمام الصنعاني من أكثر المتأخرين إقبالًا على السُّنَّة والحديث، وألهجهم باتباع الآثار وأقوال السلف[1]، ووصفه غير واحد بالحفظ والإتقان، والمشاركة في العلوم، فقال فيه الشيخ صالح الفلاني في ثبته الكبير: «سيد المسندين الحفاظ»[2].

وقال الشهاب أحمد بن عبد القادر الحفظي الشافعي: «السيد المجتهد، مسند الديار، ومجدد دين هذه الأقطار»[3].

وحلّاه الشوكاني بقوله: «الإمام الكبير المجتهد المطلق»[4].

والناظرُ فيما نشر من كتب الإمام الصنعاني، يجدها تجمع بين الخصائص التالية:

- **التحقيق**: ونعني به السعة في الاطلاع، والعمق في المعرفة، والدقة في التحليل، والإصابة في عرض المذاهب والآراء، والتحري في الترجيح والاختيار.

- **الاجتهاد**: ذلك لأن الرجل كان حر الرأي، يوافق ما وافق الحق في نظره، ويخالف ما تنكب عنه، وانحرف عن جادته.

- **الجرأة**: وهذه الميزة من لوازم سابقتها، وتظهر في تلك المناقشات الطويلة الذيل التي تطفح بها مؤلفات هذا الإمام، ولقد أشار

---

(١) تطور دراسات السُّنَّة النبوية وآفاقها، للدكتور فاروق حمادة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، (ص٥٢).

(٢) فهرس الفهارس، للكتاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٢هـ، (١/ ٥١٥).

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) البدر الطالع، للشوكاني، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٤٨هـ، (٢/ ١٣٣).

العلامة الشوكاني إلى اتصاف الصنعاني بها عندما قال: «... وتَظَهَّر بالاجتهاد، وعمل بالأدلة، ونفر من التقليد، وزيَّف ما لا دليل عليه من الآراء الفقهية، وجرت له مع أهل عصره خطوبٌ ومحنٌ»[1].

المسائل التي تعقب فيها الصنعانيُّ الإمامَ ابن حجر

ولقد اجتمعت هذه الصفاتُ الثلاث في «ثمرات النظر» التي حاول فيها مؤلفها مناقشةَ الحافظ ابن حجر في القضايا الآتية:

١ ـ تفسير مراد الحافظ ابن حجر من قوله: «وكذا من اعتقد عكسه»:

قسَّم الحافظُ ابن حجر البدعة وهي السبب التاسع من أسباب الطعن في الراوي إلى قسمين:

قسم مترتب عن مكفر.

وقسم مترتِّب عن مفسِّق.

واختار في القسم الأول بأنَّ المعتمد أن الذي تردُّ روايته من أنكر أمرًا متواترًا من الشرع، معلوما من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه[2].

وقف الصنعاني عند هذا الموضع من قول الحافظ ابن حجر محاولًا تفسيره قائلًا: «أي إثباتًا لأمر في الدين، معلوم بالضرورة أنه ليس منه»[3]، وكأنه استشعر من القارئ استزادةً من الشرح لهذا التفسير،

---

(١) البدر الطالع(٢/ ١٣٣).

(٢) نزهة النظر، لابن حجر، مكتبة دار التراث الإسلامي، القاهرة (ص٥٣ ـ ٥٤)، وهدي الساري، لابن حجر، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، (ص٥٤٤).

(٣) ثمرات النظر (لوحة ١) مصورتي عن نسخة جامعة الرياض برقم (٢٦٢٠).

فقال مبيِّنًا علَّته: «. . . وإنما فسرنا العكس بهذا؛ لأن ذكر الاعتقاد لا دخل له في كون الفعل بدعةً، فلا بد من حمله على إثبات أمر ليقابل إنكار أمر، فيكون إلمامًا بالأمرين اللذيْن هما مرجع البدع، وهما النقص في الدين، والزيادة فيه»[1]، ووهَّم الصنعانيُّ جميع من فسَّر العكس الوارد في عبارة ابن حجر، بإنكار أمر واعتقاد لخلافه.

ويخلص الصنعاني إلى أن من حق العبارة أن يقول الحافظ ابن حجر: «أو إثبات عكسه»، قال: «ولا يخفى أنَّ من كان بهذه الصفة، فهو كافرٌ لردِّه ما عُلِم من الدين ضرورةً، أو إثباته ما ليس منه ضرورة، وكلا الأمرين كفرٌ؛ لأنه تكذيبٌ للشارع، وتكذيبه في أي أمر عُلمَ كفرٌ»[2].

٢ ـ التعليق على حكم الفاسق المبتدع:

عرَّف الحافظ ابن حجر الفاسق المبتدع بقوله: «وهو من لا تقتضي بدعته التكفير أصلًا»[3]، ثم حكى الخلاف في قبول رواية هذا الضرب، ثم اختار لنفسه، ونقل عن الجماهير، أنه يقبل ما لم يكن داعية»[4].

بادر الصنعاني إلى التعليق على هذا الاختيار بقوله: «. . . وحينئذ فردُّهُ لأجل كونه داعية إلى بدعته، لا لأجل بدعته»[5]، والحاصل من كلام ابن حجر كما يرى الصنعاني «أن كل مبتدع مقبول، سواء كان بمكفر، أو بمفسِّق، واستثناؤه[6] لمن ردَّ ما عُلم من الدين ضرورة أو زاد فيه

---

(١) ثمرات النظر (لوحة ١) مصورتي عن نسخة جامعة الرياض برقم (٢٦٢٠).

(٢) ثمرات النظر (لوحة ٢).

(٣) ثمرات النظر (لوحة ٥٤).

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) ثمرات النظر (لوحة ٢).

(٦) الضمير يرجع إلى الحافظ ابن حجر.

ما ليس منه ضرورة، ليس لأجل بدعته، بل لردِّه أو إثباته ما ليس من الدين ضرورة، وكذا ردُّ الداعية، لأجل دعوته لا لأجل بدعته، والكل ليس من محلِّ النزاع»[1].

والحافظ ابن حجر وأهل مذهبه لا يرون التكفير بالتأويل، فكأنه كما يقول الصنعاني قسَّم البدعة على رأي غيره، لذلك فحقُّ عبارة «**النخبة**» على المعتمد لمؤلفها أن يقال: «ويقبل المبتدع مطلقًا»، ثم يقال: «إلا الداعية»[2].

٣ ـ تعقب الحافظ ابن حجر في تعريف العدالة:

عرَّف الحافظ ابن حجر العدالة بكون المتصف بها: «له ملكةٌ تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة»[3].

وفي هذا التعريف حسب الصنعاني نظرٌ من وجوه:

ـ **الأول**: أنَّ هذا التعريف مما تطابقت عليه كتب الأصول، وإنْ حذف البعض منه الابتداع، إلا أنهم جميعهم اتفقوا على أن العدالة ملكة إلى آخر التعريف[4].

ـ **الثاني**: أن تفسير العدالة بحثٌ لغوي، لا يقلَّد فيه أهلُ الأصول، وإن تطابقوا عليه، فهو مما يقوله الأول، ثم يُتابعه عليه الآخر من غير نظر أو تحقيق[5].

---

(١) ثمرات النظر (لوحة ٢).
(٢) المصدر السابق نفسه.
(٣) نزهة النظر (ص١٨ ـ ١٩).
(٤) ثمرات النظر (لوحة ٦).
(٥) المصدر السابق نفسه.

فالعدلُ لغة ضد الجور، وهو أيضًا الذي لا يميل به الهوى، وهو أيضًا الاستقامة، وفسَّر الصحابة ـ وهم أهل اللسان العربي ـ العدالة بعدم الرجوع إلى عبادة الأوثان، والحاصل أن تفسير العدالة بالملكة ليس هو معناها لغة، ولا أتي عن الشارع في ذلك حرف واحدٌ[١].

ـ **الثالث**: أن تفسير العدالة بالملكة تشديد وتعنت «إذ لا تتمُّ إلا في حق المعصومين وأفراد من خلص المؤمنين»[٢]، وذلك لأسباب:

أولها: أنه جاءت أحاديث تفيد نفي العصمة عن البشر، من ذلك قوله: «**كلُّ بني آدم خطَّاءٌ، وخير الخطائين التوابون**»[٣].

ثانيها: أن حصول هذه الملكة في كل راوٍ من رواة الحديث عزيز الوجود، لا يكاد يقع، ومن طالع تراجم الرواة علم ذلك.

ثالثها: إنكار بعض الصحابة على من فسَّر العدالة بعدم الإتيان بذنب، فهذا أبو بكر الصديق يقول: «حملتم الأمر على أشده»، وهذا علي بن أبي طالب يفسِّر العدالة بالإتيان بالفرائض فقط[٤].

ـ **الرابع**: يتضح من تعريف الحافظ ابن حجر للعدالة، اشتراط نفي الابتداع، إذ «العدل لا يكون عدلًا إلّا باجتنابه البدعة بأنواعها»[٥]، وهذا يناقض ما قرره آنفًا من القول بقبول رواية المبتدع مناقضة ظاهرة[٦].

ـ **الخامس**: قد يقال إن في اشتراط نفي الفسق في رسم العدالة

---

(١) ثمرات النظر (لوحة ٦).

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد.

(٤) ثمرات النظر (لوحة ٦).

(٥) ثمرات النظر (لوحة ٥).

(٦) المصدر السابق نفسه.

إخلالًا، ذلك لأن أهل الحديث قبلوا رواية فاسق التأويل، فكيف يمكن الانفصال عن هذا الإشكال؟ والجواب: أنه يتعيَّن حمل الفسق في تعريف الحافظ ابن حجر، على الفسق الصريح؛ لأنه المتبادر عند الإطلاق، وليندفع التناقض[1].

٤ ـ التعليق على ما ادعاه الحافظ ابن حجر من أنَّ رواة الصحيحين وقع الاتفاق على تعديلهم:

قال الحافظ ابن حجر عند كلامه على رواة الصحيحين: «...ورواتهما قد حصل الاتفاق على القول بتعديلهم بطريق اللزوم، فهم مقدَّمون على غيرهم في رواياتهم، وهذا أصلٌ لا يخرج عنه إلا بدليل»[2].

وللإمام الصنعاني فيما قرره ابنُ حجر هنا نظرٌ من جهة أن في الصحيحين الرواية عمن ليس بعدل[3]، ففيهما رواة رموا بنوع من أنواع البدع المعروفة؛ كعمران بن حطان الخارجي، وعمران بن مسلم القصير القدري، وكأبي معاوية الضرير وغيرهم ممن قيل فيهم إنهم مبتدعة، دعاة كانوا أم غير دعاة[4].

نتائج تعقبات الصنعاني للحافظ ابن حجر
عمدة قبول الرواية حصول الظن بصدق الراوي

يخلص الإمام الصنعاني بعد مناقشة ابن حجر بما تقدم إلى فائدتين عظيمتين، هما كالنتيجة لما سبقهما من مقدمات:

---

(١) ثمرات النظر (لوحة ٥).
(٢) نزهة النظر (ص٢٣).
(٣) وذلك بمقتضى تعريف العدالة السابق.
(٤) ثمرات النظر (لوحة ١٠).

الأولى: أن عمدة قبول الرواية حصول الظن بصدق الراوي، وعدم تلوثه بالكذب، ذلك لأن من أئمة الحديث من أخرج حديث جماعة فيهم المرجئ والقدري والناصبين والشيعي الغالي والخارجي، «وهم **قطرةٌ من رجال الكتب الستة** الذين لهم هذه البدع، وحكموا بصحة أحاديثهم مع الابتداع الذي ليس وراءه وراء، وهل وراء بدعة الخوارج من شيء، فهو دليل ناهض على إجماعهم على أن عمدة قبول الرواية حصول الظن بصدق الراوي، وعدم تلوثه بالكذب... وكذلك توثيقهم لجميع من سمعت مع ذكرهم لعظائم بدعهم، ما ذلك إلا لأن المدار على ظن الصدق لا غير»[1].

قلتُ: وما انتهى إليه الصنعانيُّ هنا وذكَرَه على أنه فائدة جليلة، نبه عليه الحافظُ ابن حجر نفسُه في موضعٍ آخر من كتبه، من ذلك قوله: «اعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد، فينبغي التنبه لذلك وعدم الاعتداد به إلا بحق، وكذا عاب جماعةٌ من الورعين جماعة دخلوا في أمر الدنيا، فضعفوهم، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط»[2].

أهل الحديث اتفق لهم من مخالفة فروعهم لأصولهم

الثانية: أن أهل الحديث اتفق لهم من مخالفة فروعهم لأصولهم، مثل ما اتفق لأهل سائر الفنون، فقد أصَّلوا أنه لا يُقبل الداعية، ثم قبلوا بعدُ روايته، وهذا يؤكد الفائدة الأولى من أنه لا يلاحَظُ إلا ظن الصدق[3].

---

(١) ثمرات النظر (لوحة ١١).

(٢) هدي الساري (ص٣٨٥).

(٣) ثمرات النظر (لوحة ١٦).

ويمكن استقراء تصرفات أئمة الحديث التي تشهد لهذه الفائدة، وتكون دليلًا عليها، من ذلك إخراج البخاري لحديث ثور بن يزيد الكلاعي الحمصي، قال ابن معين: «ما رأيت أحدًا يشك أنه قدري، وهو صحيح الحديث»[1]، وقال عبد الله بن سالم: «أدركت أهل حمص، وقد أخرجوا ثوْرًا، وأحرقوا داره لكلامه في القدَر»[2].

وقال الحافظ ابن حجر: «احتج به الجماعة»[3].

وأخرج البخاري وأصحاب السنن لحصين بن نمير الواسطي الضرير، ولقد وثَّقه أبو زرعة وغيره، وقال عباس الدوري عن ابن معين: «ليس بشيء»[4]، وقال أبو خيثمة: «كان يحمل[5] على علي فلم أعد إليه»[6].

وأخرج البخاري لإبراهيم بن طهمان بن شعيب الهروي، قال الدارقطني: «ثقة، إنما تكلموا فيه للإرجاء»[7]، وقال أحمد: «كان مرجئًا، شديد الرد على الجهمية، وقيل إنه رجع عن الإرجاء»[8]، وقال إسحاق بن راهويه: «كان صحيح الحديث»[9].

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار الفكر (١/ ٣٧٣).
(٢) هدي الساري (ص٣٨٩).
(٣) هدي الساري (ص٣٩٤).
(٤) ميزان الاعتدال (١/ ٥٥٤).
(٥) يعني: أنه كان يكره عليًا.
(٦) هدي الساري (ص٣٩٨).
(٧) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (١/ ٣٨).
(٨) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، للخزرجي، نشر بعناية عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الرابعة، (ص١٨).
(٩) تذكرة الحفاظ، للذهبي، دار إحياء التراث العربي، بلا تاريخ (١/ ٢١٣).

قلتُ: ولم يفت الحافظَ ابن حجر التنبيه إلى أن الشيخين البخاري ومسلمًا قد خرَّجا لهذا الضرب في المتبعات والشواهد والتعاليق[1].

وبالجملة فإن ثمرات النظر للإمام الصنعاني قد احتوت مع صغرها على قواعد نفيسة، وتنبيهات جليلة، ومناقشات علمية رصينة[2]، أوقفنا القارئ الكريم على طرفٍ منها متعلق بالحافظ ابن حجر في «نزهة النظر»، والحمد لله ربِّ العالمين.



(١) هدي الساري (ص٣٨٤)، والنكت على ابن الصلاح، لابن حجر، دار الراية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ، (١/ ٣٧٠).

(٢) ولذلك أكثر الصنعاني من الإحالة عليها في عدة مواضع من كتابه الجامع النافع توضيح الأفكار، وانظر منه: (١/ ٩٦ و١٢٢ و٢/ ١١٩ و١٤٧ و١٤٩ و٢٨٥ و٢٧٩)، بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

كتابُ «فيضِ القَدير» للإمَام عبْد الرءوف المنَاوي أعْظَمُ شرْحٍ لـ«الجَامِع الصَّغيرِ»[1]

المقدمة

لم يشتهر العلامة محمد المدعو عبد الرؤوف المناوي (ت١٠٣١هـ) بين أهل الحديث، إلا من خلال شرحه الكبير للجامع الصغير المسمى: «فتح القدير بشرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير»، الذي شهد له بطول الباع في صناعة الحديث وعلومه، وبالتقدم في الفقه والاستنباط.

قال القادري بعد أن ذكر جملةً من كُتب المناوي: «واستفدت من بعضها سيَّما شرحه الكبير على الجامع، وشرح الشمائل، وهما في غاية الجودة، جمع فيهما بين التحقيق وترك الإطناب، وأتى بما سحر الألباب»[2].

وقال المقري في «فتح المتعال في مدح النعال»: «وجاءني - يعني: المناوي - إلى بيتي بشرحه الكبير للجامع الصغير، الذي مزج الشرح

---

(١) نُشرت هذه الدراسة في مجلة دعوة الحق المغربية في العدد (٣٠٠)، ربيع الأول - ربيع الثاني ١٤١٤هـ.

(٢) نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني (٢/٣٩٣)، مطبوعات دار المغرب، الرباط ١٣٧٧هـ.

بالمشروح امتزاج الحياة بالروح»[1].

هدف المناوي وخطّته في «فيض القدير»

ولقد بيَّن الإمام المناوي في خطبة كتابه الغاية من تصنيفه فقال: «وبعد، فهذا ما اشتدت إليه حاجة المتفهم، بل وكل مدرِّس ومعلِّم، من شرحٍ على «الجامع الصغير» للحافظ الكبير الإمام الجلال الشهير، ينشر جواهره، ويبرز ضمائره، ويفصح عن لغاته، ويكشف القناع عن إشاراته، ويميط عن وجوه من خرائده اللثام، ويخدمه بفوائد تقرُّ بها العين، وفرائد يقول البحر الزاخر من أين أخذها من أين؟ وتحقيقات تنزاح بها شُبه الضالين، وتدقيقات ترتاح لها نُفوس المنْصِفين»[2].

ومن خلال قراءةٍ متأنيَّة للكتاب، يمكن مُلاحظة المعالم التالية المحدِّدة لمنهج المؤلِّف في هذا الشَّرح:

١ ـ يسلك المؤلف في شرحه طريقة الدمج والمزج، بحيث يضمن شرحه الأصلَ المشروح.

٢ ـ يورد المصنف أثناء الشرح فوائد وتنبيهات، وتتمات، وشواهد شعرية، وبعض الأقوال التي تجري مجرى الأمثال[3].

٣ ـ نُقُول المؤلف في كتابه متنوعة، فمنها ما ينقله عن جده الأعلى من قِبل الأم زين الدين العراقي صاحب الألفية في مصطلح الحديث، أو عن جده شرف الدين المناوي (ت٨٧١هـ)، أو عن شيوخه، ومنها ما ينقله عن العلماء المتقدمين، وفيما يلي بعضُ منْ أكثر عنهم في

---

(١) نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني (٢/ ٣٩٣).

(٢) فيض القدير (١/ ٢)، دار الفكر بلا تاريخ.

(٣) انظر مواطن ذلك في: فيض القدير (١/ ٥١ ـ ٦٥ ـ ٨٩ ـ ١١٢ ـ ١٢١).

النقل: ، فمنهم الغزالي، والجنيد، وابن عبد البر، والراغب، والقاضي عياض، وابن حزم، وابن عربي الحاتمي، والقرطبي، والسهيلي، والزمخشري، والفخر الرازي، والمحقق الدواني، والقاضي البيضاوي، والإمام النووي، والحافظ ابن حجر[(١)].

يقول د. محمد رشاد خليفة معلقًا على منهج المناوي في النقل: «وإن كان لنا من ملاحظة عليه في هذا المسلك، فإنما هي في أنه في الأعم الأغلب، حينما ينقل عن العلماء والسابقين، لا يعزز نقله بإسناد، ولا يذكر كتابًا رجع إليه في روايته لهذه النقول»[(٢)].

٤ ـ من طريقة المؤلف في الشرح استعماله لأسلوب: «فإن قلتَ قلتُ»[(٣)].

٥ ـ يتتبع المؤلف ألفاظ المتن بالشرح، ويوجز في ذلك، لكنه قد يخرجه ذلك إلى الإطالة، فيبادر إلى الاعتذار، فمن ذلك قوله: «وقد انبسط الكلام في هذا الخبر، وما كان لنا باختيارٍ، لكن تضمن أسرارًا جرَّنا حبُّها إلى إبداء بعضها، وبعدُ ففي الزوايا خبايا»[(٤)].

٦ ـ إذا تعرض المؤلف لشرح حديث من أحاديث الأحكام نصب الخلاف، وذكر الأدلة، لكنه لا يفيض في ذلك، معتذرًا بأن «محل

---

(١) انظر أمثلة مما نقله المناوي عن هؤلاء في: فيض القدير: (١/ ١٢ ـ ١٥ ـ ٤٠ ـ ٤٢ ـ ٤٥ ـ ١٠٠ و٢/ ٦٢ ـ ٤٤٢ و٣/ ٧١ ـ ١٣٣ ـ ٢٧٢ و٤/ ٢٨٢ و٦/ ٢٠٣).

(٢) مدرسة الحديث في مصر منذ سقوط بغداد إلى نهاية القرن العاشر، (ص٣٧) الهيئة العامة للكتاب القاهرة، ١٤٠٣هـ.

(٣) فيض القدير (١/ ٣٧ ـ ٣٨٧).

(٤) المصدر السابق (١/ ٣٨ ـ ٣٩٦).

التفصيل كتب الفروع»[1]، أو بأن «في المسألة سبعة مذاهب مبينة في المطولات»[2].

٧ ـ يوفق المؤلف بين الأحاديث المختلفة ظاهرًا، ويجمع بينها، ويفسِّر بعضَ الحديث ببعض، مثال الأول: قوله عند شرح حديث: «احذروا الدنيا، فإنها خضرة حلوة»[3]: «فإن قلتَ إخباره عنها بخضرتها وحلاوتها يناقضه إخبارُه في عدة أخبار بقذارتها، وأن الله يجعل البول والغائط مثلًا لها، قلتُ: لا منافاة، فإنها جيفةٌ قذِرةٌ في مرأى البصائر، وحلوة خضرة في مرأى الأبصار، فذكر ثَمَّ أنها جيفة قذرة للتنفير، وهنا كونها حلوة خضرة للتحذير»[4].

ومثال الثاني: قوله عند شرح حديث: «**وُزن حبر العلماء بدم الشهداء فرجح عليهم**»[5]: «أي فرجح ثواب حبر العلماء على ثواب دم الشهيد، كما جاء مبينًا هكذا عند الديلمي في مسنده، والحديث يشرح بعضه بعضا»[6].

٨ ـ يترجم المؤلف لراوي الحديث ولمخرجه ترجمة موجزة[7]، وقد يذكر لطائف الإسناد[8].

٩ ـ ينبه المؤلف على التحريف الواقع في بعض نسخ الجامع الصغير،

---

(١) فيض القدير (١/ ٥٧ ـ ٦٦).
(٢) المصدر السابق (١/ ٣٩٦).
(٣) أخرجه أحمد في الزهد كما في فيض القدير (١/ ١٨٩).
(٤) فيض القدير (١/ ١٨٨).
(٥) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد كما في فيض القدير (٦/ ٣٦٢).
(٦) فيض القدير (٦/ ٣٦٢).
(٧) المصدر السابق (٣٤ ـ ٣٥).
(٨) المصدر السابق (١/ ٤١٣).

ويرجع في تصحيح ذلك إلى نسخة مكتوبة بخط مؤلفه الجلال السيوطي[(١)]، وينبه إلى أن ما خالفها «لا أصل له»[(٢)]، و«لا وجود له»[(٣)]، لكن قد يدخل التحريف نسخة السيوطي التي بخطه، فيكون للإمام المناوي في ذلك رأي مؤيد بالدليل.

من ذلك قوله في ضبط لفظة: «الحرب» الواردة في حديث: «أشد الحرب النساء»[(٤)]، قال: «وهذا التقرير بناءً على أن الرواية حرب براءٍ مهملة وباء موحدة، وهو ما وقع لكثيرين، وهو الذي في مسودة المصنف بخطه، والذي رأيته في عدة نسخ من تاريخ الخطيب، وجرى عليه ابن الجوزي وغيره، بزاي معجمة ونون»[(٥)].

تعقبات المناوي للسيوطي في «فيض القدير»

يتعقب الإمامُ المناوي السيوطيَّ كثيرًا، ولو تتبع باحثٌ هذه التعقبات لجاءت في كتاب حافل، ويمكن تقسيم هذه التعقبات إلى ما يلي:

ـ تعقب المؤلف السيوطي في عدم إتمامه الحديث، واقتصاره على بعضه، فعند حديث: **«أفضل الجهاد، كلمة حق عند سلطان جائر»**[(٦)]،

---

(١) المصدر السابق (١/ ١٤١ ـ ١٩٥ ـ ١٩٧ ـ ٢٠٤ ـ ٤٧٧).

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٥٨).

(٣) المصدر السابق (١/ ٢٠٤).

(٤) أخرجه الخطيب في تاريخه عن أنس كما في فيض القدير (١/ ٥٢١).

(٥) فيض القدير (١/ ٥٢٢).

(٦) أخرجه أبو داود في الملاحم باب الأمر والنهي حديث رقم (٥٣٤٤)، وابن ماجه في الفتن، باب الأمر بالمعروف حديث رقم (٤٠٠٤)، وأحمد في مسنده (٣/ ١٦ و٦١).

قال: «وقضيةُ صنيع المؤلف أنَّ هذا هو الحديث بكماله، ولا كذلك، بل تمامه عند مخرجه ابن ماجه كأبي داود: «أو أمير جائر»[(١)].

- انتقاد المؤلف السيوطي في تقصيره في التخريج، وذلك من وجوه:

الأول: تعقبه في عدم تحرير التخريج واستيعابه، فمن ذلك قوله عند حديث: «**إن الفخذ عورة**»[(٢)]: «وقضية تصرف المؤلف أنه لا يوجد مخرَّجًا لأحد من الستة، وإلا لما عدل عنه على القانون المعروف[(٣)]، وهو عجيب، فقد رواه أبو داود، وخرجه البخاري في تاريخه الكبير، والترمذي في الاستئذان، فإضراب المصنف عن ذا كله صفحًا، واقتصاره على الحاكم وحده، قصور وتقصير مستبين، فلا تكن من المتعصبين»[(٤)].

وقد يصف المناوي صنيع السيوطي هذا، بأنه ذهول شنيع، وسهو عجيب، ويقول: «فعزوُ المصنف الحديث للطبراني وحده، لا يرتضيه المحدثون، فضلًا عمن يدعي الاجتهاد»[(٥)].

وقد يستقصي السيوطي في التخريج، ويمعن في ذلك، فيتعقبه

---

(١) فيض القدير (٢/ ٣٠)، وانظر أيضًا منه: (٢/ ٣٤٥ و٣٥٧ و٣٨٧ و٤٣٥ و٤٤٣).

(٢) أخرجه أبو داود في الحمام في باب النهي عن التعري برقم (٤٠١٤)، والترمذي في الاستئذان، باب ما جاء في أن الفخذ عورة برقم (٢٩٤٧)، وأحمد في المسند (٣/ ٤٧٨).

(٣) هذا القانون أشار إليه المناوي بقوله: «الواجب في الصناعة الحديثية أنه إن كان الحديث في أحد الصحيحين أن لا يعزى إلى غيره ألبتة» فيض القدير (٢/ ٥٥٥).

(٤) فيض القدير (٢/ ٣٧٩).

(٥) فيض القدير (٢/ ٣٥٩) وفي هذا التعقب ما لايخفى من الرد على السيوطي في ادعائه الاجتهاد.

المناوي بأنّ ذلك لا جدوى له «لأن ذلك إنما يحتاج إليه في حديث يراد تقويته لوهنه، وما اتفق عليه الشيخان في غاية الصحة والإتقان»[١].

الثاني: تعقب السيوطي في كونه يقتطع من كلام مخرج الحديث، ما يبيِّن حاله ودرجته، وعده ذلك من «التلبيس الفاحش»[٢]، من ذلك قوله عند حديث: «**أترعون عن ذكر الفاجر أن تذكروه، فاذكروه يعرفه الناس**»[٣]: «وقضية تصرف المصنف أن مخرجه الخطيب، خرجه ساكتًا عليه، والأمر بخلافه، بل قال: تفرد به الجارود، وهو كما قال البخاري: منكر الحديث، وكان أبو أسامة يرميه بالكذب، هذا كلام الخطيب، فنسبته لمخرجه، واقتطاعه من كلامه ما عقبه به من بيان حاله غير مرضي»[٤].

الثالث: تعقبه السيوطي في عزوه للفرع وتركه الأصل، فعند حديث: «**اتق دعوة المظلوم، فإنما يسأل الله حقه، وإن الله تعالى لن يمنع ذا حق حقه**». قال السيوطي: «أخرجه الخطيب عن علي»، فتعقبه المناوي بأنه رواه أبو نعيم وعنه أورده الخطيب، قال: «فعزو المصنف للفرع وإهماله للأصل غير صواب»[٥].

الرابع: ينتقد المؤلفُ السيوطيَّ في عدوله في تخريج الحديث عن الطريق الصحيحة إلى الطريق الضعيفة، ويعدُّ ذلك غير صواب»[٦].

---

(١) فيض القدير (١/ ١٨٤).

(٢) فيض القدير (٣/ ٢٣٦).

(٣) أخرجه الخطيب في كتاب رواة مالك عن أبي هريرة. انظر: فيض القدير (١/ ١١٥).

(٤) فيض القدير (١/ ١١٥).

(٥) فيض القدير (١/ ١٢٥)، وانظر: (٣/ ١٣٨).

(٦) فيض القدير (١/ ١٣٢ و٢٢٢ و٤٢٥).

الخامس: وهو قريب من الذي قبله: انتقاد السيوطي في إيثاره الطريقَ التي فيها مقالٌ من إرسال[1]، أو علة[2].

السادس: تعقب المناوي السيوطي فيما أسقط تخريجه، فلم يرمز إليه بشيء وربما استدرك عليه ذلك وبينه؛ كقوله عند حديث: «**إنكم لا ترجعون إلى الله تعالى بشيء أفضل مما خرج منه**»؛ يعني: القرآن[3]: «سكت عليه المصنف فلم يشر إليه بعلامة الضعيف، فاقتضى جودته، وكأنه لم يقف على قول سلطان هذا الشأن البخاري في كتاب الأفعال: إنه لا يصح لإرساله وانقطاعه»[4].

السابع: لم يرتض المناوي طريقة السيوطي في الرمز إلى الصحة بصورة رأس الصاد، وإلى الحسن بالحاء، وإلى الضعف بالضاد، وفي ذلك يقول: «كان ينبغي له أن يعقب كل حديث بالإشارة لحاله بلفظ: «صحيح»، أو «حسن»، أو «ضعيف» في كل حديث، فلو فعل ذلك كان أنفع وأصنع، ولم يزد الكتاب به إلا وريقات لا يطول بها، وأما ما يوجد في بعض النسخ من الرمز إلى الصحيح والحسن والضعيف، بصورة رأس الصاد وحاء وضاد، فلا ينبغي الوثوق به لغلبة تحريف النساخ، على أنه وقع له ذلك في بعضٍ دون بعض، كما رأيته بخطه، فكان المتعين ذكر كتابة صحيح، أو حسن، أو ضعيف في كل حديث»[5].

وبمجموع هذه الوجوه السبعة، يُعلم أن السيوطي لم يحرر التخريج

---

(١) فيض القدير (٢/ ٣٤٠ و٥٠٩).

(٢) فيض القدير (٢/ ٣٩٧ و٣/ ٢٣٤).

(٣) أخرجه أحمد في الزهد كما في فيض القدير (٢/ ٥٥٦)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٤٤).

(٤) فيض القدير (٢/ ٥٥٦).

(٥) فيض القدير (١/ ٤١).

كما قال الإمام المناوي[1].

أحكام الإمام المناوي على أحاديث «الجامع الصغير»

يتكلم الإمام المناوي على الأحاديث التي يوردها السيوطي في «الجامع الصغير»، ويحكم عليها بما يراه موافقًا للصواب، ويؤيد ذلك بالنُّقول عن علماء هذا الفن.

ويتلخص كلامه على هذه الأحاديث في الآتي:

أولًا: يعارض المؤلفُ السيوطيَّ في تصحيح بعض الأحاديث؛ كقوله عند حديث: «أتاني جبريل في أول ما أوحي إليَّ فعلَّمني الوضوء والصلاة، فلما فرغ من الوضوء أخذ غرفة من الماء، فنضح بها فرجه»[2].

قال: «رمز المؤلف لصحته وليس كما ظنَّ، فقد أورده ابن الجوزي في العلل عن أسامة عن أبيه من طريقين في أحدهما ابن لهيعة، والأخرى رِشدين وقال ضعيفان، قال: «والحديث باطل، وقال مخرِّجه الدارقطني: «فيه ابن لهيعة ضعفوه، وتابعه رشدين وهو ضعيف، لكن يقويه كما قال بعض الحفاظ ما ورد من طريق ابن ماجه بمعناه، وورد نحوه عن البراء وابن عباس، أما الصحة فلا»[3].

ثانيًا: يخالف المؤلف السيوطي في تحسين بعض الأحاديث؛ كقوله عند شرح حديث: **«أتاني جبريل فقال إذا توضأت فخلل لحيتك»**[4]، رمز

---

(١) فيض القدير (٥/ ٢٧١).

(٢) أخرجه أحمد والدارقطني والحاكم عن أسامة بن زيد كما في فيض القدير (١/ ١٠٠).

(٣) فيض القدير (١/ ١٠٠).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة وابن عدي وغيرهما كما في فيض القدير (١/ ٩٩).

لحسنه وهو زلل، فقد قال ابن حجر بعد عزوه لابن أبي شيبة وابن ماجه وابن عدي: «في إسناده ضعف شديد، هذه عبارته»[1].

ثالثًا: يعارض المناوي السيوطيَّ في نفيه الوضع على بعض الأحاديث، فعند حديث: «**ليس من أخلاق المؤمن التملق**»[2]، قال: «هذا الحديث إنما يروى بإسناد ضعيف»، والحسن بن دينار ضعيف بمرة، وكذا خصيب، ومن ثمَّ حكم ابن الجوزي بوضعه، وقال: مداره على الخصيب، وقد كذبه شعبة والقطان وابن معين، وقال ابن حبان يروي الموضوعات عن الثقات، اهـ. وتعقبه المؤلف فقعقع عليه، وأبرق كعادته، ولم يأت بطائل»[3].

رابعًا: يتعقب المناوي السيوطي في كونه قصر في الحكم على بعض الأحاديث، فما يقول فيه ضعيف كان حقه الرمز له بالحسن[4]، وما يقول فيه حسن، فهو أعلى من ذلك»[5].

وبذلك يعرف أن للإمام المناوي تصحيحًا وتحسينًا وتضعيفًا في شرحه على الجامع الصحيح.

وللمحدث المغربي الكبير الحافظ أحمد بن الصديق كتاب في تعقب المناوي في هذا الباب سماه: «المداوي لعلل المناوي».

خامسًا: ينبه المناوي على الأحاديث الموضوعة التي يوردها السيوطي في «الجامع»، ساكتًا عن التنبيه إليها، وهو رَحِمَهُ اللَّهُ قد قدم بادئ

---

(١) فيض القدير (١/ ٩٩).
(٢) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان عن معاذ كما في فيض القدير (٥/ ٣٨٢).
(٣) فيض القدير (٥/ ٣٨٢).
(٤) المصدر السابق (١/ ١٠٥).
(٥) المصدر السابق (١/ ١٢٤).

ذي بدء عند شرحه لقول السيوطي: «وصنته عما تفرد به وضاع أو كذاب».

قوله: «ثم إن ما ذكره من صونه عن ذلك غالبي أو ادعائي، وإلا فكثيرًا ما وقع له أنه لم يصرف إلى النقد الاهتمام، فسقط فيما التزم الصون عنه في هذا المقام، كما ستراه موضحًا في مواضعه»[1].

والحق أنه لم يقم أحدٌ من شراح «الجامع الصغير» بمهمة نقد الأحاديث الواردة فيه مقام الإمام المناوي بذلك، وعمله في هذا الأمر يتصف بطول النفَس في النقد، وبيان مراتب الأحاديث في الصحة والضعف، وإن كان حافظُ الوقت الشيخ محمد ناصر الدين الألباني قد لاحظ عليه أنه لم يستوعب بالنقد جميع الأحاديث، ولم يتكلم على الأحاديث التي اشتملت عليها الزيادة التي أضافها السيوطي إلى «الجامع»[2].

ولقد وفىَّ المناوي بوعده، فأبان الأحاديث الموضوعة التي اشتمل عليها الجامع[3]، فتارة يبيِّن أن السيوطي نفسه قد حكم على الحديث بالوضع في غير هذا الكتاب[4]؛ كقوله عند حديث: «**أبغض العباد إلى الله**

---

(١) فيض القدير (١/ ٢١).

(٢) انظر: مقدمة صحيح الجامع الصغير وزيادته (١/ ٥)، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ.

(٣) ورود الأحاديث الموضوعة التي اشتمل عليها الجامع الصغير أمر واضح الظهور لمن خبر الكتاب ووقف عليه، وقد تكفل المناوي ببيان بعضها، كما ألف في ذلك الحافظ أحمد بن الصديق كتابه: «المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير»، وهو مطبوع، ولأخيه الشيخ عبد العزيز الغماري استدراك عليه سماه: «المشير إلى ما فات المغير».

(٤) لكن كيف يجمع بين هذا وبين قول السيوطي: «وصنته عما تفرد به وضاع أو كذاب؟»، والذي يظهر أن اجتهاد السيوطي قد تغير في بعض أحاديث الجامع، فحكم عليها بما تقتضيه من ضعف أو وضع في كتبه التي ألفها بعد =

من كان ثوباه خيرًا من عمله، أن تكون ثيابه ثياب الأنبياء، وعمله عمل الجبارين»[1]: «قال ابن الجوزي: موضوع، وأقره عليه في الأصل»[2]، وقوله عند حديث: «**من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار**»[3]: «ومن العجب أن المؤلف قال في كتاب «أعذب المناهل»: «إن الحفاظ حكموا على هذا الحديث بالوضع، وأطبقوا على أنه موضوع، هذه عبارته، فكيف يورده في كتاب ادعى أنه صانه عما تفرد به وضاع؟!!»[4].

وتارة يبيِّن المناوي أن الحديث موضوع ويستدل على ذلك بالنقول عن العلماء؛ كقوله عند حديث: «**النية الحسنة تدخل صاحبها الجنة**»[5]، قال: «وفيه عبد الرحيم الفارابي، قال الذهبي في الضعفاء: «متهم؛ أي: بالوضع، عن إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله قال ـ أعني الذهبي ـ: «كذاب عدمٌ، اهـ»، فكان ينبغي للمصنف حذفه»[6].

= الجامع، أو يكون قد حصل له ذهولٌ ونسيان، فذلك من شأن البشر، وانظر: فهرس الفهارس والأثبات (٢/١٠١٨)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ، وتقديم كتاب «الدرر اللوامع في زوائد الجامع الأزهر على جمع الجوامع» (ص١٤) لعلي حسن علي عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

(١) أخرجه العقيلي والديلمي عن عائشة رضي الله عنها كما في فيض القدير (١/ ٨١).

(٢) فيض القدير (١/ ٨١)، والمغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير (ص١١ ـ ١٢)، دار الرائد العربي، بيروت، ١٤٠٢هـ.

(٣) أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة باب ما جاء في قيام الليل برقم (١٣٣٣) وهذا الحديث مما مثلوا به في كتب مصطلح الحديث للموضوع غير المقصود.

(٤) فيض القدير (٦/ ٢١٣)، والمغير على الأحاديث الموضوعة (ص١٢٧).

(٥) أخرجه الديلمي عن جابر كما في فيض القدير (٦/ ٣٠).

(٦) فيض القدير (٦/ ٣٠).

سادسًا: يوجه المناوي حكم السيوطي على الحديث ويفسره، بما يبيِّن سببه والداعي إليه[1].

عبارات النقد عند الإمام المناوي في «فيض القدير»

اختلفت عبارات النقد التي استعملها المناوي في تعقباته على السيوطي، فتارة كان رَحِمَهُ اللَّهُ يلين في ذلك، ويلتمس للسيوطي العذر كقوله: «ولا يقدح في عدم الاطلاع على مخرجه في جلالة المؤلف؛ لأنه ليس من شرط الحافظ إحاطته بمخرج كل حديث في الدنيا»[2]، وقوله: «. . . فعدم بيان حاله لا يليق بكماله»[3].

وكان المناوي تارة يشتد على السيوطي في النقد، فيصفه بأنه: «ضيق العطن»[4]، وأنَّ تعقبه: «أوهى من بيت العنكبوت»[5]، وأنَّ فعله: «تلبيس فاحش ولا قوة إلا بالله»[6].

وبعدُ فإن الجهد الكبير الذي بذله الإمام المناوي في «فيض القدير» جعله يتبوأ منزلة رفيعة بين شراح «الجامع الصغير»، وجعل شرحه مصدرًا مهمًّا من مصادر الشيخ نور الدين علي بن أحمد العزيزي

---

(١) فيض القدير (١/ ٤٤ و٩٢ و٤٨٠).

(٢) المصدر السابق (٤/ ٥٣٤).

(٣) المصدر السابق (٣/ ٢٤٨).

(٤) المصدر السابق (١/ ٤٦٢).

(٥) المصدر السابق (١/ ٤٥٩).

(٦) فيض القدير (٣/ ٢٣٦) ويلاحظ أن المناوي لم يسرف في نقد السيوطي إسرافًا بيّنًا يخرجه عن حد الأدب، ولم يقس عليه قسوة الشيخ أحمد بن الصديق في المغير الذي حطَّ عليه حطًّا شديدًا، يظهر لمن عاين تعقباته.

في كتابه: «السراج المنير شرح الجامع الصغير في حديث البشير النذير»[1].



(١) ولقد صرح بذلك العزيزي عند ذكره لرموزه فقال: «. . . وإذا لم أعز الكلام لأحد فهو عن الشيخ عبد الرؤوف المناوي»، انظر: السراج المنير شرح الجامع الصغير في حديث البشير النذير (١/١)، طبعة البابي الحلبي، مصر، بلا تاريخ.

ختمة «سنن أبي داود» للعلامة أحمد بن المأمون البلغيثي الفاسي المغربي (ت١٣٤٨هـ) دراسة وتحليل[1]

التعريف بكُتب الختمات الحديثيّة

درج أهلُ الحديث في الزمن المتأخر على أنهم إذا أرادوا أن يختموا كتابًا حديثيًّا معتبرًا عند أهل الفن، أن يعقدوا لذلك مجلسًا خاصًّا يسمونه مجلس الختم، وفي الغالب يكون هذا المجلس متميزًا عن بقية مجالس الدرس الأخرى، إذ ربما حضره السلاطينُ والأعيان من ذوي الفضل والعلم، ويكون موضوعُ المجلس مختلفًا عن سائر المجالس المتقدمة في الكتاب، إذ يعمد الشيخ المحدثُ إلى ذكر نُبذة عن صاحب الكتاب المختتم، مع الإشادة والتنويه بمحاسن الكتاب وفضائله، ثم يخلُص بعدُ إلى إملاء النُّكت العلمية المتعلقة بشرح حديث أو أحاديث الباب الأخير من الكتاب.

وربما عمد الشيخ المحدث صاحب المجلس إلى جمع ما وقع له من شرح وتعليق في تقييد ينتفع به من لم يحضره في مجلس الختم.

---

(١) نشرت هذه الدراسة في مجلة السُّنَّة النبوية التي تصدر عن جمعية الإمام البخاري بالرباط بالمغرب العدد السابع مارس ٢٠٠٨م.

وهكذا نشأ لونٌ من التأليف في الحديث وشرحه ومعانيه، أطلق عليه أرباب هذا الشأن: «كتب الختمات»، أو «كتب الختم»، «وتعتبر كتب الختم مرجعًا مهمًّا في دراسة مناهج المصنفين، إذ يتضمن كثيرٌ منها خلاصة الاستقراء لتلك المناهج، ولذلك فلا ينبغي إهمال الرجوعِ إليها لكلٍّ من رام البحث في تراجم العلماء، أو مناهجهم في تصانيفهم، أو النظر في أسانيد الكتب، ومعرفة مدى انتشارها واهتمام الناس بها»[1].

نماذجُ منْ تآليف المتأخرّين في الختمات

ولقد أكثر المتأخرون منذ مطلع القرن التاسع الهجري من الولوع بهذا الضرب من التأليف، فألف ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) كتابه «المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد»[2]، كما ألف في هذا اللون من التصنيف الحافظ محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي (ت٩٠٥هـ) عدة كتب منها «بذل المجهود في ختم «سنن أبي داود»»[3]، و«بغية الراغب المتمني في ختم النسائي رواية ابن السني»[4]، و«عمدة القاري والسامع في ختم الصحيح الجامع»[5]، والعلامة عبد الله بن سالم البصري (ت١١٣٤هـ) الذي صنف «ختم سنن الإمام أبي داود»[6] وغير ذلك.

---

(١) مقدمة تحقيق د. عبد اللطيف الجيلاني لكتاب مجلس ختم كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ لابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله القيسي الدمشقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ.

(٢) وهو مطبوع.

(٣) حقق بعناية د. عبد اللطيف الجيلاني ونشر بالرياض، سنة ١٤٢٤هـ.

(٤) طبع بتحقيق: د. عبد العزيز العبد اللطيف بالرياض، سنة ١٤١٤هـ.

(٥) نشر محققًا مرتين منها بتحقيق: د. مبارك الهاجري في مجلة كلية الشريعة التي تصدر عن جامعة الكويت العدد (٤٤)، السنة ١٦، ١٤٢١هـ.

(٦) حققه محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني، ونشر في الرياض، سنة ١٤٢٥هـ.

والباحث في التراث الحديثي المؤلف في هذا الضرب من التصنيف، يجد المغاربة المتأخرين قد أكثروا فيه التآليف والتقاييد، حتى بزُّوا فيه غيرهم، ومن المغاربة المتأخرين الذين ألَّفوا في الختمات العلامة أحمد بن المأمون البلغيثي الذي نُعنى هنا بالتنويه به وبختمته الموضوعة على «سنن أبي داود».

نُبذة عن العلامة أحمد بن المأمون البلغيثي(١)

هو أبو العباس صفي الدين أحمد بن المأمون بن الطيب بن المدني بن عبد الكبير الشريف الحسني العلوي البلغيثي الفاسي المغربي، ومن هذا النسب يعلم أن البلغيثي شريف المحتد، كريم الأرومة، من بيوتات فاس الشهرية بالمجد، ونباهة الذكر، وأصالة الحسب.

تتلمذ البلغيثي على جماعة من أهل العلم من المغرب والمشرق منهم محمد بن التهامي الوزاني (ت١٣١١هـ) ومحمد بن المدني كنون (ت١٣٠٢هـ) وأحمد بن سودة (ت١٣١٦هـ)، ومحمد الولاتي الشنقيطي (ت١٣٣٠هـ)، ومن علماء المشرق: محمد علي بن ظاهر الوتري البغدادي المدني (ت١٣٢٢هـ)، وبدر الدين المغربي الدمشقي.

وكانت للبلغيثي ثلاث رحلات حجازية لقي فيها أعلام المشرق كعبد العزيز البشري (ت١٣٦٢هـ) ومحمد بن محمد مخلوف (ت١٣٦٠هـ)

---

(١) من مصادر ترجمته كتابه المخطوط عن سيرته الموسوم بـ: «تحبير طِرسي بعبير نفسي في التعبير عن نفسي»، وهو غير تام ولا كامل. الأدب العربي في المغرب الأقصى (ص١٥ ـ ١٦). معجم الشيوخ (ص١٣٣ ـ ١٣٦). شجرة النور الزكية (ص٤٣٧ ـ ٤٣٨). معجم المطبوعات المغربية (ص٣٩ ـ ٤٠).

صاحب شجرة النور الزكية الذي نزل عليه البلغيثي ضيفًا بتونس، وفي ذلك يقول مخلوف: «وفي ثاني ليلة من رمضان سنة ١٣٤٧ دخل المنستير قاصدًا زيارة الإمامين أَبَوَيْ عبد الله محمد بن يونس الصقلي ومحمد المازري، وبات بمنزلي ضيفًا كريمًا، وكنت سعيدًا وبعض الفضلاء بزيارته، واقتبسنا من لطف حديثه، وجزالة عبارته فوائد جمة...»[١].

وعُرف للبلغيثي تلاميذ وطلبة استفادوا من علمه واغترفوا من واسع اطلاعه، من بينهم محمد بن عبد القادر بن سودة (ت١٣٣٧هـ)، وعبد الحفيظ الفاسي، وعبد الله بن عباس الجراري، وتولى البلغيثي القضاء في عدة مدن مغربية منها الصويرة ومكناس، كما درَّس في كلية القرويين.

*** وللبلغيثي مؤلفاتٌ عديدة منها:**

- **كتاب الابتهاج شرح منظومة المساري في الآداب**، وهو مطبوع في مصر، وهذا الكتاب - كما يقول القيطوني - يدل على مشاركة البلغيثي، وتضلعه وتبحره في العلوم والآداب[٢].

- **بيانُ الخسارة في بضاعة من يحطُّ من مقام التجارة.**

- **تشطيرُ قصيدة ابن أبي جمرة في ختْم البخاري**، شطَّرها بمناسبة ختم شيخه أبي العباس بن سودة للصحيح، وهو مطبوع بفاس على الحجر.

- **استدراك الفلْتة على من قطع همزة البتة:** وقد حقَّقه الأستاذ عبد القادر أحمد بن عبد القادر[٣].

---

(١) شجرة النور الزكية (ص٤٣٨)، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ.

(٢) معجم المطبوعات المغربية، للقيطوني، طبعة مدينة سلا المغربية (ص٣٩).

(٣) نشر في مجلة آفاق الثقافة والتراث التي تصدر عن مركز جمعة الماجد، العدد (٣٣)، المحرم ١٤٢٢هـ، (ص١٦٧ - ١٩١).

ـ **ختمة للجامع الصحيح للإمام البخاري** مخطوطة بالمكتبة الصبيحية بسلا في المملكة المغربية في (٢٢) ورقة.

ـ **تنسُّم عبير الأزهار بتبسُّم ثغور الأشعار**: وهو ديوان شعر في جزأين.

ـ **النوازل الفقهية** وغير ذلك من التصانيف في مسائل وقضايا علمية.

ولقد نوَّه غير واحد بالبلغيثي فقال عنه محمد العباس القباج: «... عالم كبيرٌ من جهابذة العلم المشهورين بالمغرب، وأحد المتضلعين في الفقه الإسلامي تضلعًا فائقًا، ولا يوجد اليوم في المغرب من طبقته من يدانيه في استحضار الخلاف العالي والنصوص التي ترتكز عليها قواعد الإسلام، حتى صار الآن بعد انقراض طبقته في فاس مرجعًا للفتوى، وموئلًا لحلِّ معضلات النوازل، ومشكلات القضايا... وأجمع كلمة تقال فيه: أنه ممن جمع رقة الأدباء إلى وقار العلماء»[١].

وقال عنه إدريس بن الماحي القيطوني: «... شيخنا وشيخ كثير من شيوخنا الفقيه العلامة المدرِّس النفَّاعة الدراكة الفهامة المشارك المطلع البحاثة النقادة، الأديب البليغ الكاتب الشاعر الفحل، القاضي سلطان النجباء والأدباء، الفقيه النحوي اللغوي الأصولي البياني الرحال، عالم كبير، وإمام شهير، مشارك في كثير من الفنون، متضلع في الفقه والنوازل والمعاملات...»[٢].

توفي البلغيثي (سنة ١٣٤٨هـ) بفاس، وكانت جنازته مشهودة.

---

(١) الأدب العربي في المغرب الأقصى، وزارة الثقافة بالمغرب، صفر، ١٤٠٠هـ، (ص١٥).

(٢) معجم المطبوعات المغربية، للقيطوني (ص٣٩).

ختمة البلغيثي لـ«سنن أبي داود»

تقع هذه الختمة المخطوطة في (١٢) ورقة وهي محفوظة في الخزانة الصبيحية بمدينة سلا بالمغرب الأقصى، وعنوانها هكذا: «ختم «سنن أبي داود» للعلامة الشهير الشيخ مولاي أحمد بن المأمون البلغيثي رَحِمَهُ اللهُ لمجلس السلطان المقدس مولانا يوسف رَحِمَهُ اللهُ بأعتابه الشريفة بالرباط»، وواضحٌ من هذا العنوان أن هذه الختمة قد ألفت من أجل إلقائها بين يدي السلطان يوسف العلوي في مجلس درسه، ولقد بيَّن ذلك البلغيثي لما قال في آخرها: «قيدها... أحمد بن المأمون البلغيثي في يوم واحد حسب ما حضر في الذهن، ثم راجعت بعدُ المرادَ لتحقيق بعض المسائل، وزيادة شيء يسير يوم الاثنين (٢) رجب عام ١٣٤٠هـ للختم بها «سنن أبي داود» بمجلس مولانا الأمير سلطاننا المحبوب مولانا يوسف أيده الله ونصره بالحضرة الرباطية صانها الله»[(١)].

والناظرُ في سيرة أحمد بن المأمون البلغيثي يجده ذا علاقة حسنة بملوك المغرب في زمانه، إذ كان عندهم صاحب مكانة رفيعة، وينوِّه عبد الله بن العباس الجراري بهذه العلاقة عندما يقول عن البلغيثي: «كان من عِلية العلماء الذين يحضرون مجالس الملك المرحوم المولى عبد الحفيظ، حتى إنه لما عزم على رحلةٍ ثانية، يجمع فيها بين زيارة المساجد الثلاثة، لم يساعده العاهلُ المذكور، لمكانته العلمية، وأبحاثه الدقيقة، وتحقيقاته المسلَّمة، وبعد هذا استعطفه بقصيدةٍ مؤثِّرة مما لم يجد معه بُدًّا من مساعدته...»[(٢)].

---

(١) ختم سنن أبي داود (ورقة ١٢).

(٢) التأليف ونهضته بالمغرب (١/ ٦٣ ـ ٦٤)، وانظر أيضًا: التراث اللغوي المغربي أحمد بن المأمون البلغيثي نموذجًا، مجلة آفاق الثقافة والتراث العدد (٣٢)، شوال ١٤٢١هـ، (ص٩٦).

دراسة منهج البلغيثي في ختم «سنن أبي داود»

لقد افتتح البلغيثي هذه الختمة بالتعريف بأبي داود على جهة الاختصار فقال: «الشيخ الإمام الحافظ المتقن الرحالة الصالح الناسك أبو داود سليمان بن أبي[1] الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو ابن عمران الأزدي السجستاني، نسبة إلى سجستان، الإقليم المعروف، أو سجستانة قرية من قرى البصرة، المولود سنة اثنتين ومائتين، (المتوفى رَحِمَهُ اللَّهُ يوم الجمعة منتصف شوال سنة خمس وسبعين ومائتين)، فعُمْرهُ ثلاثٌ وسبعون سنة»[2].

ثم انتقل البلغيثي بعدُ إلى بيان منزلة «سنن أبي داود» بين كتب الحديث، وذِكْر شرْط جامعها فيها، فذكرَ أنَّ كتاب «السنن»، قال عنه أبو داود: «كتبتُ عن رسول الله ﷺ مائة ألف حديث، انتخبتُ منها ما ضمنته هذا الكتاب، جمعتُ فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث، ذكرتُ الصحيح وما يشبهه ويقاربه»[3].

ثم ذكر البلغيثيُّ منزلةَ «سنن أبي داود» ناقلًا عنه أنه لما جمَع الكتاب «عرضه على شيخه الإمام أحمد بن حنبل، فاستجاده واستحسنه، وأنَّ إبراهيم الحربي لما وقف على «السنن» لأبي داود قال: «قد أُلين لأبي داود الحديث، كما ألين لداود الحديد»[4].

ثم خلُص البلغيثي بعدُ إلى شرح آخر بابٍ ورَدَ في «سنن أبي داود»، متبعًا المنهج التالي:

---

(١) هكذا.

(٢) ختم سنن أبي داود (ورقة ١).

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

بيان سرِّ اختتام أبي داود لـ«سننه» بكتاب الأدب

لقد حاول البلغيثي أن يغوصَ باحثًا عن دقائق المعاني الخفية التي دعتْ أبا داود إلى أن يختتم كتابه المجموع في السنن بكتاب الأدب، فقال: «ختمه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بكتاب الأدب، تلميحًا إلى أنه ينبغي للمؤمن أن يتحلَّى في أواخر أيام حياته بالأدب مع الله، ومع رسوله وأئمة الدين بالأدب الشرعي، الذي المراد به في عُرف الشرعيات، الأخذ بمكارم الأخلاق[١]. . ».

بيان سرِّ الإتيان بحديث النَّهي عن سبِّ الدَّهر في آخر كتاب الأدب

قال البلغيثي منبِّها على ذلك: «وختم؛ يعني: أبا داود رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتاب الأدب بأهمِّ الآداب، وهو مع ربِّ الأرباب في عدم سبِّ الدهر، الذي لا يخلو عن سوء أدب مع الله تعالى، المبدع لجميع المبدعات، إذ الكل آثار قدرته، ونتائج حكمته[٢]. . ».

الكلام على ترجمة آخر الكتاب

خصَّص البلغيثي لترجمة الباب الأخير من «سنن أبي داود» حيِّزا من ختمته، إذْ تكلَّم على مفرداتها بالشَّرح والبيان، فقال: «قوله: «**في الرجل يسبُّ الدهر**»؛ أيْ: في إثم الرَّجل بدليل سياق الحديث. . . وقوله: «الرجل» هو لقبٌ لا مفهومَ له، لما تقرَّر أن مفهوم اللقب غير حجة خلافًا للدَّقاق، فكأنَّه قال: «باب في الشخص يسب الدهر»[٣]

---

(١) ختم سنن أبي داود (ورقة ١).

(٢) المصدر السابق (ورقة ١ و٢).

(٣) هذه هي ترجمة آخر باب في سنن أبي داود.

والمراد بالسبِّ الذي أعم من كونه سبًا أو تعييبًا[1]. . . ».

والملاحظ أن البلغيثي لم يتكلم على لفظة الدهر الواردة في الترجمة؛ لأنه سيعرض لها أثناء شرح معاني حديث الباب.

الكلام على إسناد حديث الباب

وكلام البلغيثي في ذلك في ثلاث جهات: الأولى في صيغ الأداء، والثانية: في رجال الإسناد، والثالثة: في بعض النكت الإسنادية.

ففي صيغ الأداء عرض البلغيثي للخلاف الحديثي في استعمال صيغ الأداء بعضها في موضع بعض، فقال: «قوله: حدثنا، اعلَمْ أنه لا فرق عند المتقدمين من علماء الحديث كالزهري ومالك وأبي حنيفة بين التحديث والإخبار والإنباء والسماع، وعليه اشتهر عمل المغاربة إلى الآن، ورأى بعضُ المتأخرين التفريق بين هذه الصيغ، بحسب أحوال التحمل، فيخصُّون التحديث والسماع بما يلفِظ به الشيخُ، والإخبار بما يقرأ التلميذ على الشيخ، وهو مذهب الأوزاعي والشافعي، وجمهور أهل المشرق. . .»[2].

وفي الكلام على رجال الإسناد، عرف البلغيثي بالمذكورين في الإسناد وهم:

● **محمد بن الصباح**: قال البلغيثي فيه: «هو من شيوخ أبي داود كالبخاري ومسلم وأحمد وغيرهم من أهل طبقتهم، وعندهم في طبقته أيضًا الحسن بن الصباح، وعبد الله بن الصباح هما من شيوخ الجميع أيضًا[3]. .».

---

(١) ختم سنن أبي داود (ورقة ٢).

(٢) المصدر السابق (ورقة ٢ و٣).

(٣) المصدر السابق (ورقة ٣). ومحمد بن الصباح أبو جعفر البزار (المتوفى سنة =

• **ابن السرح**: قال البلغيثي في التعريف به: «هو أحمد بن محمد بن السرح، وله ابن اسمه محمد، وحفيد اسمه عبد الله كلهم محدثون يقال لهم السرحيون»[(١)].

• **سفيان**: قال البلغيثي فيه: «وسفيان هنا هو ابن عيينة كما في مسلم»[(٢)].

• **الزهري**: قال البلغيثي فيه: «هو محمد بن مسلم الزهري نسبة إلى زهرة»[(٣)].

• **سعيد بن المسيب** «التابعي الكبير، وأبوه المسيب صحابي، ممن بايع تحت الشجرة، وأبو المسيب اسمه حزن بن أبي وهب القرشي المخزومي من المهاجرين، سماه ﷺ سهلًا، فأبى وقال: «لا أغير اسمًا سمَّانيه أبي»، قال ابن المسيب: فما زالت الحُزونية فينا بعدُ، كما في «صحيح البخاري»»[(٤)].

• **أبو هريرة** راوي الحديث: قال البلغيثي فيه: «وأبو هريرة معروف من أجَلِّ الصحابة، وأكثرهم حديثًا عن رسول الله ﷺ لملازمته له ﷺ

= ٢٢٧هـ) من رجال الكتب الستة، انظر: الكاشف، للذهبي، دار القبلة، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، (٢/ ١٨٢).

(١) ما ذكره البلغيثي في نسبة أحمد بن محمد بن السرح لم أقف عليه في رجال الكتب الستة والموجود أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السرح أبو الطاهر المصري الراوي عن ابن عيينة وغيره (المتوفى سنة ٢٥٠هـ) وهو من رجال أبي داود. ينظر: الكاشف (١/ ٢٠٠)، والتقريب، لابن حجر، دار ابن حزم طبعة سنة ١٤٢٠هـ، (ص١٠٣).

(٢) ختم سنن أبي داود (ورقة ٣).

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) المصدر السابق (ورقة٤).

ولدعائه له بالحفظ في قضيَّة بسط الرداء المعروفة، كما في البخاري وغيره، والصَّحيح من نحو الأربعين قولًا في اسمه، أنه عبد الرحمٰن بن صخر»[1].

وتوقف البلغيثي عند النكتة الإسنادية التي قال فيها أبو داود عند تمام الحديث: «قال ابن السرح عن ابن المسيب مكان سعيد» ـ فقال: «ثم إن الإمام أبا داود ﷺ بعد أن ساق الحديث الذي ختم به عن شيخه محمد بن الصباح وابن السرح، وقال في الرواية عنهما معًا عن سعيد، بيَّن بعدُ أن التلفظَ باسم سعيد وقع في روايته عن ابن الصباح، وأما ابن السرح فجعل موضع سعيد قوله ابن المسيب، وهذا كلُّه من تحري أهل الحديث في روايته، والتحرز فيه عن الإيهام والتلبيس سواء في متنه أو سنده... والقصد بيان مرتبة الإمام أبي داود من التحري، وإظهار نكتة قوله: «قال ابن السرح عن ابن المسيب مكان سعيد، مع ما جاء في ختم كتابه بلفظ سعيد المشتق من لفظ السعادة من التفاؤل، بأن يحكم الله لعبده بها، ليفوز برضى الله الأكبر بسببها...»[2].

شرح معاني حديث الباب

ونستحب للقارئ الكريم أن يلمَّ بالحديث المراد شرحه هنا، ولذلك سنسوقه أولًا، ثم نتبع ذلك بتعليقات البلغيثي عليه.

وهذا الحديث ساقه أبو داود بسنده إلى أبي هريرة عن النبي ﷺ: **«يقول الله ﷻ: يؤذيني ابن آدم يسبُّ الدهر، وأنا الدهر، بيدي الأمر أقلِّب الليل والنهار»**[3].

---

(١) ختم سنن أبي داود (ورقة ٤).

(٢) المصدر السابق (ورقة ٩).

(٣) حديث رقم (٥٢٧٤) من آخر سنن أبي داود.

لقد حدَّد البلغيثي بادئ ذي بدء نوع هذا الحديث فهو «من الأحاديث القدسية التي لا تجوز رواية الحديث بالمعنى، ولو توفرت شروطها عند مجيزها، إذ لا فرق بينها وبين القرآن إلا التعبد بتلاوته، وعدم جواز مسه للمحدث، وكونه معجزًا»[1].

ثم عرَّج البلغيثي بعدُ على ذكْر منْ خرَّج حديثَ البابِ من أصحاب الكتب الستة وغيرهم، مع الإتيان بألفاظه عند كلٍّ واحد من المخرِّجين لينتقل إلى شرح معاني الحديث.

وأول معنى توقف عنده البلغيثي معنى إذاية ابن آدم لله تعالى، إذ قال في شرحه: «معنى إذاية ابن آدم لله مخالفة أمره، وارتكاب معاصيه، إذ أمر تعالى بتوحيده في ذاته وصفاته وأفعاله، فمن نسب إلى الدهر فعلًا بمعنى خلقِ الدهر له، فقد أشرك بالله تعالى، فجاء هذا الكلام على ما يتعارفه الناس، وإلا فالله تعالى منزه عن أن يلحقه أذى خلقه، لوجوب مخالفته للحوادث، ووجوب قدرته، واستحالة المماثلة والعجز عليه تعالى...»[2].

ومن المعاني التي توقَّف عندها البلغيثي معنى قوله: «وأنا الدهر بيدي الأمر أقلب الليل والنهار»، فإنه شرَح ذلك فقال: «وقد كان من عادة العرب في الجاهلية أن يذموا الدهر ويسبونه عند النوازل لاعتقادهم أن ما يصيبهم هو من أفعال الدهر، فجاء الحديث بإبطال ذلك، فكان محصَّل معنى الحديث، أن الله تعالى هو مدبِّر الأمور التي ينسبونها للدهر... وأما يوهمه ظاهرُ لفظ الحديث من أنَّ الدهر من أسماء الله تعالى، فلا سندَ له، قال القاضي عياض: «زعَم مَن لا تحقيق عنده أنَّ

(١) ختم سنن أبي داود (ورقة ٤).

(٢) المصدر السابق (ورقة ٤ و٥).

الدهر من أسماء الله، وهو غلطٌ، فإنَّ الدهر مدة زمن الدنيا، وعرَّفه بعضُهم بأنه من مفعول الله في الدنيا، أو فعله لما قبل الموت»، ونقله الحافظُ والقسطلاني وغيرهما، معتمدين له، وبالغ بعضهم فنسب كما في جامع المعيار للزندقة منْ قال إنَّ الدهر من أسماء الله تعالى، وهي مبالغةٌ لا تقبل إلا لمن قال بذلك، تمسكًا بظاهر الحديث. . . .»[1].

ومن المباحث الطريفة التي بحثها البلغيثي في ختمته لـ«سنن أبي داود»، قول أبي داود عند تمام حديث الباب: «والله أعلم»، فإنه قرَّر أنَّ أبا داود «أتى في آخر كتابه بما يدلُّ على النهاية بأنْ قال: و«الله أعلم»، إذ هي تدلُّ عرْفًا على انتهاء الكلام، إذ نصُّوا على استحباب الإتيان بها في آخر التأليف أو الفتوى، ولكن لا بِقصد الشكِّ فيما كتب، أو قدَّم، بل بنية ذكر الله تعالى وردِّ العلم إليه. . . ففي كلام أبي زرعة براعة الاختتام، وتُسمى براعة المقطع، وهي أن يختم البليغُ كلامَه بأحسن جملةٍ، يحسن السكوت عليها[2]. . .».



---

(١) ختم سنن أبي داود (ورقة ٥).

(٢) المصدر السابق (ورقة ١٢).

نظراتٌ في مِفتاح كُنوز السُّنة[1]

اعتنى الاستشراق بمختلف مدارسه ورجاله بالسُّنَّة النبوية المشرفة، جمعًا لنصوصها، وفهرسة لمتونها، ودراسة لاتجاهات التأليف عند المشتغلين بها، وبحثًا في تاريخ نشأة العلوم المتعلقة بها، وتنقيبًا عن نفائس مصادرها، ونشرًا لذخائرها، فكانت هذه الدراسات والبحوث الكثيرة التي أحصى بعضها من ألف في الظاهرة الإستشراقية، وتحدث عن أعمال أكابر رجالها في مجال الإسلاميات[2].

وتتفاوت هذه الدراسات، وتلك الأبحاث في قيمتها العلمية، ودرجة التزام أصحابها بالأمانة في النقل، والسلامة من الهوى، والتجرد عن العصبية، والتحلي بالحيدة، ونبل المقاصد وخلوص النيات والأهداف.

والذي يعنينا في هذا المقام من تلك الدراسات، ما قام به المستشرق الهولندي فنسك من عمل رائع في كتابه: **«مفتاح كنوز السُّنَّة»**، الذي جعله فهرسًا لأربعة عشر كتابًا من أمهات كتب الحديث النبوي وهي «صحيح الإمام البخاري»، و«صحيح الإمام مسلم»، و«موطأ الإمام

---

(١) نشرت هذه الدراسة في مجلة دعوة الحق التي تصدر عن وزارة الأوقاف المغربية العدد (٣٢٩)، السنة الثامنة والثلاثون ربيع الأول ١٤١٨هـ.

(٢) انظر على سبيل التمثيل: المستشرقون، لنجيب العقيقي، دار المعارف، الطبعة الرابعة، (١٣/ ٥٤٦ ـ ٥٤٩).

مالك»، و«سنن أبي داود»، و«سنن الترمذي»، و«سنن النسائي»، و«سنن ابن ماجه»، و«سنن الدارمي»، و«مسند الإمام أحمد»، و«مسند أبي داود الطيالسي»، و«مسند الإمام زيد بن علي»، و«طبقات ابن سعد»، و«سيرة ابن هشام»، و«مغازي الواقدي».

«وقد رتَّب الأستاذ ونسك كتابه على المعاني والمسائل العلمية، والأعلام التاريخية وقسَّم كل معنى، أو ترجمة إلى الموضوعات التفصيلية المتعلقة بذلك، ثم رتَّب عناوين الكتاب على حروف المعجم، واجتهد في جمع ما يتعلق بكل مسألة من الأحاديث والآثار الواردة في هذه الكتب»[١].

وذلل المؤلف بكتابه هذا صعوبات كثيرة، كانت تعترض سبيل المتطلبين للأحاديث والمعتنين بجمع شتاتها في الغرض العلمي الواحد، والمسألة المعينة، مما أقرَّ عيون الباحثين في العلوم الشرعية عامة، وعلم الحديث خاصة، وبعث عالميْن جليليْن من علماء الأمة وهما الشيخ محمد رشيد رضا، والشيخ العلامة المحدِّث أحمد محمد شاكر على الثناء على الكتاب، والإشادة بفوائده، والتنويه بعظم عائدته على أهل العلم[٢].

ولا يعني هذا أن الكتاب يخلو من الضعف والنقص اللّذيْن يلحقان أعمال البشر، أو أنه سالمٌ من بعض الاعتراضات والانتقادات التي قد تعنُّ لمن خبره، وأطال ممارسته، وعكف على الاشتغال به في تخريج الأحاديث والآثار.

---

(١) تقديم الشيخ أحمد محمد شاكر لمفتاح كنوز السُّنَّة، في الطبعة العربية التي نشرها محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٣م، صفحة (ع).

(٢) انظر: تقديم العالِمَيْن الجليلَيْن لمفتاح كنوز السُّنَّة صفحة (ن و ت).

وهذا أمرٌ قد نبه عليه غير واحدٍ من الفضلاء المعاصرين، وإن كان ذلك يأتي عرضًا بإشارة عابرة، ولفتة خاطفة لا تشفي عليلًا، ولا تروي غليلًا[1].

*** ولقد أردت في هذه العجالة أن أنبه المستعين بهذا الكتاب إلى عثرات مؤلفه، وأرشده على زلاته، وأقف به عند المآخذ التي عنَّت لي عليه، فمن ذلك:**

توعير الطريق أمام الباحث المخرِّج للحديث

وذلك بتطويل سبيل البحث مما قد يُضجره، فيترك الكتاب ولمَّا يقضي منه طِلْبته، فالباحثُ عن حديث رفع اليدين في الدعاء ينقدح في ذهنه لأول وهلة، أنه يوجد في الكتاب في مادة الدعاء، وخاصة أن مرتبة الدال في حروف الهجاء تسبق غيرها كالياء مثلًا، لكن المفهرس أعرض عن ذكر حديث رفع اليدين في الدعاء في مادة «الدعاء»، وأحال على مادة «اليدين» المتأخرة[2].

ومما يدخل في باب توعير الطريق أمام الباحث ما يقع للمفهرس من مخالفة الأولى في ذكر الأحاديث في موضع، غير ذلك الموضع قد يكون أولى بها، فالباحثُ عن حديث عليٍّ الذِّي فيه أنه فرَّق بين جارية وولدها، فنهاه النبيُّ ﷺ عن ذلك، وردَّ البيع[3]، لا يجده في مادة البيع التي تأتي في حرف الباء في أوائل الكتاب، وإنما يجده بعد أن يقلب

---

(١) انظر على سبيل التمثيل: كلام د. محمود الطحان على مفتاح كنوز السُّنَّة في كتابه: أصول التخريج ودراسة الأسانيد، مكتبة المعارف، الرياض (ص١١٤).

(٢) مفتاح كنوز السُّنَّة (ص١٦٠ و٥٤٠).

(٣) أخرجه أبو داود في الجهاد، باب التفريق بين السبي، حديث رقم (٢٦٩٦).

صفحات هذه المادة لانصراف ذهنه لأول وهلة إليها في مادة الرحم المتأخرة عن الباء بستة حروف[1].

تضليل الباحث المستعين بالكتاب في الوصول إلى طلبته

وذلك بعدم الوفاء في الإحالة على مادة من المواد، ففي مادة الاستنجاء ترْجم المفهرس للأحاديث الدَّالة على استحباب الوتر في الاستنجاء بقوله: «الاستنجاء وترًا»، ثم لم يذكر في هذا الموضع من خرج تلك الأحاديث، واكتفى بالحوالة على مادة أخرى، وذلك بقوله: «انظر الوتر»[2]، وقد يسرع الباحث بلهف شديد إلى مادة الوتر في آخر الكتاب طامعًا أن يجد ما وعد به المفهرسُ، ثم لا يلبث أن يطول عجبه عندما يعلم بعد التنقيب الشديد، والبحث الكثير أنه لا أثر لذكر الاستنجاء وترًا، فيما أحال عليه المفهرس اللهم إلا في هذا العنوان الواسع الفضفاض: «ما يؤدَّى من أعمال العبادات وترًا»[3].

قد يقع للمفهرس أن يذكر مسائل في غير مواضعها التي يُظنُّ أن توجد فيها

مما يشق على المستفيد من الكتاب طريق البحث، فلا مناسبة مثلًا بين مادة البيعة التي تكون للإمام، وبين حديث: «**إذا بايعتَ فقل لا خلابة**»[4]، الذي كان حقًّا على المفهرس أن يدرجه في مادة البيع التي هو فيها أدخلُ، وبها أشكلُ وأنسبُ؛ لأنَّ سياق الحديث يدلُّ دلالةً

---

(١) مفتاح كنوز السُّنَّة (ص٢٠٦).

(٢) المصدر السابق (ص٤١).

(٣) المصدر السابق (ص٥١٧).

(٤) المصدر السابق (ص٨٦).

قاطعةً على ذلك، فعن ابن عمر قال: «كان رجلٌ يُخدعُ عند البيع، فذُكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «**إذا بايعتَ فقلْ لا خلابةَ**»[1].

قد يكثر المفهرس من تكرار العناوين

وما يندرج تحتها من مسائل وقضايا ويوزع ذلك داخل الكتاب في المواضع التي يراها مناسبة، وهذا صنيعٌ محمودٌ، وعمل مطلوبٌ في كتاب بُني على الموضوعات، وما يتفرع عنها من معان وجزئيات، لكن ذلك قد يكون أمرًا مرغوبًا عنه، وعملًا مخلًّا إذا فشا وفحش، فمثلًا أشار المفهرس في مادة العتق إلى الحديث الذي فيه حكم الرجل الذي أعتق جاريته ثم تزوجها بقوله: «الرجل الذي أعتق جاريته، ثم تزوجها، فهو كالراكب بدنته»[2]، وكان قد تقدم له بصفحتين فقط الإشارة إلى الحكم نفسه في مادة العبيد التي أحال عليها على هذه المادة، فالواجب يقتضي ذكر هذا الحكم في مادة العتق؛ لأن المناسبة بينها وبين أظهرُ، وذهن الباحث إليها أسرعُ.

ـ **من عادة المفهرس عند أول كل مادة** أن يذكر ما يندرج تحتها من مواد أخرى يجمع بينها رابطٌ معنوي، أو مناسبة فقهية أو غير ذلك كقوله: «الحدود، انظر أيضًا الصلب، التغريب، الجلد، الرجم»[3]، لكن ذلك ليس يطرد له دائمًا ففي المادة السابقة نسي زيادة مادة السفر، التي تشير إلى ما ذكره من أنه «لا تُقطع الأيدي في السفر»[4]، على أنه قد يقال إن ذلك يطول، فيشق ذكره، فيكون كالعذر للمفهرس.

---

(١) أخرجه الطيالسي في مسنده برقم (١٨٨١) وسيأتي أنه تخريج ناقص.
(٢) مفتاح كنوز السُّنَّة (ص٣٣٣).
(٣) المصدر السابق (ص٣٣١).
(٤) المصدر السابق (ص١٥٠).

الإخلال في التخريج

وذلك من وجوه عدة منها:

١ ـ استيعاب التخريج في موضع دون موضع:

وذلك يكون في المسألة الواحدة، والنازلة المعينة، فيذكر المفهرس في موضعٍ من المخرِّجين لتلك المسألة ما لا يذكره في موضعٍ آخر، فلعلَّ بعضَ من يقف على الموضع الأول يخرِّج المسألةَ منه، ولاّ يعرِّج على الموضع الثاني، فيكون تخريجه ناقصًا قاصرًا، ونسوق مثالًا واحدًا على ذلك من مادة النكاح فقد أخرج المفهرس حديث: «**لا نكاح إلا بولي**»، من طريق أبي داود في «السنن»[1]، وهذا تخريجٌ مخلٌّ جدًا؛ لأنَّ الحديث أخرجه غيرُ أبي داود من أصحاب الكتب الستة وغيرهم، فقد أخرجه كما ذكره المفهرسُ نفسه في مادة الولي: الترمذيُّ، وابن ماجه، والدارمي ومالك، وزيد بن علي في المسند، والإمام أحمد بن حنبل في «المسند» في عدة مواضع[2].

٢ ـ في طريقة الإحالة على المخرِّجين:

جرى المفهرس على تقديم الشيخين: البخاري ومسلم في العزو إليهما إذا اجتمعا مع غيرهما واطرد له ذلك في الكتاب كله، كما جرى على تقديم أحدهما إذا اجتمع مع أصحاب الكتب الستة وغيرهم، وهو في ذلك متبع لمنهج الصناعة الحديثية الذي سار عليه أهل الحديث قديمًا، واتفقت عليه كلمتهم، لكن المفهرس جانب هذا المنهج الحديثي في العزو إلى من دون الشيخين من أصحاب الكتب الحديثية التي تصدى

---

(١) مفتاح كنوز السُّنَّة (ص٥٠٨).

(٢) المصدر السابق (ص٥٣٧).

لفهرستها، فوقع في عشرات منها: تأخير مرتبة «موطأ الإمام مالك» عن بقية الكتب الحديثية الأخرى، وتقديم من دونه عليه، ففي مادة التلبية مثلًا قال: «رفع الصوت بالتلبية»، وخرج الحديث المفيد لذلك بقوله: «تر ك ٧ ب ١٥، مج ك ٢٥ ب ١٦، مي ك٥ ب ١٤، ما ك ٢٠ ح٣٤، حم خامس ص١٩٢»[(١)].

فقد جعل المفهرس في هذا المثال «الموطأ» في المرتبة الرابعة وقدَّم عليه الترمذي وابن ماجه والدارمي، وهذا مخالفٌ لما عليه منهج أهل الحديث في العزو إلى هذه الكتب.

قال الشيخ ولي الله الدهلوي، وقد عدَّد طبقات كتب الحديث إلى خمس طبقات، فجعل الطبقة الأولى لكتاب «الموطَّأ» و«الصحيحين»، والثانية لـ«سنن أبي داود» و«سنن الترمذي» و«سنن النسائي»، ثم قال: «والطبقة الثالثة: مسانيد وجوامع ومصنفات، صُنفت قبل البخاري ومسلم، وبعدهما، جَمعت بين الصحيح والحسن والضعيف، والمعروف، والغريب، والشاذ، والمنكر، والخطأ، والصواب، والثابت، والمقلوب، ولم تشتهر في العلماء ذلك الاشتهار كمسند أبي يعلى، ومصنف عبد الرزاق، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة، ومسند عبد بن حميد، ومسند الطيالسي، وكتب البيهقي، والطحاوي، والطبراني»[(٢)].

ومما يُعاب على المفهرس التزامه تقديمَ ابن سعد على الإمام

---

(١) مفتاح كنوز السُّنَّة (ص١٠٢) والإشارة في قوله (تر) إلى الترمذي، وفي (مج) إلى ابن ماجه، وفي (مي) إلى الدارمي، وفي (ما) إلى مالك، وفي (حم) إلى الإمام أحمد، وفي (ك) إلى كتاب، وفي (ب) إلى الباب، وفي (ح) إلى الحديث.

(٢) حجة الله البالغة، لولي الدهلوي، الطبعة الخيرية، ١٣٢٢هـ، (١/ ١٠٧).

أحمد بن حنبل في العزو، وإكثاره من ذلك[1]، وابنُ سعد وإن كان في نفسه ثقة حافظًا[2]، فإنَّ الإمام أحمد بن حنبل أجلُّ منه وأرفع، ومسنده أغزر مادةً، وأنقى حديثًا، حتى بالغ بعضهم فأطلق عليه اسم الصحة «والحقُّ أنَّ فيه أحاديث كثيرة ضعيفة، وبعضُها أشدُّ في الضعف من بعض»[3].

٣ ـ في فوات تخريج بعض الأحاديث التي هي على شرط المفهرس:

وذلك نادرٌ وقليلٌ وقد يُغتفر للمفهرس ذلك لغزارة مادة كتابه، وتعدد الموضوعات التي تتنوع إليها مواده ومعانيه، ومما فات المفهرس أن يدلَّ عليه، وهو على شرطه الحديث المشهور: **«الحج عرفة»**، فلا أثر له في مادة الحج أو عرفة، إلا أن يقال: إن وروده قد يكون على جهة الإشارة فيما يترجم له بقوله: «مناسك الحج»، والحديث كما سبق آنفًا على شرط المفهرس، فقد أخرجه من أصحاب الكتب الأربعة: أبو داود في المناسك، باب من لم يدرك عرفة، حديث رقم ١٩٤٩، والترمذي في المناسك أيضًا باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج حديث رقم ٨٩٠، وابن ماجه في المناسك باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع حديث رقم ٣٠١٥، والدارمي في المناسك أيضًا باب بما يتم الحج حديث رقم ١٨٢٧، كما أخرجه الإمام أحمد وهؤلاء على شرط

---

(١) مفتاح كنوز السُّنَّة (ص٧ و١٠ و١١ و١٣ و١٧ و١٠١ و١٠٤ و١٤٢ و٢٦٧ و٣٣٢ و٤٣٨ و٥٠٨).

(٢) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للخزرجي، بعناية الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حلب، ١٤١١هـ، (ص٣٣٧).

(٣) الرسالة المستطرفة، للكتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، (ص١٥).

المفهرس، وأخرجه مَن سواهم ممن ليسوا على شرطه كالحاكم والبيهقي[1].

٤ ـ التقصير في تخريج الحديث والاقتصار في عزوه إلى من هو أنزل رتبة:

وذلك يوهم الباحثَ أنَّ الحديث ليس يوجد إلا عند الذي عزاه إليه، فيبادرُ إلى الحكم عليه بالضعف لنزول مرتبة مخرِّجه عن بقية مراتب أصحاب الكتب الحديثية التي اعتنى بها المفهرس، ويعظُم الخطب إذا كان الحديث صحيحًا، مما أخرجه الشيخان، فيعزوه المفهرس إلى من دونهما ممن يروي الصحيح والضعيف، وذلك كحديث: «**إذا بايعتَ فقل لا خلابة**» فقد عزاه المفهرس في مادة البيعة إلى الطيالسي[2] موهمًا أنه لا يوجد عند غيره، بينما الحديث صحيحٌ أخرجه منْ هو أرفع من الطيالسي ممن التزم الصحة كالبخاري ومسلم[3].



وبعدُ فليس من غرضنا هنا التنقيص من قيمة مفتاح كنوز السُّنَّة، والتوهين من شأنه، فلقد عرف الباحثون قدره، وأنزلوه منزلته، ذلك لأنه ذلل صعوبات، وألان عقبات، وحال دون ضياع أوقات، لكنه مع ذلك لم يخلُ من هفوات قد يكثر لها عِثار المستعين به.



(١) فيض القدير، للمناوي، دار الفكر، بلا تاريخ (٣/٤٠٦).
(٢) مفتاح كنوز السُّنَّة (ص٨٦).
(٣) فقد أخرجه البخاري في البيوع، باب ما يكره من الخداع في البيع، حديث رقم (٢١١٧)، ومسلم في البيوع أيضًا، باب من يخدع في البيع (١٠/١٧٦).

القسم الثاني

إضاءة الدُّجنة في التَّعريف بابن ماجه

إضاءة الدُّجنة في التَّعريف بابن ماجه[1]

اسمه ونسبه

هو محمد بن يزيد الربعي مولاهم، القزويني أبو عبد الله[2] ابن ماجه، وقد اختلف أهل العلم في ضبط حروف هذا اللفظ الذي صار علمًا على هذا الرجل، إلا أنهم اتفقوا على أنه لقبٌ لوالده[3]، واختار ابن خلكان في ضبط ابن ماجه ما نصَّ عليه عندما قال: «وماجه بفتح الميم والجيم وبينهما ألفٌ، وفي الآخر هاء ساكنة»[4].

والربعي بفتح الراء والباء الموحدة، وبعدها عين مهملة، قال ابن خلكان: «هذه النسبة إلى ربيعة، وهي اسم لعدة قبائل لا أدري إلى أيها ينسب المذكور»[5].

والقزويني بفتح القاف وسكون الزاي وكسر الواو، وسكون الياء المثناة

---

(١) نشرت هذه الدراسة في مجلة السُّنَّة النبوية التي تصدر عن جمعية الإمام البخاري في الرباط بالمملكة المغربية، العدد السابع، مارس ٢٠٠٨م.

(٢) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٧)، مؤسسة الرسالة، الطبعة التاسعة، ١٤١٣هـ.

(٣) البداية والنهاية، لابن كثير (١١/ ٥٦)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

(٤) وفيات الأعيان (٤/ ٢٧٩) تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٨م.

(٥) المصدر السابق نفسه.

من تحتها، وبعدها نون، قال ابن خلكان: «هذه النسبة إلى قزوين، وهي من أشهر مدن عراق العجم، خرج منها جماعةٌ من العلماء المعتبرين»[١].

مولده

يجمع علماء التراجم الذين اهتبلوا بالترجمة لابن ماجه، على أنه ولد سنة تسع ومائتين للهجرة النبوية الشريفة[٢].

طلبه العلم ورحلته ومشايخه

اعتنى ابن ماجه بطلب هذا الشأن، منذ سنين عمره الأولى، فرحل من أجله إلى الآفاق الإسلامية المعروفة آنذاك برواج سوق العلم والمعرفة فيها، فمن الأمصار التي رحل إليها في الطلَب خراسان العراق، والكوفة والبصرة وبغداد والري، والحجاز ومصر والشام[٣].

وكانت همةُ ابن ماجه في رحلاته عاليةً في سَماع الحديث وكتْبِهِ[٤]، فأثمرتْ هذه الهمَّة التي لا تفتُر جِدًّا في الطَّلَب، وكثرةً في المشايخ، وسعةً في الاطلاع.

ولقد نصَّ الحافظ الذهبيُّ على كثرة مشايخ ابن ماجه، فقال في سياق ذكره لطائفة منهم: «... وخلق كثير مذكورين في سُننه وتآليفه»[٥].

---

(١) وفيات الأعيان (٤/ ٢٧٩).

(٢) تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٣٦)، طبعة دار إحياء التراث العربي المصورة عن الهندية ووفيات الأعيان (٤/ ٢٧٩).

(٣) طبقات الحفاظ (ص٢٧٩)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، مصر، ووفيات الأعيان (٤/ ٢٧٩).

(٤) وفيات الأعيان (٤/ ٢٧٩).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٨).

* **فمن هؤلاء المشايخ:**

• **علي بن محمد الطنافسي، أبو الحسن الكوفي الحافظ:** نزيل قزوين، قال فيه أبو حاتم: «هو أحب إليَّ من أبي بكر بن أبي شيبة في الفضل والصلاح، وهو ثقة»[١]، (توفي سنة ٢٣٣هـ)[٢]، وقد أخرج له ابن ماجه في سننه[٣]، ونصَّ الذهبي على أن ابن ماجه أكثر عنه[٤].

• **جُبارة** بالضم ثم موحدة ـ ابن **المغلس** ـ بمعجمة بعدها لامٌ ثقيلة ثم مهملة ـ **الحماني أبو محمد الكوفي:** قال ابن حجر في الكلام فيه: «ضعيف من العاشرة»[٥]، (توفي جبارة بن المغلس سنة ٢٤١هـ)[٦]، قال الذهبي: «وهو من قدماء شيوخه»[٧] قلتُ: وأخرج عنه ابن ماجه في سننه.

• **مصعب بن عبد الله الزبيري المدني، أبو عبد الله:** قال فيه أبو زرعة الدمشقي: «لقيته بالعراق وكان فاضلًا»[٨]، ووثقه ابن معين والدارقطني[٩]، وذكره ابن حبان في الثقات[١٠]، (توفي مصعب سنة

---

(١) الكاشف (٢/٤٦) للذهبي، دار القبلة، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
(٢) المصدر السابق نفسه، وتقريب التهذيب (ص٤٧٢)، تحقيق: محمد عوامة، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٠هـ، وقيل في سنة وفاته غير ذلك.
(٣) انظر المصدريْن السابقيْن.
(٤) سير أعلام النبلاء (١٣/٢٧٨).
(٥) تقريب التهذيب (ص١٦٩).
(٦) الكاشف (١/٢٨٩).
(٧) سير أعلام النبلاء (١٣/٢٧٨).
(٨) تهذيب التهذيب (٥/٤٥٠).
(٩) المصدر السابق نفسه.
(١٠) المصدر السابق نفسه.

٢٣٦هـ)[١]، وحديثه عند النسائي وابن ماجه[٢].

• **سويد بن سعيد بن سهل الهروي الأصل ثم الحدثاني، ويقال الأنباري، أبو محمد**: قال الحافظ ابن حجر فيه: «صدوق في نفسه إلا أنه عمِيَ فصار يتلقن ما ليس من حديثه، فأفحش فيه ابن معين القول»[٣]، مات سويد (سنة ٢٤٠هـ)[٤]، وحديثه عند مسلم وابن ماجه[٥].

• **هشام بن عمار بن نصير السلمي الدمشقي الخطيب**: قال ابن حجر فيه: «صدوق مقرئ، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح»[٦]، توفي هشام بن عمار (سنة ٢٤٥هـ) على الصحيح المختار، وحديثه عند البخاري، والأربعة من أصحاب الكتب الستة[٧].

• **ومن مشايخ ابن ماجه أيضًا ممن لم يتقدم**: عبد الله بن معاوية الجمحي، ومحمد بن رمح، وإبراهيم بن منذر الحزامي، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وأبو بكر بن أبي شيبة، ويزيد ابن عبد الله اليمامي وغيرهم[٨].

ثناء العلماء على ابن ماجه

حظي الإمامُ ابن ماجه بتعديل الأئمة من أصحاب هذا الفن، فهذا الخليلي يقول عنه: «ثقة كبير متفق عليه، محتجٌّ به، له معرفة بالحديث

---

(١) تهذيب التهذيب (٥/ ٤٥٠).

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٣هـ (٥/ ٤٥٠)، وتقريب التهذيب (ص٦٢٠).

(٣) تقريب التهذيب (ص٣٠٢).

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) الكاشف (١/ ٤٧٢).

(٦) تقريب التهذيب (ص٦٦٦).

(٧) المصدر السابق نفسه.

(٨) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٨).

وحفظٌ ومصنفاتٌ في السنن والتفسير والتاريخ، وكان عالما بهذا الشأن»[١].

ووصف الإمامُ الذهبيُّ ابنَ ماجه بـ «الحافظ الكبير الحجة المفسر. . . وحافظ قزوين في عصره»[٢]، وله نحو هذا الوصف في «تذكرة الحفاظ»[٣]، وقال في الكاشف: «. . . الحافظ، صاحب السنن»[٤].

وقال ابنُ كثير في التنويه بابن ماجه: «. . صاحب كتاب «السنن» المشهورة، وهي دالةٌ على علمه وتبحره واطِّلاعه واتِّباعه للسُّنَّة في الأصول والفروع[٥]. . .».

وقال ابنُ خلِّكان واصفًا ما كان عليه ابنُ ماجه من جلالة القدْر في الحديث وعلومه: «الحافظ المشهور، مصنف كتاب «السنن» في الحديث، كان إمامًا في الحديث، عارفًا بعلومه، وجميع ما يتعلق به»[٦].

ووصف الحافظ ابنُ حجر ابنَ ماجه بالحفظ في موضعيْن من كتبه[٧].

تلاميذ ابن ماجه والرواة عنه

لما كان ابن ماجه على اطلاع واسع بالحديث وعلومه، ومعرفة جيدة بالتاريخ والرجال، ازدحم عليه طلاب الحديث للأخذ عنه،

---

(١) طبقات الحفاظ (ص٢٧٩).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٨).
(٣) تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٣٦).
(٤) الكاشف (٢/ ٢٣٢).
(٥) البداية والنهاية (١١/ ٥٦).
(٦) وفيات الأعيان (٤/ ٢٧٩).
(٧) تهذيب التهذيب (٥/ ٣٣٩)، وتقريب التهذيب (ص٥٩٩).

والاقتباس منه، فعرف له تلاميذ ورواة، حملوا عنه، ونشروا علمه في الآفاق، وشهَّروا بأمره، وعرَّفوا الناس بتآليفه ومصنفاته.

ومن بين هؤلاء التلاميذ الأعلام:

محمد بن عيسى الأبهري.

علي بن إبراهيم القطان.

إسحاق بن محمد القزويني.

علي بن سعيد العسكري.

أبو الطيب البغدادي.

أحمد بن محمد بن حكيم.

سليمان بن يزيد الفامي.

أحمد بن روح البغدادي[١].

تصانيف ابن ماجه وكتبه

أقبل ابن ماجه على التأليف، فصرف جزءًا كبيرًا من عنايته إلى جمع حديث رسول الله ﷺ في كتاب، فكان من ذلك:

* **كتابه في السنن**، الذي شُهر به وعُرف:

وهذا الكتاب «يشتمل على اثنتين وثلاثين كتابًا، وألف وخمسمائة باب، وعلى أربعة آلاف حديث»[٢].

قلتُ: أحاديث سنن ابن ماجه بعدِّ محمد فؤاد عبد الباقي (٤٣٤١) حديثًا.

ويتحدث ابن ماجه نفسه عن قيمة كتابه في السنن، فيقول:

---

(١) تذكرة الحفاظ (٢/٦٣٦)، وطبقات الحفاظ (ص٢٧٩).

(٢) البداية والنهاية (١١/٥٦).

«عرضت هذه السنن على أبي زرعة، فنظر فيه، وقال: أظن إنْ وقع هذا في أيدي الناس، تعطلت هذه الجوامع، أو أكثرها، ثم قال لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثًا مما في إسناده ضعف»[(١)].

ويعلق الحافظ الذهبيُّ على مقالة أبي زرعة قائلًا: «قلتُ: قد كان ابن ماجه حافظًا ناقدًا صادقًا، واسعَ العلم، وإنما غضَّ من رتبة سننه ما في الكتاب من المناكير، وقليل من الموضوعات، وقول أبي زرعة إنْ صحَّ، فإنما عنى بثلاثين حديثًا الأحاديث المطروحة الساقطة، وأما الأحاديث التي لا تقوم بها حجة فكثيرةٌ لعلها نحو الألف»[(٢)].

وأقبل مع ذلك الناس على السنن لابن ماجه منذ وضعها جامعها، فاعتنوا بروايتها ونسخها وحفظها، والتنافس في شرحها والتعليق عليها.

فمن رواتها الكبار أبو منصور محمد بن الحسين بن أحمد بن الهيثم القزويني (توفي تقريبًا سنة ٤٨٤هـ)، يقول الذهبي عنه: «راوي سنن ابن ماجه عن القاسم بن أبي المنذر الخطيب»[(٣)].

ومن رواتها أيضًا القاسم بن أبي المنذر الخطيب أبو طلحة القرزويني (ت٤٠٩هـ) «راوي «سنن ابن ماجه» عن أبي الحسن القطان»[(٤)] عن ابن ماجه.

وما زال سلف هذه الأمة وخلَفها، يُعنون بنقل «سنن ابن ماجه» بالسند المتصل إلى جامعها، وتتابعوا على ذلك على مر الأعصار، وفي كتب التراجم والسير نماذج كثيرة على ذلك.

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٨).
(٢) المصدر السابق (١٣/ ٢٧٩).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٥٣٠).
(٤) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٧١)، وشذرات الذهب (٢/ ١٨٩).

ومن بين من اعتنى بـ«سنن ابن ماجه» حملًا وروايةً، بعضُ ناقلات العِلم النبوي من النساء الفاضلات من هذه الأمة؛ كفاطمة بنت أبي القاسم عمر بن الحسن الحلبية (ت٧٦٣هـ)، قال ابن حجر في ترجمتها: «... وحدثت بـ«سنن ابن ماجه»»[١].

ومن أهل العلم من صرف همه لشرح الأحاديث الواردة في سنن ابن ماجه، فكان من ذلك شروحٌ متوافرة منها:

• شرح سنن ابن ماجه، لبرهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الحلبي سبك ابن العجمي (ت٨٤١هـ)[٢].

• شرح سنن ابن ماجه، لمغلطاي بن قليج علاء الدين (ت٧٦٢هـ)، قال السيوطي: «لم يكمل، وقد شرعتُ في إتمامه»[٣].

• تعليق لطيف على سنن ابن ماجه، لإبراهيم بن محمد بن خليل البرهان الطرابلسي الشافعي (ت٨٤١هـ)[٤].

• شرح سنن ابن ماجه، لمحمد بن علي بن حسين العمراني الصنعاني، المولود (سنة ١١٩٤هـ)، قال الشوكاني في ترجمته: «له مصنف على سنن ابن ماجه، جعله أولاً كالتخريج ثم جاوز ذلك إلى شرح الكتاب»[٥].

• شرح سنن ابن ماجه، لمحمد بن موسى بن عيسى أبي البقاء الدميري (ت٨٠٨هـ)، قال الشوكاني في ترجمته: «شرح سنن ابن ماجه

---

(١) الدرر الكامنة، لابن حجر، حيدر أباد، الهند، ١٩٧٢م، (٤/ ٢٦٤).

(٢) شذرات الذهب (٤/ ٢٣٨).

(٣) طبقات الحفاظ (ص٥٣٨).

(٤) البدر الطالع، للشوكاني، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ (١/ ٢٩).

(٥) المصدر السابق (٢/ ٢١٠).

في نحو خمس مجلدات سماه «الديباجة»»[1].

• إنجاح الحاجة، لعبد الغني بن أبي سعيد العمري (المتوفى تقريبًا سنة ١٢٨٥هـ)، وهو ذيل على سنن ابن ماجه[2].

ومن أهل العلم من اعتنى ببيان زوائد «سنن ابن ماجه» على بقية الكتب الحديثية الأخرى؛ كالشهاب البوصيري (ت٨٤٠هـ)، فله «زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة»[3]، وعمر بن علي ابن الملقن (ت٨٠٤هـ)، فله «زوائد ابن ماجه على الخمسة» في ثلاث مجلدات[4].

ومن الدليل على عناية علماء هذه الأمة بهذا الكتاب، عدُّه من الأصول الستة أو الأمهات الست التي عليها مدار أحاديث سيد البشر ﷺ.

* ومن كتب ابن ماجه **تفسيره للقرآن العظيم**:

ولذلك عدَّ بعض أهل التراجم ابن ماجه مفسرًا[5].

* ومن كتب ابن ماجه أيضًا **كتاب التاريخ**:

يقول الحافظ محمد بن طاهر: «رأيت لابن ماجه بمدينة قزوين تاريخًا على الرجال والأمصار إلى عصره»[6].

---

(١) البدر الطالع (٢/ ٢٧٢).

(٢) أبجد العلوم، لصديق بن حسن القنوجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨م، (٣/ ٢٦٠).

(٣) طبقات الحفاظ (ص٥٥١).

(٤) البدر الطالع (١/ ٥٠٨).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٧).

(٦) المصدر السابق (١٣/ ٢٧٩).

وفاة ابن ماجه

توفي ابن ماجه بعد حياة حافلة بالعطاء العلمي المتميز في رمضان (سنة ٢٣٧هـ)، وقيل سنة خمس، قال الذهبي: «والأول أصح، وعاش أربعًا وستين سنة»[١].

قال ابنُ كثير: «وصلَّى عليه أخوه أبو بكر، وتولَّى دفنه مع أخيه أبي عبد الله، وابنه عبد الله بن محمد بن يزيد»[٢].



(١) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٩).

(٢) البداية والنهاية (١١/ ٥٦).

منْ شَباب أهْل الحدِيث

الإمامُ أبو بكر محمَّد بن مُوسى الحازِمي[1]

اعتنى أهل الحديث بصغارهم، فأحضروهم مجالس الإملاء، وأسمعوهم من مروياتهم، فنشأ الصغير وقد أشرب قلبه حب الحديث وأهله، على حفظ الوقت ورعاية الزمن، وإنفاق العمر في طلب العلم والسعي إلى أهله، والرحلة فيه.

ووجد لذلك في أهل الحديث جيلٌ من العلماء، نبغوا في العلم، وهم شباب يافعون، فكانوا آية في الحفظ والإتقان، والبراعة والافتنان، مع جلالة القدر ونباهة الذكر، وعظم الشأن في العلم والعمل معًا، مع أنه لم يمتد بهم عمرٌ، ولم يطل بهم زمانٌ، إذ اخترمتهم المنية والشباب نضير، وعُود العمر لا يزال فتيٌّ صغيرٌ.

وكان من بين هؤلاء العلماء الشباب، الإمام الحازمي الذي نعنى في هذه الدراسة بالحديث عنه، والتنويه به.

نسب الحازمي ومولده

هو زين الدين، أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازم الحازمي الهمذاني.

---

(١) نشرت هذه الدراسة في مجلة دعوة الحق التي تصدر عن وزارة الأوقاف المغربية العدد (٣٢١)، ربيع الثاني ١٤١٧هـ.

والحازمي بفتح الحاء المهملة، وبعد الألف زايٌ مكسورة، وبعدها ميمٌ.

قال ابن خلكان (ت٦٨١هـ): «هذه النسبة إلى جده حازم المذكور»[١].

ولقد ولد الإمام الحازمي بطريق همذان سنة ثمان أو تسع وأربعين وخمسمائة[٢]، وحمل إلى همذان ونشأ بها[٣].

طلبه للعلم ورحلته فيه وشيوخه

أقبل الحازمي على حفظ القرآن الكريم، وما زال يدأب فيه حتى تحقق له المراد، ثم حضر مجالس الحديث والإملاء، فسمع من الحافظ أبي الوقت عبد الأول بن عيسى السجزي الهروي (ت٥٥٣هـ) حضورًا، وله أربع سنين[٤].

وهذا يدلُّ على أنه طلبَ هذا الشأن، وتعلَّق بأهله منذ الصِّغر.

ثم سمع الحازمي بهمذان من الحافظ أبي منصور شهردار بن شيريه الديلمي (المتوفى سنة ٥٥٨هـ)، ومن الحافظ أبي زرعة طاهر بن محمد بن علي المقدسي الأصل الهمذاني الدار والوفاة (المتوفى سنة ٥٦٦هـ)، والحافظ أبي العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن بن محمد العطار الهمذاني، وأبي الفضل محمد بن بنيمان المؤذن المؤدب[٥].

---

(١) وفيات الأعيان تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، دون تاريخ (٤/ ٢٩٥)، والتكملة لوفيات النقلة، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ، (١/ ٩٢).

(٢) سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، (٢١/ ١٦٧).

(٣) وفيات الأعيان (٤/ ٢٩٤).

(٤) سير أعلام النبلاء (٢١/ ١٦٧).

(٥) التكملة لوفيات النقلة (١/ ٩١).

ولما سمع الحازمي من محدثي همذان فارتوى، تاقت نفسه إلى الرحلة في طلب العلم، وتحصيل ما ليس عنده من الأسانيد والمرويات، فرحل إلى أصبهان، فسمع بها من أبي طاهر معاوية بن علي بن معاوية وأبي المطهر القاسم بن الفضل بن عبد الواحد الصيدلاني (المتوفى سنة ٥٦٧هـ)، وأبي العباس أحمد بن أبي منصور المعروف بـ«الترك» (المتوفى سنة ٥٨٥هـ)، أو في التي تليها، وأبي الفتح عبد الله بن أحمد الخرقي (المتوفى سنة ٥٧٩هـ) والحافظ أبي موسى المديني.

ثم قدِم الحازميُّ إلى بغداد، فتفقَّه في مذهب الشَّافعي[1]، وجالس العلماءَ فأكثر عنهم، وأخذ هناك عن أبي الحسن عبد الحق اليوسفي (المتوفى سنة ٥٧٥هـ)، وأبي نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق (المتوفى سنة ٥٧٤هـ) وأبي الفتح عبيد الله بن عبد الله بن شاتيل (المتوفى سنة ٥٨١هـ)[2].

ولقد أمعن الحازمي في الرحلة، فدخل إلى الموصل، وسمع بها من أبي الفضل عبد الله بن أحمد بن الطوسي (ت٥٧٩هـ)، كما دخل إلى واسط، وأخذ بها عن أبي طالب محمد بن علي بن الكتاني (ت٥٧٩هـ)[3].

ولقد نوه غيرُ واحد من العلماء الذين ترجموا للحازمي برحلاته العلمية، فقال ابن خلكان: «.. ثم عني بنفسه، فارتحل في طلبه يعني في طلب الحديث إلى عدة بلاد من العراق ثم الشام والموصل وبلاد فارس وأصبهان وهمذان، وكثير من بلاد أذربيجان، وكتب عن أكثر شيوخ هذه البلاد»[4].

---

(١) الوافي بالوفيات، الصلاح الصفدي، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ (٥/ ٨٨).

(٢) سير أعلام النبلاء (٢١/ ١٦٨)، والتكملة لوفيات النقلة (١/ ٩١ ـ ٩٢).

(٣) انظر المصدريْن السابقيْن.

(٤) وفيات الأعيان (٤/ ٢٩٥).

وقال الإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ): «سمع من أبي الوقت السجزي حضورًا... وشُهدة الكاتبة... وأبي الفتح عبد الله بن أحمد الخرقي، وأبي موسى محمد بن أبي عيسى المديني، وأقرانهم بالعراق وأصبهان والجزيرة والشام والحجاز»[١].

ولقائلٍ أن يقول إنَّ فتوة شباب الحازمي كانت سببًا في هذا التجوال البعيد في تلك الآفاق الواسعة والأمصار النائية[٢].

وسمت همة الإمام الحازمي بعد أن حصَّل من سماعات بلاده قدرًا كبيرًا إلى طلب الإجازة ممن تصدر لها من أهل زمانه، وجمع شروطها، فكان له ما أراد، إذ أجازه الحافظ السلفي وابن السمعاني وأبو عبد الله الرستي[٣].

ولقد أوتي الإمام الحازمي حظًّا عظيمًا من الصبر على العلم والجلد فيه، فأتعب فيه جسده، وأسهر له ليله.

قال أبو عبد الله بن النجار: «سمعت أبا القاسم المقرئ جارنا يقول، وكان صالحًا: «كان الحازمي في رباط البديع، وكان يدخل بيته في كل ليلة يطالع، ويكتب إلى الفجر، فقال البديع لخادمه: لا تدفع إليه الليلة بزرًا[٤] للسراج، فلعله يستريح الليلة، فلما جنَّ الليل، اعتذر إليه الخادم بانقطاع البزر فدخل بيته وصف قدميه ولم يزل يصلي ويتلو إلى أن طلع الفجر، وكان الشيخ خرج ليعلم خبره، فوجده في الصلاة»[٥].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢١/١٦٨).

(٢) لا يذهبن عن القارئ أن الحازمي أدركه الموت وهو ابن ست أو خمس وثلاثين سنة على ما سنذكره بعدُ.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى، للتاج السبكي، تحقيق: الطناحي والحلو، الطبعة الأولى، مصر (٧/١٣).

(٤) البزر: الحَبُّ.

(٥) سير أعلام النبلاء (٢١/١٦٩).

تصدُّر الحازمي للتدريس والإفادة

ألقى الإمام الحازمي عصا التسيار بمدينة السلام بغداد، فاستوطنها، حيث سكن بالجانب الشرقي منها[1]، قال الحافظ المنذري (ت٦٥٦هـ): «وحدث ببغداد وواسط وأملى مجالس كثيرة»[2].

وكان مما أملاه الحازمي طرق الأحاديث التي في كتاب «المهذب» للشيخ أبي إسحاق[3].

وعرف للإمام الحازمي تلاميذ رووا عنه من بينهم: أبو عبد الله الدبيثي وابن أبي جعفر، والتقي علي بن ماسويه المقرئ الواسطي، والفقيه عبد الخالق النشتبري، وجلال الدين عبد الله بن الحسن الدمياطي الخطيب وآخرون[4].

وروى الحافظ المنذري عن الحازمي بواسطة، ولذلك قال في التكملة لوفيات النقلة: «حدثنا عنه أبو الحسن علي بن المبارك الواسطي بدمشق، وأبو المكارم عبد الله بن الحسن الشافعي بثغر دمياط وغيرهما»[5].

كما اتصلت أسانيد الإمام الذهبي بالحازمي، فانتظمت في سلسلة واحدة، قال الذهبي: «قرأت على أبي الحمد أقش الافتخاري أخبركم عبد الله بن الحسن الدمياطي الخطيب سنة ست وأربعين وستمائة أخبرنا

---

(١) وفيات الأعيان (٤/ ٢٩٥)، وطبقات الشافعية الكبرى (٧/ ١٣).

(٢) التكملة لوفيات النقلة (١/ ٩٢)، وطبقات الشافعية الكبرى (٧/ ١٣).

(٣) سير أعلام النبلاء (٢١/ ١٦٨)، والوافي بالوفيات (٥/ ٨٨).

(٤) تذكرة الحفاظ، للذهبي، دار إحياء التراث العربي (٤/ ١٣٦٣)، وسير أعلام النبلاء (٢١/ ١٧١ ـ ١٧٢)، وطبقات الشافعية الكبرى (٧/ ١٣).

(٥) التكملة لوفيات النقلة (١/ ٩٢).

محمد بن موسى الحافظ[1] أخبرنا محمد بن ذاكر بقراءتي أخبركم حسن بن أحمد القارئ أخبرنا محمد بن أحمد الكاتب، أخبرنا علي بن عمر حدثنا يعقوب بن إبراهيم البزاز حدثنا العباس بن يزيد حدثنا غسان بن مضر حدثنا أبو مسلمة قال: «سألت أنس بن مالك أكان رسول الله ﷺ يستفتح بالحمد لله رب العالمين؟ فقال: إنك لتسألني عن شيء لا أحفظه وما سألني عنه أحدٌ قبلك، قلت: أكان رسول الله ﷺ يصلي في النعل؟ قال: نعم»[2].

ذِكْر ما تميز به الحازمي من أوصاف وخصائص

لم يغفل منْ ترجم للإمام الحازمي ذكر جملة من الأوصاف التي تميز بها الرجل عن أهل زمانه، وبلغ بها شأوًا بعيدًا منها:

- **الحفظ القوي والبديهة الحاضرة:**

ولذلك وصف المنذريُّ والذهبيُّ الحازميَّ بـ: «الإمام الحافظ البارع»[3]، وأدخله السيوطي في طبقات الحفاظ، وأشار إليه النووي بقوله: «. . . أحد الحفاظ المحققين[4] . .»، ومن الحجة لهذه الصفة ما يذكره الأئمة من أن الحازمي كان يحفظ كتاب «الإكمال في المؤتلف

---

(١) هو الحازمي.

(٢) تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٦٤)، وسير أعلام النبلاء (٢١/ ١٧٠ ـ ١٧١) وقال الذهبي في السير عقب إيراد الحديث: «هذا حديث حسن غريب» قلت: أخرجه الدارقطني في السنن (١/ ٣١٦)، وأحمد في المسند (٣/ ١٦٦).

(٣) التكملة لوفيات النقلة (١/ ٩٠)، وسير أعلام النبلاء (٢١/ ١٦٨)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٦٣).

(٤) طبقات الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، (ص٢١٢).

والمختلف» للأمير ابن ماكولا (المتوفى سنة ٤٧٥هـ)[١].

قال ابن النجار: «وسمعت بعض الأئمة يذكر أن الحازمي كان يحفظ كتاب «الإكمال في المؤتلف والمختلف»، ومشتبه النسبة، كان يُكَّرر عليه..»[٢].

وتميز الإمام الحازمي بحفظ أحاديث الأحكام التي كان كثير المذاكرة بها في مجالسه العلمية.

قال أبو عبد الله الدبيثي: «... وصار من أحفظ الناس للحديث ولأسانيده ورجاله... وكان كثير المحفوظ، حلو المذاكرة، يغلب عليه معرفة أحاديث الأحكام»[٣].

وكان تقدُّم الإمام الحازمي في الحفظ سببًا في ترجيحه على غيره من الحفاظ المتقنين.

قال أبو عبد الله بن النجار: «... وسمعتُ محمد بن محمد بن غانم الحافظ يقول: كان شيخنا الحافظ أبو موسى المديني يفضل أبا بكر الحازمي على عبد الغني المقدسي ويقول: ما رأينا شابًّا أحفظ من الحازمي»[٤].

• **الفقه في الدين والفهم المتين:**

ولذلك وصف الحازمي بأنه «من الأئمة الحفاظ العالمين بفقه الحديث ومعانيه»[٥]، وألف في الحديث كتابًا في الناسخ والمنسوخ يدل

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، دار الكتب العلمية، المصورة عن طبعة المنيرية، دون تاريخ (٢/ ١٩٢).

(٢) سير أعلام النبلاء (٢١/ ١٦٩)، والوافي بالوفيات (٥/ ٨٨).

(٣) سير أعلام النبلاء (٢١/ ١٦٩).

(٤) طبقات الحفاظ (ص١٢١)، والوافي بالوفيات (٥/ ٨٨).

(٥) سير أعلام النبلاء (٢١/ ١٦٨).

«على إمامته في الفقه والحديث»[1].

• **التقدم في معرفة الأنساب:**

قال الذهبي منوِّهًا بذلك: «... وجمع وصنف وبرع في فن الحديث، خصوصًا في النسب»[2].

ومن الدليل على ريادة الحازمي في هذا العلم تأليفه الكتب فيه، وتتبعه لأوهام المصنفين قديمًا، وخاصة الأمير ابن ماكولا الذي تعقبه في كتاب: «تهذيب الكمال» فبيَّن أوهامه وكشف عثراته.

• **الجمع بين العلم والعمل:**

مع الزهد والورع والإقبال على الله ﷻ، ولزوم الرياضة والذكر والتعبد[3]، مما هيأ الفرصة للخلوة والتصنيف وبثِّ العلم.

وعظمت لهذه الأوصاف منزلة الإمام الحازمي في النفوس، وسما قدره، واستقرت جلالته ونباهته، حتى أقبل العلماء الكبار على الاستفادة منه، وهو شاب صغير.

قال ابن النجار: «... ووجدت بخط الإمام أبي الخير القزويني وهو يسأل الحازمي: «ماذا يقول سيدنا الإمام الحافظ في كذا وكذا، وقد أجاب أبو بكر الحازمي بأحسن جواب»[4].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢١/١٦٨).

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) انظر وصف أبي عبد الله الدبيثي للحازمي بذلك في: سير أعلام النبلاء (٢١/١٦٧).

(٤) الوافي بالوفيات (٥/٨٨)، وسير أعلام النبلاء (٢١/١٧٠).

تصانيف الإمام الحازمي

أقبل الإمام الحازمي على التصنيف، فعُرفت له مؤلفات منها:

• **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار**: وهو كتاب جليل القدر عظيم الفائدة، وقف عليه الأكابر، فأثنوا عليه، قال الحافظ أبو موسى المديني مشيرًا إليه: «...له كتاب في الناسخ والمنسوخ، دال على إمامته في الفقه والحديث، ليس لأحد مثله»(١).

وقال النووي: «... له مصنفات نافعةٌ منها الناسخ والمنسوخ في الحديث، لم يصنف فيه مثله»(٢).

وأومأ إليه السخاوي (ت٩٠٢هـ) في جملة المصنفات في ناسخ الحديث ومنسوخه(٣).

وموضوع الكتاب كما هو ظاهرٌ من عنوانه في ناسخ الحديث ومنسوخه، قال الحازمي في مقدمته: «... فهذا كتابٌ أذكر فيه ما انتهيت إلى معرفته من ناسخ حديث رسول الله ﷺ ومنسوخه، إذ هو علم جليل، ذو غوْرٍ وغموض دارت فيه الرؤوس، وتاهت في الكشف عن مكنونه النفوس»(٤).

ولقد رتَّب الإمام السخاوي هذا الكتاب على مقدمة وأبواب: ذكر في المقدمة أهمية معرفة ناسخ الآثار من منسوخها، ثمَّ عرَّف بعلم الناسخ والمنسوخ لغةً واصطلاحا، ثم ذكر طرق معرفة الناسخ

---

(١) الوافي بالوفيات (٥/٨٨)، وسير أعلام النبلاء (٢١/١٦٩).

(٢) تهذيب الأسماء واللغات (٢/١٩٢).

(٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، (٣/٦٧).

(٤) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، للحازمي، دار الوعي، حلب، دون تاريخ، (ص٣).

والمنسوخ، وأقسام النسخ، وطرق الترجيحات عند التعارض.

ثم ساق الأحاديث التي ظاهرها التعارض، مرتِّبا لها على أبواب الفقه، ذاكرًا ما فيها من ناسخ ومنسوخ «مدليًا برأيه، مبيِّنًا حجته، مرجِّحًا الناسخ، مبرهنًا سبب النسخ، مرتبًا لأدلته وبراهينه، جامعًا بين الطرق والروايات»[(١)].

• **عجالة المبتدي وفضالة المنتهي**: هكذا ذكره بروكلمان[(٢)] وأشار إلى أنه في أنساب رواة الحديث وأنه مرتَّب على حروف المعجم والكتاب مطبوع بتحقيق العلامة عبد الله كنون المغربي بالقاهرة سنة ١٩٦٥م.

• **إسناد الأحاديث التي في المهذب**[(٣)]: قال النووي: «وكان قد شرع في تخريج أحاديث المهذَّب فبلغ أثناء كتاب الصلاة ولم يتمه»[(٤)].

• **كتاب ما اتفق في إسناده أربعة من الصحابة أو التابعين بعضهم عن بعض**:

ذكره له الصفدي[(٥)].

---

(١) تقديم د. عبد المعطي أمين قلعجي للاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار صفحة (س).

(٢) تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان، دار المعارف (٦/ ١٨٤) وأشار إلى الكتاب ابن خلكان في وفيات الأعيان (٤/ ٢٩٥)، والنووي في تهذيب الأسماء (٢/ ١٩٢) وقال: «سمعتها على صاحب صاحبه».

(٣) الوافي بالوفيات (٥/ ٨٨).

(٤) النووي في تهذيب الأسماء (٢/ ١٩٢).

(٥) الوافي بالوفيات (٥/ ٨٨).

• **كتاب فيه ما اتفق لفظه واختلف مسماه من الأمكنة المنسوب إليها نفرٌ من الرواة والمواضع التي ذكرت في مغازي رسول الله**[1].

• **سلسلة الذهب**: وهو ما رواه الإمام أحمد بن حنبل عن الإمام الشافعي[2].

• **الفيصل في مشتبه النسبة**: أشار إليه ابن خلكان والصفدي، وقال: «ولم يتمه»[3].

• **شروط الأئمة الخمسة**: ذكر الحازمي في أوله سبب التأليف فقال: «. . . أما بعد فقد سألتني وفقك الله لاكتساب الخيرات، وجنبني وإياك موارد الهلكات، أن أذكر لك شروط الأئمة الخمسة في كتبهم، المعتمد على نقلهم وحكمهم أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج، وأبي داود السجستاني، وأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الرحمٰن النسائي رحمهم الله ﷺ، وما قصدوه، وغرض كل واحد منهم في تأسيس قاعدته، وتمهيد مراميه[4] . . .».

ثم مضى الإمام الحازمي في بيان شرط كل واحد من الأئمة أصحاب الكتب الحديثية المشهورة.

ولقد استفاد من هذا الكتاب من ألف في مصطلح الحديث بعد الحازمي كالحافظ السيوطي في «تدريب الراوي»[5]، والحافظ ابن حجر

---

(١) هكذا ذكره بروكلمان في تاريخه (٦/ ١٨٥)، وفي وفيات الأعيان (٤/ ٢٩٥)، والأعلام للزركلي (١١٧/٧) ورد اسم الكتاب هكذا: «كتاب ما اتفق لفظه وافترق مسماه في الأماكن والبلدان المشتبهة في الخط».

(٢) وفيات الأعيان (٤/ ٢٩٥)، والوافي بالوفيات (٥/ ٨٨).

(٣) انظر المصدرين السابقين.

(٤) شروط الأئمة الخمسة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، (ص٣١ ـ ٣٢) ولقد تصرفت في النقل.

(٥) تدريب الراوي، دار التراث، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

(ت٨٥٢هـ) الذي تعقَّبه في بعض المباحث، ونكَّت عليه[١].

وفاة الحازمي ومقدار سنّه يوم موته

لبث الإمام الحازمي ملازمًا للخير والإفادة والتصنيف، حتى توفاه الله إليه شابًّا، وذلك في ليلة الاثنين الثامن والعشرين من جمادى الأولى سنة ٥٨٤هـ[٢] بمدينة بغداد، وهو ابن خمس أو ستٍّ وثلاثين سنة.

قال ابن خلكان: «ودفن في المقبرة الشونيزية إلى جانب سمنون بن حمزة مقابل قبر الجنيد، بعد أن صلى عليه خلقٌ كثيرٌ برحبة جامع الصقر، وحمل إلى الجانب الغربي، فصلي عليه مرة أخرى، وفرق كتبه على أصحاب الحديث»[٣].

ونقل ابن هداية عن ابن خلكان أنه قال: «لا نعلمُ أحدًا من المصنفين مات أصغر منه»[٤].

رحم الله الإمام الحازمي فقد كان نموذجًا مميَّزًا للشباب الدؤوب في تعلم العلم وتعليمه الناس.



---

(١) النكت على ابن الصلاح تحقيق: د. ربيع بن هادي عمير، الطبعة الأولى، الرياض، ١٤٠٤هـ، (١/٢٣٨ ـ ٢٤٠).

(٢) وفيات الأعيان (٤/ ٢٩٥)، وسير أعلام النبلاء (٢١/ ١٧٠)، وطبقات السبكي (٧/ ١٣)، والبداية والنهاية (١٢/ ٣٣٢)، وطبقات ابن هداية، دار الآفاق (ص٢١٢)، والنجوم الزاهرة، لابن تغري بردي، الطبعة المصرية (٥/ ١٠٩).

(٣) وفيات الأعيان (٤/ ٢٩٥).

(٤) طبقات الشافعية، لابن هداية (ص٢١٢)، وهذا النص ليس يوجد في وفيات الأعيان المطبوعة ولذلك نقلته بواسطة ابن هداية.

كريمةُ المروزيَّة والرُّواة عنْها منْ أهْل الأنْدلُس[1]

اشتهر أهل الأندلس قديمًا بالرحلة إلى المشرق لاجتناء فوائده، والاقتباس من أنواره، برواية الكتب العلمية، ونقل التصانيف المنيفة، وكان من مقاصد أهل الأندلس في الترحال لقاء أهل العلم الكبار، ممن رسخت في الرواية أقدامهم، وفنيت في السماع والتحديث مهجهم، وذلك لتعلو روايتهم، وينضبط حديثهم، وتغزر مادة علمهم.

ولعل أشهر من تشرف أهل الأندلس بالأخذ عنهن من المسندات المحدثات كريمة المروزية التي سنخصها، والرواة عنها من الأندلسيين بهذه الدراسة.

نُبذة عن الشيخة المسندة كريمة المروزية

ترجم لكريمة المروزية جمعٌ من أهل التراجم والسير، والمتأمل فيما ورد عندهم من مادة الترجمة، يجد المعلومات والأخبار عن كريمة متقاربة.

ونبادر بادئ ذي بدء إلى التنويه إلى أنه قد عرف باسم كريمة من العالمات المحدثات أم الفضل كريمة بنت عبد الوهاب بن علي القرشية (ت٦٤١هـ)[2]، وهي أخت صفية بنت عبد الوهاب التي قال

(١) نشرت في مجلة النور التي كانت تصدر عن جمعية البعث الإسلامي بتطوان في المغرب في العدد (٤٥٤)، ١٤٢٩هـ.

(٢) ترجمتها في: شذرات الذهب، لابن العماد (٣/ ٢١٢)، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ.

الذهبي عنها: «لم تسمع شيئًا، بل أجاز لها مسعود الثقفي والكبار، وتفردت في زمانها (توفيت سنة ٦٤٦هـ)»[١].

وأما كريمة التي نعنيها هنا فهي أم الكرام كريمة بنت أحمد بن محمد بن حاتم المروزية، من أهل كشميهن، قرية من قرى مرو[٢].

ولقد اعتنى والد كريمة بها، فرحل بها في طلب الحديث والعلم إلى بيت المقدس، ودخل بها مكة المكرمة[٣]، فصار لها سماع كثير[٤]، ومشايخ منهم أبو الهيثم الكشميهني، وزاهر بن أحمد السرخسي، وعبد الله بن يوسف بن باموية والأصبهاني[٥].

ولزمت كريمة المروزية بيت الله الحرام حيث جاورت بمكة المكرمة حتى (توفيت على الأرجح سنة ٤٦٣هـ)[٦]، وقد بلغت المائة[٧].

تصدُّر كريمة المروزيّة في مكّة المكرّمة لإسماع الحديث النّبوي الشريف

تصدَّرت كريمة المروزية في مكة المكرمة لإسماع الحديث، عندما جاورت بيت الله الحرام، ولذلك كثر الحاملون عنها؛ لأنها بموضعٍ مقصود موردٍ.

فمن أعلام الآخذين عنها من أهل المشرق: الخطيب البغدادي،

---

(١) العبر في خبر من غبر، للذهبي، طبعة الكويت ١٩٨٤م، (٤/ ٢٧٣).
(٢) المنتظم، لابن الجوزي، دار صادر، بيروت، ١٣٥٨هـ (٨/ ٢٧٠).
(٣) سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة (١٨/ ٢٣٤).
(٤) الإشراف على أعلى شرف، لابن الشاط، طبعة تطوان، المغرب (ص١٠٧).
(٥) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٣٣).
(٦) المصدر السابق (١٨/ ٢٣٤).
(٧) المصدر السابق نفسه.

وأبو الغنائم النرسي، وأبو طالب الحسين بن محمد الزينبي، ومحمد بن بركات الصعيدي، وعلي بن الحسين الفراء، وعبد الله بن محمد بن صدقة بن الغزال، وأبو القاسم علي بن إبراهيم النسيب، وأبو المظفر منصور بن السمعاني[1]، ومحمد بن الحسين بن علي بن محمد السراج الهمداني[2]، وعبد الملك بن أحمد بن محمد بن عبد الملك بن المعافي القاضي أبو القاسم القزويني[3]، وأبو علي الحسن بن الحسين الزركاني وغيرهم[4].

منزلة رواية كريمة المروزية لـ«لجامع الصحيح» للإمام البخاري

اعتنت كريمة المروزية بـ«الجامع الصحيح» للإمام البخاري، فروته عن أحد رواته المشهورين، وهو أبو الهيثم محمد بن مكي الكشميهني، المحدث الثقة (المتوفى سنة ٣٨٩هـ)[5]، الذي حدث به مرات عديدة عن أبي عبد الله الفربري (ت٣٢٠هـ)، أجلِّ مَنْ سمع الكتاب الجليل على مصنفه[6].

ولقد تفرغت كريمة المروزية لإسماع «الجامع الصحيح» والتحديث به بالكلية، فلم يشغلها عن ذلك شاغل من زوج أو ولد[7]، مع الصبر

(١) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٣٣).
(٢) المنتظم (٩/ ٤٦).
(٣) التدوين في أخبار قزوين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م، (٣/ ٢٦٠).
(٤) شذرات الذهب (٢/ ٣٤).
(٥) ترجمته في: الأنساب، للسمعاني، بيروت، ١٤٠٦هـ (٥/ ٦٥).
(٦) الموازنة والترجيح بين رواة الجامع الصحيح، للدكتور محمد زين العابدين رستم، مجلة الإلماع المراكشية المغربية، العدد الثاني، ١٤١٢هـ، (ص٢٥).
(٧) يذكر المترجمون لكريمة أنها ماتت بكرًا لم تتزوج أبدًا. سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٣٣).

والمواظبة على الإسماع والسرعة فيه، يقول ابن الجوزي في ترجمة الخطيب البغدادي: «وقرأ صحيح البخاري على كريمة المروزية في خمسة أيام»[١].

ولسرعة كريمة في إقراء «الجامع الصحيح» للإمام البخاري تهيأ لها أن تختمه رواية مرات كثيرة[٢].

ولم تمنع السرعة في الإقراء كريمة من أن تسير على منهاج أهل الحديث في ضبط وإتقان المقروء، يقول الحافظ الذهبي: «وكانت إذا روت قبلتْ بأصلها»[٣].

ومن الدليل أيضًا على كثرة ضبط وشدة إتقان كريمة أنها كانت تعارض بنفسها مع من كان يقرأ عليها «الجامع الصحيح»، يقول أبو الغنائم النرسي: «أخرجت كريمة إليَّ النسخة بالصحيح، فقعدت بحذائها، وكتبت سبع أوراق وقرأتها، وكنتُ أريد أن أعارض وحدي، فقالت: لا حتى تعارض معي، فعارضت معها»[٤].

ولقد بلغت كريمة في رواية «الجامع الصحيح» وإسماعه شأنًا كبيرًا، حتى وُصفت بـ: «الشيخة العالمة الفاضلة المسندة»[٥]، وبأنها «إليها انتهى علوُّ الإسناد للصحيح إلى أن جاء أبو الوقت»[٦].

---

(١) المنتظم (٩/ ٢٦٥).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٣٣).

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) المصدر السابق (١٨/ ٢٣٤).

(٥) المصدر السابق (١٨/ ٢٣٣).

(٦) الكامل في التاريخ، لابن الأثير، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ (٨/ ٣٩٠)، وأبو الوقت هو: عبد الأول بن عيسى السجزي الهروي (المتوفى سنة ٥٥٣هـ) تقدم في رواية الجامع الصحيح حتى صار يعرف بـ«براوي البخاري»، =

وقال أبو بكر بن منصور السمعاني: «سمعت الوالد يذكر كريمة، ويقول: وهل رأى إنسانٌ مثل كريمة؟»[١].

ولم تكن كريمة مجرد راوية، لا فقه لها، بل كانت صاحبة «فهم ونباهة»[٢].

الرواة عن كريمة المروزية من أهل الأندلس

أقبل رواة الحديث، ونقلة كتبه على السماع من كريمة المروزية، لسندها العالي النظيف في رواية «الجامع الصحيح»، ولضبطها وإتقانها للرواية، وفهمها ونباهتها في ذلك، ولقد رغب بعض فضلاء العلماء الرواة وطلبة العلم في السماع من كريمة، والأخذ عنها، قال ابن الأبار في ترجمة إبراهيم بن منبه الغافقي أبي أمية الأندلسي: «وأخبرت عن أبي عبد الله بن بالغ البسطي الخطيب، أنه سمع أبا أمية هذا يحكي أن أبا ذر الهروي، قال عند موته: «عليكم بكريمة فإنها تحملُ «كتابَ البخاري» من طريق أبي الهيثم»[٣].

وكان بعض الأندلسيين ممن لم يتهيأ لهم السماع من كريمة المروزية أثناء الرحلة مباشرةً، يحرصون على السماع ممن لهم سند متصل إليها كإبراهيم بن منبه بن عمر الغافقي المري[٤]، ومحمد بن يوسف بن سعادة المرسي (ت٥٦٦هـ)[٥] ويحيى بن سعدون الأزدي

= انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٣٠٤).

(١) سير أعلام النبلاء (٢/ ٣١٤).

(٢) شذرات الذهب (٢/ ٣١٤).

(٣) التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م، (١/ ١٢٩).

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) المصدر السابق (٢/ ٣٥).

القرطبي (ت٥٦٧هـ)[١].

كما كان بعض الأندلسيين يقرأ «الجامع الصحيح» من أصل كريمة المروزية كأبي غالب بن عبد الرحمٰن بن عطية (ت٥١٨هـ) الذي قرأ صحيح البخاري بمكة في المسجد الحرام عند باب بني شيبة على أبي عبد الله الحسين بن علي الطبري عن كريمة، قال: «وكانت قراءتي في أصل كريمة بعينه»[٢].

وتهيأ لبعض الأندلسيين التحديث عن كريمة المروزية بالإجازة فمن هؤلاء أبو علي الحسين بن محمد الغساني الجياني القرطبي (ت٤٩٨هـ)[٣].

وفيما يلي أسماء من وقفتُ من الأندلسيين على صحة سماعهم من كريمة المروزية، مع بيان حقيقة المسموع إنْ وُجد التنصيص عليه:

• أحمد بن عثمان بن مكحول أبو العباس (ت٥١٣هـ)[٤] الذي «رحل إلى المشرق سنة إحدى وخمسين وأربعمائة، فحج وأخذ عن كريمة بنت أحمد بن محمد المروزية... وكان شيخًا فاضلًا»[٥].

• أحمد بن محمد بن عبد الرحمٰن الأنصاري الشارقي أبو العباس (المتوفى حوالي سنة ٥٠٠هـ)[٦]، قال القاضي عياض: «وله رحلة حج

(١) المصدر السابق (٤/ ١٧٧).

(٢) فهرس ابن عطية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٣م، (ص٦٤).

(٣) الإشراف على أعلى شرف (ص١٠٨).

(٤) ترجمته في: الصلة، لابن بشكوال، طبعة بيروت ومصر لسنة ١٤١٠هـ، (١/ ١٢٧).

(٥) المصدر السابق نفسه.

(٦) ترجمته في: الغنية مكتبة الثقافة الدينية، مصر (ص٨٠ ـ ٨١)، والتكملة (١/ ٢٣١).

فيها، وسمع من كريمة كتاب البخاري»[1].

• أحمد بن عبد الله العطار، أبو العباس القرطبي، المعروف بالقونكي (ت٥١٨هـ)[2]، قال ابن الأبار: «له رحلةٌ حج فيها، ولقي كريمة المروزية، فروى عنها «صحيح البخاري»[3].

• أحمد بن الحسن بن أبي الأخطل الطليطلي أبو جعفر[4] الذي «حدث بـ«صحيح البخاري» عن كريمة المروزية»[5].

• جماهر بن عبد الرحمٰن بن جماهر الحجري الطليطلي أبو بكر (ت٤٦٦هـ)[6] قال ابن بشكوال عنه: «... ورحل إلى المشرق حاجًّا سنة اثنتين وخمسين وأربعمائة، فحج ولقي بمكة كريمة المروزية... وكان حافظًا للفقه على مذهب مالك، عارفًا بالفتوى، وعقد الشروط وعللها، مشاورًا في الأحكام»[7].

• خلف بن إبراهيم بن خلف بن سعيد المقرئ ابن الحصار أبو القاسم (ت٥١١هـ)[8] قال ابن بشكوال في ترجمته: «ورحل إلى المشرق فحج وسمع بمكة... ولقي بها كريمة المروزية، وأخذ عنها.. وكانت الرحلة في وقته إليه، ومدار الإقراء عليه، وكان ثقة صدوقًا،

---

(١) الغنية (ص٨٠).
(٢) ترجمته في: التكملة (١/ ٣٧).
(٣) المصدر السابق نفسه.
(٤) ترجمته في: التكملة (١/ ٢٨ ـ ٢٩).
(٥) التكملة (١/ ٢٨).
(٦) ترجمته في: بغية الملتمس، للضبي، طبعة بيروت ومصر، ١٤١٠هـ، والصلة (١/ ٢١٧ ـ ٢١٨).
(٧) الصلة (١/ ٢١٧).
(٨) ترجمته في الصلة (١/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧).

حسن الخطبة، بليغ الموعظة...»[1].

• عبد الرحمٰن بن محمد بن طاهر المرسي (ت٤٦٩هـ)[2] قال ابن بشكوال أثناء الترجمة له: «.. ورحل إلى المشرق وحج، وأخذ عن أبي ذر الهروي، وكريمة المروزية.. وكان فقيهًا مشاورًا ببلده»[3].

• عبد الرحمٰن بن سهل بن محمد بن ثغري[4] «أخذ بمصر... وبمكة عن كريمة المروزية وغيرها في سنة خمسين وأربعمائة»[5].

• عيسى بن محمد بن عبد الله بن عيسى الزهري الشنتريني، أبو الأصبع (ت٥٨٠هـ)[6] «رحل إلى المشرق، فأخذ عن كريمة المروزية»[7]، وصفه ابن الزبير بأنه شيخ راوية فقيه[8].

• محمد بن محمد بن عبد الرحمٰن بن جماهر الحجري الطليطلي (ت٤٨٨هـ)[9]، قال ابن بشكوال في الترجمة له: «... ورحل إلى المشرق مع عمه أبي بكر سنة اثنين وخمسين وأربعمائة وأدى الفريضة، وسمع بمكة من أبي معشر الطبري وكريمة المروزية»[10].

---

(١) الصلة (١/٢٧٦).

(٢) ترجمته في: الصلة (٢/٥٠١).

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) ترجمته في: الصلة (٢/٥٠٦).

(٥) المصدر السابق نفسه.

(٦) ترجمته في: الغنية (ص١٢٩)، والصلة (٢/٦٣٨ ـ ٦٣٩).

(٧) الصلة (٢/٦٣٩).

(٨) صلة الصلة (٤/٤٩).

(٩) ترجمته في: الصلة (٣/٨٢٠).

(١٠) المصدر السابق نفسه.

• محمد بن أبي نصر الحميدي الميورقي الأندلسي (ت٤٨٨هـ)[١]، قال الذهبي: «.. وسمع بالأندلس... وبمكة من المحدثة كريمة المروزية»[٢].

وبعدُ، فهذا ما وقفتُ عليه في كتب التراجم الأندلسية من الرواة الذين حملوا العلم عن كريمة المروزية، وذلك يجلِّي صفحةً مشرقةً من صفحات التاريخ العلمي للرجال والنساء في الحضارة العربية الإسلامية، حيث لم يستنكف ذكور هذه الأمة عن الأخذ من إناثها، ولم تشتغل النساء بسفاسف الأمور، بل أقبلن على معاليها، وساهمن مع الرجال في بناء حضارة إنسانية انتفع بها العالم القديم والحديث.



(١) ترجمته في: الصلة (٣/٨١٨)، وسير أعلام النبلاء (١٩/١٢٠ ـ ١٢٧).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٩/١٢١).

مَسْلمةُ بن القَاسم القُرطبي
وجُهوده في الجرْح والتَّعْدِيل[1]

تأخَّر اعتناءُ أهل الأندلس بعلم الحديث انتقادًا للأسانيد والمتون، وجمعًا للروايات من وجوه متعددة، وبحثًا في الرجال والعلل، ووجوه التحمل والأداء، والإرسال والاتصال والانقطاع والتدليس وما إلى ذلك، إلى ما بعد منتصف القرن الثالث الهجري، وذلك بظهور طبقة من أهل العلم الذين توفَّروا على دراسة الحديث من النواحي التي أومأنا إليها آنفًا كمحمد بن وضاح القرطبي (ت٢٦٧هـ)، وبقي بن مخلد (ت٢٧٦هـ) وقاسم بن أصبغ البياني (ت٢٤٠هـ) وغيرهم[2].

وكان من بين هذه الطبقة مسلمة بن قاسم القرطبي الذي تعنى هذه الدراسة بالتعريف به، والتنويه بجهوده في الجرح والتعديل.

ولقد بعثني على هذه الدراسة جملة أسباب منها:

- التنويه بتراث المغاربة والأندلسيين الموضوع في علم الجرح والتعديل، إذ لا تزال بعض زوايا هذا التراث العظيم فيها خفايا كثيرة تحتاج إلى بحث ودراسة.

---

(١) نشرت هذه الدراسة في مجلة جامعة ابن يوسف المراكشية التي تصدر عن جمعية إحياء جامعة ابن يوسف بمراكش في المغرب في العدد الرابع ٢٠٠٥م.

(٢) د. إبراهيم بن الصديق، الجرح والتعديل في المدرسة المغربية للحديث، كتاب دعوة الحق، وزارة الأوقاف، المغرب، العدد الثامن، ١٤٢١هـ، (١/ ٧١ و٧٩ و٨٠).

• بيان حقيقة الحال في مسلمة بن قاسم القرطبي المتكلم فيه بغير وجه حق معتبر عند علماء الجرح والتعديل.

• ظهور أثر تآليف مسلمة بن قاسم القرطبي في بعض الكتب المشرقية الموضوعة في الجرح والتعديل؛ كـ«تهذيب التهذيب» و«لسان الميزان» للحافظ ابن حجر.

التعريف بمسلمة بن القاسم القرطبي

يعدُّ تاريخ ابن الفرضي أوسع مصدرٍ أورد ترجمة مسلمة بن القاسم القرطبي، مع ما يضاف إلى ذلك من أنه أقدم كتاب فيما وقفنا عليه اعتنى بذكر الترجمة، ثم يتلو ابن الفرضي في التوسع في الترجمة لمسلمة بن قاسم الحافظُ ابن حجر في «لسان الميزان»، والذهبي في «سير أعلام النبلاء»، وأما الحميديُّ والضبيُّ فاختصرا ترجمة مسلمة بن قاسم حتى إنهما أورداها في أقل من سطرين، وزاد عليهما الذهبي قليلًا فأورد ترجمة مسلمة بن القاسم في «ميزان الاعتدال» مختصرة اختصارًا شديدًا.

نسب مسلمة بن القاسم القرطبي

ومترجمنا هو مسلمة بن القاسم بن إبراهيم بن عبد الله بن حاتم أبو القاسم القرطبي[1]، لم تنص المصادر التي بين يدي على تاريخ مولده، إلا أنها ذكرت أنه توفي سنة ٣٥٣هـ، وهو ابن ستين سنة، فيكون مولده على هذا سنة ٢٩٣هـ[2].

---

(١) تاريخ ابن الفرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ (ص٣٩٣).

(٢) المصدر السابق نفسه، وسير أعلام النبلاء، دار القلم، بيروت، بلا تاريخ (١٢/٢٥٨).

ولقد عاصر مسلمة بن القاسم القرطبي عهد خليفتين عظيمين من خلفاء بني أمية في الأندلس هما: الخليفة عبد الرحمٰن الناصر (من سنة ٣١٦هـ إلى سنة ٣٥٠هـ)، والخليفة الحكم المستنصر بالله (من سنة ٣٥٠هـ إلى سنة ٣٦١هـ)، وفي عهدهما كانت قرطبة تعجُّ بعشرات العلماء الذين أناروا سماء الأندلس بأنواع العلوم والمعارف.

شيوخ مسلمة بن القاسم ورحلاته

وكان من بين هؤلاء الفضلاء مشايخ مسلمة بن القاسم القرطبي الذين سمع منهم، وأخذ العلمَ عن جلَّتهم، فمن بينهم:

• أحمد بن خالد بن يزيد بن محمد الذي يعرف بابن الجباب، من أهل قرطبة، يكنى أبا عمر (ت٣٢٢هـ)[١].

• قاسم بن أصبغ بن محمد، من أهل قرطبة، يكنى أبا محمد ويعرف بالبياني (ت٣٤٠هـ)[٢].

• محمد بن عمر بن لبابة مولى أبي عثمان من أهل قرطبة يكنى أبا عبد الله ابن لبابة الفقيه (ت٣١٤هـ)[٣].

ولما استوعب مسلمة بن القاسم علم بلده، سمت همته إلى الرحلة، فخرج راحلًا إلى المشرق قبل سنة ٣٢٠هـ[٤]، فدخل بلادًا كثيرة

---

(١) ترجمته في تاريخ ابن الفرضي (ص٣٥ ـ ٣٦)، وجذوة المقتبس، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ، (ص١٠٨).

(٢) ترجمته في: تاريخ ابن الفرضي (ص٢٨٦ ـ ٢٨٧)، وجذوة المقتبس (ص٢٩٧ ـ ٢٩٨)، وبغية الملتمس، للضبي، المكتبة الأندلسية، دار المصري، القاهرة، ودار المتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩١٩م، (٢/٥٨٩ ـ ٥٩٠).

(٣) ترجمته في: تاريخ ابن الفرضي (ص٣٢٠)، وجذوة المقتيس (ص٦٧ ـ ٦٨).

(٤) تاريخ ابن الفرضي (ص٣٩٤)، ولسان الميزان، لابن حجر، مؤسسة الأعلمي =

توسعت فيها رحلته، وطالت لها غيبته، وغَزُرت من أجلها معارفُه وعلومُه، فمما دخل إليه من البلدان:

- القيروان: حيث سمع مسلمة بن القاسم هناك من أحمد بن موسى التمار[١]، وعبد الله بن محمد بن فطيس، وعبد الله بن مسرور[٢].

- طرابلس: حيث سمع مسلمة بن قاسم القرطبي هناك من صالح بن الحافظ أحمد بن عبد الله العجلي[٣].

- إقريطش:[٤] حيث سمع مسلمة بن القاسم هناك من أحمد بن محمد بن خلف، ومن يحيى بن عثمان الأندلسي[٥].

- مصر: وسمع مسلمة بن القاسم هناك من محمد بن زبان الحضرمي وأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي وغيرهما[٦].

- القلزم[٧]: وسمع مسلمة بن القاسم هناك من محمد بن أحمد

= للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ (٦/ ٣٥).

(١) كذا في: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٥٧) وفي تاريخ ابن الفرضي (ص٣٩٤): «المعروف بابن التمار».

(٢) تاريخ ابن الفرضي (ص٣٩٤).

(٣) المصدر السابق نفسه، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٥٧).

(٤) بفتح الهمزة وتكسر والقاف الساكنة، وراء مكسورة وياء ساكنة، وطاء مكسورة وشين معجمة: اسم جزيرة في بحر المغرب وهي جزيرة كبيرة فيها مدن وقرى، معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء المغرب دون تاريخ (١/ ٢٣٦) قلتُ: وهي المعروفة اليوم بجزيرة كريت.

(٥) تاريخ ابن الفرضي (ص٣٩٤).

(٦) المصدر السابق نفسه، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٥٧).

(٧) بالضم ثم سكون ثم زاي مضمومة وميم، معجم البلدان (٤/ ٣٨٧). **قلتُ:** وهو البحر المعروف بالأحمر اليوم.

القاضي بها، ومن جماعة سواه[1].

ـ جدة: حيث سمع مسلمة بن القاسم هناك من عبد الله بن أحمد بن حمويه الجنابي[2].

ـ مكة: وسمع مسلمة بن القاسم في البلد الحرام من محمد بن إبراهيم الديبلي، وأبي جعفر العقيلي وغيرهما[3].

ـ العراق: وسمع مسلمة بن القاسم هناك من مشايخ العلم والرواية في البصرة وواسط والرملة وبغداد[4].

ـ اليمن: حيث كتب مسلمة بن القاسم عن جماعة منهم يحيى بن عبد الله بن كليب قاضي صنعاء، وعبد الأعلى بن محمد بن الحسين البوسي، خطيب صنعاء، وغيرهما[5].

الشام: حيث كتب مسلمة بن القاسم هناك عن جماعة من المصريين والمكيين والبغداديين والشاميين واليمانيين»[6].

وعاد مسلمة بن القاسم القرطبي من رحلته الواسعة إلى الأندلس بعلم وافر، دلت عبارات مَنْ ترجم له على ذلك، قال ابن الفرضي: «فانصرف إلى الأندلس وقد جمع كثيرًا»[7]، وقال الإمام ابن حزم: «. . . وجمع علمًا كثيرًا، ثم رجع إلى الأندلس»[8].

---

(١) تاريخ ابن الفرضي (ص٣٩٤).

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) المصدر السابق نفسه، وسير أعلام النبلاء (١٢/٢٥٧).

(٤) تاريخ ابن الفرضي (ص٣٩٤).

(٥) المصدر السابق نفسه.

(٦) المصدر السابق نفسه.

(٧) المصدر السابق نفسه.

(٨) لسان الميزان (٦/ ٣٥).

ويذكر بعض من ترجم لمسلمة بن القاسم القرطبي أنه لما كان ببيت المقدس نائمًا ذات ليلة رأى رؤيا عبرها له معبر فقال له: «أما إنه سيكف بصرك، فبادر إلى بلدك»[١]، فانصرف مسلمة راجعًا إلى بلده «فكُفَّت عينه الواحدة في البحر منصرفًا، وعمِيَ بالأندلس»[٢].

ولما ألقى مسلمة بن القاسم بالأندلس عصا التسيار بعد طول الغيبة والتجوال، أقبل على بثِّ العلم، فتصدر للإفادة والتعليم، يقول ابن الفرضي مشيرًا إلى ذلك: «... وكف بصره بعد قدومه من المشرق، وسمع الناس منه كثيرًا»[٣].

ما ذُكر في مسلمة بن القاسم من أنواع الجروح ودفع ذلك

لم يسلم مسلمة بن القاسم مع فضله وكثرة روايته وسعة رحلته من مطاعن ذكرت فيه، فمن ذلك:

• القولُ بأنه من المشبِّهة: قال ابن الفرضي: «كان مسلمة صاحب رأي وسرٍّ»[٤]، ولما أدخل الذهبيُّ مسلمة بن القاسم في «ميزان الاعتدال» قال: «قيل: كان من المشبهة»[٥]، لكن تعقبه الحافظ ابن حجر قائلًا: «هذا رجلٌ كبير القدر ما نسبه إلى التشبيه إلا من عاداه»[٦].

---

(١) لسان الميزان (٦/ ٣٥).

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) تاريخ ابن الفرضي (ص٣٩٤).

(٤) لسان الميزان (٦/ ٣٥) وكلام ابن الفرضي ليس يوجد في تاريخه في الطبعة التي وقفت عليها.

(٥) ميزان الاعتدال، للذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ (٤/ ١١٢).

(٦) لسان الميزان (٦/ ٣٥).

• نسبته إلى الكذب: وفي ذلك يقول ابن حزم: «وكان قومٌ بالأندلس يتحاملون عليه، وربما كذَّبوه»[1].

وقال ابن الفرضي: «وسمعت من ينسبه إلى الكذب»[2].

ولقد نفى القاضي محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج[3] أن يكون مسلمة بن القاسم كذابًا في شيء متصل بالرواية والحديث وبيَّن وجه وصفه بذلك من قِبل من نتحامل عليه، فقال لما سأله ابن الفرضي عن مسلمة: «لم يكن كذابًا، ولكن كان ضعيف العقل»[4].

• نسبته إلى عمل السحر: وفي ذلك يقول ابن الفرضي: «وكان مسلمة صاحب رقى ونيرنجات»[5].

هذا جماعُ المطاعن التي قُدح بها مسلمةُ بن القاسم القرطبي، ولقد أجاد العلامة الدكتور إبراهيم بن الصديق في رد أغلب هذه المطاعن؛ فقال في سياق بيان تشدد المغاربة وأهل الأندلس في جرح الرواة، وتعنتهم في نقد حماة العلم: «وهذا الحافظُ قد جرح في الأندلس بأسوأ ما يكون الجرح، فنسبوه إلى الجنون والسحر وضعف العقل والتشبيه... والسبب أنه تعاطى دراسة الفلك والنجوم والكيمياء، هذه العلوم التي لم تكن معروفة في الأندلس آنذاك على نطاق واسع، وألف كتاب «الخط

---

(١) لسان الميزان (٦/ ٣٥).

(٢) تاريخ ابن الفرضي (ص٣٩٤).

(٣) هو أحد مشايخ ابن الفرضي من قرطبة (توفي سنة ٣٨٠هـ). ترجمته في: تاريخ ابن الفرضي (ص٣٦٧ ـ ٣٦٨)، وجذوة المقتبس (ص٣٧).

(٤) تاريخ ابن الفرضي (ص٣٩٥).

(٥) المصدر السابق نفسه، ونيرنجات: واحدها النيرج أو النيرنج: «أُخَذٌ كالسحر وليس به.. إنما هو تشبيه وتلبيس»، تاج العروس في شرح القاموس، مادة نرج، المطبعة المحمدية، مصر، بلا تاريخ (٣/ ٢٩٧).

في التراب». . . ولعل التحامل على هذا الحافظ ناتج عن عدم فهم الناس لما يقول، وجهلهم بما خاض فيه من علوم، وإلا فالأمر بالنسبة إليه هو ما قاله الحافظ ابن حجر: «هذا رجلٌ كبيرُ القدْر ما نسبه إلى التشبيه إلا منْ عاداه، وله تصانيف في الفنِّ، وكانت له رحلةٌ لقي فيها الأكابر»[1]، وقال ابن حزم: «كان أحد المكثرين من الرواية والحديث، ووصفه الحميديُّ بأنه محدث من أهل الأندلس، في طبقة قاسم بن أصبغ. .»[2].

قلتُ: ولو أنَّ مسلمة بن القاسم صان نفسه عن تعاطي ما لم يكن عند أهل الأندلس معروفًا لما جعل لألسنة الناس عليه سبيلًا.

تآليف مسلمة بن القاسم القرطبي

ألَّف مسلمة بن القاسم القرطبي تصانيف ظهر فيها ميلُه إلى الحديث وعلومه منها:

ـ **التاريخ الكبير**: هكذا ذكره له الحافظُ ابنُ حجر[3]، وأظنُّه هو الكتابُ الذي نوَّه به الحافظُ نفسُه لما قال: «جمع تاريخًا في الرجال، شرَط فيه أن لا يذكر إلا من أغفله البخاري في تاريخه، وهو كثير الفوائد في مجلد واحد»[4]، وعبارةُ الحافظ ابنِ حجر تُشعر أنه قد وقف على الكتاب، ويتعيَّن المصيرُ إلى هذا القول لا سيما أنَّ الحافظَ ابنَ حجر قد أحال كثيرًا على مسلمة بن القاسم في كتابيه: «لسان الميزان»، و«تهذيب التهذيب» كما سيأتي بيانُه في موضعه إن شاء الله تعالى.

---

(١) لسان الميزان (٦/ ٣٥).
(٢) جذوة المقتبس (ص٣١٣).
(٣) لسان الميزان (٦/ ٣٦).
(٤) المصدر السابق (٦/ ٣٥).

وعندي أنَّ هذا الكتابَ هو الذِّي أشار إليه السخاويُّ عندما ذكْر الذيول الموضوعة على تواريخ البخاري، فإنَّه قال: «ولمسلمة بن قاسم ذيلٌ على الكبير، في مجلد سماه «الصلة»، كذا رأيته في كلامِ شيخنا، وكتاب «الصلة» عندي، وهو ذيلٌ على كتاب لمؤلفها سماه «الزاهر» كما أشار إليه في الخطبة»[1].

ولعل هذا الكتابَ هُوَ الذِّي أشار إليه إسماعيلُ باشا بقوله: «طبقات المحدثين»[2]، وسماه د. إبراهيم بن الصديق: «التاريخ في رجال الحديث»[3]، ولعله أخذ العنوان من قول الحافظ ابن حجر: «... جمع تاريخًا في الرجال...»[4].

- **الحلية**: ذكره له الحافظ ابن حجر[5].

- **ماروى الكبار عن الصغار**، ذكره له ابن حجر[6].

- **كتاب في الخط في التراب**، وهو ضربٌ من القرعة[7].

- **طبقات المحدثين**: ذكره له حاجي خليفة[8]، ولعله التاريخ الكبير المسمى: «الصلة» الذي مرَّ آنفًا.

---

(١) الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ التاريخ، للسخاوي، دار الكتاب العربي، بيروت، بلا تاريخ، (ص١١٠).

(٢) هدية العارفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا تاريخ (١/ ٤٣٢).

(٣) الجرح والتعديل في المدرسة المغربية للحديث (١/ ٨٠).

(٤) لسان الميزان (٦/ ٣٥).

(٥) المصدر السابق (٦/ ٣٦).

(٦) المصدر السابق نفسه.

(٧) الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٨٦م، (٧/ ٢٢٤).

(٨) كشف الظنون، لحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا تاريخ (٢/ ١١٠٦).

توفي مسلمة بن القاسم القرطبي بعدَ حياة حافلة بالعطاء يوم الاثنين لثمان بقين من جمادى الأولى سنة ٣٥٣هـ، وهو ستين سنة[١].

جُهود مَسلمة بن القاسم القُرطبي في الجرح والتعديل

من أجل معرفة جهود مسلمة بن القاسم القرطبي في الجرح والتعديل، سنسوق الكلام هنا على محتوى «الصلة»، أو «التاريخ الكبير»، إذ يقوى الظنُّ عندنا بأن مسلمة بن القاسم قد استفرغ وسعه في هذا الكتاب، حتى يكون معلمة بارزة بين كتب الجرح والتعديل في مشرق العالم الإسلامي ومغربه.

بيد أننا نبادر إلى القول بأننا لم نقف على ما يدلُّ، على أن الصلة أو التاريخ الكبير، يوجد مخطوطًا، والذي وسعه الجهد وبلغه العلمُ أن من الكتاب شذرات مبثوثة في «تهذيب التهذيب» و«لسان الميزان»، وفي «تذكرة الحفاظ» للذهبي منه نصٌّ واحد سيأتي ذكره، كما أن منه نقلًا واحدًا في فهرسة ابن خير الأندلسي[٢].

ولقد تتبعت «تهذيب التهذيب» و«لسان الميزان» فألفيت الحافظ ابن حجر قد نقل عن مسلمة بن القاسم القرطبي في الكتاب الأول (١٩٧) مرة، بينما نقل عنه في الكتاب الثاني (١١٢) مرة.

*** ومن خلال هذه النقول الواردة عن مسلمة بن القاسم القرطبي**

---

(١) تاريخ ابن الفرضي (ص٣٩٤)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٥٧)، ولسان الميزان (٦/ ٣٥).

(٢) يقول ابن خير في سياق ذكره لروايته لصحيح الإمام مسلم. . : «وقال مسلمة بن قاسم في تاريخه: «مسلم بن الحجاج النيسابوري جليل القدر، ثقة من أئمة المحدثين، له كتاب في الصحيح ألفه، لم يضع أحد مثله»» فهرسة ابن خير، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، (ص٨٧).

يمكن الحديث عن منهجه في الجرح والتعديل في نقد الرجال.

فمن معالم ذلك:

* يستعرض مسلمة بن القاسم القرطبي في الراوي مختلف الأقوال الواردة فيه، ثم يختار من بينها ما يراه أقرب إلى الصواب، وأحقُّ بالاتباع، فمن ذلك: عند ترجمة عبد الرحمٰن بن أحمد بن محمد الحجاج بن رشدين أبي محمد المصري قال ابن حجر: «قال مسلمة بن القاسم: متبتٌ عنه، وسمعتُ بعض أهل العلم يضعِّفونه، وبعضهم يقوُّونه، وهو عندي جائزُ الحديث لا بأس به، ولم أر أحدًا تركه[1] . . .».

* يسأل مسلمة بن القاسم بعض علماء الجرح والتعديل عن حال الراوي المتكلم فيه؛ كقوله عند ترجمة محمد بن خالد بن يزيد البردعي: «كان شيخًا ثقة كثير الرواية، وكان ينكر عليه حديثٌ تفرد به، وسألتُ العقيلي عنه فقال: شيخ صدوق لا بأس به، إن شاء الله تعالى. . .»[2].

ومن الذين سألهم مسلمة بن القاسم القرطبي عن أحوال الرجال أثناء رحلته المشرقية ابن الأعرابي[3].

وربما سأل مسلمة بن القاسم القرطبي أهل بلد الراوي، من أجل أن يكون له رأي فيه، فمن ذلك قوله في سالم بن عبد الله بن محمد الفرماني: مجهولٌ، أخبرنا عنه ابن حجر، ودخلتُ الفرماء، فسألتُ عنه فلم أجد أحدًا يعرفه»[4].

---

(١) لسان الميزان (٣/ ٣٩٣).
(٢) المصدر السابق (٥/ ١٥٣).
(٣) المصدر السابق (١/ ٢٥٦).
(٤) المصدر السابق (٣/ ٥).

* يختبر مسلمة بن القاسم القرطبي الراوي المحدث، حتى يثبت عنده ضبطه وحفظه، وتيقظه وتحريه، فمن أمثلة ذلك: ما ذكره الذهبي عند ترجمة العقيلي صاحب كتاب «الضعفاء الكبير»، فإنه قال: «قال مسلمة بن القاسم: كان العقيلي جليل القدر، عظيمَ الخطر ما رأيتُ مثله، وكان كثير التصانيف، فكان منْ أتاه من المحدثين قال: اقرأ من كتابك، ولا يخرج أصله، فتكلمنا في ذلك، إما أن يكون من أحفظ الناس، وإما أن يكون من أكذب الناس، فاجتمعنا عليه فلما أتيت بالزيادة والنقص، فطن لذلك، فأخذ مني الكتاب، وأخذ القلم فأصلحها من حفظه، فانصرفنا من عنده، وقد طابت أنفسنا، وعلمنا أنه من أحفظ الناس»[1].

وربما أنكر مسلمة بن القاسم القرطبي على الراوي بعضَ حديثه، وواجهه بذلك، ومن أمثلته: ما ذكره ابن حجر عند ترجمة محمد بن إبراهيم بن مسلم الخزاعي أبي أمية الطرطوسي الحافظ، فإنه قال: «. . .وقال مسلمة بن قاسم: أنكرت عليه أحاديث ولجَّ فيها وحدَّث فتكلم الناس فيه. . .»[2].

* قد يبرر مسلمة بن القاسم القرطبي موقفه من الراوي الذي عدَّه أهلًا للأخذ عنه، فكتب عنه، فمن ذلك: قوله في ترجمة أحمد بن محمد بن بكر أبي روق الهزاني: «. . . ولم أر أحدًا من أصحاب الحديث ترك الكتابة عنه، فلذلك كتبت عنه. . .»[3].

* يحكي مسلمة بن القاسم القرطبي توثيق غيره للراوي الذي ينظر

---

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا تاريخ (٣/ ١٣٣ ـ ١٣٤).

(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ (٥/ ١٤).

(٣) لسان الميزان (١/ ٢٥٦).

في حاله تعديلًا وتجريحًا، فممن اعتنى بحكاية أقوالهم في بعض نقلة العلم: محمد بن وضاح بلديِّه[1].

ولذلك قد يتفق توثيق مسلمة بن القاسم مع توثيق غيره من المتكلمين على أحوال الرواة[2].

* يذكر مسلمة بن القاسم القرطبي علة التجريح، ويبين سبب ترك الراوي، فيقول: «... ضعيف روى حكاية دلت على ضعفه»[3]، أو يقول: «... ليس هناك، كان يشتري الكتب، فيحدث بها»[4]، أو يقول: «... كتبت عنه وهو ضعيف، ولم يكن يحسن الأداء لما روى»[5]، أو يقول: «تكلم الناس فيه وضعفوه من أجل الحديث الذي حدث به، عن سعيد بن كثير بن يحيى بن أيوب، عن مجمع بن كعب، عن مسلمة بن مخلد رفعه: «اعروا النساء يلزمن الحجال»[6].

*** تميز منهج مسلمة بن القاسم القرطبي في الترجمة للرواة الذين يترجم لهم بعدة خصائص منها:**

• **ذِكْر مشايخ الراوي:** وتعيين الشيخ الذي أكثر من الرواية عنه؛ كقول مسلمة بن القاسم عند ترجمة أحمد بن مروان الدينوري المالكي: «كان من أروى الناس عن ابن قتيبة»[7].

---

(١) تهذيب التهذيب (٢/ ٧٥).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٥٦٢)، ويقول ابن حجر هنا عند ترجمة حفص بن عمر بن الحرث الأزدي: «ووثقه ابن قانع وابن وضاح ومسلمة..».

(٣) لسان الميزان (٢/ ٦٨).

(٤) المصدر السابق (٢/ ١٢٦).

(٥) المصدر السابق (٢/ ٤٤٥).

(٦) المصدر السابق (٢/ ٥١ ـ ٥٢).

(٧) المصدر السابق (١/ ٣٠٩ ـ ٣١٠).

• **ذِكْر مشايخ مسلمة بن القاسم القرطبي الذين حدثوا عن الراوي:** فمن ذلك: ما قد ورد في لسان الميزان، قال ابن حجر: «بكر بن محمد بن فرقد. . .، قال مسلمة بن قاسم: ثقة حدثنا عنه ابن الأعرابي»[(١)].

• **قد يذكر مسلمة بن القاسم المذهب الفقهي للراوي:** وربما عرَّج على ذكر رأيه في بعض القضايا الاعتقادية التي وقع فيها الخلاف، فمن الأول: قوله عند ترجمة محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري الفقيه: «كان مقدَّمًا في العلم والديانة، ثقةً إمامًا تفقه لمالك والشافعي»[(٢)].

ومن الثاني: قوله في ترجمة الفضل بن الحباب بن محمد أبي خليفة الجمحي: «كان ثقةً مشهورًا، كثيرَ الحديث، وكان يقول بالوقْف وهو الذي نُقم عليه»[(٣)].

• **قد يذكر مسلمة بن القاسم الرجل بأوصاف متعددة، ونعوت مختلفة** إذا ترجح عنده عظم منزلته في العلم؛ كقوله لما ترجم لأحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي: «كان ثقة جليل القدر، فقيه البدن، عالمًا باختلاف العلماء، بصيرًا بالتصنيف[(٤)]. . .».

• **قد يذكر مسلمة بن القاسم العلماء الأندلسيين الذي** حدثوا عن الراوي الذي يبين حاله فيترجم له، فمن ذلك: قوله عند ترجمة إبراهيم بن مهدي الأبلي البصري: «روى عنه من أهل بلدنا قاسم بن أصبغ»[(٥)].

---

(١) لسان الميزان (٢/ ٥٨).

(٢) تهذيب التهذيب (٥/ ١٦٩).

(٣) لسان الميزان (٤/ ٤٦٦).

(٤) المصدر السابق (١/ ٢٧٤).

(٥) تهذيب التهذيب (١/ ١١٠).

• **يختم مسلمة بن القاسم القرطبي تراجم الرواة الذي يذكرهم، بتعيين سنة وفاتهم**[1].

• **ألفاظ الجرح والتعديل التي استعملها مسلمة بن القاسم القرطبي** تُشعر بأنه عالمٌ بمدلولاتها ومراتبها عند علماء هذا الشأن، فالناظرُ في معجم ألفاظ التعديل عنده يجده مشتملًا على أرفع ألفاظ التوثيق كقوله: «ثقة حافظ»[2]، و«ثقة ثبت جليل»[3]، و«ثقة فاضل»[4].

كما أنه يجده مشتملًا على ما دون ذلك في الطبقة الوسطى والدنيا من ألفاظ التعديل والتوثيق كـ«صدوق»[5]، و«صالح في الرواية»[6]، و«لا بأس به»[7].

وتتفاوت ألفاظ الجرح عند مسلمة بن القاسم علوًّا ونزولًا، فمن ذلك: وصفه الراوي بأنه «ليس بشيء»[8]، أو «ضعيف جدًّا»[9]، أو «ضعيف الحديث»[10]، أو «فيه ضعف»[11]، أو «مجهول الحال»[12]، أو

---

(١) لسان الميزان (١/ ١٠٩ و١٤٨ و٢/ ٥٨).

(٢) تهذيب التهذيب (١/ ٤٢٥).

(٣) المصدر السابق (٥/ ٨٠).

(٤) المصدر السابق (١/ ٢٨١).

(٥) المصدر السابق (١/ ١٥٢).

(٦) لسان الميزان (١/ ٧٧).

(٧) تهذيب التهذيب (١/ ٦٢).

(٨) لسان الميزان (١/ ٣٠).

(٩) المصدر السابق (١/ ٢١٧).

(١٠) تهذيب التهذيب (٣/ ٩١).

(١١) المصدر السابق (٢/ ٤٧٠).

(١٢) لسان الميزان (٥/ ١٢٧).

«شيخ لين»[1]، أو «لم يكن بذاك في الحديث[2]...»، أو «كان في الحديث ليس هناك»[3]، أو «تكلم الناس فيه»[4].

اعتراضات الحافظ ابن حجر على مسلمة بن القاسم القرطبي

استفاد نُقاد الرجال من المتأخرين المتكلمين على الرواة مما كتب مسلمة بن القاسم في الجرح والتعديل، بيْد أنَّ ذلك لم يمنعهم من تعقبه في بعض المواضع التي بدا لهم أنه خالف فيها الصواب، ولقد كان الحافظُ ابن حجر من هؤلاء المعترضين على مسلمة بن قاسم القرطبي، حيث تعقَّبه في جملة أمورٍ نجملُ القولَ فيها على هذا النحو:

● **بيان وهَمِ مسلمة بن القاسم في تعيين تاريخ موت الراوي:**

ومن أمثلة ذلك: ما وقع لابن حجر في ترجمة الهيثم بن خالد البجلي الكوني[5]، فإنه قال: «... وذكره أبو علي الجياني في شيوخ أبي داود، وقال: توفي بالكوفة سنة ثمان وخمسين ومائتين، قلتُ: فوهم فيه في موضعين: الأول...، والثاني: في تاريخ موته، وتبع فيه مسلمة بن قاسم، فإنَّه كذلك قال في الصِّلة، وهو خطأٌ، ومطيَّنٌ أعلم منه بشيخه»[6].

● **بيان خطأ مسلمة بن قاسم في نسبة الراوي إلى الجهالة:**

فمن ذلك: أن مسلمة بن قاسم القرطبي قال في محمد بن بحر بن

---

(١) لسان الميزان (٥/ ١٦٤).

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٤٤).

(٣) المصدر السابق (١/ ١٩٩ ـ ٢٠٠).

(٤) تهذيب التهذيب (٥/ ١٩١).

(٥) قاله ابن حجر في تقريب التهذيب، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، (ص٦٧٠): «متروك من العاشرة».

(٦) تهذيب التهذيب (٢/ ٦٢).

مطر الواسطي: «مجهول»، فتعقبه ابن حجر قائلًا: «قلتُ: روى عنه أبو جعفر الطحاوي، ووجيه بن الحسن بن يوسف، وأبو عمرو عثمان بن محمد السمرقندي، فليس بمجهول»[(١)].

• بيان وهَم مسلمة بن القاسم في تضعيف الراوي من غير وجه حقٍّ:

ومن أمثلته: قول ابن حجر عند ترجمة صالح بن زياد السوسي المقرئ[(٢)]: «وضعَّفه مسلمة بن قاسم الأندلسي بلا مستند»[(٣)].

• بيان خطأ مسلمة بن القاسم في متابعة غيره في القدح في راوٍ عدْل ثقة:

ومن أوضح الأمثلة على ذلك: أنَّ الحافظ ابن حجر قال في ترجمة محمد بن إبراهيم بن المنذر أبي بكر النيسابوري[(٤)]: «صاحب التصانيف، عدْل صادق فيما علمتُ، إلا ما قال فيه مسلمة بن قاسم الأندلسي: «كان لا يحسن الحديث»، ونسب إلى العقيلي أنه كان يحمل عليه، وينسبه إلى الكذب، وكان يروي عن الربيع بن سليمان عن الشافعي، ولم ير الربيع ولا سمع منه، وذكر غير ذلك، (توفي سنة ثمان عشر وثلاث مائة)، ولا عبرة بقول مسلمة، أما العقيليُّ فكلامه من قبيل كلام الأقران، مع أنه لم يُذكر في كتاب «الضعفاء»...، وقال مسلمة بن قاسم أول ما ذكره: «كان فقيهًا جليلًا، كثير التصنيف، وكان يحتج في

(١) لسان الميزان (٥/ ٩١).

(٢) قال ابن حجر في تقريب التهذيب (ص٣٢٣): «ثقة من العاشرة».

(٣) تهذيب التهذيب (٢/ ٥٣٢).

(٤) شيخ الحرم وصاحب الكتب النافعة، كالمبسوط في الفقه، والإشراف (توفي سنة ٣١٠هـ)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٧٨٢ ـ ٧٨٣).

كتبه بالضعيف على الصحيح، وبالمرسل على المسند، ونسب في كتبه إلى مالك والشافعي وأبي حنيفة رحمهم الله تعالى أشياء لم تُوجد في كتبهم. . .، وكنتُ كتبتُ عنه، فلما ضعَّفه العقيلي ضربتُ على حديثه، ولم أحدِّث عنه بشيء»[1].

وبعدُ فهذه صفَحاتٌ مُشرقة من جُهود محدِّث أندلسيٍّ عدَّلَ وجرَّحَ، بعد أنْ أكثر من التطواف والترحال، فخبرَ الرواةَ بنفسه، فميَّز بين المقبول والمردود، والثِّقة والضَّعيف، ثم صنَّف في طَبقات هؤلاء الرُّواة، فرتَّب مراتبهم، وأنزلهم منازلَهم في تأليفٍ كثُر من انتفعَ به من عُلماء الجرح والتعديل في المشرق والمغرب.



(١) لسان الميزان (٥/ ٢٧ ـ ٢٨).

جُهود العلَّامة عبْدُ الجليلِ بن مُوسى القَصْري المغربي الحديثيَّة(١)

لقد عَرف المغرب والأندلس قديمًا ظهور رجال أفذاذ، ومشاهير بالعلم والفضل والزهد، جمعوا بين العلم والعمل، وقرنُوا بين المتلُوِّ المتدَارس المسْطور، وبيْن الممَارَس المطبَّق المعْمول، فكانوا مصابيح الدُّجى، ومنارات وضاءة في سماء العلم في الغرب الإسلامي، وكان هؤلاء العظماء سادةً رُفعاء في التَّفسير والحديث والفقه والأصول، والتاريخ والأخبار، والتصوف وعلم تربية وتهذيب النفس، قادة في العلم والعمل، ومقدمين في التربية والسلوك، ولقد وفرَّ اللهُ جمعهُم في هذا الأُفُق الغربيِّ، والقُطْر المغربيِّ، إذ كان منهم جمعٌ غفيرٌ، وعدد وفيرٌ، اشتهر من بينهم في شمال المغرب العلامة أبي محمد عبد الجليل القصري، الذي سنُعنى في هذه الدِّراسة بالحديث عن منهجه الحديثي من خلال كتبه وتآليفه، وذلك حسب المباحث الآتية:

---

(١) شاركتُ بهذه الدراسة في ندوة علمية عقدها المجلس العلمي لمدينة العرائش المغربية، سنة ١٤٣١هـ.

المبحث الأول

حياة العلامة عبد الجليل القصري العلمية وطلبه للحديث وفنونه

عُرف العلامة عبد الجليل بن موسى بن عبد الجليل الأنصاري الأوسي القرطبي بكونه من أهل حصن فرنجولش من أحواز قرطبة[١]، فهو أندلسي صليبةً، وإن كان يُعرف بالقصري لنزوله قصر كتامة واختياره سكناه، فنُسب إليه[٢].

ولا يُدرى عن أولية القصري شيء، ولا عن طلبه العلمَ أين كان، ولا عن بأي العلوم كانت بداية القصري، والموجودُ في مصادر سيرته القليلة، التي تتكرر فيها المعلوماتُ نفسُها عنه، أنه أخذ عن جملة من المشايخ الذين سنُلمُّ بذكْر تراجمهم بعد قليل، ويبدو من خلال التعريف بهؤلاء المشايخ أنَّ أخْذَ القصري عنهم كان في المغرب وليس في الأندلس، فمن هؤلاء الجلة القليلين الذين نصَّت عليهم كتب الطبقات التي اعتنت بذكر ترجمة القصري:

* عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عبيد الحجري الأندلسي (ت٥٩١هـ)[٣]: الذي سمع ببلده المرية «صحيح الإمام مسلم» من أبي عبد الله بن زغيبة، ورحل إلى قرطبة فلقي بها بقية مشايخها، وخاتمة أئمتها أبا القاسم بن بقي، وأبا الحسن بن مغيث، وأبا بكر بن

---

(١) صلة الصلة، القسم الرابع ابن الزبير الغرناطي وزارة الأوقاف المغربية، ١٤١٤هـ، (ص٣١).

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) ترجمته في التكملة، لابن الأبار، تحقيق: د. عبد السلام الهراس، الدار البيضاء، دار المعرفة (٢/ ٢٧٨ ـ ٢٨١).

العربي الإشبيلي الطارئ عليها وأكثر عنه[1]، ولقي بإشبيلية أبا الحسن شريح بن محمد الذي قرأ عليه «صحيح الإمام البخاري»[2].

ووُصف شيخُ القصريِّ هذا بالعناية بالحديث وفنونه، فهذا أبو القاسم بن حبيش يقول فيه: «إنه لم يخرج على قوس المرية أفضل منه، يجمع إلى ذلك العناية بالرواية والمشاركة في المعرفة بالقراءات، وكان له ضبط وتقييد يعينه عليه حسن الخط، وبصر بصناعة الحديث»[3].

ونرجِّح أن لقاء العلامة عبد الجليل القصري لأبي محمد بن عبيد الله، كان في سبتة التي استوطنها «وأقام بها ـ كما يقول ابن الأبار ـ بقية عمره يقرئ القرآن ويُسمع الحديث، وبعُد صيته وعلا ذكرُه، فكان الناس يرحلون إليه للسماع منه، والأخذ عنه لعلو إسناده، ومتانة عدالته»[4].

ولقد أثبت ابن الزبير أخذ القصري عن أبي محمد بن عبيد الله رواية[5].

* علي بن أحمد بن أبي بكر الكناني، المعروف بابن حنين أبو الحسن الطليطلي الأصل، القرطبي المولد (المتوفى بفاس سنة ٥٦٩هـ): الذي سمع من أبي عبد الله بن الطلاع «موطأ مالك» بقراءة أبيه أحمد، ثم رحل حاجًا فأدى الفريضة في سنة خمسمائة، ثم حج بعدها مرتين، ولقي أبا حامد الغزالي، وصحبه وسمع منه أكثر «الموطأ» رواية

---

(١) التكملة، لابن الأبار (٢/ ٢٧٩).

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) المصدر السابق (٢/ ٢٨٠).

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) صلة الصلة (٣/ ٣١).

أبي بكر، وسمع جملة من وعظه وكلامه وفوائده[1].

ولما رجع أبو الحسن بن حنين من رحلته المشرقية، سكن مدينة فاس، قال ابن الأبار: «وتصدر لإقراء القرآن بالمسجد المنسوب إليه منها، وحدَّث وأخذ عنه الناس وعُمِّر وأسنَّ»[2].

وكان من جملة الآخذين عنه القصريُّ أثناء رحلته إلى فاس، حيث روى عنه «الموطأ»[3].

* علي بن خلف بن غالب الأنصاري أبو الحسن، من أهل شلب الساكن بقرطبة: الذي «كان من أهل الحديث والتصوف»[4]، «وكان عالمًا محدثًا أديبًا شاعرًا ديِّنًا متواضعًا، إذا رأيته وعظك بحاله وهو صامت أكثر»[5].

ولقد لقي القصريُّ عليَّ بن خلف بن غالب بقصر كتامة، وحدَّث عنه بكتابه اليقين[6].

ومن مشايخ القصري أيضًا:

* فتح بن محمد بن فتح الأنصاري الإشبيلي، المقرئ (المتوفى سنة ٥٧٤هـ)، الذي انتقل إلى مدينة فاس، وهناك أخذ عنه جماعةٌ من بينهم عبد الجليل القصري[7]، بيْد أنه لا يُدرى هل كان الأخْذُ للقرآن وقراءاته التي ندب لها فتحُ نفسَه، أم غير ذلك، كالحديث، وغيره من العلوم.

---

(١) التكملة (٣/ ٢١٠).
(٢) المصدر السابق نفسه.
(٣) التكملة (٣/ ٢٥٢).
(٤) المصدر السابق نفسه.
(٥) المصدر السابق نفسه.
(٦) نيل الابتهاج (١/ ٣٠٧)، وكفاية المحتاج (١/ ٢١٩).
(٧) التكملة (٤/ ٦١).

ويتلخص مما سبق أنَّ العلامة عبد الجليل القصري قد اعتنى بطلب الحديث، في فاس أو سبتة، وأنه روى من دواوينه «الموطأ» وغيره، مما قد كوَّن لديه ثقافة حديثية أهلته لأن يكون محدثًا مؤلِّفًا في الحديث وفنونه.

المبحث الثاني

كُتب العلامة عبد الجليل القصري الحديثية

لم ينصَّ منْ ترجم للعلامة عبد الجليل القصري على كُتب كثيرة له تتعلق مادتها بالحديث وفنونه، وقُصارى ما يجده الباحث من ذلك:

*** كتاب «مشكل الكتاب والسُّنَّة» أو «تنبيه الأفهام في مشكل حديث النبي»:**

وهو كتاب ذكره ابنُ الزبير في ترجمة القصري، ووصفه بأنه في سفر متوسط[(١)]، وقد يكون هو الذي أشار إليه أحمد بابا التنبكتي بعنوان: «تنبيه الأفهام في مشكل أحاديثه ﷺ»[(٢)]، بينما سماه ابن الأبار: «تنبيه الأفهام في مشكل حديث النبي»[(٣)].

وألفيتُ الكتاب مذكورًا بهذا العنوان: «شرح مشكل الحديث»، أو «تنبيه الأفهام في حل مشكل حديثه ﷺ» مطبوعًا بدار تدعى دار الكلمة، سنة ٢٠١١م، ولم يتيسر لي الوقوف عليه ولا التأكد من صحة

(١) صلة الصلة (٣/ ٣١).

(٢) نيل الابتهاج، لأحمد بابا التنبكتي، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ١٤٢٣هـ، (١/ ٣٠٨)، وكفاية المحتاج (١/ ٢١٩) لأحمد بابا التنبكتي، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ١٤٢٥هـ.

(٣) التكملة (٣/ ١٣٢).

هذه المعلومة[1].

والمعروف أن ثمة مخطوط في تركيا في مكتبة أحمد الثالث بعنوان: «مشكل الحديث»، وعدد أوراقه (٨٣) ورقة، منه نسخ مصوَّرة على عدَّة مواقع على شبكة المعلومات[2]، وبتأمل الكتاب مصوَّرًا بدا أنه في حالة جيدة، وخطه مشرقي جميل حسن مقروء، بيد أن الكتاب على ما ظهر لي غير تام، وتنقص منه خاتمته التي ترشد إلى تمامه.

*** كتاب «شعب الإيمان»:**

ولقد نَسب هذا الكتاب إلى العلامة عبد الجليل القصري أغلبُ من ترجم له؛ كابن الأبار وابن الزبير من أهل المغرب والأندلس، والذَّهبي والسيوطي من أهل المشرق[3].

والكتابُ وإنْ كان ظاهرُه ليس في الحديث، فإنَّه قد احتوى مع ذلك

---

(١) انظر الرابط التالي:

http://books.google.co.ma/books?id=C7TuZwEACAAJ&hl=ar&source=gbs_navlinks_s

(٢) وبذلك يكون الأستاذ محمد المغراوي قد جانب الصواب في الحكم على هذا الكتاب بأنه مفقود، وانظر: الشيخ أبو محمد عبد الجليل القصري، حياته وآثاره (ص١١٠) ضمن كتاب: «مدينة القصر الكبير الذاكرة والحاضر» أعمال الندوة المنظمة من ١ إلى ٣ أبريل/نيسان، ١٩٩٨م، مجموعة الدراسات والأبحاث حول القصر الكبير سلا، المغرب، ١٩٩٥م.

(٣) التكملة (٣/ ١٣٢)، وصلة الصلة (٣/ ٣١)، وسير أعلام النبلاء للإمام الذهبي، دار القلم، بيروت، لبنان، بلا تاريخ (١٦/ ٦٥)، وتاريخ الإسلام للذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ، (٤٣/ ٢٩٥)، وطبقات المفسرين للسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، (ص٤٩).

مادَّةً حديثية سيأتي التَّنويه بها في الموضع الذِّي هو أملك بها.

المبحث الثالث

الصناعة الحديثية عند العلامة عبد الجليل القصري

كان لا بد للعلامة عبد الجليل القصري ـ وإن وُصف بأنَّه قد خُتم به التَّصوف في المغرب[1]، أو قيل إنه كان «رأسًا في العلم والعمل منقطع القرين»[2]، أو قيل فيه: «الصوفي الزاهد»[3] ـ أن يغترف من الحديث والسنن ما شاء الله له أن يغترف، وأنْ ينهل من حياض الآثار التي لا بدَّ من معرفتها لكل مُنتسبٍ إلى العلم الشرعي قائلٍ فيه، وذلك للأسباب الآتية:

ـ أنه لقي جماعةً من المشايخ اعتنوا بالحديث، فرووا من دواوينه الطيب الكثير، كما نبهنا آنفًا على طرف من أخبارهم في ذلك عندما ذكرنا نتفًا من تراجمهم.

ـ أنَّ طريقة الشيخ عبد الجليل القصري في التصوف مقيدة بالكتاب والسُّنَّة، كما قد نبه على ذلك ابن الزبير القائل: «... وكلامه في طريقة التصوف سهْلٌ، محرَّر مضبوط بظواهر الكتاب والسُّنَّة»[4]ـ فلا جرم إذن من أن يكون اطِّلاع الشَّيخ على الحديث والسُّنن واسعًا، لكي لا يعدم دليلًا من الأصليْن الشريفين على ما يقرِّره من كلام القوم وأذواقهم الصحيحة، التي تجود بها أفهامُهم المنضبطة بأصول الشَّرع وقواعده.

---

(١) صلة الصلة (٣/ ٣٢).

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي (٤٣/ ٢٩٥).

(٣) طبقات المفسرين للسيوطي (ص٤٩).

(٤) صلة الصلة (٣/ ٣٢).

ـ أنَّ الشيخ العلامة عبد الجليل القصري صاحبُ مشاركة جيِّدة ـ كما قال ابن الزبير في أثناء الترجمة له ـ «في علوم شتى، وتصرُّفٍ في الأدب واللغة والنحو»[1]، فاقتضت منه المشاركة العلمية في فنونٍ كثيرة، أن يكونَ صاحبَ بصَرٍ جيِّد بالحديث من جهة الاطلاع على متونه، ومعرفة فنونه وعلومه.

أنَّ ما وصل إلينا من تآليف الشيخ عبد الجليل القصري، دالٌّ في الجملة على معرفته بالحديث روايةً ودرايةً، وشاهدٌ على كثرة اطلاعه على السنن والآثار، التي هي عماد الحكْم على الرَّجل بأنه مشتغلٌ بالحديث، متوفرٌ عليه.

ومن أجل الوقوف على معالم الصناعة الحديثية التي أشربها قلب العلامة عبد الجليل القصري، سنقوم بدراسة لبعض ما قد تهيأ لنا الوقوفُ عليه من مؤلَّفات الشَّيخ، ومحاولةِ استخراج هذه المعالم:

أولًا: منزلة الحديث عند الشيخ القصري:

عَرف العلامةُ القصريُّ للحديث منزلتَه من الإسْلام، ومكانته ضمن أدلة التشريع، فأحلَّه من نفسه محلًّا رفيعًا، وأنزله من كتبه وتآليفه منزلًا كريمًا، وآيةُ ذلك من كلام الشيخ ما قد ذكره في كتابه شعب الإيمان في الشعبة الخامسة والثلاثين، التي وسمها بقوله: «الإيمان بكتب الله المنزلة من عنده على أنبيائه ﷺ» ـ فإنه قال: «. . . وكذلك يجب الإيمانُ بكلِّ ما صحَّ من حديث رسول الله ﷺ، وهو شعبة من شعب الإيمان بذاته، لكن قرنْته في باب واحدٍ مع الإيمان بالكتب؛ لأنه وحيٌ، وقد نبه الله عليه أنه: «ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى»، فالإيمان بحديثه

---

(١) صلة الصلة (٣/ ٣٢).

واجب، والمكذِّب بِهِ مكذِّبٌ للرَّسول. . .»[١]، ثم يمضي القصريُّ في حكاية مقالة منْ ردَّ الشرعَ الحكيمَ بمجرد العقل[٢].

ومنزلة رسول الله ﷺ عند القصري عظيمة، ودرجته لديه رفيعة، يقول تعليقًا على حديث: «**ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان...**»: «فقرَنَ اللهُ حبَّه مع حبِّه ﷺ، وزاد له مزيةً بذلك على سائر المخلوقات لقوله ﷺ: «**مما سواهما**»، وما سوى الله ورسوله هو جميع الخلق فتًى أو ملكًا، أو وليًا جلَّت رتبته، أو علتْ منزلته، ومن نعيم الجنة ومن الأهل. . .، ومن نفس الإنسان، ومن كل شيء»[٣].

ثانيًا: حضور الشاهد الحديثي في تآليف القصري: شعب الإيمان نموذجًا:

إنَّ القارئَ لكتب العلامة عبد الجليل القصري يجد أنَّ الشيخ قد ملأها حديثًا كثيرًا طيِّبًا، وحشاها بكثير من الآثار والأخبار التي لا يمكن لمؤلفٍ البتة الاستشهادُ بها من غير سابقِ معرفةٍ بأصول الرواية، وضوابط تقييد السماع، وللعلامة في الاستشهاد بالحديث الذي يذكره بين يديه تصرفات نجملها على هذا النحو:

١ ـ ذكر المسألة وتقريرها، ثم الاحتجاج على صحتها وثبوتها بالدليل الحديثي:

فمن ذلك: أنه قال في الشعبة السابعة والثلاثين من «شعب الإيمان»:

---

(١) شعب الإيمان، تحقيق: أيمن صالح شعبان وسيد أحمد إسماعيل، القاهرة، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م. (٢/ ١٤).

(٢) المصدر السابق (٢/ ١٤و١٥).

(٣) شعب الإيمان (٢/ ٢٧٧)، ويقول القصري: «. . . فالرسول هو باب الله الأعظم لا يدخل عليه إلا منه، ولا يوصل إلى الله إلا به».

«الإيمان بالجن والشياطين»، ثم قال: «... أما كون هذه الشعبة من الإيمان، فدلالتها من القرآن والسُّنَّة كثيرة...، وقد ثبت في الصحيح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**إن عفريتًا من الجن تفلَّت البارحة ليقطع عليَّ صلاتي، فأمكنني الله منه، فأخذته فدعَتُّهُ** ـ يعني: خنقته ـ **فأردت أن أربطه إلى سارية من سواري المسجد حتى تصبحوا وتنظروا إليه كلكم، فذكرت قول أخي سليمان رب اغفر لي وهب لي ملكًا لا ينبغي لأحدٍ من بعدي إنك أنت الوهاب، فرده الله خاسئًا**»[1]...، وثبت في «الصحيح» أيضًا عن أبي هريرة قال: «وكلني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان، فأتاني آت فجعل يحثو في الطعام فأخذته وقلت لأرفعنك...، الحديث»[2].

٢ ـ إيراد الحديث المستشهد به بما يدل على أنه عند القصري مسندٌ مرويٌّ بأحد وُجوه الأخْذ والتَّحمل المعتبرة:

فمن ذلك: قول القصري بعد أنْ ذكر مقامات التوحيد الثلاثة: الإسلام والإيمان والإحسان: «ونص المقامات الثلاثة المذكورة هو ما رويناه في صحيح الحديث مسندًا، عن عبد الله بن عمر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: بينما نحن عند رسول الله ﷺ...»، وذكر الحديث المعروف بحديث جبريل[3].

٣ ـ إيراد الحديث المستشهَد به شرحًا لمعنى حديث آخر:

فعند حديث جبريل الطَّويل قال القصريُّ: «... ففي هذا الحديث معاني الدين كلُّها مجملة، قال فيه: «**يعلمكم دينَكُم**»، وأمورُ الدين

---

(١) شعب الإيمان (٢/ ٣١ و٣٢).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٣٣).

(٣) المصدر السابق (٢/ ١٣٦).

لا تخرج عن هذه المقامات الثلاثة المذكورة في هذا الحديث، وقد بيَّن النبيُّ ﷺ ما أجمل في هذا الحديث بحديث آخر، في قوله: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة**»، وكل شعبة من شعبه تشتمل على أبواب، وفصول من العلم لا نهاية لها، ولا غاية؛ لأنه ﷺ أوتي جوامع الكلم، واختصرت له الحكمة اختصارًا»[1].

٤ ـ الإتيان بمختلف الروايات والطرق للحديث المستشهد به واختيار أحسن الروايات للحديث المستشهَد به:

فمن ذلك: ما ذكره القصريُّ في الشُّعبة الرَّابعة من «شُعب الإيمان» وهي شُعبة الوضوء، عند التعرض لصفة وُضوء النَّبي ﷺ، فإنه قال: «... وأحسنُ ما روي في صفة الوضوء حديثُ رواهُ حُمران عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، أنه رآه دعا بإناء فأفرغ على كفيه ثلاثًا، فغسلهما ثم أدخل يمينه في الإناء، فمضمض، واستنشق، واستنثر، ثم غسل وجهه ثلاثًا، ويديه إلى المرفقيْن ثلاثًا، ثمَّ مسح برأسه ثم أذنيه، ثم غسل رجليه مرارًا إلى الكعبين، ثم قال: قال رسول الله ﷺ: «**من توضأ نحو وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه، غُفر له ما تقدم من ذنبه**»[2].

ثالثًا: معرفة القصري بصحيح الحديث من ضعيفه:

كان العلَّامة القصْريُّ على اطلاعٍ واسعٍ بصِحاحِ الأحاديث من ضعيفها، يدري ما الثابتُ منها من الواهي السَّاقط الذِّي لا يُلتفت إليه، ولا يُعوَّل عليه، وما هو صالح للاستشهاد مما يُساق حسْبُ

---

(١) شعب الإيمان (٢/ ١٣٨).

(٢) المصدر السابق (٢/ ١٦٢).

للاستئناس، فمن ذلك: قوله: «واختلاف أهل السُّنَّة في الفتوى والمذاهب إنما هو بمعنى الاتساع، وتركِ الضيق والحرج لا بمعنى الإختلاف الذي هو الشتات والفُرقة، فإنَّ النبي ﷺ هو إمام الصحابة، وأخذَ الكل منه علمه من رسول الله ﷺ، ثم افترقوا في الأمصار في حياته، وبعد وفاته، وأخذ الناس منهم في جميع الأقطار، وأخذ الخلف عن السلف إلى أن انتشرت المذاهب والفتاوى في الأمصار، فالكلُّ منهم على صوابٍ؛ لأنَّ الإمام واحد، وإليه يرجع الكلُّ، وقد رأيتُ في حديث غريب في كتابٍ فيه ذكرُ فضائل الصحابة أن رسول الله ﷺ قال: «**أنا مدينة التقوى وأبو بكر بابها، وأنا مدينة الإيمان وعمر بابها، وأنا مدينة الحياء وعثمان بابها، وأنا مدينة العلم وعلي بابها، وأنا مدينة الحلم ومعاوية بابها**»، وهذا الخبر وإن لم يرد في الصحاح، فإن الحال تصدقه، وتعضده، فإنه ﷺ المدينة الجامعة لمعاني الديانات كلها، ولا بد للمدينة من أبواب، وعلى كل باب طريق، ولو كلِّف الكلُّ أن يدخلوا على باب واحد لكان الحرج والضيق، بل هو ﷺ مدينة الخيرات، والصحابة أبوابها[1]...».

بيْد أنه مما يُتعقَّبُ عليه القصريُّ في هذا الباب إسرافُه بالإستئناس بالحديث الضعيف والواهي، بل الموضوع في بعض ما كتب؛ كاستشهاده بحديث: «**الشباب شعبة من الجنون**»، وهو مما تكلم فيه، واستشهاده بحديث: «**الإيمان نصفان نصف صبر، ونصف شكر**»، وهو ضعيف، واستشهاده بحديث: «**لم تسعني أرضي ولا سمائي، ووسعني قلب عبدي المؤمن**»، وهو ضعيف، واستشهاده بحديث: «**إذا عظَّمت أمتي الدينارَ والدرهمَ نُزع منها هيبةُ الإيمان**»، وهو لا يصح، وبخبر: «**يدخل فقراءُ**

(١) شعب الإيمان (٢/ ٢٥٠ و٢٥١).

الكفار بعد أغنيائهم بأربعين خريفًا»، وهو منكر، وبخبر: «من لم يرض بقضائي فليتخذ ربًّا سوايَ»، وهو موضوع، وبخبر: «يا علي إن الله يتجلى لك في مماليكك وأهلك، ولا يشغلك ذلك عن ربِّك»، وهو موضوع[1].

ومما قد يجاب به عن صنيع القصريِّ:

ـ أنه من تساهله في الاستشهاد بالحديث الضعيف في باب الوعظ والرقائق.

ـ أنه كان يرى ثبوت بعض ما قد استشهد به من حديث.

ـ أنه قد خفِي عليه مخرجُ الحديث، فلم يستحضرْ أثناءَ التَّأليف أنَّه مما قد تُكُلِّم فيه، أوْ أنَّ لأهل الحديث من أهل التَّخصُّص فيه نظرٌ ورأيٌ.

ـ أنه عُلمت جلالةُ السُّنَّة وعِظم قدْرها عند العلامة القصْري، فيبعدُ أن يكون الشيخُ يستشهد بحديثٍ أو أثرٍ وهو يعلم يقينًا أنه غير ثابت، أو موضوع، وتصديق ذلك: أن القصريَّ لما تعرض لذكر النصيحة، وأورد حديث: «**الدين النصيحة**»، قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: «**لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم**»، قال: «وأما النصيحة لرسوله ﷺ فهي على ضربين، ضرب في حق الحاضرين معه في وقت مبعثه، وهم الصحابة، وضرب في حق الغائبين عن وقته، وهم الذين أتوا بعده. . .، وأما الغائبون عنه فالنصيحة في حقهم أن يكون حالهم معه، ومع طريقته كحال الصحابة، بعد وفاة نبيهم، فيأخذوا سُنَّته، وينصروه فيها غائبًا، ويبلِّغوها غيرهم، كما بُلِّغوها من غيرهم، من غير أن يُدخلوا فيها تحريفًا أو كذبًا، فيغُشُّوه، بل كما قال: «**رحم الله من سمع مني مقالة فبلَّغها كما**

---

(١) شعب الإيمان (٢/ ٣٤ و٧٧ و٨٥ و١٣٢ و١٤٠ و١٦٣ و٢٦٤).

سمعها»، وينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال الجاهلين، وتأويل المبطلين، هكذا خلَفٌ عن سلف إلى يوم القيامة، فإن كذَبوا عليه، وأدخلوا في شريعته ما ليس منها فقد غشُّوه، وقال ﷺ: «**من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**»، فالناصحون له: أن ينصحوه في إظهار أقواله وأعماله، وأن لا يحدثوا فيها شيئًا بآرائهم وأن لا يعملوا عملًا إلا بسُنَّته وعلى طريقته»[1].

رابعًا: فقه الحديث عند العلامة القصري:

للإمام القصري في هذا المجال كتابٌ في مشكل الحديث، قال في مقدمته مبينًا رأيه وموقفه في الانفصال عن الإشكال الذي قد يعرض في بعض الحديث: «اعلم أن الناس انقسموا في المشكل على أقسام ترجع بالحصر إلى أربعة:

مُبطل معطِّل للذات من الصفات، ومشبِّه لباريه بخلقه في الجوارح والأدوات، ومتأوِّل لها على حسب ما وهب له الوهاب، وممرٌّ لها كما جاءت من غير تشبيه ولا تعطيل، وهذا القسمُ الأخيرُ هو اعتقاد الجم الغفير، إلا أنَّ قولهم أمرُّوها كما جاءت يحتمل معنيين، أحدهما: يعتقد إثباتها من غير تفهم لها، والآخر: إثباتها كما جاءت مع فهمها؛ أي: بفهم الشيء على ما هو عليه، وهذا الغايةُ القُصوى في الفهم، والتَّوفيق لمن أعطيه من أهل الإنابة والتحقيق»[2].

واختار القصري في الحديث المشكل إثباته كما جاء مع فهمه، ولذلك ألف كتابه في المشكل، وبين خطته فيه فقال: «وها أنذا أبتدئ

(١) شعب الإيمان (٢/ ٢٥٩).

(٢) شرح مشكل الحديث، لعبد الجليل القصري، مخطوطة تركيا (لوحة ٢).

بذكر الأحاديث التي يوهم ظاهرها التشبيه، وأقوال الناس فيها، وأذكر بعد ذلك ما حضرني في ذلك من فتح العليم العلام»[1].

وسوف نختار أمثلة من هذا الكتاب تبيِّن منهجَ القصْري في حلِّ الإشْكال الواقعِ في بعضِ الأحاديث النبوية، فمن ذلك:

* **حديث: «إن الله خلق آدم على صورته»**، وفي رواية أخرى: **«على صورة الرحمٰن»**، قال القصري: «اعلم أن الصورة هي: الصفة، كما تقول عرفت صورة الأمر، وصورة أمرك؛ أي: صفته، والباري ﷻ له الصفات الموجِبة له الكمال، واعتقادها واجبٌ، وزوالُ الإشكال في هذا الحديث إن شاء الله بيسيرٍ، ولا يحتاج إلى تلك التأويلات، وذلك أنَّ الصورة المشار إليها في هذا الحديث هي صفة الملك التي خلق عليها آدم، فإن الله ﷻ مالك الملك كله، والكلُّ بيده يتصرف فيه بالفصل والعدل، ولما خلق آدم جعله خليفة بدلًا منه، وأمره أن يقوم في الأشياء بأمره، ويحكم بحكم المستخلَف له، قال الله ﷻ: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٦٥]»[2].

* **حديث: «المقسطون عند الله يوم القيامة على منابر من نور عن يمين الرحمٰن»**، وقف القصريُّ عند قوله: «عن يمين الرحمٰن» قائلًا: «واليمين يحتملُ معنيين يد الصفة الذاتية، ويمين الصفة الفعلية، فمعنى عن في اللسان العربي: الانصراف، تقول: مال الرجل عن كذا إلى كذا؛ أي: انصرف، والأرض جميعًا قبضته يوم القيامة والسمٰوات مطويات بيمينه، والجنة والنعيم كلها في العُلويات، والنار والشدة التي هي مقتضى

(١) شرح مشكل الحديث، لعبد الجليل القصري.
(٢) المصدر السابق (ص٩).

القبض في السفليات، فالمقسطون صرفهم الله وصرف عنهم عذاب جهنم، وزحزحهم عن النار، وجعلهم في الميمنة، وهو اليمين، وصرفهم عن المشأمة، وهو الشمال[1]. . .».

* **حديث**: «**إن قلب آدم بين أصبعين من أصابع الله ﷻ يقلبها كيف شاء**»، قال القصري في حل إشكال هذا الحديث: «اعلم أن الأصبع راجع إلى اليد، واليد صفة ذاتية، ويد نعمة فعلية، فإذا حملناه على الفعلية، فإن العرب تقول: لفلان على فلان أصبع؛ أي: نعمة ويدٌ وأثرٌ حسن، والوجود كله قد غمرته نعمة الله، فكل موجود جار على أصبع ويد تترى عليه كونًا وشرعًا، والأيادي والمواهب هي: الأصابع التي لا تحصى. . .، وأما إذا حملناه على الصفة الذاتية، وذلك هو الحقيقة وما تقدم مملوك محمول لا يقوم بنفسه طرفة عين، بل العالمون أجمعون داخلون بالرق في سعة يده التي هي على سعة الذات المالكة للكل، وبيده ملكوت كل شيء، وله مقاليد السموات والأرض قد قلده كل موجود أمور المملكة كلها، وتدبيرها له ولغيره، ورأى نفسه وغيره رِقًّا له ومِلكًا له وصنعة يده[2]. . .».



وبعد فيُعدُّ العلامة القصري من أهل العلم المغاربة، الذين أنجبتهم أرض هذا الأفق الغربي من العالم الإسلامي، ولقد كان رحمه الله مميزًا في علم السلوك، قائلًا بذوقه وفهمه في علم التربية وتهذيب النفوس، وبذلك عرف حاله، وعلمت مكانته، بيد أن في شخصية القصري جوانب أخرى غطت عليها شهرته الصوفية، وحالته الزهدية، ومن هذه الجوانب

---

(١) شرح مشكل الحديث (ص١٤).

(٢) المصدر السابق (ص١٧).

شخصيته العلمية التي برزت في التفسير والحديث، إذ ألف الشيخ في هذين العلْمين، وبرَّز في هذين الفنَّين، فألف في التفسير، وشعب الإيمان ومشكل الحديث، وهو وإن كان زاهدًا متبتلًا، فلم يكن زهده يبعده عن علوم الظاهر، بل كان ذلك وسيلة إلى التعمق في تلك العلوم، وسببًا في التخصص في تلك الفنون.

*** ولعل أهم الخلاصات التي يمكن للباحث أن يعدَّها من ثمرات هذه الدراسة ما يلي:**

أولًا: لم يكن العلامة القصري متصوفًا حسبُ، وإنما كان محدثًا يعرف الحديث وفنونه، ويتكلم في بعض قضاياه ومسائله.

ثانيًا: معرفة القصري بالحديث والسنن ليس عن دراسة لوحده، بل إنه طلب ذلك من شيوخ الفن في وقته، فروى من دواوين السُّنَّة والحديث وفق الشروط المعتبرة، والضوابط المقررة.

ثالثًا: يمكن للمتكلمين على أمراض النفوس وأدوائها، وطبِّ الأرواح وشفائها، أن يُقرن لهم العلم بالحديث وفنونه، وبين التصوف وأذواقه، والمتأمل في تاريخ حملة الكلم النبوي، يجدهم في الورع إليهم المنتهى، ولهم في الزهد والتبتل القدَح المعلَّى.



من أعلام المحدِّثين المتأخرين
الإمامُ محمَّد عبْد الرؤوف المُناوي[1]

نشأ الإمامُ محمد عبد الرؤوف المناوي في بيت عريق في العلم والفضل، فأبوه وأجداده كانوا من الأعلام المشهورين، والفضلاء المرموقين، قد توارثوا العلم كابرًا عن كابر، وقد تداولوه فيما بينهم لاحقًا عن سابق.

أسرةُ المناوي وبيته العلميُّ

وكان من بين هؤلاء الأسلاف الأماجد:

ـ جدُّ جده قطب الدين عبد السلام الحدادي المناوي الشافعي، (المتوفى في أواخر القرن الثامن الهجري)، وقد ترجمه الإمام المناوي في الطبقات الصغرى، فقال: «... كان من كبار العارفين والأولياء المتقين، أخذ الطريقة عن آبائه وغيرهم، ولد بالغرب، ونشأ به بقرية تسمى: حدادة، من أعمال تونس، ثم تحول في آخر عمره إلى منية بني خصيم، بصعيد مصر صحبة والده، فقطنها، وتصدى للتسليك[2]، وانتفع

(١) نُشرت هذه الدراسة في مجلة دعوة الحق، التي تصدر عن وزارة الأوقاف المغربية، في العدد (٣١٦)، عام ١٤١٦هـ، بعنوان: «من أعلام الحديث والتصوف الإمام محمد المدعو عبد الرؤوف المناوي».

(٢) يعني: أنه أصبح أهلًا لتلقين الذكر والسهر على تربية المريدين، وتذليل الطريق أمام السالك.

الناس به، وهرعوا إليه من كل جانب، حتى صارت جماعته نحو السبعة عشر ألفًا»[1].

ـ جدُّه الأعلى من قِبل الأم: زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، (المتوفى سنة ٨٠٦هـ)، وقد صرَّح الإمام المناوي بأن العراقي جده الأعلى من قبل الأم في عدة مواضع من كتبه، منها قوله: «قال جدنا الأعلى من قِبل الأم الزين العراقي في «شرح الترمذي»: «وميسرة بن عبيد: متروك»[2].

وقال أيضًا: «قال جدنا الأعلى من قِبل الأم، الحافظ زين الدين العراقي: «فلو أطال أكمام قميصه حتى خرجت عن المعتاد، كما يفعله بعض المتكبرين، فلا شك في حرمة ما مس الأرض منها بقصد الخيلاء»[3].

ـ جدُّه شيخُ الإسلام قاضي القضاة شرَف الدِّين يحيى بن محمَّد المناوي، وقد ذكره العلامة المناوي في عدة مواضع من كتبه منها قوله: «وسئل جدنا شيخ الإسلام يحيى المناوي عن وجه تأخير الزكاة عن الصلاة في الذكر[4] . . .».

ولقد عُرف شيخُ الإسلام يحيى المناوي بالتَّقدم في الحديث والفقه والعربية والأصول، كما عُرف بالرِّيادة في عُلوم القوم، فتسَلَّك بمشايخ

---

(١) جامع كرامات الأولياء، للنبهاني، المكتبة الشعبية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٨م، (٢/ ٤٤٤).

(٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ (١/ ٦٧).

(٣) شرح الشمائل للمناوي، مطبوع بهامش جمع الوسائل لملا علي القاري، دار المعرفة، الطبعة الثانية، بلا تاريخ (١/ ١٠٩).

(٤) فيض القدير شرح الجامع الصغير (١/ ١٣٠).

عصره، وكثُر نظره في كلام المتصوفة وعلومهم، واخْتلى عدَّة مرات[1]، وتصدَّر للإفتاء والتدريس، فأخذ عنه الجلَّة من الطلبة، كالشَّمس السَّخاوي، والجلال السيُوطي وآخرين[2].

وتصدى للقضاء بالديار المصرية، فسار بأحسن سيرة، وحُمدت مباشرته، حيث كان كما يقول السخاويُّ: «من محاسن الدهر دينًا وصلاحًا وتعبدًا واقتفاء للسُّنَّة، وتواضعًا وكرمًا، وبذلًا وتوددًا وحالًا وقالًا»[3].

توفي شيخ الإسلام الشرف المناوي سنة (٨٧١هـ)[4].

ـ زين العابدين محمد بن شرف الدين يحيى المناوي، وهو ابن المتقدم ذكرهُ، وأحد أجداد الإمام المناوي، ولد سنة (٨٢٩هـ)، وشبَّ في رعاية أبيه، فحفظ القرآن الكريم «وبلوغ المرام»، «وألفية النحو» وبعض «ألفية العراقي»، وعرض بعض محافيظه على الحافظ ابن حجر، والشمس القاياتي (ت٨٥٠هـ)، وانتفع في الفقه بأبيه قاضي القضاة[5].

وحضر دروس الحافظ ابن حجر في «ألفية العراقي»، ثم صار أهلًا للإفادة، فولي التدريس في عدة أماكن، وسما نجمهُ وعلا ذكره، حتى قال صهره البرهان بن أبي شريف: «ما رأيتُ أحسن إدراكًا للفقه منه، كلُّ ذلك مع حسن الشكالة، ووفور العقل، والتواضع مع الشهامة، وقلة

---

(١) الضوء اللامع للسخاوي منشورات، دار مكتبة الحياة، بيروت، (١٠/ ٢٥٤).
(٢) حسن المحاضرة للسيوطي، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٩٦٧م، (١/ ٣٥٧)، والضوء اللامع (١٠/ ٢٥٥).
(٣) الضوء اللامع (١٠/ ٢٥٥).
(٤) حسن المحاضرة (١/ ٣٥٧)، والضوء اللامع (١٠/ ٢٥٦).
(٥) الضوء اللامع (٦/ ١٧٣).

الكلام، والحشمة والتجمل والقدوة والكرم»[1].

ولبث على ذلك حتى توفاه الله إليه سنة (٨٧٣هـ)[2].

ـ الشيخ علي بن محمد بن يحيى المناوي الشافعي، وهو ابن المتقدم ذكرهُ، وأحد أجداد الإمام المناوي، قال السخاوي: «نشأ فحفظ القرآن، والمنهاج وغيره، وعرضَ عليَّ في جملة الجماعة، واشتغل قليلًا، وحضر بعض دروس جده، وعليه خفرٌ وأنسٌ وروحٌ»[3].

ـ تاج العارفين بن علي بن زين العابدين المناوي الحدادي: وهو والد الإمام المناوي، ولم أقف له على ترجمة مبسوطة فيما بين يدي من المصادر، ولقد ذكره الإمام المناوي في مواضع من «فيض القدير»، وذكر أنه وقع له من طريقه حديث: «اغد عالمًا أو متعلمًا، أو مستمعًا أو محبًا، ولا تكن الخامسة فتهلك»[4] عاليًا، وحديث: **«قص الظفر ونتف الإبط، وحلق العانة يوم الخميس، والغسل والطِّيب واللباس يوم الجمعة»** مسلسلًا[5].

مولد الإمام المناوي وطلبه للعلوم

في هذا البيت الرفيع، ذي النسب الكريم، والمحتد الأصيل، والمجد الأثيل، ولد الإمام محمد المدعو عبد الرؤوف المناوي[6]، سنة

---

(١) الضوء اللامع (٦/ ١٧٤).
(٢) الضوء اللامع (٦/ ١٧٣ ـ ١٧٤).
(٣) الضوء اللامع (٦/ ٢٥).
(٤) فيض القدير شرح الجامع الصغير (٢/ ١٧).
(٥) المصدر السابق (٤/ ٥٢٠).
(٦) بضم الميم نسبة إلى منية أبي الخصيب أو ابن الخصيب أو ابن الخصيم، وهي مدينة حسنة الأسواق والحمامات والبساتين والمنتزهات، في الضفة الشرقية =

اثنتين وخمسين وتسعمائة بالقاهرة[1]، وما كاد يصل إلى مرحلة الوعي، حتى وجَّه إليه أبوه تاج العارفين المناوي عنايته، فحفَّظه القرآن الكريم، وهو غلام يافع، ورغَّبه في حفظ المتون في أنواع العلوم، فحفظ «البهجة»، وغيرها من متون فقه الشافعية، و«ألفية ابن مالك» في النحو، و«ألفية السيرة» للزين العراقي، و«ألفية الحديث» له أيضًا، وعرض ذلك كله على كبار مشايخ عصره في حياة والده[2].

ثم دأب في طلب العلوم؛ لأنه أدرك «أن نعمة العلم من أوفر النعم، وأجزل القِسَم، وأن من أوتيه فقد أوتي خيرًا كثيرًا، إن صحبه عمل، وإلا فقد ضلَّ سعي صاحبه وبطل»[3].

ولذلك أقبل المناوي على مجالسة العلماء والمشايخ؛ لأنه عرف مزيتهم وفضلهم فـ «لولا العلماء الذين يتلقون العلم، ويعلمونه الناس، ويبينون الحلال من الحرام جيلًا بعد جيل، لهلكت الناس والدواب والأنعام، حتى حيتان البحر، وضاع الدين، واضمحل العدل»[4].

= من النيل بالصعيد الأدنى، وذهب القادري إلى أنه المنوي بحذف الألف، ونقل الكتاني في فهرس الفهارس تعليله بأنه نسبة إلى منى: قرية من قرى مصر، وهي اليوم خربة، انظر: معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ١٣٩٨هـ، ونشر المثاني للقادري مطبوعات، دار المغرب، الرباط، ١٣٧٧هـ، (٢/ ٣٩٣)، وفهرس الفهارس، دار الغرب، بيروت، ١٤٠٢هـ، (٢/ ٥٦٠).

(١) إعلام الحاضر والبادي بمقام والدي الشيخ عبد الرؤوف المناوي الحدادي تحقيق: د. عبد الحميد صالح حمدان منشور في مجلة oriente moderno بروما، المجلد (١٤)، ١٩٨٤م، (ص٢٠٥)، وخلاصة الأثر للمحبي، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ (٢/ ٤١١).

(٢) انظر المصدرين السابقين نفسهما.

(٣) فيض القدير (١/ ١٠٧).

(٤) المصدر السابق (٤/ ١٨٩).

شيوخ المناوي في العلم

وفيما يلي أذكر أشهر مَنْ أخذ عنه الإمام المناوي العلوم:

* **شمس الدين محمد بن أحمد الرملي**: ولد سنة (٩١٩هـ) بمصر:

فنشأ على الدين والتقوى، والصيانة والإفادة من علم والده، حيث أخذ عنه الفقه والحديث والتفسير والأصول، والنحو والمعاني، فكانت بدايته كما قيل نهاية والده[(١)]، ولم يزل يدأب في طلب العلوم حتى بلغ فيها غايةً أهلته للجلوس بعد موت والده للإقراء في الجامع الأزهر، فدرَّس فيه التفسير والحديث، والأصول والفروع، والنحو والمعاني والبيان، وصار المشار إليه في الفتوى، واجتمعت فيه آلات الاجتهاد حتى ذهب جماعة من العلماء إلى أنه مجدد القرن العاشر، (توفي سنة ١٠٠٤هـ)[(٢)].

ولقد اختص الإمام المناوي بصحبة الرملي، ولذلك أكثر من الاشتغال عليه، والأخذ عنه، وفي ذلك يقول تاج الدين ابن المناوي: «...لكن جلّ اشتغاله كان على الشيخ محمد الرملي، فإنه كان عنده كولده؛ لأنَّ الشيخ الرملي كان زوجًا لجدته المرحومة، سيدة القضاة بنت المرحومة جانم بنت شيخ الإسلام إبراهيم بن أبي شريف»[(٣)].

ولقد كان المناوي لهجًا بذكر شيخه الشمس الرملي في تصانيفه، مكثرًا من نقل الفوائد عنه، فمن ذلك قوله: «وقال لي شيخنا فقيه عصره

---

(١) ذيل طبقات الصوفية، للإمام الشعراني، نسخة خزانة الزاوية الناصرية بتامكروت، برقم (١٦٩٤)، (لوحة ٨٩).

(٢) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي (٣/ ٣٤٢)، ونشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، للقادري (١/ ٥٧)، ودرة الحجال في أسماء الرجال لابن القاضي، القاهرة ١٩٧٠م، (٢/ ٢٣٩).

(٣) إعلام الحاضر والبادي (ص٢٠٦).

خاتمة الشافعية في الأقطار المصرية شمس الملة والدين الرملي. .»[١].

وحلاه في موضع آخر من كتبه بـ: «فقيه العصر شيخ الإفتاء والتدريس في القرن العاشر»[٢].

*** الإمام علي بن محمد الخزرجي السعدي المقدسي نور الدين الحنفي:**

وُلد سنة (٩٢٠هـ)، ثم طلب العلم، فأخذ عن مشايخ عصره، وأمعن في الطلب حتى صار إمامًا حجة مشاركًا في عدة علوم، قال المحبي: «وبالجملة فهو أعلم علماء هذا التاريخ، وأكثرهم تبحرًا، وأجمعهم للفنون مع الولاية، والورع والزهد والشهرة الطنانة التي سلَّم لها أهل عصره، وأذعنوا لها»[٣]، (توفي سنة ١٠٠٤هـ)[٤].

وانتفع الإمام المناوي بالشيخ نورالدين علي بن محمد الحنفي، فأخذ عنه التفسير والحديث والأدب، ثم ترجم له في الطبقات الصغرى، معظمًا لأمره، معجبًا بحاله، فكان مما قاله فيه: «. . . وصار في آخر أمره حفظًا على المراقبة، يقوم الليل في عبادة ربِّ العالمين، وقيام النهار بعد التوقيع على أسئلة المسلمين، ويبر الفقراء، ويتحيل على كتمان أمره، ويفرق الذهب، ويحافظ على ستره، وكان يجتمع بالفقراء، ويحبهم ويحبونه، ويعرفهم ويعرفونه، ويكرمه الحاضر والبادي، وكم له

---

(١) شرح ليلة النصف من شعبان للمناوي، نسخة الخزانة العامة بالرباط، برقم (ك١٨٠٩)، (لوحة ١١).

(٢) فيض القدير (١/ ١٢).

(٣) خلاصة الأثر (٣/ ١٨٠).

(٤) المصدر السابق نفسه، والتقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر للقادري، دار الآفاق (ص٢٥).

على أهل مصر من الأيادي، يعظم الصوفية، ويحسن فيهم الاعتقاد»[1].

*** شيخ الإسلام محمد بن علي البكري الصديقي الشافعي:**

وهو من أكابر علماء مصر، المشهورين بالتدريس، وعقد المجالس العلمية في التفسير والتصوف، وألف كتبًا كثيرة منها: «هداية المريد إلى الطريق الرشيد»، و«معاهد الجمع في مشاهد السمع»، (توفي سنة ٩٩٤هـ)[2].

وقد لازم المناوي شيخه البكري، وانتفع بمجالسه العلمية في التفسير والتصوف[3]، ووصفه في هذه المجالس قائلًا: «وكان فصيحَ اللسان، ذكيَّ العصر والزَّمان، يلقي دروسًا في التفسير، محررة موشحة بمناقشات كبار المفسِّرين، كالزمخشري وأضرابه، ويأتي في ذلك بما تقرُّ به العيون، وتنشرح له الصدور، قرر مرة صحيح البخاري، فأتى تقريره بما يُدهش الناظر، ويحير الخاطر، واختص في زمانٍ بإلقاء دروس التصوف الحافلة البديعة، ولم أر أحدًا من علماء عصره كهُوَ في صفاته، وخلُوٍّ مجلسه من اللغط واللغو والغيبة، فكان مجلسه لا يذكر فيه شيء من ذلك البتة، بل كله فوائد علمية، إما تفسير بعض الآيات القرآنية، أو أحاديث نبوية»[4].

*** شيخُ الإسْلام نجمُ الدِّين محمَّد بن أحمد الغَيْطي** بفتح الغين

---

(١) خلاصة الأثر (٣/ ١٨٤).

(٢) الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة للغزي، دار الآفاق، ١٩٧٢م، (٣/ ٦٧ ـ ٧٢)، وطبقات الحضيكي، المطبعة العربية، ١٣٥٧هـ، (٢/ ٧٢)، والخطط التوفيقية لعلي مبارك، مطبعة بولاق، ١٣٠٦هـ، (٥/ ٧٣).

(٣) خلاصة الأثر (٢/ ٤١٣).

(٤) الطبقات الصغرى للمناوي، نقلًا عن الخطط التوفيقية (٥/ ٧٣).

الإسكندري المصري المحدِّث المسند الفهامة[1]:

ولد في أثناء العشر الأول من القرن العاشر، فسمع من مشايخ عصره ومصره، وانتهت إليه الرئاسة في الحديث والتفسير والتصوف، مع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتولى وظائف سنية، بحيث كان شيخًا للمدرسة الصلاحية، وشيخًا للخانقاه والسرياقوسة، وهما وظيفتان من أجلِّ وظائف مشايخ الإسلام[2]، (توفي سنة ٩٨٣هـ) وقيل: في التي تليها[3].

ولقد انتفع الإمام المناوي بالنجم الغيطي في الحديث وعلومه، وتأثر بكثير من آرائه التي ضمَّنها الكثير من مصنفاته، وخاصة كتاب «اليواقيت والدرر»[4].

*** الإمام عبد الوهاب بن أحمد الشعراني:**

ويقال له أيضًا الشعراوي الشافعي، (المتوفى سنة ٩٧٣هـ)[5]: انتفع بمشايخ عصره في علوم الظاهر، وقرأ بنفسه ما لا يحصى كثرةً[6]، ثم أقبل على الاشتغال بطريق القوم وعلومهم، ثم تسلك بمشايخ عصره في

---

(١) له ترجمة في ذيل طبقات الصوفية للشعراني (لوحة ٧٨)، والكواكب السائرة (٣/ ٥١ ـ ٥٢)، وشذرات الذهب لابن العماد (٨/ ٣٨٤).

(٢) ذيل طبقات الصوفية للشعراني (لوحة ٧٨).

(٣) فهرس الفهارس للكتاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (٢/ ٨٨٨)، وأرَّخ الزركلي، وفاته سنة ٩٨١هـ.

(٤) اليواقيت والدرر في شرح شرح نخبة ابن حجر للمناوي، بتحقيقي رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة محمد الخامس بالرباط، سنة ١٩٩٢م، غير منشورة (١/ ٢١١ و٢٢١ و٢٣٢ و٢٣٦ و٢٤٠ و٢/ ٣٥٢).

(٥) له ترجمة وافية في كتابه لطائف المنن والأخلاق، والكواكب السائرة (٣/ ١٧٦)، وشذرات الذهب (٨/ ٣٧٢).

(٦) لطائف المنن والأخلاق للشعراني، عالم الفكر، بلا تاريخ، (ص٧٣).

التصوف، فصحب الخواص، والشيخ نور الدين المرصفي، والشيخ الشناوي[1]، واتخذ له زاوية، اجتمع له فيها الطلبة الكثيرون، فلذلك كانت عامرة بمجالس العلم والذكر[2].

ولقد استفاد الإمام المناوي من صحبة الشعراني، حيث تلقن منه الذكر[3]، وحمل عنه علمًا كثيرًا، بثه في كتبه[4]، ولما جمع المناوي كتابًا في طبقات الأولياء والزهاد، أدخل شيخه الشعراني فيه وترجم له، فكان فيما قاله في حقه: «هو شيخنا الإمام العامل العابد الزاهد الفقيه المحدث الأصولي المربي المسلك. . .، كان مواظبًا على السُّنَّة، مبالغًا في الورع، مؤثرًا ذوي الفاقة حتى بملبوسه، متحملًا للأذى، موزعًا أوقاته على العبادة ما بين تصنيف وتسليك وإفادة»[5].

*** الشيخ منصور سبط شيخ الإسلام ناصر الدين الطبلاوي،** (المتوفى سنة ١٠١٤هـ):

ولد بمصر ونشأ بها، فحفظ القرآن الكريم بالروايات، واشتغل بعلوم الشرع من تفسير وحديث وفقه، وبالعلوم الأدبية من عربية ومعاني وبيان ونحو، وبالعلوم العقلية من كلام ومنطق، وصارت له في كل فن من الفنون ملكة قوية بحيث يقضي له من رآه بالتفرد في إتقانها[6].

---

(١) ترجم الشعراني لشيوخه هؤلاء في الطبقات الكبرى، دار الفكر، بلا تاريخ (١/ ١٢٧ و١٣٢ و١٥٠).
(٢) شذرات الذهب (٨/ ٣٧٢).
(٣) خلاصة الأثر (٢/ ٤١٣).
(٤) انظر نماذج مما نقله المناوي عن الشعراني في: فيض القدير (٢/ ٦١ و٣/ ٢٧٢ و٥/ ٣٩٤ و٤٣٣).
(٥) الطبقات الصغرى للمناوي، نقلًا عن شذرات الذهب (٨/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤).
(٦) خلاصة الأثر (٤/ ٤٢٨).

ولما تولى الشيخ منصور الطبلاوي منصب التدريس حضره طلبة العلم، ليغترفوا من معينه، وكان الإمام المناوي في جملة من حضره، وأخذ عنه الحديث وعلومه، وانتفع به في هذه الصناعة[1].

*** الشيخ قاسم والشيخ حمدان الفقيه:**

ذكرهما المحبيُّ في جملة مَنْ أخذ عنه المناوي، ولم أتهد إلى ترجمتهما فيما تحت اليد من مصادر[2].

منزلة المناوي في الحديث وعلومه

لقد كان لهؤلاء المشايخ الذين تقَدَّم ذكرهم أثرٌ كبيرٌ في التكوين العلمي للإمام المناوي، وفي تنوع العلوم التي برَّز فيها، وألَّف فيها مؤلفات كثيرة.

قال المحبي منوِّهًا بالمنزلة العلمية للإمام المناوي: «الإمام الكبير، الحجَّة الثبت القدوة صاحب التصانيف السائرة، وأجلُّ أهل عصره من غير ارتياب، وكان إمامًا فاضلًا، زاهدًا عابدًا، قانتًا لله، خاشعًا له كثير النفع...، وقد جمع من العلوم والمعارف على اختلاف أنواعها، وتباين أقسامها ما لم يجتمع في أحد ممن عاصره»[3].

ويعنينا هنا من العلوم التي برَّز فيها المناويُّ علم الحديث، الذي قرأه على مشايخ عصره الذين اشتهروا به، كوالده تاج العارفين، والنور علي بن غانم المقدسي، ونجم الدين الغيطي، فأتقنه على يد هؤلاء، وتميز فيه حتى صار إمامًا كبير الشأن، يوصف بأنه «الحافظ

---

(١) خلاصة الأثر (٢/ ٤١٣).

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) المصدر السابق (٢/ ٤١١).

المحدث النَّقاد»[1].

وساعد الإمامَ المناوي على تكوين الملكة الحديثية عنايةُ أبيه به منذ الصِّغر، فإنه أسمعه مروياته، وروَّاه ما حمله عن شيوخه عاليًا ومسلسلًا، كما ساعده أيضًا على ذلك ما قد ورث عن آبائه وأجداده من كتب قديمة نفيسة، كونت عنده مكتبة حديثية اشتملت على الذخائر والأعلاق الثمينة، من أجزاء وفوائد ومشيخات وكتب رجال وتواريخ.

وكثيرًا ما كان الإمام المناوي يرجع إلى هذه المكتبة الزاخرة مستفيدًا منها، فتارةً يصرح بأنه وقف على أصول مصححة بخطِّ أصحابها؛ كقوله: «. . .لكن رأيته مضبوطًا في الكشاف[2] للذهبي بخطه، وفي عدة نسخ بخط الحافظ مغلطاي[3]. . .»، وتارة يصرح بأن ما رجحه رآه مضبوطًا من نسخ مسموعة على جماعة من المحدثين، كقوله: «. . . وهو الموجود المضبوط في الكامل لابن عدي من نسخ مسموعة على عدة من الجهابذة»[4].

وبالجملة فلقد نشأ الإمام المناوي على قراءة الحديث ومطالعة أمهات كتب السُّنَّة المشرفة، فكبر معظمًا لها ولأهلها، مثنيًا على المشتغلين بها، يقول في مطلع كتابه: «كنوز الحقائق»: «الحمد لله الذي كسا أهل الحديث رداء الشرف في كل إقليم، ورفع شأنهم، وأعلى

---

(١) التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر (ص٧٦).

(٢) كذا في الأصل الذي نقلت منه، والمعروف للذهبي من الكتب بهذا الاسم: «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة».

(٣) شرح الشمائل للمناوي، المطبوع بهامش شرح الشمائل لملا علي القاري (١/ ٤٦).

(٤) فيض القدير (٣/ ٣٧٧)، ولقد كثر تصريح المناوي برجوعه إلى أصول قديمة لكتب حديثية من فيض القدير في المواضع الآتية (١/ ٥٢٢ و٢/ ١٧ و٣/ ٣٠٩ و٤/ ٢٤ و٣٧٥ و٥١٨ و٥/ ١٥١ و٦/ ١٧٦ و٤١٤).

ذكرهم في كل حديث وقديم، وخصهم من بين حملة الشرع بمزيد التشريف والتعظيم»[1].

مؤلفات المناوي في الحديث وعلومه

ولما آنس الإمام المناوي من نفسه اقتدارًا على التصنيف، أقبل على التأليف في الحديث وعلومه، ومؤلفاته فيه ما بين تخريج وترتيب وشرح وجمع.

وفيما يلي سرد لما وقفتُ عليه من هذه المؤلفات الحديثية خاصة:

* «**إسعاف الطلاب بترتيب الشهاب**»: ذكره في «إعلام الحاضر والبادي» له (ص١٠٨)، والمحبي في «خلاصة الأثر» (٢/ ٤١٤)، والكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص٧٦)، وتوجد منه نسخة خطية بخزانة تطوان بالمغرب، برقم ١٤٧.

* «**إمعان الطلاب بشرح ترتيب الشهاب**»: ذكره له إسماعيل باشا في «هدية العارفين» (١/ ٥١٠)، والكتاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ٥٦١).

* «**الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية**»: ذكره له في «إعلام الحاضر والبادي» (ص٢٠٨)، وفي «كشف الظنون» (١/ ٧)، و«فهرس الفهارس» (٢/ ٥٦٨)، و«الرسالة المستطرفة» (ص٨١)، وهو مطبوع.

* «**بغية الطالبين لمعرفة اصطلاح المحدثين**»: ذكره له في «إعلام الحاضر والبادي» (ص٢٠٨)، والمحبي في «خلاصة الأثر» (٢/ ٤١٤)، وإسماعيل باشا في «هدية العارفين» (١/ ٥١٠)، و«إيضاح المكنون»

---

(١) كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق للمناوي، مكتبة الزهراء، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، (ص٧).

(١/ ١٨٨)، و«فهرس الفهارس» (٢/ ٥١٠)، ووصفه الكتاني بأنه: «كتاب في اصطلاح الحديث».

* **«التيسير بشرح الجامع الصغير»**: ذكره له في إعلام الحاضر والبادي (ص٢٠٧)، والمحبي في «خلاصة الأثر» (٢/ ٤١٢)، والشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٣٥٧)، و«هدية العارفين» (١/ ٥١٠)، وهذا الكتاب هو الشرح الوجيز على «الجامع الصغير» وهو مطبوع في جزأين.

* **«الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور»**: ذكره له المحبي في «خلاصة الأثر» (٢/ ٤١٢)، وابنه في «إعلام الحاضر والبادي» (ص٢٠٧)، والكتاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ٥٦٢)، و«الرسالة المستطرفة» (ص١٨٤).

وهذا الكتاب جمع فيه المناوي ثلاثين ألف حديث، وبين ما فيه من الزيادة على «الجامع الكبير» لجلال الدين السيوطي، وعقب كل حديث ببيان مرتبته، وهو في ثلاث مجلدات، وقد يوجد في مجلدين أيضًا[1]، ومنه نسخة خطية بدار الكتب المصرية بالقاهرة، ويشتغل به بعض طلبة الماجستير بكلية أصول الدين بالقاهرة تحقيقًا وإخراجًا[2].

* **«رفع النقاب عن كتاب الشهاب»**: ذكره للمناوي حاجي خليفة

---

(١) فهرس الفهارس (٢/ ٥٦٢)، والرسالة المستطرفة للكتاني، دار الفكر دمشق، ١٩٦٣م، (ص١٨٥).

(٢) اعتنى بهذا الكتاب عباس أحمد صقر وأحمد عبد الجواد، فبيَّنا الأحاديث الموضوعة الواقعة فيه، وأخرجا ذلك في كتاب نشرته دار الإشراق ببيروت، سنة ١٤٠٩هـ، كما اعتنى لتجريد ما فيه من أحاديث زوائد على جمع الجوامع الشيخ علي حسن عبد الحميد في كتابه: «الدرر اللوامع في زوائد الجامع الأزهر على جمع الجوامع»، وطبع في دار الجيل، سنة ١٤١٢هـ.

في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٦٧)، وإسماعيل باشا في «هدية العارفين» (١/ ٥١٠).

* **«رسالة فيما ورد من الأحاديث في فضل قضاء حوائج الناس»**: ذكرها له ابنه في «إعلام الحاضر والبادي» (ص٢٠٨).

* **«شرح صحيح الإمام مسلم»**: لم أجد من ذكره للمناوي إلا فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (١/ ٢١٦)

* **«شرح الأربعين النووية»**: ذكره للمناوي المحبي في «خلاصة الأثر» (٢/ ٤١٥)، والكتاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ٥١٦) وقال: «وهو أحسن شروحها»، وتوجد منه نسخة خطية بدار الكتب الوطنية بتونس، برقم ٤٣٨٦.

* **«الفتح السماوي بتخريج أحاديث البيضاوي»**: ذكره له المحبي في «خلاصة الأثر» (٢/ ٤١٥)، وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ١٩٣)، وإسماعيل باشا في «هدية العارفين» (١/ ٥١١)، وقد حققه أحمد مجتبي نذير عالم، ضمن رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، سنة ١٤٠٧هـ[1].

* **«فتح الرؤوف القدير بشرح الجامع الصغير»**: ذكره له في «إعلام الحاضر والبادي» (ص٢٠٧)، وهو الشرح الصغير لـ«الجامع الصغير» للسيوطي.

* **«فوائد فرائد ونكت زوائد»**: ورد التنصيص عليه في فهرست مكتبة كووربلي التركية (١/ ١٢٢)، وقد يكون «الشرح الوجيز لنخبة الفكر»، حيث ورد في أوله ما يدل على ذلك، وهو قول المؤلف: «... وبعد فهذا توضيح وجيزٌ لكتاب «نخبة الفكر»».

---

(١) دليل الرسائل الجامعية في المملكة العربية السعودية (ص١٧٤).

* **«فيض القدير بشرح الجامع الصغير»**: وهو مطبوع في ستة أجزاء غير محقق، ويحتاج الكتاب إلى تحقيق علمي، ومن نُسخه الخطية التي قد تخفى على الباحثين الجزء السادس، الموجود منه في خزانة ابن يوسف بمراكش، برقم ٣٣٦، ولقد وقفتُ عليه وورد في أوله ما يفيد أنه بخط المؤلف.

* **«كتاب في الأحاديث الواردة في فضل تلاوة القرآن»**: ذكره له في «إعلام الحاضر والبادي» (ص٢٠٨).

* **«كتاب انتقاه من لسان الميزان وبين الموضوع والمنكر والمتروك والضعيف ورتَّبه كالجامع الصغير»**: ذكره له في «إعلام الحاضر والبادي» (ص٢٠٨)، والمحبي في «خلاصة الأثر» (٢/ ٤١٢)، والكتاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ٥١٦).

* **«كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق»**: هكذا ذكره في «كشف الظنون» (٢/ ١٥٢٠)، و«هدية العارفين» (١/ ٥١١)، و«الرسالة المستطرفة» (ص١٨٤)، وسماه في الكتاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ٥١٦): «كنز الحقائق» إلى التسمية، وطبع بالاسم الأول بالقاهرة سنة ١٤٠٥هـ، واختصر الكتاب عبد الغني النابلسي في «كنز الحق المبين»، وتوجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية[١].

* **«المجموع الفائق من حديث خاتمة رسل الخلائق»**: ويسمى أيضًا: «الفائق في حديث خاتمة رسل الخلائق»، وهو في الأحاديث القصار، ذكره له المحبي في «خلاصة الأثر» (٢/ ٤١٦)، وإسماعيل باشا

---

(١) تاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان، دار مكتبة الحياة، لبنان، ١٩٧٣م، (٢/ ١٥٢٢).

في «هدية العارفين» (١/ ٥١١)، وصاحب «إيضاح المكنون» (٢/ ٤٣٧).

* **«مفتاح السعادة بشرح الزيادة»**: وهو عبارة عن شرح لقطعة من زوائد «الجامع الصغير»، ذكره له المحبي في «خلاصة الأثر» (٢/ ٤١٦)، وعبد الحي الكتاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ٥١٦).

* **«نخبة الكنوز في سر الرموز في الحديث»**: ذكره له إسماعيل باشا في «هدية العارفين» (١/ ٥١١)، وصاحب «إيضاح المكنون» (٢/ ٦٣٢).

* **«نتيجة الفكر في شرح نخبة الفكر في أصول الحديث لابن حجر»**: وهو شرح كبيرٌ على متن «نخبة الفكر»، ذكره له المحبي في «خلاصة الأثر» (٢/ ٤١٦)، وإسماعيل باشا في «هدية العارفين» (١/ ٥١١)، وصاحب «إيضاح المكنون» (٢/ ٦٣٢)، و«الكتاني في فهرس الفهارس» (٢/ ٥١٦).

* **«اليواقيت والدرر في شرح شرح نخبة ابن حجر»**: وهو شرح على «نزهة النظر» لابن حجر، وهو صحيح النسبة للمناوي، فقد ذكره له ابنه في «إعلام الحاضر والبادي» (ص٢٠٧)، والمحبي في «خلاصة الأثر» (٢/ ٤١٤)، وعبد الحي الكتاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ٥٦٢)، ووردت نسبته إليه أيضًا في «كشف الظنون» (٢/ ١٩٣٦)، و«هدية العارفين» (١/ ٥١١)، و«الرسالة المستطرفة» (ص٢١٦)، و«تاريخ بروكلمان» (٦/ ٢٠٦)، ولقد منَّ الله علي بتحقيقه في رسالة الماجستير في جامعة محمد الخامس بالرباط، سنة ١٩٩٢م[١].

---

(١) ولقد خرج الكتابُ في السنة التي ناقشتُ فيها الماجستير محققًا بتحقيق ليس بذاك، ثم توالت تحقيقاته المطبوعة، بيْد أنني سأخرجه بتحقيقي قريبًا إن شاء الله تعالى، معلقًا على صنيع من سبقني إلى إخراجه وطبعه.

ونعترف أن هذه المصنفات شاهدٌ على سعة اطلاع الإمام المناوي وقوه حفظه، وإن كان بعضها محشوًا بالنقول الكثيرة عن العلماء مع التسليم لهم دون مناقشة أو تعقب[1].

ولقد رُزق الإمامُ المناوي في التصنيف الحظَّ التام، والإقبال الوافر من قِبل الناس، قال المحبي: «ومؤلفاته غالبها متداولٌ، كثيرة النفع، وللناس عليها تهافتٌ زائدٌ ويتغالون في أثمانها»[2].



---

(١) أطلق د. فاروق حمادة الحكم بذلك على سائر مؤلفات المناوي، وفي ذلك نظرٌ، وانظر كتابه: تطور دراسات السُّنَّة النبوية ونهضتها المعاصرة وآفاقها، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، المغرب، ١٤١٣هـ، (ص٥١).

(٢) خلاصة الأثر (٢/ ٤١٣).

ترجمة الحافظِ المحدِّثِ أحمد بن الصِّديق الغُماري لوالده الشيخ محمد بن الصِّديق عرضٌ وتحليلٌ

حفَّاظ المغرب الأقصَى في القرْن الرَّابع عشر الهجري

تميز القرنُ الرَّابع عشر الهجري في المغرب المعاصِر بظُهور طبقةٍ من حُفاَّظ الحديث، أوقفوا أنفسَهم لخدمة هذا الفنِّ الذي كادت رُسومه تندثر من هذه الديار، وأوشك رجالُه أن ينقرضوا من هاتيك البِقاع، ولقد عمَّ النفعُ بهؤلاء الحفاظ الجهابذة النُّقاد بلاد المغرب شرقًا وغربًا وشمالًا وجنوبًا، فحيِيَتْ بهم سُننٌ متروكة، ونفوسٌ جريحة مكلوُمة، وانتعشتْ بهم كراسي علْمٍ مهجورة، وفشتْ بهم علوُم الإسناد، واتَّصلت بأنفاسِهم سلاسلُ الحديث، وتتابعتْ بواسطتهم طُرق تحمُّل السُّنَّة المعروفة من سماع وتحديث وإجازة ومُناولة ووصية وإعلام ووِجادة، فرُفع بهم للمغرب في العالمين ذِكرًا، وأطار له بين الخلق طُرًّا شهرةً وسُمعةً حسنة.

عنايةُ الشيخ أحمد بن الصِّديق بالترجمة لأبيه

ولقد كان من بين هذا الطِّراز المقدَّم، والنَّمط الغريب المعظَّم، والجيل النبيل المبجَّل، في شمال المغرب في ثغر طنجة الميمون،

الحافظُ الشَّهير والمحدِّث الكبير الشيخ أحمد بن الصِّدِّيق الغُماري، الذِّي تميز بالحفظ والذكاء، والحِذق والمهارة في هذا الشأن، إذْ كُتبه على هذا شاهدةٌ، وتآليفه بهذا ناطقةٌ، وتلاميذه في هذا الصُّقع من مغربنا الحبيب قومٌ كثيرون، وعلامات التَّميُّز عليهم ظاهرة، وأمارات التَّبرز في هذا الفن ـ أعني الحديثَ ـ لائحة، ولقد اعتنى الشيخ أحمد بن الصِّدِّيق الغُماري على جاري عادة أهل هذا الشأن بالتَّرجمة لنفسه، وبالتَّعبير بقلمه عنْ شخصه، وبالإفصاح عن نِعم الله عليه من مرويات وأسانيد، وفوائد وغرائب ومستملحات في فهرسته الجامعة، وثبته الماتع، الذي وسمه بـ: «البحر العميق في مرويات ابن الصديق»[١]، الذي هو كـ«البحر الهائج»، وكـ«الكنز الزاخر بالفوائد والأخبار الحديثية» وغيرها، زِدْ على ذلك ما قد ألفه الشيخ من مؤلفات حديثية تشهد بالتقدم والريادة في فنِّ الحديث وعلومه؛ كـ«الهداية في تخريج أحاديث البداية»، و«الأمالي المستظرفة على الرسالة المستطرفة»، و«المداوي لعلل المناوي»[٢] وغير ذلك كثير[٣].

ولقد جرى أهل الحديث على العناية بالترجمة لمشاهير أهل الصنعة فيهم ممن لهم في الحديث أثرٌ بارزٌ، ويدٌ بيضاء، وجهد كبير، فكتبوا كتبًا عرَّفوا فيها بمشايخهم وذوي الفضل عليهم، كما ألَّفوا تصانيف مفردة

---

(١) طبع في مصر في دار الكتبي بتحقيق: مصطفى صبري، وحقق أيضًا تحقيقًا علميًا بدار الحديث الحسنية بالرباط في رسالة دكتوراه.

(٢) جميع هذه الكتب مطبوع ومتداول بين أيدي أرباب هذا الشأن.

(٣) المتأمل في الدراسات الجامعية اليومَ يجد عزوفًا عن كتابة بحوث عن الحافظ المحدث أحمد بن الصديق، وجهوده في الحركة الحديثية في مغرب القرن الرابع عشر الهجري، وما أعلمه من ذلك أقل من القليل، واعتنى بالترجمة للشيخ أحمد بن الصديق الغماري تلميذه وخريجه عبد الله التليدي في كتابه: «حياة الشيخ أحمد بن الصديق»، وهو مطبوع.

ترجموا فيها لأعلام المحدِّثين ممن لا يسع المحدثَ جهلُهم، ولا عدُم معرفتهم.

ولقد سار أهلُ المغرب والأندلس بسيرة أهل الحديث في الترجمة لآبائهم أو أعلام بيوتاتهم العلميَّة ممن رسَخَتْ في الفهم قدمُهم، وبرزت في الفضل أعيانُهم، فكان لهم في ذلك حظٌّ عظيمٌ، ونصيبٌ وافر.

وفي هذه الدراسة نقفُ على جهد محدِّث مغربي كبير، وجِهبذ حافظٍ شهيرٍ من أهل القرن الرابع عشر الهجري، ممن ترجم لوالده في كتاب حافل، ومصنف ماتع، إنه الحافظ أبو الفيض أحمد بن الصديق الغماري الطنجي (المتوفى سنة ١٣٨٠هـ)، في كتابه «التصور والتصديق بأخبار الشيخ سيدي محمد بن الصديق»[١].

منهج الشيخ أحمد بن الصديق في الترجمة لأبيه

ولقد ابتدأ العلامةُ المحدِّث أحمدُ بن الصدِّيق الغُماري كتابه في الترجمة لأبيه، بذكر مقصده من التأليف فقال منوِّهًا بذلك: «جمعتُ كتابي هذا في مناقب سيدي وأستاذي ووالدي الشيخ الإمام العلامة البحر الهمام... مولانا محمد بن الصديق.. قيامًا ببعض ما له عليَّ من الحُقوق العظيمة، وأداءً لبعض ما وجب من شكر نِعمه الجسيمة، فإنه أنعم عليَّ دينًا ودنيا، وأحسن إليَّ روحًا وجسمًا.. وقصدت مع ذلك نفع الراغبين في العمل الصالح، والاهتداء بهدي حزب الله الفالح، وانتهاج أهل ذوي المتجر الرابح»[٢].

---

(١) واعتنى الشيخ أحمد بن الصديق أيضًا بالترجمة لأبيه في كتابه: «سُبحة العقيق في ترجمة الشيخ محمد بن الصديق».

(٢) التصور والتصديق بأخبار سيدي محمد بن الصديق (ص٤)، نشره علي رحمى، دار مرجان للطباعة، مصر، بلا تاريخ.

ولقد سُبق المحدِّثُ الحافظُ أحمد بن الصديق الغماري إلى الترجمة لأبيه بتآليف وقف عليها وأشار إلى جملتها في خطبة كتابه قائلًا: «واعلم أنه قد سبقني إلى تدوين مناقب الشيخ جماعة من الفضلاء، منهم الفقيه المفتي المؤرخ أبو عبد الله محمد بن العياشي سيكرج الفاسي. . .، والعالمُ العامل الصوفي الخطيب أبو حامد العربي بن العربي بوعياد الطنجي. . .، والأديب الصوفي أبو عبد الله محمد بن الأزرق الفاسي ثم الزياتي. .، والفقيه المدرِّس أبو حامد العربي بن المبارك العبادي السلاوي. . .، وكلٌّ هذه المؤلفات حاضرة لديَّ، وشاهدةٌ بأني حمتُ حول القيام بما وجب عليَّ، **فإنها بالنسبة لكتابي كقطرة من نهر، أو غرفة من بحر، إذ ربُّ البيت أدرَى بما فيه، وصاحب القصيد أعلم بقوافيه**»[1].

والمتأملُ في خُطَّة التأليف التي سلكها الحافظُ أحمد بن الصديق في الترجمة لأبيه، يجده قد بناها على عدة أبواب شملت حياة المترجَم له، وانتظمتْ مراحلَ الترجمةِ التي عُرفت عند أهل الحديث، إذْ كان من معالمها، ترتيبُ الكتاب على ثلاثة عشر بابًا هي:

«**الباب الأول**: في نسبه ومقر أسلافه، وسبب انتقالهم من أحواز تلمسان إلى غمارة.

الباب الثاني: في ترجمة أجداده منْ قِبل الأب والأم، وذكر ما لهم من المناقب والكرامات.

الباب الثالث: في ولادته ونشأته وطلبه للعلم، وسلوكه طريق القوم، ومجمل تاريخ حياته.

الباب الرابع: في وصف حالته العلمية ومواهبه الفتحية.

---

(١) التصور والتصديق بأخبار سيدي محمد بن الصديق (ص٥).

الباب الخامس: في سرد جملة من أخلاقه السنية وأحواله الزكية المرضية.

الباب السادس: فيما أكرمه اللهُ به من الفضائل والمزايا وما أجراه على لسان خواصِّ عباده من مدحه والثناء عليه نثرًا ونظمًا.

الباب السابع: في بعض ما جرى على يديه من الكرامات وأخبر به من الغيوب والمكاشفات.

الباب الثامن: في الأوراد والأذكار التي كان يلقِّنها ويأمر بها أصحابه.

الباب التاسع: في ترجمة بعض أولاده وزوجته الأولى التي توفيت في حياته.

الباب العاشر: في ترجمة من عُرف من مشايخه ومجيزيه في العلم الظاهر.

الباب الحادي عشر: في ترجمة شيخه في التصوف وسلوك طريق القوم.

الباب الثاني عشر: في سلسلة طريقه وتحقيق اتصالها بأبي الحسن الشاذلي رضي الله عنه.

الباب الثالث عشر: في ذكر مرضه وانتقاله[1] وما قيل في رثائه»[2].

وطلبًا للاختصار والإيجاز اقتصر الحافظُ أحمد بن الصديق في كتابه على أبواب عشرة إذ حذف الباب الثامن والتاسع والعاشر، وسماه:

---

(١) كذا ولعل المعنى: «وانتقاله إلى الرفيق الأعلى».

(٢) التصور والتصديق بأخبار سيدي محمد بن الصديق (ص٥).

«التصور والتصديق بمناقب الشيخ سيدي محمد بن الصديق»[1].

ثم شرع الحافظُ أحمد بن الصديق الغُماري في الترجمة لأبيه مبتدئًا بذكر نسبه الذي رفعه إلى فاطمة الزهراء وعلي بن أبي طالب فقال: «أما نسبه فهو أبو عبد الله سيدي محمد بن الصديق بن أحمد بن محمد بن قاسم بن محمد بن محمد ـ مرتين ـ بن عبد المؤمن بن محمد بن عبد المؤمن بن علي بن الحسن بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن عيسى بن سعيد بن مسعود بن الفضيل بن علي بن عمر بن العربي بن علال بن موسى بن أحمد بن داود بن إدريس بن إدريس بن عبد الله الكامل بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن علي وفاطمة الزهراء بنت مولانا رسول الله ﷺ»[2].

ثم قال: «هذا هو النسب المعروفُ الشائعُ بين عائلتنا والموجودُ بأيديهم في بعض التقاييد القديمة»[3].

ثم انتقل الشيخُ أحمد بن الصِّديق في الباب الثاني من كتابه للكلام على أجداد أبيه من قِبل الأب والأم، فكان ممن ذكَره مُنهم جد والده الأدنى والد والده العارف الكبير أحمد بن عبد المؤمن (المتوفى سنة ١٢٦٢هـ)، إذ حلَّاه قائلًا: «.. أعجوبةُ عصره ونادرةُ زمانه، ومفرد وقته في العلم والمعرفة وهداية الخلق مع كثرة الأتباع، وبعد الصِّيت وانتشار الذِّكر. . .، وكان فصيح اللسان، طويل الباع في العلوم والمعارف، شديد الاستحضار، آية من آيات الله، إذا تكلم بهر العقول، حتى كان يعبر عنه بعض العارفين بأعجوبة الزمان»[4].

---

(١) التصور والتصديق بأخبار سيدي محمد بن الصديق (ص٦).

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) المصدر السابق (ص١٠ و١٣).

وِرْدُ الشيخ أحمد بن عبد المؤمن أحد أجداد ابن الصديق من «صحيح الإمام البخاري»

ومما يمكن الوقوفُ عنده في ترجمة هذا الجدِّ ـ **مما هو أدخلُ في الدَّرْس الحديثي** ـ أنَّ أحمد بن عبد المؤمن «**كان له وِرْدٌ من صحيح البُخاري يقرأهُ كلَّ يوم بعد صلاة الصُّبح**»[1].

وذكر الشيخ أحمد بن الصديق الغماري هنا في هذا الباب والدةَ أبيه، ووالدها أبا العباس أحمد بن أحمد بن عجيبة الحسني، وترجم لأبيه أحمد بن عجيبة (المتوفى سنة ١٢٢٤هـ)، فقال في حلْيته: «.. الشيخ الإمام الصوفي المفسر العارف الكبير أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة»[2].

ومما يستوقفُ المعتني بالدَّرس الحديثي في ترجمة ابن عجيبة هذا، ما ذكره الشيخ ابن الصديق، منْ أنه سمع من عبد الكريم بن قريش **«صحيحَ البُخاري» أزيدَ من سبع مرَّات و«صحيحَ مُسلم» مرَّة واحدة**[3].

وهذا يدلُّ ـ لعمرُ الله ـ على أنَّ القومَ وإن كان لهم بعلم الباطن اشتغالٌ، فإنهم عُنوا بعلوم الشريعة من تفسير وحديث وفقه وأصول، وغير ذلك.

سماعُ والد ابن الصدِّيق لـ«الموطَّأ» و«صحيحِ الإمام مُسلم» على محمَّد بن جعفر الكتَّاني

وانتقل الشيخُ أحمد بن الصدِّيق الغُماري في الباب الثالث للكلام على طلَب أبيه لهذا الشأن، وجِدِّه في ذلك، فكان مما أومأ إليه من ذلك

---

(١) التصور والتصديق بأخبار سيدي محمد بن الصديق (ص١٣).

(٢) المصدر السابق (ص٢٠).

(٣) المصدر السابق نفسه.

حُضوره «على الشيخ الإمام العلامة المحدِّث الصوفي أبي عبد الله **محمد بن جعفر الكتاني** في مختصر خليل قراءةَ بحثٍ وتحقيقٍ بشرحي الخرشي والزرقاني معًا»[١]، وسماعه عليه «**موطَّأ مالك**» **وبعضَ «صحيح مُسلم»**[٢].

ثم شرع الشيخ أحمد بن الصديق الغُماري في الكلام على رحلة والده إلى الحجاز، وذكر ما اتفق له في أثناء ذلك من غرائب الأخبار، ومستملَح الذكريات، ففي **مكة المكرمة** أقام والد الشيخ «نحو شهرين، كانت كلها مواسم وأعيادًا عامرة بأنواع الطَّاعات والمسرات، يجتمع إليه فُضلاء الحرم وعلماؤُه وشيوخه، فتمضي مجالسه معهم كأنها رياض مونقة، يقتطف منها أزهار العلوم والمعارف وأنوار الفوائد واللطائف»[٣].

ومن غرائب ما اتفق لوالد الشيخ أحمد بن الصدِّيق مما قد قصَّه ابنه أنه «كان لا يتظاهر بعلمٍ ولا مشيخة ولا ما فيه رائحة تقدم وظهور، ولما طلب منه أهلُ مكة أن يلقي دروسًا في المسجد الحرام، وأهلُ المدينة أن يلقي درسًا في الحرم النبوي امتنع من ذلك وقال: «كل ما ينسب إلينا من العلم والصلاح تركناه في بلدنا، وخرجنا منها متبرئين من علمنا وعملنا، مفتقرين إلى الله، راجين فضله وعطفة رسوله ﷺ»[٤].

ومن فُضلاء أهل المغرب الذين لقيهم والد الشيخ أحمد بن الصديق في الحرمين الشريفين، **العلامة الشيخ محمد بن جعفر الكتاني**، إذ لقيه في مكة في الموسم، ثم اجتمع به ـ كرة أخرى ـ في منزله في

---

(١) التصور والتصديق بأخبار سيدي محمد بن الصديق (ص١٦).

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) المصدر السابق (ص٣٤).

(٤) المصدر السابق نفسه.

المدينة النبوية التي أقام بها الشيخُ ثلاثة أشهر «كانت من أبرك الأوقات وأطيبها، عامرةً بأنواع الطاعات والاجتماع بأفاضل الوقت وعلمائه في المذاكرة بأنواع العلوم»[1].

حِفظُ والد ابن الصِّديق للمُتون واستِحضاره لما في «فتح الباري»

وفي الباب الرابع من ترجمة أحمد بن الصديق لوالده، ذكَر المترجِم ما وُهب الشيخُ من العلوم كالفقه والأصول، والكلام والتصوف، والتفسير والحديث، والنحو والصرف، والمنطق والتاريخ، والتراجم والطب، والأنساب والسياسة الشرعية. . ـ فقال: «وأما التفسير فكان آيةً فيه، لا يُسأل عن آية أو يجري ذكرها في مذاكرة إلا ويُبدي فيها ويُعيد، ويذكر من معانيها ما لا يستطيع ذكرُه إلا من كان محرِّرًا لها في تلك الساعة من جميع التفاسير. . . ، **وأما الحديثُ فكان حافظًا لمتونه، مُديمَ النَّظر فيه والاشتغال بفنونه، وكُتبِه لا سيما «فتح الباري»، فإنه يستحضر جميع مسائله**»[2].

وصفُ الشّيخِ أحمد بن الصِّدّيق لمجالس أبيه الحديثيَّة

ويصفُ الشيخُ أحمد بن الصديق الغماري في وصفٍ عجيبٍ مجلس والده في درس التَّفسير والحديث فيقول: «. . . وأما دروسه فكانت روضةً من رياض الجنة، آيةً في الأبهة والرَّونق والجمال. . . ، إلا أنَّ درسَ الحديث والتفسير يمتاز عن غيره بتُؤدة وأبهة وهيبة زائدة، مع صيغة جميلة ونغمةٍ مُطربة، يتمنى المرءُ لو دام درسُه اليومَ بأجمعه، **كان يورد الحديثَ من الصحيح بإسناده، ثم يتكلَّم على تراجم رجاله وأحوالهم**

---

(١) التصور والتصديق بأخبار سيدي محمد بن الصديق (ص٣٥).

(٢) المصدر السابق (ص٥١).

ومقالاتهم إنْ كانوا من أهل الزُّهد والورع ومواليدهم ووفياتهم، ثم ينتقل إلى متن الحديث فيذكر طرقه ومخرِّجيه وألفاظه، ثم يُعرب ألفاظه المشكل إعرابها، ويتكلَّم على غريبه ومعناه، والأحكام المأخوذة منه وفقهِ كل مذهب في المسألة. . ، ويُطبِّق نصَّ مختصر خليل على الحديث إن كان موافقًا له، ثم يختمُ باستخراج الفوائد والمسائل، وإذا كان في معنى الحديث أحاديث أخرى في الباب أملى جميعَها مخرَّجة معزوَّةً ولو كانت مائة حديث، فإذا قرأ حديث سبعة يظلهم الله في ظله أملى كلَّ الأحاديث الواردة في الخصال الموجبة لظل الله يوم لا ظل إلا ظله...»[1].

ويسترسلُ الشيخ أحمد بن الصديق في وصف مجالس والده الحديثية فينقل عن صاحب النسمات قوله: «. . . ثم بمجرد الفراغ منه ـ يعني: مجلس الفقه ـ **يتبعه بقراءة صحيح البخاري، لكن كان يقوم من مجلسه الأول فيصعد الكرسي تعظيمًا لحديث رسول الله ﷺ، وكان يحضرُ دَرْسَهُ في الصَّحيح الجمُّ الغفيرُ من العلماء والطَّلبة وأعيان البلد وغيرهم**، حتى إنَّ أعلى صوته لا يبلغُ مُنتهى مجلسه لكثرة الحاضرين، وكانت قراءتُه مدهشةً للعقول، آخذةً بمجامع القلوب، لما كان ﵁ من عجيب الحفظ، وغريب الإملاء والتحقيق وحسن الترتيب وبديع التنسيق، وكان يملي في الزمن القليل من **الأحاديث** ما لا يملي غيرُه في الزمن الكثير، **وكان عند قراءته للحديث يُكسى حلَّةَ البهاء، ويعلوه نورٌ وبهجةٌ وسناءٌ**، حتى يفيض على قلوب الحاضرين، ولا يملُّ أحدٌ من مجلس قراءته ومذاكرته، وإنْ طَالَ ما طَالَ»[2].

ومن أجل دوَران الحديثِ وعلُومه على لسان والد الشيخ أحمد بن

---

(١) التصور والتصديق بأخبار سيدي محمد بن الصديق (ص٥٩).

(٢) المصدر السابق (ص٦١).

الصديق، فُتح عليه في شرحه الفتح الكثير، ينقل ذلك أحمد بن الصديق عن صاحب النبذة، إذ يقول: «. . . وفَتح مرة صحيح البخاري، فشاهدنا كغيرنا من أماليه ما يُبهر العامة والخاصة، وتجد الأعناق حال القراءة مشرئبةً لسماع نغمات مثانيه ومثالثه بما لو قدَرتْ على كتْب ما يمليه لكان شرحًا حافلًا، مع كون إلقائه من غير تلعثم ولا نحنحةٍ، مما تستلذه الأسماعُ، وتُصغي إليه القلوبُ[1] . . .».

ولذلك كان الشيخ الوالد محمد بن الصديق كما يقول عنه ولده: «عاملًا بالسُّنَّة وما صح لديه من الدليل. . ، امتثالًا لأمر الله تعالى وأمْر رسوله ﷺ، كما هو واجبٌ على كلِّ مسلم موحِّد، لا سيما في النِّصف الأخير من عمره، فإنه كان يعْلق بذلك ويدعو إليه»[2].

ولا ينسى الشيخ أحمد بن الصديق وهو يترجم لأبيه أن ينوِّه بما كان عليه من المحبة للكتب، وولِعِ باقتنائها واتخاذِّها حتى أربى في ذلك على أقرانه وأهل بلدته، فيقول: «وكان الشيخُ رضي الله عنه محبًّا للكتب شديدَ الرغبة في اقتنائها وتحصيلها ولو بالأثمان العالية التي يُستغرب من دفعها في مِثل ما دُفعت فيه، ولو لم يكن ذلك الثمن متيسرًا لديه، بل كان يستدين أو يبيع شيئًا من اللَّوازم الضَّرورية ليشتري ما احتاجه من الكتب، بل قلَّما يُعرض عليه كتابٌ فيوجد عنده ثمنه إلا اشتراه، خصوصًا في أواخر عمره حيث كان لا يمسك عنده شيئًا من الدنيا أصلًا، ومع ذلك فكان لا يفوت كتابًا يمكنه الحصول عليه، ووقع له في الحصول على الكتب وشرائها نوادر وحكاياتٌ يطول شرحها»[3].

---

(١) التصور والتصديق بأخبار سيدي محمد بن الصديق (ص٦١).
(٢) المصدر السابق نفسه.
(٣) المصدر السابق (ص٦٧).

ولم يكن اقتناءُ والد الشيخ أحمد بن الصديق للكتب مباهاةً ولا تسْليةً، ولا مفاخرة وإضاعة للمال فيما ليس يجدي، بل كان من أجل الاستفادة منها، والإكباب عليها مطالعةً وقراءةً، وذلك شأنُ أربابِ هذا الفنِّ ممن رُزق فيه فهمًا وأوتي فيه ذوقًا ومعرفةً، يقول أحمد بن الصِّديق في ذلك: «.. وكان إذا اشترى كتابًا لا يكاد يضعه في خزانته حتى يستوعبه جميعَهُ أو أهم مقاصده على الأقل»[1].

ومع محبة الشَّيخ الشَّديدة للكتب ودأبه في تحصيلها، كان جوادًا بها باذلًا لها، لا يسلك فيها سبيلَ الضِّنانةِ بها كما هي عادة مَنْ عشِقها وأحبَّها، قال ابنُه الشيخ أحمد بن الصديق: «... وكذلك كان يجود بأحب الأشياء إليه وهو الكتب، حتى إن بعضهم اجتمع لديهم مما أعطاهم من الكتب ما يكفيهم في الفنون التي يعرفونها من نحو وفقه وحديث وتصوف، وغيرها»[2].

وحكى الشيخُ أحمد بن الصديق الغُماري عن صاحب نُبذة التَّحقيق قوله حاكيًا ما جرى له مع صاحب الترجمة: «... ودخلتُ عليه يومًا فألفيتُ بيده جزءًا من تفسير السيد محمد صديق حسن خان القنوجي ـ أحد أمراء الهند في وقته ـ فلمح مني أني استحسنته، فلما عدت لمنزلي وجهه إليَّ بتمامه وهو في أربعة مجلدات بطبع الهند، وهو قليل الوجود بالمغرب...»[3].

خِصالُ الشَّيخ والدِ ابن الصدِّيق وأخلاقه

ومن الأبواب المهمَّة في ترجمةِ الشَّيخ أحمد بن الصدِّيق لأبيه، البابُ الخامس الذي أفرده في «سرد جملة من أخلاقه السُّنِّية السَّنية، وأحواله الزكية المرضية..».

---

(١) التصور والتصديق بأخبار سيدي محمد بن الصديق (ص٦٧).

(٢) المصدر السابق (ص١٣٩).

(٣) المصدر السابق (ص١٤٠).

ومما ذكره رحمه الله:

منها:

*** شدة تعظيم الشيخ الوالد لشيوخه الذين أخذ عنهم** «ولو دروسًا قليلة من العلم:

فكان يبالغ في الأدب معهم، ولا يتقدم أمامهم في شيء من المسائل، ولا يظهر علمه بمحضرهم، وإن كان أعلم منهم، ولا يجادلهم ولا يناظرهم في شيء، إلا على سبيل الندرة مع كمال الأدب والاحترام»[1].

*** صلة رحمه:**

«فكان لا ينسى أحدًا مع كثرتهم بل يواسي الجميع، ويكسوهم كل سنة، ويدفع أصدقة من يريد التزوج منهم، حتى تترتب عليه في ذلك ديون عظيمة كل سنة»[2].

*** قضاء حوائج المسلمين والسعي في مصالحهم:**

إذ «لا يكاد يمرُّ عليه يوم دون أن يجري الحق تبارك وتعالى على يديه فيه قضاء حاجة أو حوائج على اختلاف المراتب والطبقات، حتى إن بيته من أعظم الإدارات المقصودة لذلك، فمنهم من يطلب المال والمعونة، ومن يطلب الدواء أو التوسط في دخول المستشفى مجانًا، أو السفر كذلك...»[3].

*** كراهيته للرياسة والأبهة** «ولمن يميل إليها، ويستجهله غايةً، ويعدُّ قلبه فارغًا من النور والإخلاص في الأعمال، إذْ لو كان نور العمل حالًّا بقلبه، لأكسبَهُ حبُّ الخفاء والتواضع والاستكانة لله عز وجل، ولعرَّفه

---

(١) التصور والتصديق بأخبار سيدي محمد بن الصديق (ص١٠١).

(٢) المصدر السابق (ص١١١).

(٣) المصدر السابق (ص١١٤).

بقدر نفسه ومنزلتها من خلق الله تعالى الذين يريدُ أن يترأس عليهم»[1].

* **كراهيته لما فيه** «**تشبهٌ بالكفار ولو في الشيء اليسير**، ويبالغ في الزجر عن ذلك، والنهي عنه»[2].

* **الزهد في الدنيا** «وبغضه لها وإعراضه عنها، وعما يقرب إليها»[3].

قال في النسمات: «وأما زهده في الدنيا رضي الله عنه، فكان على التحقيق والحقيقة على نعْتٍ ما وُصف به المحقِّقون من أهل الطريقة متخلِّقًا به ظاهرًا وباطنًا، لا يتوسع في مأكله ولا يترفَّه في ملبسه، ولا يتأنَّق في مسْكنه، بل كان آخذًا من الجميع ما تقومُ به ضرورة اُلحياة، مقتصرًا على ما لا بد منه، نابذًا للملذوذات والشَّهوات. . .»[4].

* **السَّخاء والجود والبذل والعطاء:**

«وأما السخاء فكان منقطع النظير فيه لا يعظم في عينه شيء، يعطيه من مال وأرض وعقار وكُتب وثوب وطعام، وغير ذلك، بل عطاؤه للألف كعطاء غيره للقرش الواحد بل أهون من ذلك بكثير، فإن الدنيا لم تكن تساوي في عينه شيئًا، فكان لا يقيم لها وزنًا»[5].

* **الحلم والعفو والصفح والإحسان إلى المسيء:**

إذ كان في ذلك «فردَ زمانه فيه على الإطلاق. . فقد كان لا يتصور الانتقام لنفسه ولا يخطر له ببال، ولا يعرف الغضب لنفسه، وحقوقه أصلًا

---

(١) التصور والتصديق بأخبار سيدي محمد بن الصديق (ص١١٩).
(٢) المصدر السابق (ص١٢١).
(٣) المصدر السابق (ص١٢٦).
(٤) المصدر السابق (ص١٣٢).
(٥) المصدر السابق (ص١٣٨).

سواء أوذي في نفسه، أو عرضه أو ماله، أو ولده أو خادمه أو قرابته..»[1].

*** التواضع وخفض الجناح لعباد الله:**

إذْ كان الشيخ كما أخبر بذلك ابنه الحافظ أحمد بن الصديق «بالمنزلة التي يكون عليها أمثاله من أكابر العارفين والعلماء العاملين، لا يعرف الكبر والعظمة، ولا يرى لنفسه أمام أهل الفضل والدين مرتبةً، يخدم الضُّيوف بنفسه، ويقدِّم لهم النعالَ بيده، ويجالس المساكين وذوي الخصاصة والإملاق...»[2].

*** شدة الحياء وكمال الأدب:**

إذ كان الشيخ كما يذكر ابنه الشيخ أحمد بن الصديق «شديد الحياء لا يكاد يكلم إنسانًا وهو ينظر إليه إلا في ساعة المذاكرة العلمية، أو مع من هو من خاصة أحبابه وجلاسه، ولا يواجه أحدًا بمكروه، ولا يطلبه أحد في شيء فيرده أو يمتنع من إجابته إلى مراده»[3].

*** سلامة الصدر وحسن الظن بالناس:**

إذ كان الشيخ كما قال ابنه الشيخ أحمد بن الصديق «سليم الصدر والنية، كثير التصديق، حسن النية يسلِّم لكل مدَّعٍ دعواه، ويصدِّق كلَّ قائل فيما يقول، لا يكاد يخطر بباله تهمة أحد بكذبٍ أو تدليس أو غش، أو خديعة ونفاق، مجبولًا على ذلك بطبيعته وفطرته التي فطره الله عليها مع التخلق بالأخلاق النبوية في ذلك، والأوامر الشرعية بحسن الظن والحثِّ عليه والترغيب فيه»[4].

---

(١) التصور والتصديق بأخبار سيدي محمد بن الصديق (ص١٤٤).
(٢) المصدر السابق (ص١٥٢).
(٣) المصدر السابق (ص١٥٨).
(٤) المصدر السابق (ص١٥٩).

*** ولم يُغفل الشيخ أحمد بن الصديق الغُماري في أثناء الترجمة لأبيه ذكرَ ما قد مدحه به أهلُ عصره من أعيان العلماء، ومقدَّمي الشُّرفاء،** فمن ذلك ما قد كتب إليه به **المحدثُ محمد بن جعفر الكتاني** من المدينة النبوية: «أخانا وسيدنا الشريف، الإمام العلامة، الصوفي الهمام، وحيد الدهر وفريد العصر، العارف بالله، الذاب عن سُنَّة رسول الله ﷺ، السالك مسلك الصدق والتصديق، أبا عبد الله مولانا محمد بن الصديق»(١).

سندي المتَّصل بالشيخ أحمد بن الصديق الغُماري صاحب الترجمة لأبيه

يتصل سندي بالشيخ أحمد بن الصِّديق الغُماري بواسطة شيخنا العلامة محمد بن الأمين بوخبزة الحسني التطواني، بقيَّة السَّلف، وقُدوة الخلَف، حفظه الله وبارك في عمره(٢)، فلقد أجازني عنه إجازةً عامة مكتوبة(٣) قال فيها: «بسم الله الرحمٰن الرحيم، الحمد لله الذي أكرم علماء هذه الأمة بالدرجات العلى، وأنزلهم منازل الوراثة النبوية في الآخرة والأولى، وجعلهم عدولًا في الدين، لحمل شرعه مؤهلين، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، في كل وقت

---

(١) التصور والتصديق بأخبار سيدي محمد بن الصديق (ص١٧٦).

(٢) قد ترجم شيخُنا لنفسه بنفسه في جزء لطيف، كما ترجمه صديقنا د. بدر العمراني الطنجي في كتاب مطبوع سماه: «مظاهر الشَّرف والعزَّة في فهرسة الشيخ محمد بوخبزة».

(٣) هذه الإجازة من غُرر الإجازات في هذا العصر ماءً ورُواءً، قد تأنَّق الشيخُ أطال الله بقاءه في تدبيجها، وترفَّق حفظه الله في رصْفها وأسلوبها، وهو سلمه الله جوادٌ بها لمن سألها ورغِب إليه فيها، حتى إنه ليس يحصى من أجازه بعينها كثرةً وعددًا مشرقًا ومغربًا، يستوي في ذلك عنده العالم المنتهي والشادي المبتدي.

وحين، كما أثر عن النبي الأمين، عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وخصَّ هذه الأمة بمنقبة الإسناد، وميزها به بين العباد، فانفردوا في الدنيا باتصال النقل مسندًا إلى مصدره اتصالًا وثيقًا، بأحكام وقواعد أحكمها جهابذتهم إحكامًا دقيقًا، فكان لهم أن يفخروا بهذه المزية العظمى بين العالمين ما شاء لهم الفخار، كما شهد لهم بذلك الموافق والمخالف من الأبرار والفجار، فالحمد لله لا نحصي ثناء عليه، هو كما أثنى على نفسه، ونصلي ونسلِّم على نبينا المصطفى، ورسولنا المجتبى القائل: «**ألا إني أوتيتُ القرآن ومثله معه**»، فكان حديثه الشريف هو الحكمة المقرونة بالكتاب، فلا يجوز لنا أن ندعه، وعلى آله الأبرار، معادن الصدق والأسرار، وأصحابه الأخيار، حملة الشريعة ورواة الآثار، **وبعدُ**: فلمَّا كان الشأن في الحديث ووسيلةِ وصوله إلينا ما أشرنا إليه، كان حرص المسلمين سلفًا وخلفًا على التلقي والرواية وسائلها وأنواعها بالغًا أقصى الغايات، ونهاية النهايات، فكان على الإسناد في القرون الخمسة الأولى الاعتماد والمدار، لإتمام مهمة التدوين والجمع المستقصى في تلك الأعصار، ثم استمر الاشتغال به والعناية، لبقاء سلسلته متصلة الحلقات إلى النهاية، واستجلابًا لبركة الاتصال بالسلف الصالح، حتى يتزكى بِيُمن التشبه بهم الخلف الفالح، ولله در القائل:

فتشبَّهوا إن لم تكونوا مثلهم ... إنَّ التشبه بالكرام رَبَاح

وكان كاتبُه أصلح الله حاله، وبلَّغه في الدارين آماله، ممن أنعم الله عليه بالانحياش إلى أولئك الكرام، والاندراج في سِلكهم موصولًا دون انصرام، مجازًا من شيخه إمام العصر، ونادرة الدهر، **الحافظ الكبير الشيخ أبو الفيض أحمد بن الصِّديق الغماري إجازةً عامة بما حواه ثبته الكبير المسمى: «البحر العميق في مرويات ابن الصديق»** ويقع في

مجلدين، ناولنيه الشيخ في أصله الذي بخطه، المحفوظ الآن عند بعض تلامذته بطنجة، ويوجد فرعه بخطي بخزانة تطوان العمومية، ومختصره المسمى: «المعجم الوجيز للمستجيز» المطبوع بالقاهرة في جزء لطيف، وكان ممن رغب في ربط اتصاله بي، واستجازني لحسن ظنه، وجميل أدبه، وحرصه على الخير الأخ المكرم الأستاذ الفاضل السيد محمد بن السيد زين العابدين رستم السلاوي الأصل البيضاوي، فأجبت طِلْبته، وأسعفتُ رغبته، قائلًا له:

جمعتَ لكل مكْرُمة مجازا وتؤْثر للتواضع أنْ تُجازا

أجزتُ لك أيها الأخ الوفي، المتودِّد الصَّفيُّ إجازةً عامة كلَّ ما تصح لي روايته عن شيخي المذكور، مما حواه ثبته المسطور من معارف وعلوم، وأوضاع ورسوم، ناصحًا نفسي وإياك بتقوى الله، والتثبت في الرواية والحرص المتناهِ، والصِّدق في الأقوال والأفعال، ومواصلة دراسة الحديث والأثر؛ لأنه العلم الصحيح المعتبر، راغبًا إليك في الدعاء الصالح بظهر الغيب، وفي مظانِّ الإجابة من أماكن الطاعة وأوقات الإنابة، والله يتولى هدانا أجمعين، ويُنيلنا التوفيق إلى مراضيه في وقت وحين، آمين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قاله وكتبه في ٥ شوال ١٤١٣هـ الموافق ٢٨/ ٣/ ١٩٩٣م عُبيد ربه ورهينُ كسبه الوجِلُ من ذنبه **أبو أُوَيْس محمَّد بن الأمين بن عبد الله أبو خبزة الحسني التطواني**، عفا الله عنه بمنه».



العلَّامة سعيدُ أعراب المغربي (ت١٤٢٤هـ) وجُهوده في الدِّراسات الحديثيَّة في الغرْب الإسْلاميِّ[1]

مُشاركة رجالٍ من أهل العلم في المغْرب الأقْصى في عُلوم كثيرة

جاد المغرب الأقصى في العصر الحديث برجال أخلصوا النية في طلب العلم ونشره بين الناس، فعظُم الانتفاعُ بما قالوا وكتبوا، وحصلت لهم عند الناس حظوة عظيمة، وصارت لهم في الآفاق شهرة مستفيضة، إذ كان الذي وقع لهم من بحوث ومؤلفات شيء نادر غريب، ونمط مخترع طريف، وموضوعات قلَّ فيها الطارق والمعين، والقائل المبدئ المعيد.

واختص هذا الجيل الطيب المبارك من هؤلاء الرجال الأفذاذ بالمشاركة في علوم عديدة، وفنون كثيرة، إذ يكتب الرجل منهم في فن فتحسب أن ليس يتقن غيره، فإذا به ينتقل بك من فن إلى فن، ومن علم إلى علم، فإذا أنتَ واقفٌ على موسوعة معلومات، وجامعة فوائد وفرائد، كثرت عائدتها وجلَّت منافعها.

وكان من هذا الضرب من الرجال العلامة سعيد أعراب الغُماري

---

(١) نُشرت هذه الدراسة في مجلة النور التي تصدر عن جمعية البعث الإسلامي بمدينة تطوان في المغرب الأقصى، العدد (٤٤٨)، ١٤٢٧هـ.

المغربي، الذي نسعدُ اليومَ بالحديث عنه، والعلامة سعيد أعراب، قلَّ باحثٌ في المغرب والمشرق لم يعرفه، أو لم يعرِّج على شيء من بحوثه ودراساته، وذلك لكثرة ما نشر وكتب، وبحث ونقَّب، بحيث إذا ذُكر الباحثون في التراث المغربي كان واحدًا منهم، أو ذُكر الدارسون لتاريخ وحضارة الأندلس كان مقدَّمًا فيهم، أو ذُكر التحقيق العلمي للنصوص لمع اسمُه في سماء من اعتنى بإحياء التراث الإسلامي القديم.

نظرةٌ حول تُراث العلاّمة سعيد أعراب العلمي

بيْد أنَّ الذي نُعنى به في هذه الدراسة من شخصية هذا الرجل العلم الكبير، خدمته للتراث الحديثي في المغرب والأندلس من خلال بعض بحوثه وأعماله.

ولعل المتأمل لأعمال العلامة سعيد أعراب يعنُّ له إقبال الرجل الشديد على دراسة تاريخ وحضارة الغرب الإسلامي في المغرب والأندلس، إذ له في هذا المجال أيادي بيضاء في التعريف بالقاضي أبي بكر بن العربي المعافري المالكي (ت٥٤٣هـ) مع تحقيق خلاصة رحلته الموسومة بـ: «ترتيب الرحلة للترغيب في الملة» الواردة في: «قانون التأويل»[1].

ولقد تفردت دراسة العلامة سعيد أعراب لابن العربي الإشبيلي الأندلسي بمزية الجمع لأخباره وآثاره من المصادر الأصلية، وفي مقدمتها ما كتبه هو عن نفسه، يقول العلامة سعيد أعراب شارحًا ذلك في نهاية

(١) نشر العلامة سعيد أعراب ذلك كله في كتابه الموسوم بـ: «مع القاضي أبي بكر بن العربي» وصدر عن دار الغرب الإسلامي في بيروت، سنة ١٤٠٧هـ.

الدراسة المشار إليها آنفًا: «... وبعدُ فهذه دراسة حاولتُ فيها إبراز أهم جوانب من حياة الإمام القاضي أبي بكر بن العربي بالقدر الذي أسعفت به المصادر، وعولت أكثر على آثاره، وما يرويه هو عن نفسه، وأرجو أن أكون وفقت إلى ما أردت»[(١)].

وأما تحقيق سعيد أعراب لخلاصة رحلة ابن العربي فهو تحقيق علمي، يجري على أصول إخراج النصوص القديمة المتعارف عليها بين أرباب هذا الشأن في العالم، مع ما زيَّنه به صاحبُه من غُرر الفوائد، ونفائس المعلومات والعوائد.

ومن دراسات وبحوث العلامة سعيد أعراب أيضًا في تاريخ المغرب والأندلس حضارة وأعلامًا:

ـ أبو الجيش الأنصاري[(٢)] وكتابه علل الأعاريض «فأبو الجيش من أدباء العصر المرابطي، وهو من أولئك الذي أدركتهم حرفة الأدب، فغمطهم التاريخ حقهم وما أنصفهم، وقد أطبقت كتب التراجم سواء منها المغربية والأندلسية بالسكوت عنه، فعميت آثاره[(٣)]...».

---

(١) مع القاضي أبي بكر بن العربي (ص١٨٠)، واشتملت هذه الدراسة النفيسة على نظرات نقدية يعزُّ وجودها في مصدر آخر منها تعقبات علمية لبعض صنيع د. حسين مؤنس في ترجمة ابن العربي في بحثه المنشور في صحيفة معهد الدراسات الإسلامية بمدريد، المجلد ١١ و١٢ (ص١٢٠)، ومنها تعقبات نقدية لبعض صنيع د. إحسان عباس في ترجمة ابن العربي في مجلة الأبحاث اللبنانية، العدد (٢)، (ص٢١٧).

(٢) هو أبو عبد الله المعروف بأبي الجيش الأنصاري (المتوفى سنة ٥٤٩هـ). انظر سعيد أعراب أبو الجيش الأنصاري، مجلة دعوة الحق التي تصدر عن وزارة الأوقاف المغربية، العدد (٣)، السنة ١٢، ذو القعدة ١٣٨٨هـ، (ص٣٧).

(٣) المصدر السابق نفسه.

- يُليان الغماري[١].

- ببلوغرافية الأبحاث التاريخية عن الدولة العلوية[٢]: يقول العلامة المدقق في مطالع هذا البحث: «... وإذا كان أولئك الذين أرَّخوا للدولة العلوية هم من القلة بمكان، ويمكن عدهم على رؤوس الأصابع، كما يقال، فإنَّ هناك أبحاثًا تناولت جوانب مهمة في هذا الصدد والمجلات، لا ينبغي إغفالها أو تناسيها، وهي في حاجة إلى من يرصدها ويجمع شتاتها...»[٣].

- من تاريخ المساجد: المسجد بالمغرب ودوره التعليمي والديني في عصر الفتح الإسلامي[٤]، يقول العلامة سعيد أعراب في أوله مشيرًا إلى أهمية البحث في هذا الموضوع: «هذا جانبٌ من تاريخ الإسلام لم ينل حظه من عناية الباحثين والدارسين...»[٥].

دراسات سعيد أعراب الحديثية

وإذا نحن انتقلنا إلى ما قصدنا إليه هنا من بيان لمساهمات العلامة سعيد أعراب في الدراسات الحديثية في المغرب والأندلس، ألفينا الرجلَ مشاركًا ببحوث ودراسات ذات منفعة عظيمة في الحديث وأعلامه وكتبه نسوق إليك عناوين بعضها على هذا النحو:

---

(١) نشر هذا البحث في مجلة دعوة الحق التي تصدر عن وزارة الأوقاف المغربية، العدد (٨)، (ص٤٧)، وفي العدد (٩ و١٠)، (ص٤٩).

(٢) بحثٌ نشر في مجلة المناهل التي تصدر عن وزارة الثقافة المغربية العدد، (٣٦)، ذو الحجة ١٤٠٧هـ.

(٣) المصدر السابق (ص١٧١).

(٤) بحث منشور في مجلة دعوة الحق التي تصدر عن وزارة الأوقاف المغربية، العدد (٣٠٣)، محرم ١٤١٥هـ، (ص١٢٤ ـ ١٣١).

(٥) المصدر السابق (ص١٢٤).

- «أبو عبد الله الفرطاخ العالم المحدث»[١].
- «مصادر مغربية في موسوعة «فتح الباري»»[٢].
- «بين أبي طاهر السلفي وشيوخ الحديث في المغرب»[٣].
- «المحدثون المغاربة في موسوعتي «ميزان الاعتدال» للذهبي ولسانه لابن حجر»[٤].

وغير ذلك من الدراسات والبحوث التي كثر من رجع إليها تعلمًا واستفادة.

ونحن هنا سنعرج على بعض هذه البحوث السابقة لنقف على قيمتها العلمية، ونستجلي شخصية كاتبها.

فأولُ ذلك البحثُ المؤسوم بـ: «أبي عبد الله الفرطاخ العالم المحدث»، حيث اعتنى العلامة سعيد أعراب في هذا البحث بعرْض كتاب أبي عبد الله الفرطاخ، الذي وسمه بـ: «نزهة البصر»، ويعنينا هنا من هذا الكتاب خاتمته التي جعلها المؤلف ذيلًا على تواريخ الرواة عبر ثلاثة عشر قرنًا، وهو كمؤلف مستقل في نيف وستمائة بيت، وقد ضمنه تمهيدًا واثنين وعشرين مبحثًا[٥]...».

---

(١) نشر هذا البحث في حلقات في مجلة دعوة الحق التي تصدر عن وزارة الأوقاف المغربية في العدد (٢٤٤)، جمادى الأولى، ١٤٠٥هـ، (ص٤١).

(٢) نشر هذا البحث في مجلة دعوة الحق التي تصدر عن وزارة الأوقاف المغربية، العدد (٥ و٧).

(٣) نشر هذا البحث في مجلة دار الحديث الحسنية، الرباط، المغرب، العدد الثاني، ١٤٠١هـ، (ص١٠٣).

(٤) هذا بحث منشور في مجلة دار الحديث الحسنية، العدد الخامس، ١٤٠٦هـ، (ص٧).

(٥) أبو عبد الله الفرطاخ العالم المحدث سعيد أعراب، (ص٤١).

ويسوق العلامة سعيد أعراب من المبحث الأول نظم صاحب الكتاب في بيان فضيلة علم الرجال، فيقول نقلًا عنه:

فعلم أسماء الرجال قد حكوا نصف لعلم الأثر الذي رووا
إذا علم ذا الحديث متن وسند فنصف السند حقًا قد ورد[١]

ثم أورد العلامة المحقق من هذا النظم المخطوط طرفًا مقتصرًا «على أعلام المغرب ممن كان لهم اختصاص بالحديث، أو علم من العلوم، وقد أورد منهم صاحب الذيل نحو ١٤٥ علمًا»[٢].

والذي يعنُّ على نظم أسماء هؤلاء الأعلام أنهم من المغاربة الخلَّص ومن أهل الأندلس، وأنَّ التأريخ لهم في النظم ممتدٌ من عكرمة الإفريقي (المتوفى سنة ١٠٤هـ) إلى محمد بن جعفر الكتاني (المتوفى سنة ١٣٤٥هـ) الذي يعدُّ من مشايخ الناظم صاحب الكِتاب المنوَّه به[٣].

وتظهر قيمة هذا الجزء من الكتاب الذي اعتنى بنشر بعضه سعيد أعراب في أنه خلاصة جامعةٌ لأسماء أعلام المغرب والأندلس من المحدثين وغيرهم، فكأنَّه تذكرةٌ للمنتهي وتعليم للشادي المبتدي.

وإذا نحن عرجنا على الدراسة الموسومة بـ: «بين أبي طاهر السلفي وشيوخ الحديث في المغرب»، ألفينا مؤلفه يطلعنا على الغرض من إعداده وكتابته فيقول: «. . . فهذا عرضٌ سريعٌ يعطينا صورة عن الحياة العلمية والاجتماعية في القرن السادس الهجري، الثاني عشر الميلادي، ويرسم خطوطًا عريضة عن مدى الاتصال الوثيق، والتعاون الكامل بين المشرق والمغرب في الميدان الثقافي والحضاري فكلاهما ساهم بقسط وافر،

(١) أبو عبد الله الفرطاخ العالم المحدث.
(٢) المصدر السابق (ص٤٢).
(٣) المصدر السابق (ص٤٢ ـ ٥١).

وكلاهما اقتبس من الآخر. . .»[1].

ومن مظاهر التكامل بين المشرق والمغرب بخصوص أبي طاهر السلفي المشرقي وشيوخ المغرب:

- طَلَبُ الإجازة من أبي طاهر مكاتبةً[2].
- استفادةُ أبي طاهر السلفي من زُواره المغاربة والأندلسيين[3].
- استفادةُ السلفي من تآليف أهل الأندلس[4].
- تحمُّلُ السِّلفي للحديث من طرق فيها أندلسيون[5].
- استجازة السِّلَفي لبعض شيوخ الرواية في المغرب[6].

ولعل الواقفَ على هذا البحث النفيس للعلامة سعيد أعراب يستجلي قيمته وجداوه من خلال نَفَسِ العلامة المحقق المدقق ـ الخبير بأخبار أهل المغرب والأندلس ـ العالي في التدقيق والتحرير، والتمثيل والاستشهاد، والتتبع والاستقراء، وقِفْ أيها القارئُ الكريم على ما ذكره العلامةُ في كلام أبي جعفر علي بن باذش في السلفي، تجزمْ أنك أمام باحث مطلع من أهل الاستقراء التام في معرفة رجال أهل المغرب والأندلس، مع التواضع الجمِّ، وعدم ادعاء الإحاطة، وذلك مستفادٌ من قوله: «. . . ولا نستطيع أن نقول الكلمة النهائية في الموضوع، حتى نقفَ على نصِّ كلام ابن الباذش، وربما تصرَّفوا فيه كما تصرَّفوا في كلام السِّلفي وحمَّلوه

---

(١) بين أبي طاهر السلفي وشيوخ الحديث في المغرب، سعيد أعراب (ص١٢٢).

(٢) المصدر السابق (ص١٠٦ ـ ١٠٧).

(٣) المصدر السابق (ص١٠٧).

(٤) المصدر السابق (ص١٠٧ ـ ١٠٨).

(٥) المصدر السابق (ص١٠٩ ـ ١١٠).

(٦) المصدر السابق (ص١١٥ ـ ١١٨).

ما لم يتحمَّل، والدهرُ كفيلٌ بذلك، ولله في خلقه شُؤون»[1].

وإذا نحن عرَّجنا على بحث: «المحدثون المغاربة في موسوعتي «ميزان الاعتدال» للذهبي ولسانه لابن حجر» وقفنا على فِكر رجلٍ لهجٍ برجال المغرب والأندلس، محبٍّ لهؤلاء الأعلام، ذابٍّ عنهم الخلط والتَّحريف الكثير، والتحامل الشنيع يقول العلامة سعيد أعراب في مقدمة بحثه الرائع النفيس: «كثيرٌ من المحدِّثين المغاربة جاءت تراجمُهم في موسوعتي «ميزان الاعتدال في نقد الرجال». . .، وتكملته «لسان الميزان». . .، بيْد أنه وقع في بعض التراجم خلطْ وتحريف كثير، وربما نوع تحاملٍ من بعض النقاد، لذا أحببت أنْ أجرِّد هذه التَّراجم المغربية، وأعلِّق عليها في الحواشي، وحاولت إرجاع كل نص إلى أصله ما وجدت إلى ذلك سبيلًا[2]. . .».

ثم مضى العلامة الناقد البصير بالرجال من أهل المغرب والأندلس يذكر هؤلاء الأعلام على حروف المعجم بتحريرٍ متناهٍ، وتدقيقٍ قلَّ نظيره يُنبئُ عن اطِّلاع واسع بالجرح والتعديل[3]، ومعرفة تامة بمصادر الجروح والمطاعن، مع تجليةٍ للحق بعبارة فخمة لها وقعٌ في القلوب، كقوله عقب سياق قول ابن حيان المؤرخ في أحمد بن سعيد الهمداني الأندلسي: «إنه لم يكن بالمرضي في دينه ولا بالمقبول قوله. . .»، وقول ابن بشكوال فيه: كان وسيمًا حسن الخلْق والخلُق، وكان إذا حدث بيَّن وأصاب القول فيه، وشرَحه بأدب صحيح، ولسان فصيح. . .» ـ قال

---

(١) بين أبي طاهر السلفي وشيوخ الحديث في المغرب (ص١٢٠).
(٢) المحدثون المغاربة في موسوعتي ميزان الاعتدال ولسان الميزان، سعيد أعراب (ص٧).
(٣) المصدر السابق (ص١٥).

العلامة المحقق: «فأين هذا من هراء ابن حيان الباقعة الذي سخر قلمه للثلْب، ونهش الأعراض، فلم يكد يسلمُ أحدٌ ممن عاصره من طعنات قاتلة، وسهام نافذة»[1].

والحاصلُ أنَّ هذا البحث في غاية المتانة والنفاسة، لولا أنَّ مؤلفه اقتصر فيه على حرف الألف، ولو قُدِّر له أن يأتي بالحروف كلها لكان كفى وشفى.

وبعدُ فلم يقع لي أن رأيتُ باحثًا قد بلغت به محبةُ أهل المغرب والأندلس مبلغًا عظيمًا، حتى أفنى عمره في استقصاء أخبارهم، وتأليف البحوث في تراجمهم وسيرهم، واللَّهَج بذكرهم كالعلامة سعيد أعراب، استمع إليه يقول: «فرحمَ اللهُ هذه النفوس الطاهرة، وتلك الأرواح الكريمة التي كانت تطفح بالبِشر والصفاء، وتخترق القارات لتلتقي...، فتركت بصماتها المشرقة في كلِّ نادٍ، ونورها الوضَّاء على كلِّ أفق»[2].



(١) بين أبي طاهر السلفي وشيوخ الحديث في المغرب (ص١٤).

(٢) المصدر السابق (ص١٢١).

العلامةُ إبراهيم بن الصِّدِّيق الطنجي (ت١٤٢٤هـ) وجُهوده في خدمة الحديث النبوي في الغرْب الإسلامي(١)

محتد أصيلٌ ونسَب علميٌ أثيلٌ

ينتمي العلامة المحدث إبراهيم بن الصديق الغُماري المغربي إلى أسرة علمية عريقة في العلم والشرف، إذ تسلسل فيها العلم والفضل كابرًا عن كابر، وتواصل فيها حب الحديث والاشتغال به خلفًا عن سلف، وحسبكُ أنَّ من واسطة عِقدها ونقيِّ جوهرها خرَج الأعلامُ المشاهير الكبار، كالحافظ المحدث أحمد بن الصديق الغماري، صاحب التآليف الممتعة في الحديث الذي انتشر ذكره في الآفاق حتى وصل إلى المشرق، وعرفه القاصي والداني، وأذعن له الموافق والمخالف، وكالحافظ عبد الله بن الصديق الغماري صاحب المؤلفات المعروفة في بدع التفاسير، ومؤلف الرسائل النفيسة الشهيرة في مسائل عديدة، كثر نفعها، وجمَّ علمها، ولم ينضب على مرور الدهر معينها، وكالعلامة محمد الزمزمي، المشهور بكتبه التي في موضوعات إسلامية معاصرة وقديمة، المعروف بدروسه في مساجد المغرب في طنجة والدار البيضاء وغيرها من مدن المغرب، إلى غير هؤلاء من أعلام هذه الأسرة العلمية

---

(١) نشرت هذه الدراسة في مجلة النور التي تصدر عن جمعية البعث الإسلامي في تطوان بالمغرب، العدد (٤٤٧)، جمادى الآخرة ١٤٢٧هـ.

الشريفة التي أحيت بين أهل المغرب سنة توريث العلم التي كادت تندثر وأوشكت أعلامها بينهم تندرس.

فليس يُستغرب بعدُ أن ينشأ العلامة إبراهيم بن الصديق على حبِّ العلم، ومدارسة مسائله وقضاياه، والتوسع في فنونه، والإقبال من ذلك خاصة على الحديث وعلومه، إذ شُغف به ودأبَ فيه حتَّى صار محدِّثًا يُشار إليه فيه بالبنان، إذ أخلص فيه النية، كما هي عادة أصحاب هذا الشأن.

والناظر في أعمال هذا المحدث المغربي المعاصر يكاد يجزم أن الرجل معدود في جملة من أقام رُسوم الحديث في هذه الديار، وخدم علوم السُّنَّة في هذا العصر في بلاد المغرب الأقصى وشمال إفريقيا(١).

خصائص العلامة إبراهيم بن الصديق العلمية

ولقد نظرت في تآليف ودراسات العلامة إبراهيم بن الصديق فظهرت لي جملة خصائص ومميزات جُبل عليها الرجل، أهَّلته ليكون في العصر الحديث أحد كبار علماء الحديث في الغرب الإسلامي رأيتُ سوْقها هنا على هذا النحو:

- **الجِدُّ في البحث واستفراغ الوُسْع في التَّنقيب والتفتيش مع النَّفس العالي:**

ولعمرُ الله فتلك كانت عادةَ أهل الهمم العالية من محدِّثي هذه الأمة الإسلامية، والعلَّامة المحدِّث الكَبير لم يكُن يدعْ فرصةً سانحةً إلا تحدَّث بما أفاء الله عليه من هذه النِّعمة، كقوله في مطالع بحثه المبتكر

---

(١) وهو مما يستدرك على كتاب «جهود المعاصرين في خدمة السُّنَّة المشرفة» إذ لم يذكره صاحب الكتاب.

النافع الجديد: «الجرح والتعديل في المدرسة المغربية: «. . . ولكني أخلصت الجهد، وواصلت الليل بالنهار في عمل متواصل، طيلة أكثر من ثلاث سنوات لإبراز هذا الموضوع كنواة تتلوه أبحاث وأبحاث»[(١)].

وكقوله في مستهل بحثه الماتع: «علم علل الحديث من خلال كتاب «بيان الوهم والإيهام»: «وهذا البحث عن علوم الحديث بالمغرب. . قد تجشمت فيه كثيرًا من المشاق وواصلت الأيام بالليالي لجمع مواده وتنسيقها، ثم التعمق في محتواها واستنتاج معطياتها ومقارنة ما عند المشارقة بما عند المغاربة، ومحاولة التوفيق بين المدارس العلمية على تباعد أقطارها وتباين مناهجها، كما سيتضح لكل منصف لبيب، وهو يتتبع أبواب البحث وفصوله ومباحثه، مع قلة الإمكانيات وضعف الوسائل وعزة المعين، وانعدام المساعد»[(٢)].

• **الميل الكثير والمحبة الشديدة لمنهج أهل الحديث في نقد الأخبار، وتصحيح الوقائع والأحداث:**

ومن الدليل على ذلك، ما قد وقع للعلامة إبراهيم بن الصديق عند الكلام على مقدار سن سلمان الفارسي، فلقد ذكر العلامة الجليل الخلاف في ذلك، ونقل عن الذهبي في «سير أعلام النبلاء» قوله: «ومجموع أمره وأحواله وغزوه وهمته وتصرفه. . ينبئ بأنه ليس بمعمر ولا هرم. . . فلعله عاش بضعًا وسبعين سنةً وما أراه بلغ المائة، فمن كان عنده علمٌ فليفدنا، وقد نقل طول عمره أبو الفرج ابن الجوزي وغيره،

---

(١) الجرح والتعديل في المدرسة المغربية للحديث، كتاب دعوة الحق، وزارة الأوقاف المغربية، العدد الثامن، ١٤٢١هـ، (١/ ٨).

(٢) علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام لابن القطان الفاسي، مطبوعات وزارة الأوقاف المغربية، ١٤١٥هـ، (١/ ١٥).

وما علمتُ في ذلك شيئًا يركن إليه»، ثم قال العلامة معلقًا على مقالة الذهبي - وقد أعجب بها، وجلَّ الذهبيُّ في عينه من أجلها: «هذا هو التحقيق العلمي المبني على الأسس والقواعد المنهجية القويمة، التي امتاز بها أئمتنا وعلماؤنا من السلف الصالح، وخاصة نقاد الحديث الذين ذبوا عن سُنَّة رسول الله ﷺ الكذب والتحريف والتزيد والاختلاق، فهم بعداء كل البعد عن الذي يصدق حكايات العجائز والقصاص، عن الذي تسقط لحيته وتنبت أخرى، وتسقط أسنانه وتنبت أخرى مكانها... فتصديق هؤلاء، والتماس المخارج لهم بالافتراضات العقلية يخرج بالعالم عن دائرة البحث العلمي الجادِّ، فيختلط الجد بالهزل..، وينهدم ما بناه أئمتنا ﵃ مما يفخرُ به المسلمون من نقدٍ مبني على التثبُّت والتَّحري والتنقيب المضني، والاستقراء النَّاتج عن التَّعب بسهر الليالي، وشد الرحال، وقطع المسافات الطويلة للتحقق من خبر واحدٍ كما هو معروف... فرحم الله ابن معين، وابن المديني، وابن حنبل، والبخاري، وأبا زرعة، والدارقطني، وابن القطان، والذهبي، وابن حجر، وأمثالهم من نقاد الحفاظ، ما أجلهم وأعظمَ خدمتهم لدين الله وسُنَّة نبيه ﵇...»[1].

● **لما خالطت محبة الحديث وأهله شغاف قلب العلامة المحدث الناقد،** ظهر ذلك على قلمه ولسانه فجرت به عبارته، ومال إليه أسلوبه بحيث لا تقرأ له إلا وقطعتَ أنك أمام محدث قدير، تدق حروف ألفاظه، وتغزر معانيها، بميزان معروف، وقانون دقيق مألوف، ولقد حضرتُ العلامة المحدث الخريت في تعقباته على رسالة علمية جادة،

(١) د. إبراهيم بن الصديق «المعمر المغربي أبو الدنيا الأشج» مجلة دعوة الحق، وزارة الأوقاف المغربية، الرباط، العدد (٣٤٨)، (ص١٤).

فكان مما وقعت فيه المناقشة، ودارت حوله المحادثة بيان الفرق الواضح البين بين الأسلوب العلمي الدقيق الذي ينبغي أن يكون لغة الرسائل العلمية، وبين الأسلوب الأدبي الانطباعي الذي قد لا يجدي شيئًا في باب تقرير المسائل العلمية.

ولم يُعرض العلامةُ المحدِّثُ عن الأسلوب الحديث المعاصر، بل استعمله مع الديباجة العربية القديمة جنبًا إلى جنب، ولعله في ذلك كان يقصد التفهيمَ وبلوغ المراد بأيسر طريق، وأسهل سبيل.

مساهمات إبراهيم بن الصديق الحديثية

كاد العلامة المحدث إبراهيم بن الصديق يتفرد بالإقبال على دراسة الحديث والمحدثين في المغرب والأندلس، إذ كان له ولعٌ شديد، وأنس غريب بتاريخ المغرب والأندلس حضارةً وأعلامًا ومؤلفات، ولعل ذلك لكونه من أهل المغرب، وداره طنجة مطلَّةٌ على الفردوس المفقود، الذي يقال له الأندلس.

ولما أقبل العلامة المحدث على الدراسات المغربية الأندلسية، واعتنى بذلك أيما اعتناء، وتفرغ له بالكلية، وقعت له مؤلفاتٌ وأبحاثٌ قلَّ الطارق فيها والمعين، إذ صار ابنَ بجدتها بلا منازع، والدالَّ عليها بلا مُدافع، كيف وهو صاحب كتاب «الجرح والتعديل في المدرسة المغربية للحديث»، وكتاب «علم علل الحديث من خلال كتاب «بيان الوهم والإيهام» لابن القطان الفاسي».

ولقد كان العلامة المحدث إبراهيم بن الصديق صاحب مبتكرات علمية، ومخترعات حديثية، ونوادر وروائع لم يحم أحدٌ حولها قبله، ولم يقع لأحد قبله التوسع فيها والعناية بها، فمن ذلك:

• إثبات أن الحديث الصحيح، والمقبول موجودٌ بكثرة خارج الكتب التي اشترط فيها أصحابها الصحة.

ولقد ساق الأستاذ الدكتور إبراهيم بن الصديق على ذلك أدلة وحججًا منها:

- كثرة عدد الصحابة الذين رووا الحديث عن النبي ﷺ.

- إجماع أهل العلم على أن السُّنَّة النبوية الموجبة لحكم شرعي موجودة كلها لم يضع منها شيء.

- حاجة المسلمين اليوم إلى ديوان يجمع على نطاق واسع الأحاديث التي صححها الأئمة النقاد، أو حكموا بقبولها.

- عدم الاعتداد بقول ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) في عدم التجاسر على جزم الحكم بصحة الحديث في الأعصار المتأخرة(١).

• إقبال الأستاذ الدكتور إبراهيم بن الصديق على العمل في مشروع علمي جليل سماه «مشروع موسوعة الأحاديث الصحيحة من زوائد الحفاظ على الصحيحين»، بحيث لما استقر في نفسه أن الصحيح المقبول يوجد بكثرة خارج الصحيحين، صحَّ منه العزمُ على جمع هذا الحديث المقبول من بُطون الكتب الحديثية الكثيرات، يقول العلامةُ المحدثُ مشيرًا إلى ذلك: «... ويمكن أن يكونَ العمل على هذا المشروع فرديًّا، ويمكن أن يكون جماعيًّا وهو الأفضلُ باعتبار ما يتطلبه من بحث وتقص، وقد كنت حاولت أن أقوم ببعض من هذا العمل بمفردي سأتحدث عنه قريبًا، ثم داهمني مرض شديدٌ عطَّلني عن أي عمل لمدة طويلة، ولازلتُ أعاني من آثاره عجل الله بالشفاء منه، مما يجعل

---

(١) د. إبراهيم بن الصديق، مشروع موسوعة الأحاديث الصحيحة، مجلة دعوة الحق، وزارة الأوقاف المغربية، العدد (٣٦٦)، (ص٥٤).

التجربة الفردية في مثل هذه المنجزات الكبيرة قليلة الفائدة، خاصة مع وجود الالآت والكواسيط المعينة على ذلك. . .»[1].

• إثبات أن ابن حزم ليس من المتساهلين في الجرح كما قال الإمام السخاوي[2].

• كشف النقاب عن حقيقة ادعاء بعض الرواة للتعمير الكثير[3].

• إثبات الفرق بين الدرس لعلوم الحديث رواية ودرايةً وبين «التعاطي المجرد للبحث عن الأسانيد. . .، فالمحدثون الذي همهم ذلك فنُّهم لا علاقة له بالحديث وعلومه إلا من جهة استعارة بعض الألفاظ الاصطلاحية لفنهم، كالعلو والنزول والمصافحة والمساواة. . .»[4].

• إثبات أن المشارقة وقعت لهم أوهامٌ في رواة مغاربة[5].

• تبرئة الحافظ أبي الخطاب ابن دحية الكلبي الداني الأندلسي السبتي المولد والمنشأ (ت٦٣٣هـ) مما نسِب إليه من وضع الحديث[6].

• إثبات أن المغرب الأقصى بلد حديث، ودار سنن وآثار، وأن ما قيل من أنه بلد فقه حسبُ فيه نظرٌ، إذ أن ذلك ليس على إطلاقه[7].

---

(١) د. إبراهيم بن الصديق، مشروع موسوعة الأحاديث الصحيحة، مجلة دعوة الحق، وزارة الأوقاف المغربية، العدد (٣٦٦)، (ص٦٠).

(٢) الجرح والتعديل في المدرسة المغربية للحديث (١/ ١٢١ ـ ١٢٣).

(٣) د. إبراهيم بن الصديق المعمر المغربي أبو الدنيا الأشج (ص١٤).

(٤) المصدر السابق (ص٩).

(٥) د. إبراهيم بن الصديق، نماذج من أوهام النقاد المشارقة في الرواة المغاربة، مجلة دار الحديث الحسنية، الرباط، العدد (٤)، (ص٤٩ ـ ٦٤).

(٦) الجرح والتعديل في المدرسة المغربية للحديث (١/ ١٤٨ ـ ١٤٩).

(٧) علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام لابن القطان الفاسي (١/ ١١٦).

• القول بأن المنهج الأندلسي والمغربي في تعليل الحديث له شخصيةٌ مستقلةٌ عن المنهج المشرقي، وإثبات ذلك والاحتجاج له[1].

وبعدُ فلقد فتح العلامة الدكتور إبراهيم بن الصديق رَحِمَهُ اللهُ في الدراسات الحديثية في الغرب الإسلامي فتحًا مبينًا، بما ألف وكتب وحاضر، فكان حقًّا بالنسبة لمحدثي العصر في المغرب، كابن وضاح، وبقي بن مخلد، والأصيلي، وأبي علي الصدفي، وابن القطان الفاسي، بالنسبة لأهل المغرب والأندلس في الزمن الماضي.

ولو أنَّ الرجل كان ممتعًا في حياته بصحَّته، لأبلى في الحديث وعلومه بلاءً حسنًا يبزُّ به غيرَه من المعاصرين، ولكنْ جرى قَدَرُ الله بما قد كان وقدَّر.

وإذا كان لنا من توصية في هذه الدراسة، فهي أن يبادر الخلَّص من حَملة علْم الأستاذ الدكتور وتلاميذه ومريديه إلى بحث المسائل والقضايا التي توقَّف فيها الشيخُ الجليلُ، فلم يتجه له فيها رأيٌ يرضاه وقتَ عُروضها، أو تلك التي ذكر من بحثها الطريف النكتةَ بعد النكتة، ثم أرجأ التَّوسع فيها إلى زمن نشاطه لإكمالها، فلم يقدَّر له، أو تلك التي رغَّب فيها غيره من الباحثين للإقبال عليها بحثًا ودراسة وتحليلًا.

تمَّ الكتابُ

والحمدُ لله ربِّ العالمين



---

(١) علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام، لابن القطان الفاسي (١/ ١٠٠).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الاتجاهُ المقاصديُّ في تَراجم بعضِ كُتب أهْل الحدِيث

سُنَنُ النَّسائي وجامع التِّرمذي في الأندُلس روايةً ودرايةً

سننُ أبي داود والدَّارقطني ومصنَّف ابن أبي شيبة ومُسند البزَّار في الأنْدلس

فضائلُ عائشةُ أمِّ المؤمنين في كُتب شُروح الحدِيثِ المؤلَّفةِ في الغَرْبِ الإسْلاميِّ المفْهمُ للقُرطبي نموذجًا

فضائل الصَّحابة الكرام من خِلال شرْح القاضي عياض والقُرطبي لـ«صَحيح الإمام مُسلم»

الموضوع	الصفحة

لمحاتٌ عن المنظُومات التَّعليميَّة عنْدَ أهْل الحدِيث

تنبيهاتُ الحافظِ ابن حجر على أوْهام المتكلِّمينَ في رجال الكُتب السِّتة

كتابُ نُزهة النَّظر للحَافظ ابنِ حجر وأثرُهُ في الدِّراسات الحديثيَّة

آراءُ السَّخاوي المؤرِّخ في أهْل عصْره منْ خِلال الضَّوْء اللَّامع

الموضوع	الصفحة

انتقاداتُ الإمام الصَّنْعاني للحَافظ ابنِ حجر في كتابه نُزهة النظر

كتابُ فيضِ القَدير للإمَام عبْد الرؤوف المنَاوي
أعْظَمُ شرْحٍ للجَامِع الصَّغيرِ

ختمةُ سنن أبي داود للعلامة أحمد بن المأمون
البلغيثي الفاسي المغربي (ت١٣٤٨هـ)
دراسة وتحليل

الموضوع	الصفحة

نظرات في مفتاح كنوز السُّنَّة

القسم الثاني

إضاءة الدُّجنة في التَّعريف بابن ماجه

مِنْ شباب أهلِ الحديث الإمامُ أبو بكر محمد بن موسى الحازمي

الموضوع	الصفحة

كريمةُ المروزيَّة والرُّواة عنها من أهلِ الأنْدلس

مَسْلمةُ بن القاسِم القُرطبي وجُهوده في الجرْح والتَّعديل

جهودُ العلاَّمة عبد الجليل بن موسى القصْري المغربي الحديثيَّة

منْ أعلام المحدِّثين المتأخرين الإمامُ محمَّد عبْد الرؤوف المُناوي

الموضوع	الصفحة

ترجمةُ الحافظِ المحدِّثِ أحمد بن الصِّديق الغُماري
لوالده محمَّد بن الصِّديق
عرْضٌ وتحليلٌ

العلاَّمةُ سعيدُ أعراب المغربي وجُهوده في الدِّراسات الحديثيَّة
في الغرْب الإسْلاميّ

العلامةُ إبراهيم بن الصِّدِّيق الطنجي (ت١٤٢٤هـ)
وجُهوده في خدمة الحديث النبوي في الغرْب الإسلامي